جامعة دمشق

كلية التربية

قسم التربية المقارنة

بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال بالتعليم المهني في سورية وفق خبرات عالمية

حالة دراسية: مدارس التعليم الثانوي المهني في دمشق

أطروحة أُعدّت لنيل درجة الدكتوراه في التربية المقارنة والإدارة التربوية

إعداد

الطّالبة: شروق جابر ابراهيم

إشراف

أ.د سميّة منصور

الأستاذة بقسم التّربية المقارنة

دمشق: 2025/2024

شكر وتقدير

أشكر الله عزّ وجلّ الذي منّ عليّ بفضله وعلمه وكرمه ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع شكراً يليق بجلالته وعظمته.....

ويسعدني ويشرفني أن أتوجه بجزيل الشّكر والامتنان إلى قدوتي ومثلي الأعلى صاحبة السّمعة العطرة والفكر المستنير أستاذتي الفاضلة الدكتورة سمية منصور لتفضلها بالإشراف على هذه الأطروحة، فكانت خير مشرفة وموجهة وداعمة، من بداية مرحلة الدراسة حتى إتمام هذا العمل، وهنا تحار كلمات وعبارات الشكر في إيفائها حقها، وتعجز حروفي المتلاشية عن ذكر فضلها، ولو أُتيت بالتقدير كله ما أوفى بعض قدرها، فجزاها الله عني خير الجزاء.

وأتقدّم بالشّكر الجزيل إلى رئاسة قسم التربية المقارنة وجميع السادة الأساتذة والمدرسين في القسم لما أبدوه من توجيه ومساعدة لإنجاز البحث.

والشكر الكبير أيضاً لأساتذتي أعضاء لجنة الحكم الأفاضل مقدرة لهم جهدهم في قراءة هذه الأطروحة وتقويمها.

كذلك أتقدّم بفائق الشكر والتقدير إلى الدكتور منذر بوبو لتقديمه الاستشارات الإحصائية لهذا البحث، ومنحي من وقته وجهده فله مني جزيل الشكر والتقدير.

كما أشكر أيضاً الدكتورة رندة العمري لما قدّمته من تصويبات لغوية وإملائية للمحتوى.

وأتقدّم أخيراً بجزيل الشكر والعرفان لكل من أسهم وساعد على إنجاز هذا العمل.

الباحثة: شروق جابر ابراهيم

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
فهرس المحتويات	أ
فهرس الجداول	ج
فهرس الملاحق	د
ملخص البحث باللغة العربية	ذ
الفصل الأوّل: الإطار العام للبحث	1
مقدّمة	2
أولاً: مشكلة البحث	4
ثانياً: تساؤلات البحث	6
ثالثاً: متغيرات البحث	7
رابعاً: فرضيات البحث	7
خامساً: أهمية البحث	8
سادساً: أهداف البحث	9
سابعاً: مصطلحات البحث	10
ثامناً: حدود البحث	12
تاسعاً: منهج البحث	12
خلاصة	13
الفصل الثاني: تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية	14
تمهيد	15
أولاً: نشأة مفهوم ريادة الأعمال وتطوره	15
ثانياً: أهمية ريادة الأعمال	19
ثالثاً: أهداف ريادة الأعمال	22
رابعاً: نظريات ريادة الأعمال	23
خامساً: تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني	27
سادساً: مبادئ تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية	29
سابعاً: أهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية	30
ثامناً: مناهج تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية	31
تاسعاً: المعلم في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية	33
عاشراً: المتعلم في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية	34
حادي عشر: البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية	35
ثاني عشر: طرائق تدريس ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية	36

ثالث عشر: تقويم تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية	37
رابع عشر: مخرجات تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية	38
خامس عشر: العوامل المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية	40
خلاصة	45
الفصل الثالث: وصف واقع تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا وتحليله في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة	47
تمهيد	48
أولاً: نشأة تعليم ريادة الأعمال في أمريكا	48
ثانياً: مبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في أمريكا	50
ثالثاً: أهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا	52
رابعاً: برامج ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا	54
• أهداف البرنامج	54
• منهاج البرنامج	55
• المعلّم	56
• المتعلّم	56
• البيئة التعليمية	56
• طرائق التدريس	56
• التقويم	57
• المخرجات	57
خامساً: العوامل الثقافية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا	58
خلاصة	64
الفصل الرابع: وصف واقع تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية في سلطنة عمان وتحليله في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة	65
تمهيد	66
أولاً: نشأة تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان	66
ثانياً: مبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في سلطنة عمان	68
ثالثاً: أهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في سلطنة عمان	69
رابعاً: برامج ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في سلطنة عمان	70
• أهداف البرنامج	70
• منهاج البرنامج	71
• المعلّم	72
• المتعلّم	72

• البيئة التعليمية	72
• طرائق التدريس	72
• التقويم	73
• المخرجات	73
خامساً: العوامل الثقافية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في سلطنة عمان	74
خلاصة	80
الفصل الخامس: وصف واقع التعليم الثانوي المهني في سورية وتحليله في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة	81
تمهيد	82
أولاً: نشأة التعليم الثانوي المهني في سورية وتطوره	82
ثانياً: أهداف التعليم الثانوي المهني في سورية	84
ثالثاً: برامج التعليم الثانوي المهني في سورية	85
رابعاً: الاتجاهات والمبادرات لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل في سورية	89
خامساً: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في التعليم الثانوي المهني في سورية	94
خلاصة	100
الفصل السادس: الجانب الميداني لواقع تعليم ريادة الأعمال في سورية	102
تمهيد	103
أولاً: منهج البحث	103
ثانياً: المجتمع الأصلي للبحث وعينته	103
ثالثاً: أدوات البحث	108
1_ الاستبانة	108
2_ بطاقة المقابلة	116
رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحثة	117
خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة	118
سادساً: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	118
1_ الإجابة عن السؤال الأول	119
2_ الإجابة عن السؤال الثاني	133
3_ الإجابة عن السؤال الثالث	149
سابعاً: ملخص نتائج البحث بجانبه الميداني	162
خلاصة	165

الفصل السابع: تحليل مقارن لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في كل من أمريكا وسلطنة عمان	166
تمهيد	167
المحور الأول: المقابلة المبدئية للجوانب المختارة لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في بلدي المقارنة	167
المحور الثاني: المقارنة التحليلية لأوجه التشابه والاختلاف بين الجوانب المختارة لتعليم ريادة الأعمال في بلدي المقارنة	176
خلاصة	193
الفصل الثامن: البديل المقترح لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية	194
تمهيد	195
أولاً: البديلان المبدئيان لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية	195
1_ البديل الأول	200
2_ البديل الثاني	205
ثانياً الموازنة بين البديلين	210
ثالثاً: البديل المقترح لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية	213
خلاصة	225
قائمة المصادر والمرجع	226
أولاً: المراجع باللغة العربية	227
ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية	238
الملاحق	244
ملخص البحث باللغة الأجنبية	ا

فهرس الجداول

المحتوى	رقم الصفحة
الجدول (1) توزيع أفراد عينة البحث من مديرين ومعلمين وفق متغير نوع المدرسة	107
الجدول (2) توزيع أفراد عينة البحث من مديرين ومعلمين وفق متغير الصفة الوظيفية	107
الجدول (3) توزيع أفراد عينة البحث من مديرين ومعلمين وفق متغير الشهادة العلمية	107
الجدول (4) توزيع أفراد عينة البحث من مديرين ومعلمين وفق متغير عدد سنوات الخبرة	108
الجدول (5) بعض التعديلات التي طرأت على بنود الاستبانة	110
الجدول (6) معاملات الارتباط بين كل مجال والدرجة الكليّة للاستبانة	111
الجدول (7) معاملات الارتباط بين كل بند والمحور الذي ينتمي إليه	112
الجدول (8) معاملا الثبات ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لمجالات الاستبانة	114
الجدول (9) مفتاح التصحيح لإجابات أفراد العيّنة	115
الجدول (10) فئات قيم المتوسط الحسابي والقيم الموافقة لها	115
جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية	119
جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور مبادئ تعليم ريادة الأعمال	121
جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور أهداف تعليم ريادة الأعمال	122
جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور مناهج تعليم ريادة الأعمال	124
جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	125
جدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	127
جدول (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	128
جدول (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	129
جدول (19) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور التقويم في تعليم ريادة الأعمال	131
جدول (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	132

الجدول (21) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير نوع المدرسة	134
الجدول (22) تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) Anova لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير نوع المدرسة	135
الجدول رقم (23) اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية المتعددة لتقديرات عينة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال تبعاً لمتغير نوع المدرسة	137
الجدول (24) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج الاختبار (ت ستيودنت) لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير الصفة الوظيفية	140
الجدول (25) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير الشهادة العلمية	142
الجدول (26) تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) Anova لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير الشهادة العلمية	143
الجدول (27) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير عدد سنوات الخبرة	145
الجدول (28) تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) Anova لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير عدد سنوات الخبرة	147
الجدول (29) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بمناهج تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية	149
الجدول (30) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور مناهج تعليم ريادة الأعمال	150
الجدول (31) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بالمعلّم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية	151
الجدول (32) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	152
الجدول (33) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بالمتعلّم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية	154
الجدول (34) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	154
الجدول (35) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بالبيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية	156
الجدول (36) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور البيئة التعليم في تعليم ريادة الأعمال	156
الجدول (37) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بطرائق تدريس ريادة الأعمال في الثانويات المهنية	157

الجدول (38) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور طرائق تدريس ريادة الأعمال	158
الجدول (39) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بتقويم تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية	160
الجدول (40) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور تقويم تعليم ريادة الأعمال	160
الجدول (41) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين لمخرجات تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية	161
الجدول (42) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور مخرجات تعليم ريادة الأعمال	162
الجدول (43) مقابلة مبادئ تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان	167
الجدول (44) مقابلة أهداف تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان	168
الجدول (45) مقابلة أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان	169
الجدول (46) مقابلة منهاج برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان	170
الجدول (47) مقابلة المعلّم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان	171
الجدول (48) مقابلة المتعلّم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان	172
الجدول (49) مقابلة البيئة التعليمية في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان	173
الجدول (50) مقابلة طرائق التدريس في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان	173
الجدول (51) مقابلة التقويم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان	174
الجدول (52) مقابلة المخرجات من برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان	175

فهرس الملاحق

الملحق (1) الاستبانة قبل التحكيم	245
الملحق (2) الاستبانة بعد التحكيم	252
الملحق (3) المقابلة قبل التحكيم	259
الملحق (4) المقابلة بعد التحكيم	264
الملحق (5) قائمة بأسماء السادة المحكمين لأدوات البحث	269
الملحق (6) قائمة بأسماء السادة المحكمين للبديل المقترح	270
الملحق (7) تقرير التدقيق اللغوي	271
الملحق (8) تسهيل مهمة الطالبة	272

ملخص البحث باللغة العربية

هدف هذا البحث إلى إعداد بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في مدينة دمشق وفق خبرة كل من أمريكا وسلطنة عمان. ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت الباحثة المنهج المقارن الذي يقوم على الوصف والتفسير والمناظرة والمقارنة وذلك من خلال عرض أهم ما نُظّر لمفهوم ريادة الأعمال وتعليمها كما ورد في الفكر الإداري المعاصر ومحورة ذلك ضمن سبعة محاور رئيسية وهي (المبادئ والأهداف والمناهج والبيئة التعليمية وطرائق التدريس والتقويم والمخرجات) وعرض العوامل الثقافية المؤثرة فيها، ثم وصف واقع تعليم ريادة الأعمال في المدارس المهنية في أمريكا وسلطنة عمان وتحليله من خلال ذكر أشهر برنامجين للتعليم الريادي في بلدي المقارنة، مع عرض تفصيلي للمحاور السبعة المتفق عليها، والكشف العوامل الثقافية المؤثرة فيها.

وعلى الصعيد المحلي، تم الاقتصار نظرياً على وصف الواقع الراهن للتعليم الثانوي المهني في سورية وتحليله في ضوء العوامل المؤثرة فيه، أما ميدانياً قامت الباحثة بتوزيع استبانة على عينة من مديري ومعلمي التعليم الثانوي المهني بهدف الكشف عن واقع تعليم ريادة في الثانويات المهنية، كما أجرت الباحثة مقابلة مع عدد من مشرفي التعليم الثانوي المهني بهدف تقصّي أبرز المعوقات التي تحول دون تفعيل التعليم الريادي في الثانويات المهنية، وأفادت نتائج الدراسة الميدانية بأنّ هناك ضعف واضح في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية على الرغم من بعض الممارسات العفوية التي يقوم بها بعض المعلمين، وقد تحددت أبرز المعوقات في قصور تبنّي المناهج التعليمية الممارسات الريادية، والنقص الحاد في عدد معلمي الحرف مقارنة بأعداد الطلبة، ومحدودية مشاركة الطلبة في مشروعات ريادّية، وتأثّرهم بالنظرة المجتمعية الدونية للتعلّم المهني، فضلاً عن النقص الكبير في المواد الأولية، وغياب العنصر العملي التطبيقي لريادة الأعمال، وضعف ملاءمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل، وضعف استعداد الخريجين للاستثمار في مشاريع خاصة.

وانطلاقاً من ضعف واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في مدينة دمشق، تم الاقتصار في خطوتي المناظرة والمقارنة على خبرة كل من أمريكا وسلطنة عمان، وفي ضوء نتائج التحليل المقارن تبين إمكانية الإفادة من خبرة أمريكا وسلطنة عمان في بناء بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، فقد تحقق الفرض الحقيقي وهو "ستفيد الدراسة التحليلية المقارنة لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان بالتوصل إلى بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية". وبناءً على ذلك وفي ضوء نتائج البحث الميدانية بنت الباحثة بديلين مبدئيين لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في سورية وبعد الموازنة بين البديلين من حيث التكلفة والكفاءة والوقت والمواءمة مع البيئة السورية، تم إعداد بديل مقترح يدمج تعليم ريادة الأعمال فكراً وتطبيقاً في الثانويات المهنية، ليكوّن صورة إجرائية مقترحة قد يتم الإفادة منها عند تطبيق تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية، بالنظر في خبرات دول المقارنة ونتائج البحث الميداني.

الكلمات المفتاحية: بديل مقترح _ تعليم ريادة الأعمال _التعليم المهني.

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

مقدمة:

يرتبط مفهوم ريادة الأعمال دائماً بابتكار أفكار جديدة لتقديم خدمات ومنتجات متميزة أو أسلوب إنتاج جديد أكثر كفاءة، فقد عُرّفت ريادة الأعمال بأنّها مجموعة أنشطة تقوم على الاهتمام وتوفير الفرص وتلبية الحاجات والرغبات من خلال الإبداع والابتكار لتحقيق السبق في قطاع معين أو إدارة نشاط أو عمل جديد في ميدان محدد، إذ يبتكر الريادي شيئاً جديداً على نحو علمي وشمولي، ويمارس عملاً جديداً يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة (Bacigalupo et al, 2016, 10). ولعلّ هذا العمق الذي ينطوي عليه مفهوم ريادة الأعمال جعله يدخل في صلب النظريات الاقتصادية في التطور والنمو، فبدأ الاهتمام العالمي بدعم ثقافة ريادة الأعمال وتعليمها في المراحل الدراسية كافة بشكل عام وفي التعليم الثانوي المهني على وجه الخصوص، وذلك انطلاقاً من أنّ التعليم المهني قد صُمّم لتطوير المهارات الوظيفية للطلبة، وتزويدهم بخبرات الحياة، والتعلم، والعمل كمواطنين منتجين في المجتمع العالمي، لذا سعت المدرسة الثانوية المهنية إلى تخريج الطالب الريادي، الذي لديه القدرة على تمييز الفرص الريادية واستثمارها وتحمّل المخاطرة المرتبطة بها بشكل محسوب يمكّنه من تحويل أفكاره المبتكرة إلى أعمال ومشروعات جديدة، تدعم فكرة التوظيف الذاتي من ناحية، وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود للمجتمع من ناحية أخرى. وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات السابقة كدراسة ماكلوم (Mccallum, 2019)، ودراسة (جوهر، 2017) بأنّ تعليم ريادة الأعمال وتنمية ثقافتها لدى طلبة التعليم المهني له تأثير إيجابي على تطوير مهارات الطلبة الإبداعية في حلّ المشكلات، والمشاركة الفعّالة في المجتمع، وإعادة دخول معترك العمل.

واستشعاراً بأهمية الدور الحيوي للمدارس الثانوية المهنية بكوادرها الإدارية والتدريسية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبتها، اتجهت العديد من المؤسسات التعليمية في العالم إلى إدخال برامج مدرسية داعمة للتعلّم الريادي، ففي أمريكا تمّ تطوير السياسات التعليمية والتدريبية لدعم ريادة الأعمال ونهضتها، حيث أصدرت الولايات عام (2004) معايير المحتوى الوطني لتعليم ريادة الأعمال (National

Content Standards for Entrepreneurship Education)، وأقامت أسبوعاً سنوياً يعرف بأسبوع الريادة، لتحفيز طلبة المرحلة الثانوية عامة وطلبة التعليم المهني خاصة إلى ممارسة العمل الريادي من خلال الأنشطة والفعاليات مثل: تمارين المحاكاة، ومسابقات خطة العمل، وورش عمل مختلفة لأنشطة ريادة الأعمال، كما تقدم برامج تعليمية وتدريبية للأجيال الجديدة من الرياديين (مسيل وهمام، 2018، 415)، وعلى المستوى العربي يزدهر تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان من خلال اهتمام المناهج الدراسية بمبادرة التعليم للريادة، حيث تم تضمينها مجموعة من القيم الاجتماعية والبيئية مثل: الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والتقدير الجمالي، والفن، والمهارات الموسيقية، والرياضية، كما شملت المناهج أخلاقيات العمل مثل: الصدق، والأمانة، وتقدير الذات والآخرين، وإتقان العمل، وروح الفريق، والاتجاهات الإيجابية نحو الحرف والأعمال اليدوية، وركزت المناهج على المهارات الحياتية مثل: مهارات التفكير النقدي والإبداعي، وإدارة الوقت، ومهارات التعلم الذاتي، مما يساعد على تكوين جيل قادر على الاعتماد على نفسه يتسم بالنشاط والمبادرة والريادة (أحمد والعاني، 2020، 20).

ولم تكن سورية بمعزلٍ عمّا يجري من تطورات في مجال التعليم المهني وريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد أكدت الخطة الخمسية العاشرة شعار "التنمية البشرية أولاً" للوصول بالمنتج السوري إلى مستويات عالمية وتنافسية، وينسحب هذا على مؤسسات التعليم المهني التي عليها أن تَعدّ طلاباً قادرين على المنافسة مع أمثالهم من طلاب الدول الأخرى (الغضبان، 2019، 2). ويضاف إلى ذلك توصيات (مؤتمر التطوير التربوي السوري) _ الذي عُقد في مدينة دمشق في الفترة الواقعة ما بين 26_28 أيلول عام (2019م) _ التي كان من أبرزها ربط التعليم المهني والتقني بسوق العمل ومشاركة مرافق المجتمع والمؤسسات المستفيدة من التعليم المهني في أنشطة مؤسسات التعليم المهني والتقني وبرامجها، بالإضافة إلى تحويل المدارس المهنية والمعاهد التقنية إلى مراكز إنتاج، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك. كما أكّد المؤتمر أهمية توسيع آفاق متابعة التعليم العالي لخريجي المدارس المهنية والمعاهد التقنية لإيجاد مسارات جديدة، والعمل مع المؤسسات الإعلامية لوضع برامج إعلامية

مدروسة على نطاق واسع ترفع من مكانة التعليم المهني، وأهميته ودوره في الاقتصاد الوطني (مؤتمر التطوير التربوي السوري، 2019). وتأكيداً على ما سبق يأتي البحث الحالي كمحاولة لربط التعليم الثانوي المهني بسوق العمل عن طريق اقتراح بديل لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، مع تقديم بعض الأمثلة والمقترحات العلمية التي توضح ماهية البديل وآلية تطبيقه.

أولاً: مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية دور التعليم الثانوي المهني في إعداد القوى البشرية الملائمة لسوق العمل، ومع كل ما بذلته وزارة التربية والتعليم السورية في سبيل تنمية الموارد البشرية وتطويرها للنهوض بالعملية التنموية، تكشف النظرة الفاحصة لواقع التعليم الثانوي المهني في سورية ما يعانيه من جوانب القصور التي ألقت بظلالها على جودة مخرجاته وقدرتها على مواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، فما زال التعليم الثانوي المهني يعاني من نظرة مجتمعية غير واعية بأهميته، حيث أنّ هذا النوع من التعليم لا يمثّل الخيار الأول لمن يلتحقون به فنحو (45%) اضطروا إليه لأنّهم لم يوفّقوا في التعليم الأكاديمي، لذلك فإنّهم بالإضافة إلى إحساسهم بالدونية عن أقرانهم يتلقون تعليماً لا يلائم متطلبات سوق العمل، بسبب الخلل في التنسيق بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الاستخدام، أو بسبب عدم توفّر البنى التحتية والبرامج التدريبية الملائمة لمتطلبات سوق العمل، وتكون النتيجة أنّ نسبة كبيرة من خريجي التعليم المهني لا يجدون أعمالاً مناسبة فينتهون إلى البطالة (الغضبان، 2019، 7). هذا بالإضافة إلى ما خلفته الأزمات السياسية والحروب التي انعكست بصورة مباشرة على دور المدارس التي أصبحت مراكز للتعليم ولإيواء المهجرين ومعالجة الأزمات النفسية المترتبة على هذه الحروب، الأمر الذي عرقل عملية تطوير هياكل التعليم الثانوي المهني ونظمه والسياسات والأهداف السائدة فيه لتلبي حاجات سوق العمل (وزارة التربية، 2015، 63)، وقد أشارت العديد من الدراسات المحلية التي جعلت من التعليم الثانوي المهني موضعاً لها كدراسة (مرزا، 2022)، ودراسة (سلمان، 2023) إلى ضعف ملاءمة مناهج التعليم المهني لمستويات المهنة في المدرسة، وتواضع المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص المهنيّة في مجالات التدريب،

بالإضافة إلى ندرة رسم السياسات المستقبليّة حول الاحتياجات التعليمية التي تنسجم مع سوق العمل. ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي أجرتها الباحثة بتاريخ 2021/4/8 في مديرية التربية في مدينة دمشق مع مدير التربية و(7) أفراد من المشرفين التربويين على التعليم الثانوي المهني، وجّهت إليهم سؤالاً ينص على: ما واقع التعليم الثانوي المهني في سورية؟ وما المشكلات التي يعاني منها؟

جاءت معظم الإجابات لتشير إلى أنّ التعليم المهني نال القسط الأقل من الاهتمام؛ لأنّه كان مرتبطاً _غالباً_ بفكرة الفشل الدراسي، وبأنّه لا يؤمّن المستوى الاجتماعي والدخل المادي المرغوبين. وأكدّت نسبة كبيرة من العينة أنّ البرامج المهنية الحالية تشكّل أساساً غير كافٍ للعمل، فمناهج التعليم التقليدية غير المواكبة للتقدّم أدت إلى عجز مستمر في مهارات معيّنة، وفائض في أخرى، إذ يتمّ التدريب على أعمال لم يعد لها وجود ومناهج لا تتصل باحتياجات العمل، الأمر الذي أدى إلى وجود عدد كبير من الخريجين العاطلين عن العمل. كما أشارت مديرة دائرة التعليم الثانوي المهني في مديرية تربية دمشق إلى أنّ التعليم المهني في المدارس الثانوية يعاني مشكلات عدّة كان أبرزها أنّ التجهيزات المتوفرة في التعليم التقني والمهني قد لا تراعي في أغلبها متطلبات الأمن والسلامة المهنية، وضعف كفاية المختبرات والورش والمشاغل لتأهيل الطلبة، نظراً لأنّ تجهيز الأبنية القديم لم يعد يتلاءم مع المعايير التي تتطلبها التخصصات الحالية، وقلّة توافر الأدوات والتجهيزات التي يمكن من خلالها خدمة المجتمع المحلّي في إطار التخطيط التعليمي الإستراتيجي والعمل على مثيلاتها في السوق المحلي.

وانطلاقاً من حساسية المرحلة القادمة وما تستوجبه من ضرورة دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي تفرض ضرورة إكساب مؤسّسات العمل والإنتاج القدرة الكافية على المنافسة والتقيد بضوابط النجاعة الاقتصادية بكلّ مستلزماتها التي يعدّ التعليم الثانوي المهني في مقدمتها، أصبح الاهتمام بتعليم ريادة الأعمال وتنمية ثقافتها لدى طلبة التعليم المهني مطلباً رئيسياً باعتباره مدخلاً لزيادة فعالية الخريجين، وتزويدهم بالمعارف والمهارات الريادية، للمواءمة بين مخرجات التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل، وتعميق روح ريادة الأعمال والعمل الحر في نفوس الطلاب وعقولهم، وهذا ما دعت إليه مؤتمرات ريادة

الأعمال، مثل (المؤتمر العالمي لريادة الأعمال) المنعقد في البحرين بتاريخ 20 نيسان عام 2019 و(المؤتمر الأوّل لدعم ريادة الأعمال للشباب) الذي عُقد في الفترة الواقعة بين 1_2 تشرين الأوّل عام 2019 في اليمن، حيث تم تأكيد ضرورة نشر ثقافة التحول من العمل الوظيفي والخاص إلى العمل الريادي دعمها، والعمل على اعتماد ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركاً رئيسياً للتنمية الشاملة.

وبناءً على المضامين السابقة وتأسيساً عليها تبرز أهمية دور تعليم ريادة الأعمال في إكساب الفرد المعلومات والمعرفة والمهارات اللازمة في مختلف التخصصات التي يسعى من خلالها إلى تنمية المجتمع وتطويره. ونظراً لنجاح تجارب عالمية عدّة بشكل عام، وتجربة أمريكا وسلطنة عمان على وجه الخصوص في جذب المشروعات الناشئة وتنمية مهارات ريادة الأعمال وإحداث ثقافتها، وتأهيل الشباب للخروج لسوق العمل، جاء هذا البحث للإفادة من هاتين التجربتين في سورية بما يناسب الأوضاع الثقافية فيها. وبالتالي تتلخص مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس التالي: **ما البديل المقترح لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في سورية وفق خبرة كل من أمريكا وسلطنة عمان؟**

ثانياً: تساؤلات البحث:

سيقوم البحث الحالي بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

2-1 ما مفهوم تعليم ريادة الأعمال كما ورد في الفكر الإداري المعاصر من المبادئ والأهداف والمناهج والبيئة التعليمية وطرائق التدريس والتقويم والمخرجات؟ وما العوامل والقوى الثقافية المؤثرة فيه؟

2-2 ما واقع تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في أمريكا وسلطنة عمان؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه؟

2-3 ما واقع التعليم الثانوي المهني في سورية في ضوء العوامل والقوى المؤثرة فيه؟

2-4 ما واقع تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية من وجهة نظر عينة البحث؟ وما المعوقات التي تواجه عملية التعليم تلك؟

2-5 ما دلالة تأثير متغيرات البحث التصنيفية على درجات إجابات أفراد العينة من مديرين ومعلمين فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني؟

2-6 ما أوجه الشبه والاختلاف في تعليم ريادة الأعمال في المدارس المهنية في أمريكا وسلطنة عمان؟

2-7 ما البديل المقترح الذي أسفرت عنه الدراسة المقارنة ودراسة الواقع في سورية لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية؟

ثالثاً: متغيرات البحث:

تمثلت متغيرات البحث بالآتي:

3_1 المتغير التابع ويتمثل بـ:

3_1_1 واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في مدينة دمشق وفق محاور الاستبانة، وتقاس بدرجة إجابات أفراد عينة البحث على الأسئلة المتعلقة بواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية.

3_1_2 معوقات تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في مدينة دمشق وفق محاور المقابلة، وتقاس بدرجة إجابات أفراد عينة البحث على الأسئلة المتعلقة بمعوقات تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية.

3_2 المتغيرات المستقلة:

3_2_1 نوع المدرسة (صناعية _ تجارية _ نسوية).

3_2_2 الصفة الوظيفية (مدير _ معلّم).

3_2_3 الشهادة العلمية (معهد متوسط _ إجازة جامعية _ دراسات عليا).

3_2_4 عدد سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات _ من 5 إلى 10 سنوات _ أكثر من 10 سنوات).

رابعاً: فرضيات البحث:

وفق منهج بريداي (Bereday) ينطلق البحث من فرض مبدئي نصّه: قد يؤدي الأخذ بخبرة كل من أمريكا وسلطنة عمان في مجال تعليم ريادة الأعمال إلى التوصل لبديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية.

أما الفرضيات الخاصة بتعرّف دلالة تأثير متغيرات البحث في درجات إجابات أفراد العينة من مديرين ومعلمين التعليم الثانوي المهني في مدينة دمشق، فتتحدد بالفرضيات الرئيسية التالية:

4-1 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني تبعاً لمتغير نوع المدرسة (صناعية _ تجارية _ نسوية).

4_2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني تبعاً لمتغير الصفة الوظيفية (مدير _ معلم).

4-3 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني تبعاً لمتغير الشهادة العلمية (معهد متوسط _ إجازة جامعية _ دراسات عليا).

4-4 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات _ من 5 إلى 10 سنوات _ أكثر من 10 سنوات).

خامساً: أهمية البحث:

5_1 الأهمية النظرية: تنبع أهمية البحث نظرياً من الاعتبارات الآتية:

5-1-1 ما تواجهه سورية من تحديات كبيرة ومتعددة على المستويات كافة، خاصة المستوى التعليمي، الأمر الذي يدفعها إلى تطوير برامجها التعليمية عامة والتعليم الثانوي المهني خاصة، وتفعيل برامج لتعليم ريادة الأعمال وتنمية ثقافتها في المدارس المهنية لتمكينها من مواجهة هذه التحديات.

5-1-2 أهمية موضوع ريادة الأعمال، إذ يسهم في توفير قوى بشرية تمتلك الخلفية المناسبة ومهارات ريادة الأعمال، بما يؤدي إلى إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإدارتها، والإسهام في التقليل من حدّة البطالة بين الشباب ويؤدي إلى توفير متطلبات التنمية الاقتصادية.

5-1-3 أهمية التعليم الثانوي المهني كأحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية، إذ يسهم في إعداد قوى عاملة مزودة بالمهارات العلمية والعملية اللازمة للنجاح في سوق العمل.

5-2 الأهمية التطبيقية: تتجلى أهمية البحث التطبيقية فيما يلي:

5-2-1 ما يمكن أن تقدمه نتائج البحث من مساعدة المسؤولين عن التعليم الثانوي المهني في تفادي العقبات التي تحول دون تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية.

5-2-2 قد يساعد البديل المقترح المسؤولين التربويين على صياغة بعض الخطط الأكاديمية والبحثية لتدعيم المهارات والقدرات الريادية لدى الخريجين بما يؤهلهم لإنشاء مشروعات ريادية وتوفير فرص العمل للشباب.

5-2-3 قد تساعد الدراسة الميدانية للبحث الحالي على تنمية ثقافة ريادة الأعمال بين المديرين والمدرسين والمشرفين في الثانويات المهنية.

سادساً: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

6-1 تعرّف مفهوم تعليم ريادة الأعمال كما ورد في الفكر الإداري المعاصر من المبادئ والأهداف والمناهج والبيئة التعليمية وطرائق التدريس والتقويم والمخرجات والكشف عن العوامل والقوى الثقافية المؤثرة فيه.

6-2 وصف واقع تعليم ريادة الأعمال وتحليله في المدارس المهنية في أمريكا وسلطنة عمان وتعرّف القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه.

3-6 وصف الواقع الراهن للتعليم الثانوي المهني في سورية وتحليله في ضوء العوامل والقوى المؤثرة فيه.

4-6 الكشف عن واقع تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية من وجهة نظر عينة البحث، وتعرّف المعوقات التي تواجه عملية التعليم تلك.

5-6 الكشف عن دلالة تأثير متغيرات البحث التصنيفية على درجات إجابات أفراد العينة من مديرين ومعلمين فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني.

6-6 تحليل مقارن لأوجه الشبه والاختلاف في تعليم ريادة الأعمال في المدارس المهنية في أمريكا وسلطنة عمان.

7_6 التوصل لبديل مقترح في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة المقارنة ودراسة الواقع في سورية لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية.

سابعاً: مصطلحات البحث:

1-7 بديل مقترح (Proposed Alternative): حل بأسلوب غير تقليدي يتبناه فئات الباحثين أو التربويين في صورة افتراضات أساسية أو قيم أو مفاهيم أو اهتمامات تتصل بالإنسان والكون والحياة والمجتمع وبالعلاقات الجدلية القائمة بين الموضوعات جميعها، من شأنه أن يوجه الباحثين إلى تفضيل نماذج ومناهج وطرائق معينة في البحث تتلاءم مع الصيغة التي يتبنونها وتتفق مع مكوناته (زيدان، 2018، 9).

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: بناء فكري عام تتبناه الباحثة، يشمل مجموعة من الطرائق والأفكار العلمية المقترحة التي من شأنها الإسهام في تطبيق تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية بضوء ما أسفرت عنه الدراسة المقارنة، وبناءً على نتائج البحث الميدانية، لإعطاء أفضل التصورات والحلول المستقبلية التي تناسب الإشكالية الرئيسية للبحث.

2-7 ريادة الأعمال (Entrepreneurship): "عملية اكتشاف الفرص وتطويرها، بهدف خلق قيمة لمنظمة قائمة أو لمنظمة جديدة" (جواد وآخرون، 2010، 2)، كما تُعرّف ريادة الأعمال بأنّها القدرة على تصوّر ورسم مسار للعمل الجديد أو المشروع التجاري الجديد من خلال جمع المعلومات من التخصصات الوظيفية ومن البيئة الإجرائية في سياق من عدم اليقين والغموض الذي يواجه أي مشروع تجاري جديد، ويتضح ذلك في الاستراتيجيات الإبداعية، والتكتيكات والتصورات المبتكرة للاتجاهات وتغيرات السوق (Karali, 2013,13).

وتعرّفها الباحثة إجرائياً بأنّها: سياسة تعليمية تتضمن خططاً وإجراءات حكومية تساعد خريجي مدارس التعليم الثانوي المهني في إنشاء مشاريع مبتكرة وجديدة بإمكانات محدودة، لتوفير مكان في سوق العمل، وفرص عمل لأكبر عدد ممكن من الشباب، مما يخفف العبء عن القطاع العام ويحدّ من البطالة.

3-7 تعليم ريادة الأعمال (Entrepreneurship Education): هو التعليم الذي يساعد الطلاب على تكوين الاتجاهات الإيجابية، وتطوير الابتكارات ومهارات الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على الحكومة للتوظيف، كما يؤدي إلى توفير خريجين يتميزون بالثقة بالنفس، ويمتلكون قدرات التفكير المستقل، تؤهلهم لاكتشاف معلومات جديدة تؤدي إلى التنمية الاقتصادية (National Centre for Entrepreneurship in Education, 2013, 1)، ويتفق هذا التعريف مع ما ذكرته (UNESCO, 2012, 1) بأنّه عملية إعداد المتعلمين لعالم الأعمال، وبذلك يتجاوز تعليم ريادة الأعمال مجرد تعليم الأفراد كيفية إدارة الأعمال التجارية، ليُعنى بتشجيع التفكير الإبداعي وتعزيز شعور قوي بقيمة الذات وتمكينها، فهو يشتمل على مختلف الأنشطة التي تسعى لتنمية العمليات والمهارات الريادية، ويغطي مجموعة واسعة من جوانب السلوك بهدف توليد الأفكار، وتنمية الابتكار، واكتساب المعرفة والمهارات التجارية.

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنّه: دراسة مجموعة البرامج يتم إدارتها بمدارس التعليم الثانوي المهني في كل من أمريكا وسلطنة عمان، والتي تتضمن كلاً من (أهداف ومبادئ تعليم ريادة الأعمال ومناهجها والمتعلم

والمعلم والبيئة التعليمية الخاصة بها، بالإضافة إلى طرائق التدريس وأساليب التقويم المتبعة وصولاً إلى مخرجات عملية التعليم تلك)، وذلك من خلال الإفادة منها لبناء بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في سورية، بهدف تطوير الصفات والقيم الريادية لدى الطلبة، وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار والاستفادة من الفرص، واكتساب المهارات الإدارية اللازمة لتشغيل الأعمال التجارية بكفاءة وفعالية.

ثامناً: حدود البحث:

ضمن إطار الأهداف الموضوعة التي يسعى البحث لتحقيقها سيتم تطبيقه ضمن الحدود الآتية:

8-1 الحدود الزمانية: أنجز هذا البحث في الفترة الممتدة بين عامي (2022 و 2024م) وتم تطبيق أدوات البحث في الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2024/2023).

8-2 الحدود المكانية: طُبقت أدوات البحث في مدارس التعليم الثانوي المهني في مدينة دمشق.

8-3 الحدود البشرية: عينة من المديرين والمعلمين والمشرفين في مدارس التعليم الثانوي المهني في مدينة دمشق.

8-4 الحدود العلمية: تقديم بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في مدينة دمشق في ضوء خبرة أمريكا وسلطنة عمان.

تاسعاً: منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي على منهج بيريداي الذي يقوم على الخطوات التالية:

- الوصف وجمع البيانات (Description and Data Collection): تتضمن هذه الخطوة جمع البيانات التربوية الخاصة بتعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في دولتي المقارنة (أمريكا وسلطنة عمان)، وفق المحاور المعتمدة في الإطار المرجعي للبحث والتي تتضمن (مبادئ وأهداف تعليم ريادة الأعمال وبرامج التعليم الريادي بأهدافها ومناهجها ومعلمها ومتعلمها وبيئتها التعليمية وطرائق التدريس والتقويم فيها والمخرجات الناتجة عنها.

- التفسير (Interpretation): ويتم في هذه الخطوة تحليل تعليم ريادة الأعمال في دولتي المقارنة، في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها، من عوامل جغرافية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية واجتماعية... الخ.
- المناظرة (المقابلة) (Juxtaposition): يتم في هذه الخطوة وضع البيانات العلمية الخاصة بتعليم ريادة الأعمال في جداول رأسية وأفقية، مما يسهل عملية مقارنتها والقيام بمقارنات أولية بين مختلف عناصر المادة العلمية في ضوء معايير المقارنة التي سيتم استخلاصها في الإطار المعياري للبحث، ذلك بهدف الوصول إلى فرض البحث الحقيقي من الفرض المبدئي استناداً إلى التعميمات المؤقتة.
- المقارنة (Comparison): وهي الخطوة الأخيرة التي سيتم فيها التأكد من صحة الفرض الحقيقي للبحث، والوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة المقارنة من خلال تحديد نقاط التشابه وتفسيرها وتحديد نقاط الاختلاف وتفسيرها في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة فيها في دول المقارنة (منصور وآخرون، 2017، 75_76).
- وضع أبدال لتعليم ريادة الأعمال والموازنة بينها، ثم التوصل إلى بديل لتعليم ريادة الأعمال يناسب البيئة السورية.

خلاصة:

تناول هذا الفصل الإطار المنهجي للبحث بمشكلته، وأسئلته، وأهدافه، وأهميته، وفرضياته، وحدوده، ومنهجه المقارن بخطواته، لتتحدد بذلك ماهية البحث وهدفه الرئيسي وأبرز الإجراءات المتبعة لتحقيق هذا الهدف.

الفصل الثاني

تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

تمهيد

أولاً: نشأة مفهوم ريادة الأعمال وتطوره

ثانياً: أهمية ريادة الأعمال

ثالثاً: أهداف ريادة الأعمال

رابعاً: نظريات ريادة الأعمال

خامساً: تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

سادساً: مبادئ تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

سابعاً: أهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

ثامناً: مناهج تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

تاسعاً: المعلم في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

عاشراً: المتعلم في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

حادي عشر: البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

ثاني عشر: طرائق تدريس ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

ثالث عشر: تقويم تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

رابع عشر: مخرجات تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

خامس عشر: العوامل المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

خلاصة

تمهيد:

نظراً لما لموضوع ريادة الأعمال من أهمية كبيرة، فإن تطبيقها لم يقتصر على المؤسسات التجارية فقط بل تعداه إلى المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات بأسلوب تدريسي ريادي يطبق على مساقات الدراسة. في هذا الفصل ستتطرق الباحثة بإيجاز لريادة الأعمال مدخلاً عاماً لموضوع البحث، والمتمثل في نشأة مفهوم ريادة الأعمال وتطوره وأهميته وأهدافه ونظرياته، ثمّ الانتقال إلى مفهوم تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني من حيث المبادئ والأهداف والمناهج وطرائق التدريس والتقويم وصولاً إلى الكشف عن القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في تعليمها.

أولاً: نشأة مفهوم ريادة الأعمال وتطوره:

الريادة ظاهرة قديمة حديثة متجدّدة، إذ يعود مفهوم الرّياديّ في العمل أو في النشاط الاقتصادي إلى العصور الوسطى ليصف الشخصيّة التي على استعداد لتأسيس مشروع جديد وتقبّل المسؤولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة (Domilescu, 2019, 82). وفي القرن السابع عشر استُخدم المصطلح نفسه ليدلّ على الشخص الذي يُبرم عقوداً مشروطةً مع الحكومة، ويقوم بموجبها بتزويدها بسلعةٍ معينةٍ وفق سعر ثابت، متحمّلاً فروق الأسعار سواء أكانت خسارةً أو ربحاً، والفائدة الناجمة عن هذه العقود (زيدان، 2018، 182_183). وقد تجسد هذا المفهوم أيضاً في المهارات التنظيمية والاستثمارية للأشخاص المقاولين الذين لديهم المهارات والقدرات على تحمل المخاطر، وقبول المجازفة المحسوبة، وتطوير الفرص الرائدة، والتخطيط العلمي السليم، وتوليد الأفكار الإبداعية وإدارتها (امجدل، 2017، 743). أي أنّه تم الخلط في تلك الفترة بين مفهوم الشخص الريادي الذي يجمع وينظم كل عوامل الإنتاج لتحقيق قيمة معينة والرأسمالي الذي يمتلك موارد الإنتاج مسبقاً.

ليتم التمييز في القرن الثامن عشر بين الشخص الذي يزود الآخرين برأس المال باعتباره مستثمراً والشخص الذي يحتاج إلى رأس المال باعتباره رياديا مستخدماً لرأس المال، حيث ارتبط مصطلح الريادة منذ منتصف القرن الثامن عشر بمفهوم الريادي، الذي ترجع جذوره إلى الاقتصاد الفرنسي، إذ يقصد بالكلمة الفرنسية (Entrepreneur) الفرد الذي يتولى مشروعاً أو نشاطاً مهماً، وفي قاموس ويبستر

(Webster) يمثل الريادي (Entrepreneur) الفرد الذي ينظم مخاطر الأعمال أو المشروع ويديرها ويتحملها (ثابت، 2016، 10).

ومع إدخال العالم الفرنسي جان بابتيست ساي (Jean Baptiste Say) مصطلح الريادي إلى النظرية الاقتصادية في مطلع القرن التاسع عشر عُدّ رائد الأعمال أساس عملية الإنتاج والتوزيع برمّتها، فهو منظّم العملية الإنتاجية ولديه القدرة على الإدارة والتوجيه والإشراف (الصيرفي وآخرون، 2020، 147)، أي أنّه خلال تلك الفترة تمّ الجمع بين الريادي والمدير في شخص واحد. وفي بداية القرن العشرين اقترن مصطلح الريادة بمفهوم الابتكار والاستحداث الذي انتشر على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية، وبذلك أصبح الريادي هو الشخص الذي لديه القدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح (الباجوري، 2017، 6). وعليه تكون ريادة الأعمال اكتسبت مفاهيم متباينة ومختلفة باختلاف الفترات الزمنية والبلدان التي اهتمت بموضوع الريادة، وبرغم كل الاهتمام السابق إلّا أنّ مجال ريادة الأعمال لم يأخذ الصبغة الرسمية بوصفه علماً مستقلاً إلّا في منتصف القرن العشرين، الذي شهد تبلوراً لمفهوم ريادة الأعمال، حيث تمّ التركيز على الفرد بوصفه وحدة التحليل، وتمّ الوقوف على الدوافع المحركة لرائد الأعمال.

فقد عُرّفت الريادة في منتصف القرن العشرين باعتبارها الحاجة إلى الإنجاز، وتعظيم الفرص، والإبداع والابتكار، وإنشاء منظمات الأعمال، والمخاطرة، وتكوين الثروة، وفي تلك الفترة وُجد القليل من الدلائل والشواهد التي تناولت تعريف الريادي من الناحية الفردية، ما أدّى إلى حدوث تداخل في المعنى من جديد، حيث كانت تتعلق بالأفكار العظيمة فقط، أو سهولة الإقدام على إقامة الأنشطة الريادية، أو هي التي تنطوي على مخاطرة كبيرة، أو الموجودة فقط في الشركات الصغيرة (أبو قرن، 2015، 16). وبمعنى آخر يمكننا القول إنّه خلال تلك الفترة امتزج مفهوم الريادة بين الأرباح وفكرة عرضها التي تتطلب ابتكار أساليب جديدة وحديثة في العمل.

والترجمة العربية لمصطلح (Entrepreneur) تغيرت ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة بناءً على نظرة العالم التي تغيرت من فترة إلى أخرى، فقد حملت معنى (منظم) لأنّ علماء الاقتصاد الأوائل ركزوا على مهارة الريادي في التنظيم وفي إقامة عمل أو شركة، ثم (مقاول) والسبب أنّ فئة المقاولين كانت الفئة التي أظهرت أعلى استعدادات ريادية، ومن ثم تحولت في التسعينيات إلى (ريادة) فقد أدرك العلماء أنّ الاستعدادات الريادية غير محصورة بالمقاولين، بل إنّ كثيراً من الشباب والشابات أقاموا شركات صغيرة حوّلوها خلال مدةٍ قصيرةٍ إلى شركاتٍ كبيرةٍ وأحياناً عملاقة، لذلك تغيّرت الترجمة العربية مرة أخرى إلى الرّيادة (ثابت، 2016، 11).

وبناءً على ما تقدم تستنتج الباحثة أن ريادة الأعمال مفهوم ليس حديثاً، بل هي فكر وممارسة واقعية منذ بدء البشرية، وإن كان توثيقها في المناهج والمفاهيم حديثاً، فرغم حداثة مفهوم ريادة الأعمال نظرياً، إلّا أنّ ممارستها وتطبيقها قديمين، ودليل ذلك يعود إلى أنّ مفهوم وخصائص ريادة الأعمال ينطبق على العديد من الأفكار والممارسات على مدار تاريخ الإنسانية وفي العصور والمجتمعات كافة. إلّا أنّ الاهتمام الكبير في مجال ريادة الأعمال تجلّى في السنوات الأخيرة الماضية، إذ تناولت الكثير من الدراسات والبحوث التربوية كدراسة (إدريس، 2015)، و (جرين، 2014) هذا المجال من زاويا جديدة تتعمق بعدد من المحاور كتعليم ريادة الأعمال والتدريب عليها، وعلاقتها بمشاكل المجتمع والخريجين والبطالة وغيرها من القضايا.

كما أنّ الحداثة النسبية في جهود التأصيل العلمي لمفهوم ريادة الأعمال أدّى إلى تعدّد تعريفاتها مع وجود نطاق واسع مشترك بين هذه التعريفات رغم اختلاف الباحثين في تعريفهم للريادة وتحديد مفهومها، فقد عرفها ديفت ريتشارد (Daft Richard) بأنها عملية بدء عمل تجاري وتنظيم الموارد الضرورية له مع افتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به (الحمالي والعربي، 2016، 397)، وهذا ما يتفق مع تعريف نصر والعمري اللذين أشارا إلى أنّ ريادة الأعمال تتمثّل بإنشاء شيء جديد ذي قيمة وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمّل المخاطر المصاحبة واستقبال المكافأة الناتجة (نصر والعمري، 2011،

147)، يلاحظ على التعريفين السابقين ارتباطهما بابتكار أفكار جديدة لتقديم خدمات ومنتجات متميزة أو أسلوب إنتاج جديد أكثر كفاءة، مع ارتكاز ذلك على عنصر المخاطرة التي قد تظهر في عدم قبول المستهلكين للمنتج أو الخدمة بالشكل الجديد، أو عدم الإقبال على المنتج أو الخدمة الجديدة، وهذا ما يجعل مفهوم ريادة الأعمال يتعدد ليشمل المالك والمبادر ورائد الأعمال الناجح والمخاطر والمبدع الإنتاجي. وقد اجتهد قسم آخر من المفكرين بتقديم مفهوم ريادة الأعمال في ضوء مواصفات رائد الأعمال، فقد عرفها باتشيجالوبو وآخرون (Bacigalupo et al, 2016, 10) بأنها قدرة رائد الأعمال على قيادة التغيير في ظل ظروف عدم التأكد، وأشار إلى أنّ الريادة عملية ديناميكية تستوجب تمتع رائد الأعمال بمهارات ومعارف وإمكانات تساعده على قيادة المنظمات وإدارتها وتوجيهها بما يخدم مصالحها من خلال استخدام الأفكار المبدعة والمخاطرة المحسوبة ورأس المال الجريء في استغلال الفرص وتلافي التهديدات في بيئة عمل محاطة بالمخاطر والتحديات والمنافسة، وهذا ما أشار وان وآخرون (Wan et al, 2015, 148) إليه أيضاً في تعريفهم لريادة الأعمال عندما قرن تعريفها بخصائص الشخص القائم بها، حيث أشار إلى أنّ الريادة تحتاج إلى قدرة على إدارة المشروعات وتنظيمها، فبدونها لا يتمكن الشخص من تنظيم المشروع وإدارته، فهي تقتصر على القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها، مما سبق يتضح للباحثة أنّ الشخص الريادي هادف وطموح، يتسم بالمرونة والقابلية للتطوير، وله رؤية مدعومة بالعديد من الأفكار المحددة والفردية والجديدة في السوق.

فيما اتجه بعض آخر من الباحثين كالشميمري والمبيريك عام (2011) إلى مفهوم أوسع وأشمل لريادة الأعمال فأشاروا إلى أنّها لا تقتصر على التطوير والتحديث واستخدام الأفكار المبدعة في تقديم منتج أو خدمة مميزة غير مسبوقة باستخدام مبادئ اقتصادية بحتة كترشيد استهلاك الموارد وزيادة الإنتاج، ولكن تمتد لتشمل تحقيق الكفاءة الاقتصادية، لذلك فهي عملية تتضمن إنشاء مشروع عمل جديد يقدّم فعالية قيّمة اقتصادية مضافة من خلال إدارة الموارد بكفاءة وأهلية متميزة لتقديم شيء جديد أو ابتكار نشاط اقتصادي وإداري جديد (الشميمري والمبيريك، 2011، 10). وبدوره أشار (السكارنة، 2008، 17)

إلى أنّ الريادة تأخذ أبعاداً متنوعة، منها: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من خلال تحقيق التوافق الجديد لهذه العوامل، فالمشروع الريادي يرتكز على الإبداع والقيادة حيث قد يكون له أبعاداً تكنولوجيةً، أو منتجاً جديداً، أو طريقةً جديدةً في تقديم المنتج أو الخدمة، كما قد يكون الإبداع في مجال التسويق وتقديم السلع أو الخدمات، أو في إدارة التنظيم وهيكليته وكذلك تعتمد الريادة على التنويع والتمايز وإدخال الطرائق الجديدة، وليس الاعتماد على النماذج والعادات المتبعة أو مصدرها في ثقافات معيّنة دون غيرها.

تلاحظ الباحثة أنّ التعريفات السابقة اتجهت اتجاهات مختلفة، فمنها ما عدّ ريادة الأعمال تحملاً للمخاطر ومجازفة محسوبة برأس المال الجريء، ومنها ما يعزوها إلى الابتكار بوصفه ركيزة أساسية لنجاح ريادة الأعمال، بينما يتجه آخرون إلى أنّ الريادة الناجحة تعتمد على مهارات وقدرات وخبرات الريادي في مجال عمله، ويعزى هذه التباين في معنى الريادية من وجهة نظر الباحثة إلى خلفيات الباحثين والكتاب الثقافية والاجتماعية وخبراتهم السابقة، إذ يُنظر إلى الريادة من وجهة نظر اقتصادية أو اجتماعية، بينما ينظر لها آخرون من وجهة نظر مهنية، وبشكل عام يمكننا القول إنّ مفهوم ريادة الأعمال قد تطوّر مع تطوّر نظرة الدول المختلفة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تسعى لتحقيقها، حيث يمكن أن يحمل بعض المرونة عند النظر إليه، إذ يرتبط في الدول المتطورة بالاختراعات والتفرّد، أما في الدول النامية فإنّ من يأخذ روح المبادرة والمخاطرة وإنشاء عمل جديد يسمى ريادياً.

ثانياً: أهمية ريادة الأعمال

تعدّ ريادة الأعمال في الوقت الحاضر من أفضل استراتيجيات التنمية الاقتصادية، نظراً لدورها البارز في توفير فرص العمل المختلفة، وتحقيق القدرة التنافسية لمواجهة الاتجاهات المتزايدة للعولمة، كما تعدّ ريادة الأعمال المحرك الرئيسي لتعزيز الابتكار والتنافسية لدى العديد من الدول، ولقد تبيّن وجود علاقة إيجابية بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي من حيث توفير فرص العمل، وبقاء الشركات ونموها (علاش، 2016، 204)، ويمكن الوقوف على أهمية ريادة الأعمال في التالي:

- تعدّ سمة أساسية من سمات الاقتصادات المعاصرة، فالتطوّر التكنولوجي وتقدّم الاتصالات وازدياد المعرفة وانتقال الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد معرفي مترابط أسهم في ازدياد دور الأفكار الريادية، وتطلّب إشراك الجميع بتنوعهم الثقافي والحضاري، لغرض تبني النجاح والتقدم على مختلف المستويات ففي منظمات الأعمال تعدّ الريادة سمة ضرورية لنجاح هذه الأعمال وتطورها (موسى، 2013، 2).
- تساعد على استقطاب الشباب للعمل الحر والمبادرات الفردية والأعمال الريادية، واستثمار أموالهم وطاقاتهم في مشروعات صغيرة مما يخفف من حدّة التهافت على الوظائف الحكومية والذي أضحى عائقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي والإداري التي تتبناها الدول، ويحدّ من ظاهرة التضخم الوظيفي (mokaya, 2012, 128).
- تعد من المواضيع الرئيسية في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، حيث تسهم المشاريع الريادية الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية سواء على المستوى الإقليمي أو الوطني، كما تعدّ الريادة وسيلة للتغلب على البطالة بين الشباب، حيث أنّ العديد من الشباب العاطلين عن العمل يندفعون للمشاركة في الأعمال الريادية للتغلب على معوقات سوق العمل (عبيد، 2016، 51).
- يعدّ الاتجاه إلى الاستثمار في المشروعات الريادية عاملاً من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خاصة أثناء الأزمات، وفي فترات عدم الاستقرار والركود التي تشهدها المسيرة الاقتصادية من وقت لآخر، كما يؤدي التوسع في إقامة هذه الأعمال الريادية دوراً هاماً في توسيع رقعة الممارسة الاقتصادية، وتدعيم دور القطاع الخاص، وتحرير فكر المواطن من حالة التبعية الاقتصادية لصاحب العمل أو الحكومة، أي وضع أصحاب العمل المالكين لمنشآت تعمل لحسابهم ومن ثم ينعمون بالاستقلال الاقتصادي (عبد العظيم، 2016، 558).

- تسهم في سدّ الفجوة بين العلم والسوق، لإيجاد مشاريع جديدة وطرح سلع وخدمات مطوّرة، كما أنّها تسعى إلى تحويل الأفكار إلى مشاريع بمعدلات أعلى من غيرها، بما يحقق قيمة وتميّز على المستوى القومي والعالمي ويدعم التوجه نحو مجتمع المعرفة.
- تُوَطِّن وتنقل أساليب وأدوات التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة، حيث تمثل الريادة طريقاً بين العلماء والعملاء، أو بين العلم والسوق وتردم الهوة بينهم من خلال إيجاد مشاريع وسلع وخدمات جديدة (محمود، 2017، 213).
- وتضيف الباحثة إلى ما سبق أنّ أهمية ريادة الأعمال تتجاوز مجرّد توفير الدخول وزيادتها، فمشاريع الأعمال الريادية الصغيرة تعمل على توسيع قاعدة المشاركة في المجتمع وتخلق الوظائف والأعمال، وتحدّ من قوّة السلطة المركزيّة في الدولة، وتجعل للنّاس مصلحةً ونصيباً في المستقبل، كما تساهم ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاجتماعية وتوزيع المكاسب على الأفراد جميعهم، بغض النظر عن أماكن تواجدهم سواء أكانت قريبة أم نائية، الأمر الذي ينعكس على خفض الهجرة من الريف إلى المدينة، وتشجيع المرأة على العمل وقيادة أعمال ريادية بنفسها. هذا فيما يخص الأهمية الاجتماعية لريادة الأعمال، أمّا فيما يتعلق بأهمية الريادة على المستوى الاقتصادي فترى الباحثة أنّ النمو على المستوى الكلي ودفع عجلة النهضة الاقتصادية يعدّ الأثر الاقتصادي الأهم للريادة، والذي يتجلى في توفير فرص العمل والتشغيل الذاتي وتشغيل الآخرين في الوقت الذي تراجعت فيه الحكومات والشركات الكبرى عن استيعاب الداخلين الجدد إلى أسواق العمل؛ بسبب إحلال التكنولوجيات الجديدة على حساب الأيدي العاملة، يضاف إلى ما سبق أنّ الريادة قادرة على تغيير هيكل تركز الثروة في الأمم بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، والتحول من ارتكاز الاقتصاد على عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال نحو امتلاك أعداد أكبر من أفراد المجتمع للثروة، بما يحقق الاستقرار وتحقيق التنوع في مجالات العمل.

ثالثاً: أهداف ريادة الأعمال:

تسعى ريادة الأعمال لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، وتوجيه الفرد والسماح له بالتفكير الحر والمستقل وأن يختار مساراً خاصاً به وبحياته، وتحديد مستقبله وأهدافه، وتلبية طموحاته، فروح الريادة والمبادرة تظهر في مجتمع يشجع على التفكير الحر، ويسخّر البيئة لخدمة الإنسان، ويبتعد عن السلبية والخضوع والاستسلام، ويمكن تلخيص أهداف ريادة الأعمال في النقاط الرئيسية التالية:

- إقامة المشروعات الجديدة واستقلالها، وإنشاء الأسواق، ووفق المفهوم الحديث للتسويق، يمثّل السوق في مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاتهم. وهذا ما يسمى اقتصادياً بالطلب الفعّال، فروّاد الأعمال مبدعون ومنشئون للموارد والفرص، وهذا ما يجعلهم مختلفين عن رجال الأعمال التقليديين أي رجال الأعمال الذين يؤدون الوظائف الإدارية التقليدية مثل التخطيط والتنظيم وتحديد المهام (خالدي، 2013، 70).
- تهيئة المناخ العام لممارسة ريادة الأعمال على مستوى التنظيم المؤسسي، وتشجيع المبادرات التي يقدّمها العاملون في التنظيم وتبنّيها.
- إعادة التفكير في توجهات الشركات والفرص المتاحة لها، أو ما يسمى بالتجديد الاستراتيجي، وما يتضمنه من تقديم تكنولوجيا وأعمال جديدة وتحويلها إلى مكاسب (نوفل، 2015، 10).
- اكتشاف مصادر جديدة للموارد، فروّاد الأعمال يعملون على اكتشاف كل ما هو جديد لتحسين مشروعاتهم، حيث يستطيعون تطوير مصادر جديدة للموارد تتميز بميزة تنافسية من حيث النقل والتكلفة والعودة.
- توفير الحلول غير التقليدية للمشكلات كافة التي تقف عقبةً في وجه التنمية المستدامة، وتعديل أنماط السلوك التقليدية ونمط التفكير التقليدي ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع (مبارك، 2014، 30).

- تحريك رؤوس الأموال لإنشاء أعمال جديدة، أو توسيع أعمال قائمة بالفعل، والمقصود برؤوس الأموال هنا جميع الموارد المادية المستخدمة في عملية الإنتاج، فروّاد الأعمال لديهم القدرة على الابتكار والثقة بالنفس التي تمكّنهم من تحريك الموارد الرأسمالية في سبيل إنتاج أعمال ومشاريع جديدة مبتكرة (إدريس، 2015، 681).

بناءً على ما سبق يتبين للباحثة أنّ الهدف الرئيسي من ريادة الأعمال هو دعم قيم التوظيف الذاتي، حيث توفر ريادة الأعمال المزيد من فرص العمل التي تُرضي القوى العاملة وتناسبها، وتشجع الاستثمار المحلي في صورة تطوير المنتجات والصناعات المحلية، وتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة، من خلال ربط المعرفة بسوق العمل وتقليل الفجوة بين إمكانات الخريجين ومعلوماتهم وحاجات السوق، وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج. وانطلاقاً من أهمية ريادة الأعمال وأهدافها شهد تعليمها توسعاً وانتشاراً كبيرين في المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها، وسيتم التطرق الآن إلى مفهوم تعليم ريادة الأعمال ومبادئها وأهدافها في التعليم الثانوي المهني.

رابعاً: نظريات ريادة الأعمال

هناك نظريات رئيسية عدّة لريادة الأعمال تسعى إلى شرح مفهوم الريادة وكيفية ظهورها في المجتمع وسلوكيات رواد الأعمال، وتعود هذه النظريات إلى فترات تاريخية مختلفة وقد تم تطوير بعضها لمواجهة حجج النظريات السابقة، لذا كان لهذه النظريات اختلافات جوهرية لأنها تقدم وجهات نظر مختلفة لفهم ريادة الأعمال، ومن أبرز هذه النظريات نجد ما يلي:

- **النظرية الاقتصادية:** وهي من أقدم نظريات ريادة الأعمال، تم تطويرها في منتصف القرن الثامن عشر، وتُدرس ريادة الأعمال في إطار هذه النظرية من خلال أطر مختلفة تسعى إلى شرح دور رواد الأعمال في دفع عجلة النمو الاقتصادي والابتكار. ومن أبرز النظريات الاقتصادية نجد المدرسة النمساوية للاقتصاد، التي تُؤكد على أهمية ريادة الأعمال في تخصيص الموارد وتنسيق السوق. ووفقاً لهذه النظرية، يلعب رواد الأعمال دوراً حاسماً في تحديد الفرص المتاحة في السوق

واستغلالها، مما يُسهم في الديناميكية الاقتصادية والتقدم (حسن، 2020، 64). ومن النظريات الاقتصادية المهمة الأخرى لريادة الأعمال المنهج الشومبيتري (Schumpeterian approach)، الذي يُسلط الضوء على دور الابتكار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وقد سُميت هذه النظرية تيمناً بالاقتصادي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)، الذي يفترض أنّ رواد الأعمال هم الفاعلون الرئيسيون للابتكار، إذ يُقدمون منتجات وعمليات ونماذج أعمال جديدة تُحدث نقلة نوعية في الصناعات القائمة وتُمهد الطريق للنمو والتطوير. ويُؤكد المنهج الشومبيتري على الأثر التحويلي لريادة الأعمال على الاقتصاد وأهمية تهيئة بيئة مُشجعة على الابتكار. علاوة على ذلك، تُشدد النظرية الكلاسيكية الجديدة لريادة الأعمال على دور صنع القرار وتخصيص الموارد بدافع الربح في الأنشطة الريادية. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى رواد الأعمال كفاعلين عقلانيين يسعون إلى تعظيم منفعتهم وأرباحهم من خلال التخصيص الفعال للموارد. كما تُقدم هذه النظرية رؤىً حول الدوافع والسلوكيات الاقتصادية لرواد الأعمال، مُسلِّطةً الضوء على الآليات التي تُحرك الأنشطة الريادية في اقتصاد السوق (Alaro, Donigo, 2019, 3). وعليه ترى الباحثة أنّ النظريات الاقتصادية لريادة الأعمال تمثّل وجهات نظر قيّمة حول ديناميكيات الأنشطة الريادية داخل الاقتصاد، مُسلِّطةً الضوء على دور رواد الأعمال في دفع الابتكار وتخصيص الموارد والتقدم الاقتصادي. ومن خلال دمج الرؤى المُستمدة من هذه الأطر النظرية، يُمكن اكتساب فهم أعمق للطبيعة المُعقَّدة ومتعددة الأوجه لريادة الأعمال في المشهد الاقتصادي.

- **النظرية الاجتماعية:** التي تنظر إلى ريادة الأعمال في سياق اجتماعي وترى رواد الأعمال عبارة عن أفراد قادرين على التحكم في الفرص الناشئة عن الديناميكيات في السياقات الاجتماعية، ووفقاً للمنظرين الاجتماعيين، فإنّ البيئة الاجتماعية والسياسية غير مستقرة وتخلق فرصاً يستخدمها رواد الأعمال لتطوير الأعمال التجارية وتوسيعها. وتعترف هذه النظرية بالشبكات

الاجتماعية كمورد أساسي في ريادة الأعمال حيث ينشئ رواد الأعمال الناجحون الشبكات الصحيحة لدعم متابعة مسار معين، فعلى عكس رواد الأعمال التقليديين الذين يركزون في المقام الأول على الربح، يهدف رواد الأعمال الاجتماعيون إلى خلق حلول مستدامة تفيد المجتمعات والفئات المهمشة. كما تركز هذه النظرية على ثلاثة أبعاد رئيسية للتأثير وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتبحث في كيفية تشكيل الأعراف الاجتماعية واللوائح والتوقعات الثقافية لريادة الأعمال الاجتماعية، وتؤكد على دور المؤسسات في التأثير على شرعية وقبول المشاريع الاجتماعية (Lopez, et al, 2016, 14). وبالتالي يمكن القول أنّ النظرية الاجتماعية لريادة الأعمال توفر إطاراً غنياً لفهم دوافع واستراتيجيات وتأثير المشاريع الاجتماعية، ومن خلال الجمع بين الفطنة التجارية والالتزام بالتحسين الاجتماعي، يقود رواد الأعمال الاجتماعيون التغيير الإيجابي ويلهمون الآخرين ليحذوا حذوهم.

- **النظرية النفسية:** تُسلّط نظرية ريادة الأعمال النفسية الضوء على الجوانب العقلية لرائد الأعمال، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام يتمثّل القسم الأول بجوانب التحكم الداخلي والخارجي، ويشتمل مهارات الإنسان البارعة وأنظمة الدعم، بينما يتمثّل القسم الثاني في شخصية الرائد وسماته وما تشتمله على صفات ريادية ناجحة، أما القسم الثالث فيكون في عقلية الرائد وأسلوبه في تحقيق أهدافه، ويشتمل هذا القسم على شغف الريادي ورغبته في تحقيق النجاح (Manafe, et al, 2023, 12542)، وتُرجع هذه النظرية روح المبادرة إلى الخصائص العاطفية والعقلية. كما يعتقد رواد الأعمال الناجحون وفق هذه النظرية أن أفعالهم يمكن أن تؤثر على البيئة، حيث تظهر الدراسات التي أجريت لتعزيز النظرية أنّ السمات الشخصية مثل التفاؤل والإبداع تؤثر على نجاح رائد الأعمال. لذلك، تعزو هذه النظرية نجاح رائد الأعمال إلى السمات الشخصية وليس البيئة (Raharjo, et al, 2023, 11568).

- **النظرية المستندة إلى الموارد:** تركز هذه النظرية على كيفية حصول رواد الأعمال على الموارد وتخصيصها لتحقيق أهدافهم، وتدرك أن المشاريع الاجتماعية تواجه تحديات فريدة في جذب التمويل والمتطوعين والشراكات، كما تجادل النظرية القائمة على الموارد بأن نجاح الفرد كرجل أعمال يعتمد على أنواع مختلفة من الموارد، وهي الموارد المالية والموارد البشرية والموارد الاستراتيجية والمعلومات من بين هذه موارد وغيرها (العشيري، 2019، 628). حيث ترى هذه النظرية بأنّه إلى جانب المال والوقت، يحتاج رائد الأعمال إلى موارد لبدء وتطوير مشروعه أو شركته الناشئة، فقد يحتاج إلى منصات التمويل الجماعي، وتطبيقات الشركات الناشئة، ومواقع الأعمال الإلكترونية، وغيرها. ويمكن أن تتضافر هذه الموارد مع المال والوقت لتسهيل تطوير مشروع رائد الأعمال (حسن، 2020، 66).
- **النظرية القائمة على الفرص:** تشير هذه النظرية إلى أن رواد الأعمال يسعون إلى استثمار الفرص التي تقدمها جميع جوانب البيئة التي تشتمل الجوانب التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، فإنّها توفّر منظوراً أكثر تقدماً من النظرية الاقتصادية لأنّها تجمع الجوانب المختلفة للبيئة لتحقيق الريادة بدلاً من التركيز فقط على الظروف الاقتصادية، وترى هذه النظرية أنّ البيئة ديناميكية ويجب على رواد الأعمال البقاء بالقرب من البيئة بهدف تحديد الفرص التي توفرها التغييرات في القوى البيئية. حيث تؤمن هذه النظرية بمدى تأثّر الأعمال بعوامل ذات أبعاد واسعة للبيئة وأنّ نجاح الأعمال يكمن من خلال الاستجابة للتهديدات والفرص التي توفرها البيئة (العشيري، 2019، 628).

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أنّه برغم اختلاف هذه النظريات برؤيتها لطبيعة الريادة وأساسها، إلّا أنّها تتفق في محاولتها لتزويد رواد الأعمال بالوضوح والفهم اللازمين لتطوير أعمالهم تدريجياً، بالإضافة إلى قدراتهم وخصائصهم الريادية، ففي الحين الذي ترى النظرية الاقتصادية أنّ رواد الأعمال مدفوعون بالفرص الناشئة عن البيئة الاقتصادية، تراهم النظرية الاجتماعية كأفراد قادرين على التحكم في الفرص

الناشئة عن الديناميكيات في البيئة الاجتماعية والسياسية، وفي الحين الذي تنص فيه النظرية القائمة على الموارد على أن نجاح الفرد في ريادة الأعمال ينبع من الخارج الذي يتحكم في الموارد، تنص النظرية القائمة على الفرصة على أن رواد الأعمال هم أفراد يسعون إلى استثمار الفرص التي تنشأ في البيئة التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية. إنّ جميع ما سبق يرتكز على دوافع وسمات شخصية ريادية مميزة قادرة على تحويل الأفكار إلى أفعال من خلال الإبداع والابتكار والمخاطرة وهذا ما تهتم به النظرية النفسية.

خامساً: تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

تتعدد الرؤى والتوجهات التي توضح مفهوم تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية من التعليم المهني وتسهم في تحديد ماهيته وطبيعته، وذلك من خلال تقديم سياقات مختلفة، ويشير السياق الأضيق منها إلى أنّ تعليم ريادة الأعمال يعني إعداد طلبة الثانويات المهنية لعالم الأعمال، ولكن السياق الأوسع يرى أنّها عملية تتجاوز مجرد تعليم هؤلاء الطلبة كيفية إدارة الأعمال التجارية، فهي تُعنى بتشجيع التفكير الإبداعي وتعزيز شعور قوي بقيمة الذات وتمكينها من خلال تطبيق جميع الأنشطة التي تهدف إلى رعاية العقليات والمواقف والمهارات الريادية (European Commission, 2016, 20). بمعنى آخر يكون تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية عبارة عن محاولة هادفة لتعزيز اكتساب مهارات معينة مثل استثمار الفرص وتوليد الأفكار الخلّاقة المستنيرة.

وعرّفته منظمّة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) بأنّه إعداد الأفراد الرّواد وتأهيلهم، وهو نوع من النشاط يرتبط بالسلوك الاستكشافي الذي يمكّن الطلاب من الابتكار التعليمي (UNESCO, 2012, 1). ليتفق هذه التعريف مع ما قدّمه المركز الأمريكي للتعليم الريادي (Center for Entrepreneurial Leadership on Entrepreneurship Education) (CELEE) من إيضاح لمفهوم تعليم ريادة الأعمال الذي يشير إلى أنّه العملية التي تقدّم خريجين بمفاهيم ومهارات معينة لإدراك الفرص التي يغفل عنها الآخرون، والتي تمنح تبصّرات ورؤى وتقدير للذات، وتزوّد الطلبة بتعليمات لإدراك الفرص وجمع الموارد على قاعدة المخاطرة، وتزرع الرغبة للمبادرة بإطلاق وممارسة إدارة الأعمال

التجارية (Center for Entrepreneurial Leadership on Entrepreneurship Education, 2011). عدّ التعريفان السابقان تعليم ريادة الأعمال نهجاً تربوياً يسهم في تطوير الاتجاهات الإيجابية وتشجيع الابتكارات ومهارات الاعتماد على الذات، الأمر الذي يوفّر خريجين يتمتعون بالثقة بأنفسهم ويمتلكون قدرات التفكير المستقل.

يظهر مما سبق أنّ هناك اتفاقاً على إمكانية تعليم ريادة الأعمال في المراحل الدراسية كافة العامة منها والمهنية، ومساعدة الطلاب ليصبحوا مبتكرين ومشاركين في سوق العمل، إلّا أنّه لا يزال هناك نقاش بشأن ماذا وكيف ينبغي تعليم ذلك، وقد لوحظ أنّ هناك نهجين للتعليم الريادي؛ نهجاً تقليدياً من أعلى إلى أسفل، ونهجاً بنّاءً من أسفل إلى أعلى، فالنهج التقليدي يشمل المحاضرات والندوات، حيث يقوم المحاضرون بدفق معرفتهم إلى الطلاب الذين يعدّون أواني فارغة، وقد انتقد هذا النهج لأنه وسيلة تعليم سلبي، حيث يركز كثيراً على مهارات بدء الأعمال الإدارية الجديدة، مع عدم تركيزه على تطوير صفات ومهارات وسلوك المبادر، أمّا النهج البنّاء من أسفل إلى أعلى فهو التعلّم عن طريق الفعل، فهو عملية أكثر ديناميكية ونشطة وبنّاءة وموجهّة نحو هدف معين، كما أنّه يعزز التعلم من خلال مشاركة الطلاب في بناء المعرفة عن طريق اكتساب المعلومات وتحليلها وتوليدها ومعالجتها (كلية الدراسات التجارية، 2016، 19).

تستنتج الباحثة مما سبق أنّ تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية هو التعليم الذي يهتم بإكساب الطلاب العديد من المعارف والمعلومات التي تسهم في تعزيز الوعي الريادي لديهم وبناء العقلية الريادية لهم، كذلك تزويد الطلاب بالعديد من المهارات التي تتضمن التفكير الخلاق، والعمل الفريقي، وإدارة المخاطر، والتعامل مع حالات عدم اليقين، وتخطيط المسار الوظيفي، وتوفير فرص العمل بشكل ذاتي، كذلك تدعيم بعض السمات الشخصية مثل الثقة بالنفس والرغبة في الابتكار، والاستفادة من الفرص، مما يمكنهم من إدراك ما قد يغفله الآخرون واقتحام مجال الأعمال التجارية وبدء المشروعات الجديدة بقدر من المبادأة والمخاطرة المحسوبة والعقلانية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

سادساً: مبادئ تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

يقوم تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية من التعليم المهني على أربعة مبادئ رئيسة موجهة لممارساته التعليمية، وميسرة لتحقيق أهدافه بالمؤسسات التعليمية، وهي:

- تعلم من أجل فهم التفاعل بين الفرد الريادي والمشروع الذي يتبناه والبيئة التي يعمل فيها بأعضائها وأصحاب المصلحة المعنيين، وتشكل هذه العناصر في مجملها نظاماً معقداً وديناميكياً، تتفاعل وتترابط مع بعضها من أجل تحقيق الأهداف.
- تعلم من أجل التنقل في بيئات معقدة وديناميكية، فلا بدّ أن يعمل تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية على تطوير الوعي الذاتي نحو هدف معين، من أجل إقامة مشاريع أو استثمار الفرص، بما يجعل الفرد المبادر قادراً على التنقل في بيئات معقدة وديناميكية.
- تعلّم من أجل بناء المعرفة والإستراتيجيات الريادية وتقييمها، من خلال تطبيق ما وراء المعرفة في عمليات تعليم ريادة الأعمال، ليكون جسراً بين الأنشطة التربوية وتحقيق الأهداف التعليمية التي تركز على تطوير المهارات الفردية، وبناء المعرفة والإستراتيجيات الريادية من أجل المغامرة الريادية المحسوبة، كما أنّ استخدام ما وراء المعرفة يمكن أن يساعد الطلاب على تطوير نزعتهم الريادية.
- تعلّم من أجل تحويل الأفكار إلى أفعال، من خلال التفكير التأملي (لماذا وكيف) بما يسهم في تطوير المناهج المختلفة التي تهدف إلى فهم العملية الفردية المتمثلة في تحويل التجربة إلى تعلم، والتعامل بطريقة خلاقة ومرنة مع الأوضاع المعقدة (European Commission, 2004, 15).

في ضوء ما سبق يتضح أن تحقيق مبادئ تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية يتوقف بشكل أساسي على درجة إيمان العاملين في المدرسة بالمبادئ السابقة، وأنّ تطبيقها بفعالية يضمن تنمية الوعي الريادي والتفكير الناقد وروح المخاطرة المحسوبة لدى طلابها، ليتمكنوا من التعامل بشكل واعٍ ومرن مع بيئتهم المعقدة والتكيّف معها.

سابعاً: أهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

مما لا شكّ فيه أنّ الهدف الرئيسي لتعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية بناء جيل جديد من الرياديين والمبدعين في مجال الأعمال، وتغيير نمط التفكير التقليدي إلى أنماط التفكير المبنية على الإبداع والتجديد والابتكار. كما يهدف إلى غرس ثقافة العمل الحر والتشجيع على روح المغامرة، فهو بذلك يسعى إلى تحقيق أهداف عدّة متباينة، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تنمية قدرات الطلبة على استشراف المستجدات الاجتماعية والاقتصادية بل والاستجابة لها بشكل إيجابي، وتطوير قدراتهم على المبادرة وتحمّل المسؤولية والمخاطرة وتشجيعهم على تطوير الذات باستمرار.
- إعداد أفراد رياديين يتمتعون بعقلية ريادية ابتكارية تتميز بالقدرة على حل المشكلات، وتنمية قدراتهم على ابتكار مشروعات إبداعية وإنتاجها، يشاركون بها في سوق العمل لتلبية الاحتياجات المجتمعية (المطيري، 2019، 8).
- بناء عقلية تتبنى المبادرة، وتسعى للابتكار وتمتلك مهارة حل المشكلات، كما أنّها تخلق المواطنة النشطة لدى الأفراد، وتساعد الطلاب كي يصبحوا مبتكرين ومشاركين في سوق العمل.
- تعزيز فرص التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية في المجتمعات المعرضة للخطر، كما يسعى التعليم الريادي على المشاركة في الأنشطة المدرّة للدخل، والمساهمة في التغلب على مشكلات الفقر، وإيجاد سبل عيش كريم مستدام للأفراد والأسر (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، 2012، 11).
- تمكين الطلبة من تحضير خطط لاستثمار مشاريعهم المستقبلية، وإكسابهم القدرة على إجراء البحوث والدراسات عن جدوى السوق، وتحليل المنافسين، وأساليب تمويل المشروعات، والتعامل مع القضايا، واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها (أحمد والعاني، 2020، 40).
- تحفيز النمو الاقتصادي والصناعي، ورعاية السلوك والمهارات العقلية والريادية، وتوفير الفرص للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوظيف الخريجين الذين تلقوا التدريب ولديهم المهارات والمعرفة اللازمة

للمشروعات الريادية، بالإضافة إلى زيادة المعرفة والإدراك فيما يتعلق بعملية بدء إدارة مشروع جديد (Baker et al, 2015, 92).

- مساعدة المتعلّم على اكتشاف ذاته ليتعرف مدى استعداده ليكون رائد أعمال أم لا، من خلال تعرّف ما لديه من الخصائص الشخصية والسلوكية والعقلية التي يتسم بها رائد الأعمال، والكشف عن نسبة توفر كل خاصية، وإدراك ما يلزمه ليكون رائد أعمال محترف (المبيريك والجاسر، 2014، 155).

تأسيساً على المضامين السابقة ترى الباحثة أنّ أهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية اتسمت بالتعددية والتنوّع، حيث يحرص تعليم ريادة الأعمال على بناء شخصية الطلبة وتكوينها بصورة متكاملة تتسم بالشمول، لكن يبقى الهدف الأسمى لتعليم ريادة الأعمال خلق جيل جديد من الرياديين والمبدعين في مجال الأعمال وغيره من المجالات الأخرى في المجتمع، الذين يقدمون إبداعاً على شكل منتج، أو خدمة، أو عملية، أو مدخل جديد في الأعمال، أو مشروع جديد، أو اختراع، أو اكتشاف، وهذا لا يمكن تحقيقه ما لم يكن مغروساً منذ النشأة، فالتعليم الريادي حتى تتحقق أهدافه ورؤيته، لا بدّ من تضمينه في المراحل الأولى من التعليم وعدم الاقتصار فيه على المرحلة الثانوية والجامعية، فالتعليم الريادي يعتبر آلية جديدة تنمّي لدى المتعلّم مهارات تحليل مواقف الأعمال وتكسبه معارف وثيقة الصلة بريادة الأعمال وتحويل اتجاهاته نحو التغيير.

ثامناً: مناهج تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

أشارت هيئة جودة التعليم بالمملكة المتحدة في تقرير أصدرته عن التعليم الريادي عام (2012م) إلى أنّه ليس ثمّة منهجية محددة لإدخال التعليم الريادي في النظام التعليمي، فيمكن للمؤسسات التعليمية أن تقوم بدمج تعليم ريادة الأعمال في المقررات الدراسية، أو يمكن تدريسها كمقرر تحت عنوان المهارات الوظيفية، كذلك من الممكن أن تلعب حاضنات الأعمال ونوادي الطلاب والاتحادات الطلابية ومنظمات المجتمع المدني كأنشطة ريادية خارج المقررات الدراسية. إلا أنّها أكدت على أهمية مهارات الإبداع والابتكار

من ناحية، والسمات الريادية (كالالتزام، واستثمار الفرص، والقيادة، ومسح السوق، واتخاذ القرار، وتحمل المخاطرة، والتنظيم والإدارة وغيرها) للطلاب من ناحيةٍ أخرى، وأنّ ربط هذه المهارات والسمات الريادية مع بعضها البعض يعدّ أساسياً لنجاح برامج التعليم الريادي في التعليم الثانوي المهني (The Quality Assurance Agency for Higher Education, 2012, 6)، وقد اجتهد بعض الباحثين والمتخصصين والكتّاب مثل بولتان وثامبسون (Boltan & Thompson) لتقديم تصورات ومقترحات ونماذج عديدة لما ينبغي أن يكون عليه محتوى أي منهج أو برنامج لتعليم ريادة الأعمال على صعيد مؤسسات التعليم الثانوية المهنية، وأصبح اليوم لدى العديد من المؤسسات التعليمية برامج أكاديمية متميزة في الريادة، حيث يتم الربط بين الريادة والتكنولوجيا، ويمكن دمج المساقات الخاصة بتدريس الريادة لتندرج تحت فئة الريادة كموضوع والريادة كنشاط والريادة كأداة تمكين واقتدار (Boltan & Thompson, 2004, 305). ومن المجالات الرئيسية التي ينبغي تناولها في تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني ربط المناهج بالبيئة المحلية، من خلال تفعيل الموارد المتاحة ودراسات الحالة والأمثلة من نماذج لرجال الأعمال، وهذا يجعل من الضروري تدريس ريادة الأعمال عبر التخصصات وبطريقة لا تقتصر فقط على الأعمال والاقتصاد، ويحتاج المنهج إلى التركيز على المهارات الأساسية ورفع الوعي حول الأعمال والمشاريع، وتطوير المهارات والسلوكيات، ويتضمن هذا بناء الثقة بالنفس، والكفاءة الذاتية، ومهارات القيادة، لا سيّما على مستوى التعليم الثانوي المهني (أبو سيف، 2016، 24). وعلى الرغم من عدم الاتفاق على مناهج ثابتة لتعليم ريادة الأعمال في مقررات دراسية، إلّا أنّها في مجملها تعطي نظرة عامة عن ماهية الريادة وأهميتها، وكيفية التخطيط لمشروع ناجح، وتعتقد الباحثة أنّه ليس ثمة نظرية ثابتة أو إستراتيجية معينة تحدّد محتوى تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وذلك لأنّ الريادة بصفة عامة خارج المناهج التقليدية، وعليه أصبح من الممكن التجريب في المناهج ومحتوى التعليم الذي يخص ريادة الأعمال، لكن يبقى الهدف واحداً في تخريج طلبة لديهم ثقافة المبادرة وتبني الابتكار وحل المشكلات والمواطنة النشطة.

تاسعاً: المعلم في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

يمثّل المعلمون الأساس في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية، فالخطط والإستراتيجيات ستكون بلا جدوى دون معلمين فاعلين لتطوير فهم الطلاب ووعيهم بأهمية هذا التعليم (Trade and Development Board Investment, 2012, 9)، ويتجسّد التحدي الأساسي أمام معلم ريادة الأعمال داخل الحجرة الدراسية في السماح للطلاب بأن يمارسوا ويشعروا بمفهوم ريادة الأعمال أكثر من التعلم عنه بطريقة تقليدية؛ حيث يتم التركيز على تشجيع التعلم من خلال: الفعل، الخبرة، والتجربة عن طريق تحمل المخاطر، وحل المشكلات بطريقة إبداعية، والتغذية الراجعة من خلال التفاعل الاجتماعي داخلياً، ومع العالم الخارجي، فضلاً عن إمكانية ربط نتائج الاختبارات بتطوير المهارات الريادية الشخصية لدى الطلاب (جوهر، 2017، 598)، الأمر الذي يتطلب تنمية المعلم مهنياً وهو أساسي لتعليم ريادة الأعمال بين المعلمين والطلاب المعلمين، وهذا يعني أنهم بحاجة إلى تنمية الاتجاهات والقيم التي تمثل صلب التعليم للريادة، بالإضافة إلى زيادة وعي المعلمين وفهمهم للتربية الريادية، وأهدافها وأساليب تدريسها، إذ يحتاج المعلمون إلى المعرفة بريادة الأعمال بشكل عام والتربية الريادية بشكل خاص، كما أنهم يحتاجون إلى تطوير اتجاهات إيجابية نحو تنظيم المشاريع الريادية (أبو سيف، 2016، 25)، وهنا تتبلور الحاجة إلى التدريب العملي على كيفية الجمع بين أساليب العمل المختلفة في سياق تعليم ريادة الأعمال، من خلال تزويد المعلمين بالمهارات والمعارف الخاصة لتنفيذ تعليم ريادة الأعمال وضمان تكيفهم مع العمل في سياقات التعلم المختلفة (زرقان، 2013، 8). وتتضمن عملية التدريب والتنمية المهنية للمعلم مجموعة من العمليات والأنشطة، التي يتم إعدادها على نحو متكامل، لتشمل الاتجاهات الإيجابية والمعارف والمهارات والأساليب والبرامج وكذلك القدرات، حتى يتمكن المعلم من القيام بمهامه وأدواره وممارسة مختلف مسؤولياته المستجدة، ومواجهة المواقف بحكمة وإبداع، وصولاً إلى تعاظم الأداء على مدار حياته الوظيفية بوصفه معلماً لريادة الأعمال (علام، 2019، 148). وتأسيساً على ما تقدّم يتبلور أمام الباحثة أنّ تدريب المعلمين لتدريس المهارات الريادية لدى طلبة المرحلة الثانوية المهنية أمراً مهماً جداً لبناء الثقافة الريادية

في المدرسة، فمن خلال التدريب يكتسب المعلمون صورة إيجابية عن الريادة، لذا كان لا بدّ من أن يكون القائمون على تدريب المعلمين على وعي تام بعلاقة تعليم ريادة الأعمال بالثقافة التعليمية وطرائق التدريس المتبعة وإستراتيجياته.

عاشراً: المتعلم في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

تفرض ريادة الأعمال متطلبات جديدة على المتعلمين في النظم التعليمية، وللتصدي لهذه المتطلبات لابد من إعداد هؤلاء الطلاب وفق نموذج جديد للتعليم والتدريب، وهو نموذج التعلم مدى الحياة، وعدم الاقتصار على سنوات الدراسة، نموذج يسمح للأفراد بالوصول إلى فرص التعلم لأنّهم يحتاجونها وليس بسبب بلوغهم عمر معيّن، والتعلم مدى الحياة تعلّم مهم وحاسم لإعداد الأفراد للتنافس في الاقتصاد العالمي والكوني، فالتعليم والتدريب يزيدان من الترابط الاجتماعي وتحسين دخل الأفراد، وبالتالي على أنظمة التعليم تسليح المتعلمين بالمهارات التي يحتاجون إليها في العصر الجديد، وذلك باستبدال التعلّم القائم على التلقين والمعلومات والمتمركز حول المعلّم باعتباره المالك للمعرفة، بنوع جديد من التعلّم يركز على تطبيق المعرفة وتحليلها، والمشاركة في تعلّم تعاوني طوال فترة الحياة (Clark et al, 2018, 11_12)، ومن أهم مواصفات المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية ما يلي:

- القدرة على ممارسة التفكير العلمي وأسلوب حل المشكلات في مجال تخصصه المهني وحياته المجتمعية.
- ممارسة التفكير الإبداعي الذي يتمثل بالتفكير في كل ما هو جديد ومتنوع، والقدرة على إدراك العلاقات بين الأشياء، وتقديم حلول جديدة ومتنوعة للمشكلات التي يواجهها.
- القدرة على ممارسة التفكير النقدي وعدم التسليم بالأمور كما هي بل وإعمال الفكر في المواقف التعليمية والقدرة على الوصول إلى نواتج تعلّم جديدة.
- الإيمان بمبدأ التعليم المستمر مدى الحياة، وأنّ اكتساب المعارف والمهارات لا يقف عند حدّ السنوات الدراسية بل يتعداه إلى الحياة العملية والمهنية.

- القدرة على العطاء المستمر في مجال تخصصه واكتشاف الجديد والبعد عن كل ما هو تقليدي، وتنمية ذاته بالتدريب المستمر على الجديد في مجال عمله (منظمة العمل الدولية، 2008، 11).

ويتطلب النجاح في مجال ريادة الأعمال من المتعلّم إتقان مجموعة جديدة من المعارف والكفاءات التي تشمل المهارات الأكاديمية الأساسية مثل القراءة والكتابة، واللغة الأجنبية، ومهارات الرياضيات والعلوم، والقدرة على استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، ومهارات التفكير العليا المختلفة، والدافعية العالية نحو التعلم المستمر والإنجاز (Gamede & Uleanya, 2017, 4).

وبالتالي يسعى تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية إلى تطوير المتعلم ودعم قدراته من خلال نظام تعليمي مرن يعمل على رفع كفاءات المتعلّم التقنية والمهنية والعملية الكافية، ويمنحه فرصة تطبيقها على أرض الواقع، كما يعمل على تنمية الكفاءات الإدراكية لديه، والتي تساعده على استخدام مهارات التفكير العليا وتطبيق المنهج العلمي، كما يسعى تعليم ريادة الأعمال لتطوير الكفاءات الشخصية والاجتماعية عند المتعلم، وينمّي لديه روح القيادة وإدارة العلاقات ومهارات الاتصال والتواصل الفعّالة.

حادي عشر: البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

تعدّ البيئة التعليمية أحد المكونات الأساسية الداعمة لتنمية الكفايات والمهارات اللازمة للطلاب في تعلم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، ويتشكل المناخ التعليمي من مجموعة من المتغيرات البشرية والمادية التي تؤثر تأثيراً بالغاً في مدى تحقيق أهداف العملية التعليمية، وتتسم البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بالخصائص التالية:

- بيئة تؤمن بالريادة وأهميتها في الارتقاء بالمجتمع، حيث تسود ثقافة الريادة والإيمان بأهميتها في تحقيق التنمية.
- بيئة محفزة للإبداع الإداري والأكاديمي، تتوفر فيها المتطلبات المادية والبشرية والتقنية اللازمة لتحقيق ذلك.
- بيئة ذات ريادة في مجال التطوير المؤسسي، وهي بيئة تشاركية تركّز على المشاركة المجتمعية.

- بيئة ذات أهداف واضحة ومحددة يتم صياغتها ووضعها في صورة أهداف إجرائية قابلة للتنفيذ والتطبيق.
- بيئة تركز على الاستثمار الأمثل للموارد البشرية باعتبارها رأس مال لا ينضب إذا ما أحسن استثماره (Clark et al, 2018, 13_14).

يتضح مما سبق أنّ البيئة التعليمية المطلوبة من أجل تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية يجب أن تكون بيئة منفتحة ولديها اتصال قوي مع سوق العمل، أي بيئة متعاونة مع المجتمع المحلي والمنظمات المحلية ومتعهدي المشروعات، أو بمعنى آخر يجب أن يكون للبيئة التعليمية لريادة الأعمال علاقة مترابطة ونهج تعاوني بين مختلف الجهات الفاعلة التي تتكون منها.

ثاني عشر: طرائق تدريس ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

من الصعب على المعلم تأدية دوره في تنمية دوافع الطلاب لريادة الأعمال إلا بالتنويع في إستراتيجيات التدريس، وتعد الأساليب والطرائق التقليدية غير كافية لتدريس الكفايات اللازمة وتعليمها في بيئة عالمية تنافسية، ولذلك هناك حاجة إلى التحول من وسائط التعليم السلبي إلى التعليم النشط والفعال. ومن المؤكد أنّ التربية القائمة على دمج تعلم حل المشكلات نهج ممكن وملائم لتحقيق هذا التحول، ومن المؤكد أيضاً أنّ استخدام المنهج التجريبي في التدريس سيكون مفيداً في تطوير الثقة بالنفس والعمل على نحو مستقل وتطوير المهارات لحل المشكلات وزيادة مهارات التفكير التحليلي. ومن الأساليب والتقنيات التي يمكن استخدامها في تطوير المهارات الريادية لدى طلاب الثانويات المهنية هي التعليم التعاوني والألعاب والعصف الذهني والاختراع والرسوم المتحركة والدراما والمقابلات والمناقشات، وهي في ذاتها أساليب وتقنيات تتمركز حول المتعلّم (Bacanak, 2013, 624)، كما أنّ التعليم التجريبي كالمشاريع الشخصية ومشاريع التقنيات التعليمية أكثر ملاءمة لهذا المجال، بالإضافة إلى أدوات التعلم من خطط الأعمال، وبدء تنفيذها للطلاب، والتشاور مع رجل أعمال ممارس ذي خبرة، والمحاكاة الحاسوبية والسلوكية، والمقابلات واللقاءات مع رجال رياديين، والمسح البيئي الدقيق، والأمثلة الحية، والرحلات الميدانية،

واستخدام المرئيات من مقاطع فيديو وأفلام وغيرها من أساليب تعليمية تجعل المتعلم محوراً لها (جوهر، 2017، 584)، وبذلك يتبين للباحثة أنّ مهارات ريادة الأعمال لدى طلاب المرحلة الثانوية المهنية تتطور بالأنشطة غير الصفية، وليس فقط بالأنشطة الصفية، وإذا ارتبطت الأنشطة بشكل مثالي مع أهداف تعلّم واضحة ترتبط بمواضيع الكتب المدرسية، فإنّها غالباً ما تحقق نجاحاً باهراً.

ثالث عشر: تقويم تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

يعتمد التقويم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية على إشراك المتعلمين في نظام التقويم الخاص بهم، حيث يحتاج المعلمون إلى توفير الخبرات المتنوعة أمام الطلاب وتزويدهم بخبرات تعليمية وتلقي ردود أفعالهم تجاه المعلومات من أجل الحصول على تحليل نقدي للممارسات التدريسية وذلك وفق خطة عمل تدريسية واضحة، الأمر الذي من شأنه تعديل مسار العملية التعليمية بشكل أفضل تجاه تحقيق الأهداف المرجوة وتحسين ممارسات المعلمين داخل قاعات الدراسة وتصحيح مساره التدريسي، ومن ثم تحقيق إنتاجية أفضل (Aljohani, 2015, 19). ويركز التقويم على المهارات المباشرة لدى الطلبة مثل: فهم التعليمات واتباعها، والحضور ودقة المواعيد والكفاءة، والمسؤولية وفق شروط العمل الآمنة، والعلاقات الإنسانية، كما يركز التقويم أيضاً على المهارات الناعمة غير المباشرة مثل التعاون، والثقة، والجودة، والعمل الفريقي، والتواصل الفعّال (Clark et al, 2018, 17).

ومن خلال ما سبق عرضه من مدخلات وعمليات لتعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية يتضح أنّ ريادة الأعمال تلقي بظلالها على العملية التعليمية بمكوناتها كافة، فمع تزايد الاهتمام العالمي بموضوع ريادة الأعمال، أصبح التعليم مطالباً أكثر من ذي قبل بالاستفادة من التحولات الاقتصادية والمعرفية والتكنولوجية وتوظيفها لإحداث إصلاحات جوهرية في هيكل النظام التعليمي وبنيته ليتمكن من مسايرة التطورات المعرفية والتكنولوجية، بحيث تصبح نواتج التعلّم الخاصة به أكثر توافقاً مع متطلبات ريادة الأعمال، وبالتالي فإنّ قدرة المدرسة الثانوية المهنية على تضمين تعليم ريادة الأعمال بها، يتوقف على درجة إدراكها لأهمية كل مجال من هذه المجالات وطبيعته وعلاقته مع المجالات الأخرى، وذلك في

إطار من التقييم الواضح لكل مجال، وتصميم المعايير وتوفير الموارد ووضع الإجراءات اللازمة لضمان تحقيقه بشكل مستمر.

رابع عشر: مخرجات تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

إن توّجه بوصلة التعليم نحو ريادة الأعمال بشكل عام وتضمينها في التعليم الثانوي المهني على وجه الخصوص، يرتكز على ما توصلت إليه دراسات سابقة جعلت من تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية محوراً لها كدراسة فيرناندز وآخرون (Fernandez et al, 2014) ودراسة (جوهر، 2017) اللتين أكدتا أنّ تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني من الممكن أن يؤدي إلى تشكيل ثلاثة محاور رئيسية من القدرات الريادية لدى الطلبة الخريجين التي تقود إلى رفع مستوى الرغبة والقدرة على إنشاء عمل استثماري ذي قيمة عالية وتشمل المعرفة والمهارات والسلوكات، كما يلي:

- فيما يخص المعرفة؛ يتضمن هذا المحور معرفة الجوانب الشخصية الملائمة لريادة الأعمال والأساسيات المحاسبية والمالية إضافة إلى الكفاءة الذهنية كالتعامل مع نقص الموارد.
- بينما يتعلق المحور الثاني بالمهارات ومنها اقتناص الفرص والتسويق وتخطيط الموارد والقيادة ووضع الإستراتيجيات والتعلم حيث ينتمي إلى هذا المحور مهارة كتابة خطة العمل التجاري.
- المحور الثالث يتصل بالسلوكات الريادية وتتضمن الثقة بالنفس وتقبل المخاطرة والشغف والمبادرة والإبداع.

يضاف إلى ما سبق ما أكدته دراسة برات وسيزن (Prutt & Sesen, 2018) من فعالية مخرجات تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية، حيث أشارت إلى الدور الكبير للتعليم الريادي في تحقيق التنمية، والذي يتجلى في تكوين مواطن صالح يتمتع بقدرات إبداعية خلّاقة، تسهم في إيجاد الحلول غير التقليدية للمشكلات كافة التي تقف عقبة في وجه التنمية الشاملة المستدامة، وبشكل عام يتمثّل في تحقيق التنمية بأحد عاملين اثنين؛ الأول: تعديل أنماط السلوك التقليدية، ونمط التفكير التقليدي، ونظام القيم والاتجاهات؛ بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع. أما العامل الثاني فيتمثّل بأن تعمل على إعداد

وتأهيل الموارد البشرية المدربة اللازمة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية، وتزويدها بالمعارف، والمهارات، والقيم، التي تهيئها للتعايش بنجاح مع خصائص العصر التقني، ومساعدتها على الحصول على فرص عمل مناسبة لهم في المجتمع.

كما أظهرت دراسة ماكلوم (Mccallum, 2019) أنّ برامج ريادة الأعمال أدّت إلى رفع مستوى اهتمامات الطلاب في المرحلة الثانوية المهنية بريادة الأعمال، كما أنّها عملت على تعزيز كفاءة الطلاب والدينامية نحو المخاطرة، وبالمثل أكدت دراسة كوري (Corry, 2020) أنّ طلاب المرحلة الثانوية المهنية الذين حضروا برامج لريادة الأعمال لديهم أعلى الكفاءات والتصورات الإيجابية، والقدرات المتعددة واللازمة للعمل في بيئة الأعمال التكنولوجية، كما أنّهم يمتلكون القدرة على تحديد الفرص المتاحة، وإنتاج الأفكار المبتكرة.

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة أنّ تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية يعد عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية وتحسين الاقتصاد في أي مجتمع من خلال تكوين جيل قادر على الإبداع والابتكار وحل المشكلات بطرائق إبداعية، وابتكار المشاريع الريادية، حيث يعمل التعليم الريادي على تغيير ثقافة الأفراد وإكسابهم المهارات والاتجاهات والقيم وغرس روح المبادرة والمخاطرة لديهم، بما يؤهلهم للتعامل مع مجتمع المعرفة وتحقيق متطلباته.

وبناءً على المضامين السابقة وتأسيساً عليها يتضح للباحثة دور تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وما يحققه من فوائد تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية داخل المجتمع، من خلال تحديد الفرص واكتشافها، وتزويد الطلاب بكافة المعارف والمهارات ذات الصلة بريادة الأعمال والتي تؤهلهم لبدء مشروعات جديدة والنجاح فيها، فتعليم ريادة الأعمال وسيلة يمكن الاعتماد عليها في إكساب الطلاب العديد من المعارف والمهارات والقدرات الريادية، كما يسهم في تأصيل بعض السمات الشخصية التي تؤهّلهم لاكتشاف الفرص التجارية، وإنشاء مشروعات استثمارية ناجحة، والاهتمام بفكرة العمل الحر، ما يؤدي إلى زيادة فرص العمل، وتحقيق التنمية الشاملة والحد من البطالة.

خامس عشر: العوامل المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية

تتعدد العوامل المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية والتي يعبر عنها بالنظام البيئي لتعليم ريادة الأعمال، وقد أشارت بعض الدراسات أمثال دراسة زانك (Zhang, 2021) ودراسة (المبيريك والجاسر، 2014) إلى أنّ هناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تؤثّر وتتأثر في تعليم ريادة الأعمال، لكن ما يلاحظ على تلك الدراسات هو أنّها تعاني من قصور واضح في تحديد ماهية هذه العوامل وتفنيدها، وهذا القصور يمكن حصره من وجهة نظر الباحثة في أنّ معظم الدراسات لاقت صعوبة في تحديد المؤسسات ذات التأثير الأكبر في ريادة الأعمال سواء أكانت هذه المؤسسات مدارس أو جامعات أو حاضنات أعمال أو مؤسسات أبحاث وغيرها، وقد حاولت الباحثة من خلال الآتي تلخيص أبرز العوامل الثقافية في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية.

- **العوامل الجغرافية:** يؤثر الموقع الجغرافي للبلاد في القرارات الاقتصادية بشكل كبير، إذ تعد الجغرافيا من العوامل المؤثرة في توفر الموارد الطبيعية والبيئية، كما تؤثر في الاتجاهات التجارية والاقتصادية وتمتلك دوراً حاسماً في تشكيل سياسات الريادة والتنمية والتعاون الدولي، حيث يتضمن الموقع الجغرافي للبلاد على ما تمتلكه من موارد طبيعية مثل النفط والغاز والمعادن، وتسهم في تحديد إستراتيجيات الدول، وتوجيه الاستثمارات، والأعمال الريادية، كما يؤثر الموقع الجغرافي في توجيه الاتجاهات التجارية وتحديد حركة التجارة بين الدول المجاورة ويشكّل عوامل مؤثرة في التبادل التجاري ومستوى التواصل (Alvedalen & Boschma, 2017, 890). كما وتؤثر الجغرافيا في الطقس والجو والبيئة الطبيعية، وتساعد على تحديد أفضل الأعمال الريادية التي تطرح حلولاً للحفاظ على البيئة الطبيعية وتقليل الآثار السلبية المحتملة، بالإضافة إلى ما تسهم به الجغرافيا من تشكيل للسياسات الريادية والتنموية والتعاون الدولي، حيث تعمل على دعم الدول النامية وتشجيع الاستثمارات فيها، كما تؤدي دوراً مهماً في تحديد مواقف الدول من القضايا السياسية والاقتصادية العالمية (Stam, 2015, 1762). وعليه يتبين للباحثة أنّ الموقع الجغرافي للبلاد يعدّ عاملاً مؤثراً في تحديد الأمن الاقتصادي

للدول، ومعرفة المكان والمسافة والمواقع الإستراتيجية والمناطق الحيوية الحاضنة للأعمال الريادية، كما تساعد على تحسين نوعية الحياة من خلال تحسين المدارس والاستثمار في البنية التحتية وتشكيل المجتمعات المستدامة، وما يترتب على ذلك من تطويع البرامج التعليمية التي تخص تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بما يتناسب مع موقع البلد الجغرافي وتضاريسها ومناخها وثرواتها الباطنية، وذلك لأنّ من أهم سمات تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية أن يكون هذا التعليم مرتبطاً منسجماً مع سوق العمل الذي يؤثر موقع البلد الجغرافي فيه تأثيراً كبيراً.

- **العوامل الاقتصادية:** إن المستوى الاقتصادي للبلد أحد المصادر الرئيسيّة التي تهيّئ البيئة المستديمة لريادة الأعمال، فمن العوامل المساعدة على تنمية ريادة الأعمال وضع السياسات الاقتصادية الداعمة. فالهدف الأساسي من وضع السياسات الكلية (Macroeconomic) في الدولة تنمية الاستقرار الاقتصادي، ومن أمثلة هذه السياسات: نسبة منخفضة من التضخم، وأسعار فائدة منخفضة، ومستوى أسعار تبادل مستقرة. كما أن من أهداف سياسات الاقتصاد الكلية تخفيض درجة البيروقراطية التي تواجه إنشاء المشاريع الصغيرة مثل تطوير الأنظمة الضريبية الداعمة للمشاريع الصغيرة. كما أنّ سهولة الوصول للسوق على درجة عالية من الأهمية، حيث يكمن دور السياسات الاقتصادية الكلية في توفير فرص استثمار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. أما على مستوى السياسات الاقتصادية الجزئية (Microeconomic) فإنّ الهدف منها تطوير المنافسة ودعمها بإيجاد بيئة استثمارية صحيّة، حيث يمكن توفير برامج دعم مادية ومعنوية، ويمكن أن يشمل الدعم المادي الملموس على سبيل المثال تقديم التسهيلات البنكية للمشروعات الصغيرة، والتمويل الحكومي، والمباني، والمعدات وغيرها، بينما يشتمل الدعم المعنوي التعليم، ومهارات التأسيس وغيرها (المبيريك والجاسر، 2014، 30). وتضيف الباحثة إلى ما سبق أنّ من أهم العوامل الاقتصادية التي تسهم في دعم تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية دعم طلبة التعليم الريادي مادياً، ليس فقط خلال مرحلة التعليم كتقديم الوسائل المعينة والتسهيلات التي تدعم عملية التعليم، بل يتعداها لدعم هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم

من المرحلة الثانوية وذلك من خلال تمكين مشاريعهم الريادية من خلال منح قروض طويلة الأمد وبفوائد بسيطة، بحيث يمكن لرائد الأعمال حديث التخرج تسديدها وفق تسهيلات دفع ميسّرة وإجراءات نظامية متوازنة، وهذا بدوره يتكامل مع ما تسعى إليه صناديق القروض الحسنة الموجودة في الكثير من الدول التي تشجع ريادة الأعمال وتدعم روادها فتتحمل معهم مسؤولية المخاطرة في تسويق اختراعاتهم، وطرح منتجاتهم الجديدة.

- **العوامل التكنولوجية:** تُعد التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تؤثّر في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، حيث تسهم في تغيير الطرائق التقليدية للتعلم وتحسينها. وتعد هذه التقنيات الحديثة حلّاً لمواجهة تحديات العملية التعليمية، وتعزيز عملية التعلم وتحسين جودتها. حيث يؤدي العامل التكنولوجي دوراً حاسماً في تعزيز كفاءة تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وزيادة فعاليتها، فبمساعدة التكنولوجيا يمكن تبسيط عمليات التعلم، وأتمتتها، وخفض تكاليفها (Zhang, 2021, 448). كما تسهّل التكنولوجيا إلى حد كبير التواصل بين الطلبة ورواد الأعمال الحقيقين من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، والمنتديات عبر الإنترنت، وتمكّنهم من التواصل مع الأفراد ذوي التفكير المماثل، ومشاركة الأفكار والخبرات، والعثور على متعاونين أو مرشدين، وهذا يمكّنهم من بناء شبكة دعم قوية، والتعلم من نجاحات الآخرين وإخفاقاتهم (Ismaila et al, 2022, 3). يضاف إلى ما سبق أنّ قدرة البلاد التكنولوجية لها أثر كبير في تعزيز الابتكار وقابلية التوسع في تعليم ريادة الأعمال. ومن خلال الإفادة من التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي، والتعلّم الآلي، والتعلّم التكيفي، والتعلّم المحمول يستطيع الطلاب إنشاء أدوات ومنصات تعليمية مبتكرة ومؤثرة (Zhang, 2021, 448). على سبيل المثال، تم تطوير تطبيقات الهاتف المحمول لتوفير الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في المناطق النائية، في حين تم استخدام تقنية سلسلة الكتل (blockchain) لإنشاء سلاسل توريد شفافة وآمنة لمنتجات التجارة العادلة. وتتمتع هذه الأساليب المبتكرة بالقدرة على التوسع بسرعة والوصول إلى عدد أكبر من

المستفيدين (Secundo et al, 2020, 1591). مما سبق يتبين أمام الباحثة أنّ تأثير التكنولوجيا في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية لا يمكن حصره في نقاط محدّدة، وذلك انطلاقاً مما توفره التكنولوجيا من فرص للتعلم الذاتي والاندماج في المجتمع العالمي، وتعزيز مرونة العملية التعليمية. ومن خلال الإفادة الكاملة من التكنولوجيا، يمكن تحقيق تحول جذري في نظام التعليم الريادي وتمكين الطلاب من مواكبة التطورات الحديثة في عالم سريع التغير.

- **العوامل السياسية:** إن تشجيع الحكومات على اعتماد نهج منسق وشامل لتعزيز تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية بمشاركة الجهات المعنية له تأثير في إنشاء منظومة لريادة الأعمال. ولذلك، تولي السياسة الوطنية للبلدان أهمية قصوى لمبادرات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في وضع السياسات التي تحفز ريادة الأعمال وتتصدى للعقبات القانونية والاجتماعية والتنظيمية التي تحول دون المشاركة المتساوية والفعالة في الاقتصاد (المبيريك، والجاسر، 2014، 28_29). والدولة مكلّفة ببناء شراكات مع القطاع الخاص، وزيادة إمكانات توليد الدخل، وتطوير تقنيات جديدة ونماذج أعمال مبتكرة، مما يحفز النمو الاقتصادي القوي. كما وتدعم سياسة الدولة قدرة المؤسسات المالية الوطنية على دعم أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية والتأمينية، وتسمح للمؤسسات المالية والمصرفية باعتماد أطر تنظيمية وإشرافية تسهّل تقديم الخدمات لرواد الأعمال، وتعزّز الوعي بريادة الأعمال من خلال توفير برامج تنمية المهارات وبناء القدرات والتدريب، وتعزيز حاضنات الأعمال (العطوي، 2012، 142). ومن القرارات السياسية الهامة أن تقوم الدول بإنشاء هيئات أو مرجعيات عليا لتنظيم منظومة ريادة الأعمال ومتابعتها. وتشجيع التعاون والتنسيق والتكامل ما بين الجهات الوطنية الدّاعمة لرواد الأعمال، والتواصل بين المجتمعات العالمية المعنية، يضاف إلى ما سبق غرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة وتعزيز دور المؤسسات التعليمية في تنوير طلبتها إلى فرص العمل المتعددة والمتجددة، ومساعدتهم على المبادرة في إنشاء وتنفيذ المشروعات الخاصة بهم والريادة في

إدارتها وتنميتها (المبيريك والجاسر، 2014، 29). وبناءً على ما تقدّم يتضح للباحثة أنّ العوامل السياسية تشكّل بمجملها السياق الحالي لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في البلاد، ويتحكّم في هذه العوامل الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، وعليه يجب أن تكون التدابير السياسية محفّزة لأنشطة ريادة الأعمال ليكون تعليمها منتجاً، فلا تّتخذ هذه التدابير شكل القوانين التقليدية، إنّما تكون بشكل أدوات تشريعية وقانونية وسياسية أكثر بساطة ومرونة، فبدلاً من إصدار أنظمة وطنية تشجّع الابتكار، تستعمل سياسة تحفيزية مختلفة تعتمد على أدوات تشريعية متنوعة سهلة الإصدار والتعديل والإلغاء كالقرارات التعميمية.

- **العوامل الاجتماعية:** يمثّل المجتمع بمجموع مكوناته دوراً مهماً وحاسماً في نمو ريادة الأعمال، إذ أن سيادة مفهوم الثقافة الريادية يعدّ اتجاهاً اجتماعياً إيجابياً نحو المغامرة الشخصية التجارية (Personal Enterprise) التي تساعد وتدعم النشاط الريادي (Hadley, 2017, 25). وتتطلب عملية نشر الثقافة الريادية في المجتمع ممارسة ريادة الأعمال حتى تكون بمثابة مبدأ في حياة الفرد، وهنا يأتي دور التعليم، إذ يعدّ ذلك انعكاس لثقافة المجتمع، مما يستوجب استثمار دور التعليم في تنمية ريادة الأعمال (المطيري، 2019، 10). وإنّ الثقافة الريادية المجتمعية من العوامل الأساسية التي تحدّد اتجاهات الأفراد نحو مبادرات تعليم ريادة الأعمال وإدخالها ضمن المناهج المدرسية، حيث أنّ الثقافة التي تشجع وتقدّر السلوكات الريادية كالمخاطرة والاستقلالية، والإنجاز وغيرها تساعد على الترويج لإمكانية حدوث تغيرات وابتكارات جذرية في العملية التعليمية، وبالمقابل فإنّ الثقافات التي تدعم مفاهيم التقليد والانصياع والاهتمام بالجماعة والرقابة والسيطرة على الأحداث المستقبلية لا يُتوَقّع أن تنتشر منها مناهج تنمي سلوكات التحمّل والمخاطرة والإبداع أو بمعنى آخر مناهج تنمي سلوكات ريادة الأعمال (Gamede & Uleanya, 2017, 4). وبوضوح أكثر تتحكم العوامل الاجتماعية في تشجيع ممارسة ريادة الأعمال وتحفيز تعلّم مبادئها، الأمر الذي يتطلب من وجهة نظر الباحثة وجود حكومة تدعم العلوم التطبيقية وريادة الأعمال في الثانويات المهنية من خلال سياساتها المحفزة،

وبالتالي إحياء التعاون والالتزام مع القطاع الخاص لاستكشاف سبل التعاون والشراكة بين مختلف القطاعات الخاصة والحكومية ومراكز البحوث والدراسات من أجل تعزيز ثقافة ريادة الأعمال ونشرها. وبناءً على المضامين السابقة وتأسيساً عليها يتضح تداخل العوامل المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في البلاد، فمن الصعب تجريد أحدها عن الآخر، أو الحكم على أنّ أحد هذه العوامل أكثر تأثيراً من غيره، فهناك فروقات كبيرة بين المجتمعات بتوجهها نحو الريادة والتي تعزى إلى عوامل جغرافية واقتصادية وثقافية وتربوية، إضافة إلى العوامل التي تتعلق بالسياسات الحكومية والقانونية السائدة، كما أنّ هناك بعض العوامل البيئية العامة التي تؤثر في الأشخاص أو تقبلهم للأنشطة الريادية، ومنها: السمات العامة للمجتمع، والقاعدة المؤسسية للبحث والتطوير فيه وما يتعلق أيضاً بالبنية التحتية، وتوافر أجواء الحرية في المجتمع، والسياسات والقوانين والأنظمة التي تساعد على وجود ثقافة ريادية في المجتمعات.

خلاصة:

تأسيساً على ما سبق وبناءً عليه تخلص الباحثة إلى أنّ تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية يركّز على تنمية المهارات الحياتية ذات العلاقة والارتباط بعالم المهن وسوق العمل، ومن ثمّ توسيع آفاق المتعلم ومدركاته نحو عالم الريادة، هذا على المستوى الفردي. أما على المستوى المجتمعي فإنّ تعليم ريادة الأعمال يعمل على دعم عملية الإبداع والإنتاجية ويعزز روح التنافسية.

ورغم الاتفاق العالمي على أهمية تعليم ريادة الأعمال كضرورة ملحّة لحل مشكلات التنمية الاقتصادية من خلال ربط التعليم بسوق العمل وخلق آليات جديدة للتوجه نحو التشغيل الذاتي، إلّا أنّه لا يوجد تصوّر لمدخل تربوي متكامل من أجل تعليم ريادة الأعمال على المستوى الدولي، وهناك تباين في الإستراتيجيات التعليمية وتنوع في المناهج التربوية من أجل تحقيق التعلّم الريادي، لذلك نجد تعليم ريادة الأعمال معنياً بشكل عام بتطوير المهارات والقدرات لدى المتعلمين في مجال الإبداع والريادة ورفع الوعي

نحو المهن وسوق العمل وتطوير السلوكات الإيجابية للمتعلمين، على نحو يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

الفصل الثالث

وصف واقع تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا وتحليله في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة

تمهيد

أولاً: نشأة تعليم ريادة الأعمال في أمريكا

ثانياً: مبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في أمريكا

ثالثاً: أهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية أمريكا

رابعاً: برامج ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا

- أهداف البرنامج
- منهاج البرنامج
- المعلّم
- المتعلّم
- البيئة التعليمية
- طرائق التدريس
- التقويم
- المخرجات

خامساً: العوامل الثقافية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا

خلاصة

تمهيد:

يسعى هذا الفصل للأخذ بتجربة أمريكا في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية، بدءاً من عرض نشأة تعليم ريادة الأعمال في أمريكا ومبادئه وأهدافه مروراً باختيار أشهر برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وهو دراسات ريادة الأعمال وعرض أهداف هذا البرنامج ومناهجه والمعلم والمتعلم والبيئة التعليمية فيه، بالإضافة إلى عرض طرائق التدريس المتبعة وأساليب التقويم والمخرجات التي يخلص إليها البرنامج، وصولاً إلى الكشف عن العوامل الثقافية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في أمريكا، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: نشأة تعليم ريادة الأعمال في أمريكا

منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي اتبعت أمريكا سياسة قومية تستهدف دعم وتشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة حتى يمكنها أن تؤدي دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، لمواجهة مشكلات البطالة، والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وقد انتهجت أمريكا هذه السياسة القومية على محاور عدّة، كان أوّلها إنشاء جهاز حكومي مركزي عام (1953) يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة (Federal Administration for Small Enterprises) ليكون بمثابة الجهة المختصة عن تنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وثانيها تمّ منح المشروعات الريادية إعفاءات ضريبية وفق قانون الضرائب الاتحادي الذي صدر عام (1981) ونصّ على تخفيض ضرائب الدخل على الإيرادات ليصل إلى (2%) للمشروعات الريادية، وثالثها قيام الإدارة الاتحادية للمشروعات الريادية بوضع برامج لتدريب وتعليم ريادة الأعمال (المبيريك والجاسر، 2014، 127_128)، وعليه يكون الظهور الحقيقي لتعليم ريادة الأعمال في أمريكا في ثمانينيات القرن الماضي، حيث بدأت أكثر من (300) مؤسسة من مؤسسات التعليم الأمريكية في تقديم برامج ومقررات في الأعمال الحرة والشركات الصغيرة (Katz, 2013, 283).

وتتعدد إسهامات مؤسسات التعليم الأمريكية في تعليم ريادة الأعمال، فعلى سبيل المثال، صمم مركز بحوث التعليم في مجال ريادة الأعمال منهجاً دراسياً مبتدئاً يتكون من سلسلة من المقررات الإلزامية والاختيارية، والعديد من الدورات التي تساعد الطلاب على تطوير مهارات ريادة الأعمال بدءاً من التفكير، والمبادرة، والمرونة، والإبداع، والمغامرة، والتفكير المجرد والقدرة على التغيير، من خلال البرامج التعليمية المبتكرة والتوعوية وخطط التوسع والبحوث الأكاديمية لدعم تعليم ريادة الأعمال. وفي وقت مبكر من عام (2002م)، عرضت الولايات المتحدة أكثر من (2200) برنامج في أكثر من (1600) مدرسة، وكان هناك نحو (44) من المجلات الأكاديمية العلمية المحكمة، وأكثر من مائة مركز، وعشرات من المنظمات المهنية في مجال تعليم ريادة الأعمال (Mansheng & Haixia, 2012, 95). ووفقاً لذلك يتضح للباحثة سعي أمريكا لاتخاذ خطوات فعلية في مجال تعليم ريادة الأعمال، وتقديم خدمات لتطوير التعليم الريادي والمقررات الريادية، فقد خطا تعليم ريادة الأعمال خطوات سريعة جداً في توسيع القدرة الإبداعية الأمريكية، وتعود هذه السرعة التطويرية في مجال تعليم ريادة الأعمال في أمريكا من وجهة نظر الباحثة إلى أنّ الثقافية الريادة تعدّ بمثابة قاطرة للتنمية الاقتصادية وآلية أساسية لاستحداث وإيجاد فرص للعمل في الولايات المتحدة، حيث أنّ فلسفة المجتمع الأمريكي في تعليم ريادة الأعمال لم تركز على هذا النوع من التعليم بهدف الحصول على مهنة في الشركات القائمة أو الشركات الكبيرة، بل من أجل التأهيل للعمل الحر وإقامة مشروعات استثمارية مستقلة، تعكس ثقافة المجتمع الأمريكي في توفير الفرص ومنحها، وتأصيل النشاط الريادي والعمل الحر، وهذا ما سيتمّ التطرق إليه في عرض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في أمريكا.

ثانياً: مبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في أمريكا

يقوم تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في أمريكا على مبادئ رئيسية عدّة تساعده على تحقيق أهدافه وهي:

- تمكين الأفراد والمجتمعات: يشكّل تمكين الأفراد والمجتمعات أحد المبادئ الأساسية لتعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا. وذلك من خلال التركيز على بناء الشركات الناشئة التي توفر الفرص للطلاب للنمو والتعلم والازدهار، من أجل خلق مستقبل أكثر استدامة. وذلك بتقديم برامج تدريبية وفرص إرشادية لمساعدة الطلاب على تطوير مهارات جديدة وبدء أعمالهم التجارية الخاصة، وهذا لا يخلق فرصاً اقتصادية فحسب، بل يعزز أيضاً النسيج الاجتماعي للمجتمعات (Saint Louis University, 2015).
- استعادة البيئة وتجديدها: غالباً ما تستثمر الممارسات التجارية التقليدية الموارد الطبيعية دون النظر إلى العواقب طويلة المدى. لذا كان التركيز في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية منصبّاً على أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية الأمريكية، وذلك من خلال تدريب الطلاب على تطوير أعمال تركز على الزراعة المستدامة أو الطاقة المتجددة أو إعادة التدوير، كالشركات التي تنتج الأغذية العضوية باستخدام ممارسات الزراعة المتجددة، والتي لا تساعد على استعادة التربة فحسب ولكنها توفّر أيضاً خيارات غذائية صحية للمستهلكين (Stanford Graduate School of Business, 2015).
- التعاون وتبادل المعرفة: يعد التعاون وتبادل المعرفة أمراً بالغ الأهمية لتعليم ريادة الأعمال في أمريكا، بدلاً من النظر إلى الشركات الأخرى كمنافسين، يبحث تعليم رواد الأعمال عن استثمار فرص للتعاون ومشاركة الموارد، الأمر الذي يمكّن الطلاب من تحقيق تأثير أكبر وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات المعقدة، وذلك من خلال تصميم شبكة يتشارك فيها الطلاب مع رواد الأعمال في أفضل الممارسات والموارد والخبرات، مما يتيح لهم تجميع معارفهم ومواردهم لخلق مستقبل أكثر استدامة (Office of

Innovation and Entrepreneurship Economic Development Administration & National Advisory Council on Innovation and Entrepreneurship, 2013).

- تبني منظور طويل المدى: يتميز تعليم ريادة الأعمال بمنظور طويل المدى، وبدلاً من التركيز على الأرباح قصيرة الأجل فقط، يأخذ تعليم رواد الأعمال بالحسبان الآثار الأوسع نطاقاً لأفعالهم، وذلك بتعليمهم أنّ التغيير المستدام يستغرق وقتاً وهم على استعداد للاستثمار في حلول طويلة المدى، ويتمّ ذلك من خلال تدريبهم على البحث والتطوير لإنشاء تقنيات مبتكرة لها تأثير إيجابي في البيئة (Amoros & Bosma, 2014, 24).

وعليه يتبين للباحثة أنّ جوهر مبادئ تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا هو الاستدامة، أي التأثير في الطلبة على المدى البعيد، وتحقيق عنصر الاستمرارية، كما يلاحظ أن هذه المبادئ أنّها تتقاطع في نقاط عدّة مع مبادئ تعليم ريادة الأعمال بشكل عام، فمن حيث مبدأ تمكين الأفراد والمجتمعات نجده يتقاطع مع ما أشارت إليه المفوضية الأوروبية (European Commission, 2004) في مبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية والتي تتضمن التعلّم من أجل تشكيل نظام مجتمعي ديناميكي تتفاعل مكوناته وتترابط من أجل تحقيق الأهداف، ومن حيث مبدأ التعاون وتبادل المعرفة، فهو ينسجم مع ما سبق ذكره لمبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بشكل عام وبالأخص فيما يتعلق بإقامة مشاريع تعاونية، واستثمار الفرص في البيئات الديناميكية.

ويلاحظ على المبادئ السابقة أنّها تفرّدت من حيث تركيزها على استعادة البيئة وتجديدها، وتبنّي منظور طويل الأمد، وهذا يدل على تركيز تعليم ريادة الأعمال في أمريكا على تنمية المهارات الحياتية ذات العلاقة والارتباط بالبيئة الطبيعة وسوق العمل، وتوسيع آفاق المتعلم ومدركاته نحو بيئته المحيطة والموارد الطبيعية المتوفّرة التي يتطلب استثمارها تفكيراً طويل المدى يحقق أرباحاً مستدامة، بدلاً من تحقيق الأرباح قصيرة المدى، وذلك انطلاقاً من العلاقة المترابطة بين البيئة والتعليم الريادي، والتي تظهر في

استجابة مؤسسات التعليم الثانوي المهني للواقع الجغرافي والمناخي والبيئي المتنوع في البلاد الأمر الذي سيتم التطرق إليه في عرض العوامل الجغرافية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في أمريكا.

ثالثاً: أهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا

يتجلى الهدف الرئيسي من تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا في استثمار الموارد البشرية استثماراً يعود بأرباح علمية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كما تهدف برامج تعليم ريادة الأعمال والتدريب إلى تحفيز روح المبادرة نحو ملكية الأعمال التجارية الصغيرة المستقلة وتنمية ثقافة الالتحاق بالمهن والأعمال، وتطوير معارف ومهارات واتجاهات المتعلمين لتعزيز ثقتهم بأنفسهم ودعم علاقاتهم الإنسانية، وغرس مفهوم الولاء والمواطنة في وجدانهم (The Center for Entrepreneurial Excellence, 2014, 5).

ومن ناحية أخرى، يتحدد الهدف الرئيسي من تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا في تعزيز ثقافة تنظيم المشاريع بين الطلاب، حيث ينظر إلى تعليم ريادة الأعمال باعتباره رعاية للعقليات الريادية والمواقف والمهارات التي تتيح للفرد أن يتحمل المسؤولية عن الوضع الاقتصادي وتحديد الفرص (Baker et al, 2015, 94). وتتمحور أهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا على تحسين الحالة الاقتصادية للبلاد وذلك على النحو الآتي:

- المساهمة في بناء مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي من خلال التعليم التطبيقي المتوافق مع أهداف التنمية وخططها في الولايات.
- بناء ثقافة ريادة الأعمال، وتنمية قدرات العناصر الريادية لتمكينهم من إنشاء وإدارة المنشآت الصغيرة بنجاح.
- ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال لتنمية الدافع إلى العمل الحر بالتعاون مع الجهات المختصة وذات العلاقة في المجتمع.

- المساهمة في تفعيل دور المنشآت الصغيرة لإيجاد وظائف وفرص عمل تستوعب خريجي مؤسسات التعليم والتدريب الأمريكية.
- تعزيز القدرات الريادية لدى طلاب المراحل التعليمية المختلفة لإيجاد أفكار ريادية لمشاريع مستقبلية.
- توفير بيئة إيجابية لاحتضان الأفكار الإبداعية والأعمال الرائدة للطلاب والخريجين داخل المؤسسات التعليمية وخارجها.
- تحفيز النمو الصناعي والاقتصادي ورعاية العقلية الريادية والمهارات والسلوك الريادي.
- توفير الفرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوظيف الخريجين ممن لديهم المهارات والمعرفة اللازمة للشركات الريادية.
- تكوين جيل من الرياديين قادراً على إيجاد فرص عمل استثمارية له ولغيره.
- تقديم نماذج أولية شبه صناعية تساعد على الانتقال السلس للأفكار من البحوث الأساسية إلى تطوير المنتجات ودخولها الأسواق.
- تعزيز ثقافة الابتكار ونشرها بين فئات المجتمع الأمريكي (The Center for Entrepreneurial Excellence, 2014, 6).

مما سبق، يمكن القول إنّ الغرض الرئيسي من تعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم الثانوي المهني الأمريكية هو تطوير قدرات ريادة الأعمال لدى الطلاب والعقول المنتجة، وزيادة الخبرة والثقة بالنفس، إضافة لتوفير التجارب الإيجابية والتحفيزية خلال المرحلة الثانوية، حيث لاحظت الباحثة أنّ تعليم ريادة الأعمال في أمريكا يعدّ حاضنة للابتكار التقني، إضافةً إلى جعله من أهم السبل التي يتعرف عن طريقها المتعلم إلى فرص العمل، ويتشرب من خلالها المفاهيم الاقتصادية، ومفهوم إدارة المشاريع ورعايتها من نقطة البداية إلى نقطة النهاية مروراً بما تستوجبه من تطوير أو تعديل، وذلك من خلال تسخير معرفته ودمجها مع مهاراته وخبراته التعليمية المتراكمة.

كما لاحظت الباحثة أنّ الأهداف السابقة تتعلق بالتغيير والمنافسة، وذلك انطلاقاً من كون المجتمع الأمريكي كياناً عضوياً ديناميكياً دائماً في حالة تُسمى (To be) أي أنّه مجتمع ينظر إلى المستقبل وما يحمله من مخاطر، إيماناً من هذا الشعب بأنّ المستقبل سيكون أفضل من الحاضر، لذا كانت أهداف التعليم الريادي ترتبط بالتغيير السريع، وهذا ما جعل أمريكا تعمل على إدخال هذا النوع من التعليم إلى المرحلة ما قبل الجامعية وخاصة المرحلة الثانوية المهنية.

رابعاً: برامج ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا

يعدّ برنامج "دراسات ريادة الأعمال" بالتعليم المهني في أمريكا من أشهر برامج التعليم الريادي فيها. يتم تعليم برنامج دراسات ريادة الأعمال في كلية هاوكين (Hawkin)، وهي كلية مستقلة ومدرسة نهارية تخدم (1010) متعلمين من مرحلة الروضة حتى الصف الثاني عشر الثانوي، وتقع في شمال شرق أوهايو (Ohio). يحتضن مركز سالي وبوب جريس للتعلم التجريبي والخدمات (Sally and Bob Grace Center for Experiential Learning and Services)، قاعات الدراسة، وهي بمثابة توسعة عمرانية لحرم جامعة كليفلاند (Cleveland State University)، وسوف يتم تعرّف آلية تطبيق هذا البرنامج على مستوى التعليم المهني للمرحلة الثانوية من خلال الإفادة مما تمّ ذكره في كل من (جرين، 2014، 75_79)، و (Singer et al, 2015, 19_24)، وذلك على النحو التالي:

- **أهداف البرنامج:** تتمثل رؤية برنامج دراسات ريادة الأعمال في تحويل الأفكار إلى حقائق ناجحة، وذلك من خلال تطبيق مفهوم ريادة الأعمال، وتتلخص رسالته في تمكين الطلاب من اكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين، والتي أهمها التفكير، وفهم الذات، والتعاون، وحل المشكلات، والتواصل، كما تمّ وضع الأهداف الإستراتيجية لبرنامج دراسات ريادة الأعمال على النحو التالي:
  * تدريب المتعلمين في المرحلة الثانوية المهنية على مهارات ريادة الأعمال، من خلال تعليمهم الخطوات الأساسية لبناء شركتهم الخاصة، وذلك من خلال مشاركتهم في تصميم

مشاريع حقيقية وتنظيمها في مجالات مختلفة أبرزها: أبحاث السوق والتمويل، وتحليل الإحصائيات، وآليات صناعة المعرفة وإنتاجها.

* تمكين المتعلمين من دراسة آليات الابتكار والقدرة على تحليل البيانات، واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والشواهد في ظل العمل بروح الفريق.
* إكساب المتعلمين مهارات الملاحظة، وإجراء المقابلات والتنبؤ بالمشكلات من خلال تدريبهم، ومحاكاة الآليات والتصاميم الأولية القائمة على نماذج أولية حقيقية لحل المشكلات.

- **منهاج البرنامج:** يتم تنفيذ منهاج برنامج دراسات ريادة الأعمال على ثلاث مراحل متتالية هي:

المرحلة الأولى (التمهيدية): يتم من خلالها توزيع المهام والأدوار لكل مشروع، فضلاً عن تحديد الشركات التي ستشارك في احتضان المشروع، ومن ثم يتم تقديم الدعم للمتعلمين، واحتضان أفكارهم الإبداعية المبتكرة للمشكلات، وتمكين المتعلمين أيضاً من عرض تلك الحلول على المديرين التنفيذين بالشركات الحاضنة، والمشاركة كبيئة تجريبية للمشروع، وخلال تنفيذ المشروع يتلقى الطلاب الدعم العلمي والتطبيقي، ومن ثم يتم تأهيلهم للمرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة عرض المشاريع أمام المستثمرين، ورجال الأعمال، بشكل ورقي أو عرض تقديمي، ويقومون بقياس مدى قوة المنتج، وإجراء تعديلات لتحسين نقاط الضعف في المنتجات، وذلك في ضوء التغذية الراجعة التي حصلوا عليها أثناء عرض المشروع ومن ثم يتم تأهيلهم للمرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: يضع المتعلّم في هذه المرحلة تصوراً للشكل النهائي للمنتج الذي تم تصميمه، بعد الإجراءات التي تم اقتراحها من قبل فريق العمل، ورجال الأعمال، والمستثمرين، ويعدّ لقاء المتعلمين بالمستثمرين، ورجال الأعمال فرصة كبيرة للبحث عن فرص عمل حقيقية، وجادة وواعدة فضلاً عن فهم احتياجات سوق العمل الفعلية.

- **المعلّم:** يركز معلمو البرنامج والمشرفون عليه على التعلم بدلاً من تركيزهم على التعليم، حيث أنّ محور تركيز المدارس التقليدية التعليم، في حين أن محور تركيز تعليم ريادة الأعمال التعلم، كما يركز المعلمون على انخراط المتعلّم بشكل نشط في المحتوى الدراسي للمنهاج أو المشروع الذي يتم تصميمه، ويواجه المعلمون هذا التحدي بطريقتين؛ تتجسد الطريقة الأولى في أنهم يتجنبون المحتوى غير المهم ويركزون على المحتوى الأساسي والأهم، والطريقة الثانية أنّ عليهم أن يجدوا بيئة صفية يشارك فيها الطلاب بشكل نشط في اكتساب المعرفة وتطبيقها في مواقف ذات معنى.
- **المتعلّم:** يعمل البرنامج على تعليم الطلاب أساليب الابتكار والمنهج التحليلي في إجراء الأبحاث وآلية اتخاذ قرارات مدعّمة بالأدلة، ودمج المسؤولية الاجتماعية والمعرفة العامة بأمور العالم الخارجي والتفكير التصميمي الذي يمكّن الطلاب من اكتساب مهارات الملاحظة وإجراء المقابلات واكتشاف المشكلات والوصول للحلول باستخدام النماذج الأولية السريعة. ويؤدي الطلاب معظم عملهم بشكل جماعي، فضلاً عن وجود مناهج متطورة لبناء مهارات التعاون والعمل الجماعي، مثل القدرة على التحديد والفهم وتقدير نقاط قوة الشخصية ونقاط القوة في الآخرين وكيفية توظيف المهارات بنجاح واجتياز النزاعات.
- **البيئة التعليمية:** يوفر برنامج دراسات ريادة الأعمال بيئة عمل تجريبية حقيقية قائمة على مشكلات واقعية، وهي بيئة داعمة تعطي المتعلّم الدعم العلمي من خلال الهيكل التنظيمي المتمثل في المدير التنفيذي ونائب المدير وأعضاء هيئة التدريس، بجانب الدعم التطبيقي من قبل الشركات الحاضنة للمشاريع التي تم تصميمها، ومن خلال ذلك يتم تطوير المهارات والمفاهيم المطلوبة لدى الطلاب الرياديين، والتي تم التخطيط لها مسبقاً، والقائمة على التعليم بالممارسة، والتركيز على الحلول الإبداعية المدعومة بالأدلة والشواهد، والتدريب الدائم على مهارات العرض والتقديم.
- **طرائق التدريس:** بالإضافة إلى التعلم التقليدي في الفصول الدراسية، يوفر البرنامج للطلاب العديد من فرص التعلم التجريبي، الذي يهتم بالمشاركة من خلال تفاعل الطلاب في أنشطة الابتكار وريادة

الأعمال من خلال ورش العمل، والمؤتمرات، والتدريب الداخلي، والتدريب العملي على الخبرة، والمشروعات الحقيقية، على سبيل المثال، يسمح برنامج دراسات ريادة الأعمال للطلاب بالعمل على أفكار الشركات الناشئة الخاصة بهم وتلقي الإرشاد من رواد الأعمال ذوي الخبرة، وينظم برامج الانغماس في ريادة الأعمال، والتدريب الداخلي للشركات الناشئة، والمسابقات، وكلها تمكن الطلاب من تطبيق معارفهم في بيئات العالم الحقيقي، كما يعمل البرنامج على تسهيل فرص التواصل والإرشاد لرواد الأعمال الطموحين، ويستضيف أحداثاً منتظمة، مثل سلسلة المتحدثين وحلقات النقاش وجلسات التواصل، حيث يمكن للطلاب التواصل مع محترفي الصناعة ورجال الأعمال الناجحين وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البرنامج بشبكة واسعة من الخريجين الذين يشاركون بنشاط في النظام البيئي لريادة الأعمال ويمكنهم تقديم التوجيه والدعم القيمين للطلاب.

- **التقويم:** من أهم مميزات برنامج دراسات ريادة الأعمال أنّه قائم على التقويم الشامل لإجمالي أداء المتعلمين، وذلك بتقييم مدى اكتسابهم للمهارات والمعارف المطلوبة، والتي أهمها حل المشكلات، والقدرة على التواصل، والتعاون، فضلاً عن دراسة طبيعة سوق العمل، ومتطلباته، ومن ثم تسجيل مستوى المتعلمين أولاً بأول في الملف المخصص بكل منهم، وذلك بمعدل ثلاث مرات أسبوعياً، ويشتمل هذا الملف على الأداءات المقترنة بالأدلة والشواهد عن أداء المتعلم، ويتضمن الملف (السيرة الذاتية للمتعلم، ورؤية المعلم عن آليات تطوير الأداءات المستقبلية وتقاريره عن أهم وآخر الكتب التي قام بقراءتها أو تأليفها، وأشرطة الفيديو والعروض التقديمية الخاصة بكل متعلم)، ومن ثم يتم تقويم المتعلمين تقويماً شاملاً، قائماً على الأدلة والشواهد، وتحديد نقاط القوة، ومواطن الضعف لكل منهم، واستثمار ذلك في تطوير أدائهم.
- **المخرجات:** يعدّ برنامج دراسات ريادة الأعمال برنامجاً رائداً يسهم بشكل كبير في تعليم ريادة الأعمال. ومن خلال مناهجه الشاملة، وفرص التعلم التجريبي، وبرامج التواصل والإرشاد، وموارد

التمويل، ودعم الحضانة والتسريع، والمبادرات البحثية، وجهود المشاركة المجتمعية، استطاع البرنامج تمكين الطلاب وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال. كما أثبتت التجارب أن برنامج دراسات ريادة الأعمال يؤدّي دوراً حاسماً في تعزيز الابتكار والإبداع لدى رواد الأعمال، ويزود هذا النوع من التعليم الطلاب بالمهارات المعرفية والعقلية اللازمة لتحديد الفرص واغتنامها، والتفكير خارج الصندوق، وتطوير حلول رائدة.

مما سبق يتجلى أمام الباحثة اكتمال ملامح برنامج دراسات ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا، من حيث مدخلات وعمليات ومخرجات البرنامج، فمن حيث التخطيط فقد تجلّت رؤية البرنامج ورسالته وأهدافه الاستراتيجية، كما وضعت نواتج تعلّم تتناسب وطبيعة الفئة المستهدفة منه، ومن حيث التنفيذ فقد تمتّع البرنامج بخطوات تنفيذية وإجرائية تتناسب وطبيعة الدراسة بالبرنامج، سواء أكان ذلك على صعيد المنهاج التعليمي أو دور المعلم والمتعلم في تطبيق البرنامج أو البيئة التعليمية الداعمة التي تتم فيها عملية التنفيذ، أمّا فيما يخص تقويم البرنامج، فكانت آليات التقويم واضحة ومتنوعة ومناسبة للأهداف الموضوعة التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها.

خامساً: العوامل الثقافية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا

تعدّ ريادة الأعمال في كل دولة من دول العالم وليدة الظروف المختلفة التي تنشأ فيها، ولما كانت عملية التعليم بشكل عام وتعليم ريادة الأعمال على وجه الخصوص عملية اجتماعية تستمد أهدافها من فلسفة المجتمع الذي توجد فيه، فهي بالضرورة تتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، وبناءً عليه يمكن القول إنّه توجد مجموعة من العوامل والقوى الثقافية التي تؤثر في برامج تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا والتي يمكن ذكرها على النحو الآتي:

- **العوامل الجغرافية:** أمريكا دولة ذات الامتداد الشمالي الجنوبي الواسع تتعدد فيها دوائر العرض، ومن ثم تتنوع فيها المناخات فتؤدي إلى موارد متنوعة تتوفر فيها خيارات كثيرة لاستغلالها اقتصادياً، كذلك

هي منفردة من حيث الميزتين الامتداد الشرقي الغربي والشمالي الجنوبي مع الإطلال على كل من المحيط الأطلسي والمحيط الهادي (Robert & Lukea, 2011, 5). ونظراً لهذا التنوع المناخي أصبحت أمريكا هي الأولى في قائمة الإنتاج الزراعي العالمي، بل وأصبحت قادرة على تخزين بعض المحاصيل الزراعية والعمل على توافرها بشكل كبير مما أعطاها سيادة وريادة جعلتها قوى عظمى لا نظير لها، كما وتتميز الولايات المتحدة بأنها واحدة من أكثر دول العالم تنوعاً عرقياً وثقافياً، وترجع أصول سكانها إلى المهاجرين من بريطانيا وألمانيا وشمال أوروبا، بالإضافة إلى العديد من البلدان الآسيوية وكذلك أفواج العبيد المجلوبة من أفريقيا، هذا إلى جانب سكان البلاد الأصليين وهم الهنود الحمر (Amoros & Bosma, 2014, 4). وفرضت الطبيعة الجغرافية في أمريكا على مؤسسات التعليم بما فيها الثانويات المهنية ضرورة الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لبيئتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد انعكست العلاقة بين الطبيعة الجغرافية والتعليم الريادي من خلال الاهتمام الكبير من قبل أمريكا بمختلف النواحي الإنتاجية، إلّا أنّ التعليم يعد النشاط الرئيسي، فضلاً عن حساسية مؤسسات التعليم وتجاوبها مع المتطلبات المتغيرة في سوق العمل والصناعة، والزراعة، والأعمال التجارية (McFarland et al, 2017, 30). مما سبق يتضح أمام الباحثة العلاقة بين العوامل الجغرافية وتعليم ريادة الأعمال في أمريكا، من خلال الدرجة العالية في استجابة المؤسسات التعليمية ومن ضمنها مؤسسات التعليم الثانوي المهني للواقع الجغرافي والمناخي المتنوع في البلاد، فسيطرة الإقليم البارد شمالاً والإقليم شبه المداري جنوباً على أرض الولايات منحها تنوعاً في البيئة الصناعية والزراعية والتجارية، الأمر الذي انعكس على التنوع في احتياجات سوق العمل ومتطلباته، وعليه تمّ برمجة عملية التعليم الريادي في المرحلة الثانوية المهنية لتتلاءم مع متطلبات كل منطقة واحتياجات السوق فيها، وهذا قد يفسر اتباع الولايات سياسة التعليم اللامركزية كونه من الصعب إيجاد برامج تعليمية ريادية موحدّة تخدم كل هذا التنوع الجغرافي.

- **العوامل الاقتصادية:** يعتمد النشاط الاقتصادي في أمريكا على النهج الرأسمالي، بمعنى الدولة تعطي الشركات والمؤسسات والهيئات والأفراد الحرية في المعاملات الاقتصادية، بل وفي إدارة تلك المشاريع تطبيقاً للفلسفة الرأسمالية التي ترى أنّ المبادرة والنشاط الفردي هو السبيل لتحقيق الازدهار الاقتصادي للفرد داخل الدولة مع الحفاظ على حرية الفرد وإمكاناته. وتعتمد الولايات المتحدة على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، كما تمتلك ثروات كبيرة من خلال موارد الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي والفحم واليورانيوم، وتمتلك أول قوة فلاحية على المستوى العالمي من حيث إنتاجها وصادراتها، إلى جانب منتجاتها الصناعية على المستوى العالمي، الذي يعود إلى قدراتها على التجديد وصادراتها التكنولوجية وتنوع منتجاتها ووجود القوة العاملة المؤهلة التي تخرجها مؤسسات التعليم لديها (أرناؤوط، 2017، 231). وتتجلى أبعاد العلاقة بين الوضع الاقتصادي بالولايات المتحدة وتعزيز تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية، من خلال الشركات الكبيرة التي كانت قائمة في قطاع الصناعات الريادية والتي تم تكييفها وإعادة هيكلتها خلال التسعينيات، وقد أصبحت هذه الشركات أكثر نجاحاً في ريادة الأعمال، ومع تزايد أعداد الشركات الكبيرة، زادت مبيعاتها وأرباحها بشكل كبير، كما ازدهرت شركات جديدة للعمالة الحرة، سعت إلى توفير وظائف جديدة، فضلاً عن تأسيس آلاف الشركات الصغيرة، بما في ذلك العديد من الشركات التي أنشأتها النساء والأقليات والمهاجرون (Kuratko, 2003, 4_6). وعليه تخلص الباحثة إلى أنّ مصادر التمويل التي تستهدف دعم برامج تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية قد تعددت وتنوعت، ليكون في مقدمتها رأس المال الاستثماري، بالإضافة إلى الشراكات ومساهمات المستثمرين الممولين، التي تؤدي دوراً أساسياً وداعماً باستمرار في بيئات ريادة الأعمال من خلال التوسع المستمر والتركيز على تعليم ثقافة الريادة، فضلاً عن تقديم حاضنات الأعمال ورؤوس الأموال الداعمة لضمان استدامة الأعمال والمشاريع وزيادتها.

- **العوامل التكنولوجية:** تظهر الولايات المتحدة بصفتها إحدى أكثر الدول تقدّماً من الناحية التكنولوجية في العالم، وتعدّ دولةً رائدةً في مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر حصل (353) أمريكياً على جائزة نوبل في مختلف المجالات، وقد أسهم في ذلك عوامل عديدة مثل توافر الأرض والعمالة المتعلمة، وغياب الأرستقراطية المالكة، ومكانة ريادة الأعمال، وتنوع المناخ، والأسواق الكبيرة والمتطورة التي يسهل الوصول إليها، في التصنيع التكنولوجي السريع في أمريكا (National Institute of Statistical Sciences, 2017, 6_7). وتعدّ الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الأساس الذي بنت عليه أمريكا بنيانها الاقتصادي، وترجع زيادة الإنتاجية في هذه الدولة إلى البحث المستمر عن طرائق جديدة لأداء العمل بمجهود وتكلفة قليلين (Cabaleiro & Vera, 2020, 157). ويظهر ارتباط العامل التكنولوجي في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا من خلال تضمين المناهج في هذه المرحلة لمتطلبات اقتصاد المعرفة والمهارات الرقمية والتكنولوجية، فضلاً عن المسابقات والبرامج الإثرائية لتعليم ريادة الأعمال وما يترتب عليها من حقوق الملكية الفكرية للطلبة الموهوبين (Chatterji et al, 2013, 18)، وفي ضوء المتغيرات التكنولوجية السريعة أصبح تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا مطالباً برعاية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية وتنميتها، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، من خلال إقامة مشروع صغير، وتسويق البحوث، ونقل التكنولوجيا (Hanımoğlu, 2018, 97). بناءً على ما تقدم يتضح مدى تأثير العوامل التكنولوجية في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا، وتعزو الباحثة السبب في هذا التأثير إلى كون أمريكا تعدّ بيئة عمل سليمة مهيأة للابتكار التقني السريع تدعمها تشريعات أقل بيروقراطية وأنظمة تتضمن ضرائب مشجعة، تدفع الطلبة الخريجين إلى الاستثمار في الشركات الناشئة أو بناء شركات جديدة.

- **العوامل السياسية:** تعد الولايات المتحدة أقدم فيدرالية في العالم، وهي جمهورية دستورية يحكمها الأغلبية، ويعد الدستور الوثيقة القانونية العليا للبلاد، وترتكز فلسفة التعليم في الولايات المتحدة على مبادئ الدستور الأمريكي، وهي أنّ الفرد غاية في ذاته له شخصيته وكيانه وقيمته وحريته، وقيمة المجتمع مستمدة من قيمة أفراده، ولذلك كان الاهتمام بتوفير التعليم المناسب لكل متعلّم، مع الحرص على مواكبة أحدث التطورات في هذا الصدد، وذلك من أجل الحفاظ على ريادة الولايات المتحدة إقليمياً ودولياً (Derek, 2018, 736)، ويبرز أثر العوامل السياسية في المجتمع الأمريكي في تنوع السياسة التعليمية واختلافها باختلاف كل ولاية وظروفها البيئية، ويؤكد الدستور الأمريكي أنّ التعليم مسؤولية الولايات، الأمر الذي يستتبع أنّ لكل ولاية نظامها التعليمي الخاص بها، نظراً للاختلاف في درجات النمو والتطور بين الولايات وخاصة من حيث حجم الموارد الاقتصادية والبشرية الذي أدّى إلى التفاوت في فرص التعليم المتاحة لكل ولاية (بشاي، 2017، 359). وتسعى الحكومة الأمريكية إلى زيادة المعروض من المشاريع الريادية، إضافة إلى المبادرات الخاصة ببرامج المشاريع الحرة، وتعليم العلوم والتكنولوجيا، وسياسات الهجرة، كما انتشرت دورات تعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم المختلفة وعلى رأسها الثانويات المهنية في جميع أنحاء الولايات المتحدة، حيث تقدم أكثر من ثلثي الثانويات المهنية مقرراً واحداً على الأقل في ريادة الأعمال، في حين يتوجه دعم الحكومة الاتحادية إلى التدريب والتعليم على ريادة الأعمال في المراحل الدراسية جميعها وخاصة المرحلة الثانوية. بالإضافة إلى ذلك، هناك برامج تقدمها وزارة التجارة ووزارة الزراعة الأميركية (U.S. Department of Commerce, and USDA) لدعم تعليم ريادة الأعمال، والمؤسسة الوطنية للعلوم (NSF) (National Science Foundation) التي أطلقت مؤخراً برامج كروبس (Corps) وهي مجموعة من البرامج لتدريب الطلاب على مشاريع البحوث الأساسية وتطوير حلول فعّالة لمشاكل رواد الأعمال وتقديم خدمات المشورة والإرشاد والتسويق (Chatterji et al, 2013, 19_20). من

هنا تتضح أهمية العوامل السياسية في دعم برامج تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، ومساعدة الطلبة على تنمية ميولهم واتجاهاتهم نحو ريادة الأعمال.

- **العوامل الاجتماعية:** تمثل أمريكا ثالث دول العالم من حيث عدد السكان بعد الصين والهند، وتعدّ مؤسساتها التعليمية أحد أبرز قطاعات المجتمع، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين هذه المؤسسات والمجتمع الذي يعد بيئتها الأكبر، تأتي أهمية تناول مجموعة من المتغيرات الاجتماعية ذات التأثير في منظومة التعليم، حيث يعتبر التعليم مرآة تعكس ملامح المجتمع وقيمه وتحدياته، وأداة تسهم في صنع مستقبله، وهذا يتطلب توسع مؤسسات التعليم بما فيها من ثانويات مهنية في برامجها وتخصصاتها، واستحداث تخصصات جديدة تسهم في توفير المتطلبات المجتمعية للمجتمع الأمريكي (Colby & Ortman, 2015). وتتضح العلاقة بين التعليم الريادي في المرحلة الثانوية المهنية والجوانب الاجتماعية بالولايات المتحدة، من خلال ما تقدمه الشركات المجتمعية كشركات تنظيم المشاريع من مساعدة لطلبة المرحلة الثانوية المهنية لبدء أعمالهم الخاصة، وعدّها جزءاً لا يتجزأ من عملية التجديد التي تنتشر في المجتمع الأمريكي، وما تقوم به من دورٍ حاسمٍ في الابتكارات التي تؤدي إلى التغير التكنولوجي ونمو الإنتاجية وتطور المجتمع. كما تنعكس هذه الفلسفة الاجتماعية لتعليم ريادة الأعمال من خلال دورها في خلق برامج لتعليم ريادة الأعمال، فلم تعد تركز فقط على التعليم للحصول على مهنة في الشركات القائمة والشركات الكبيرة، بل من أجل التأهيل للعمل الحر وإقامة المشروعات (أرناؤوط، 2017، 235). وعليه تلاحظ الباحثة مدى ارتباط النظام التربوي الأمريكي بغيره من الأنظمة الاجتماعية الأخرى وبخاصة النظامين السياسي والاقتصادي، كما أنّ اختلاف المجتمعات في الولايات المتحدة لم يغير الهدف من النظام التربوي في كل منها، فالكل يسعى ليجعل مفهوم ريادة الأعمال أسلوب حياة وجزءاً أصيلاً من ثقافة المجتمع الأمريكي، ولعل هذا هو السبب وراء وصف أمريكا بأنّها (أرض الفرص).

يتضح مما سبق أنّ القوى والعوامل الثقافية والتي أهمها العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية لها تأثير ودور كبير في دعم تعليم ريادة الأعمال وتعزيزها في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا، وثقافة المجتمع الأمريكي الواعية بأهمية ريادة الأعمال، فضلاً عن السياق التشريعي والقانوني الذي يدعم ريادة الأعمال، بالإضافة إلى الشراكات ومساهمات المستثمرين الممولين، وتعدد مصادر التمويل التي تؤدي دوراً أساسياً وداعماً باستمرار في بيئات ريادة الأعمال ومؤسساتها التعليمية، وكل ما سبق يعكس التأثير الكبير للقوى والعوامل الثقافية على ريادة الأعمال.

خلاصة:

انطلاقاً مما سبق يتبين أنّ هناك مجموعة من القوى والعوامل التي أسهمت بشكل كبير في ترسيخ تعليم ريادة الأعمال في أمريكا بشكل عام، وبالتعليم الثانوي المهني بشكل خاص، بداية من اعتناق الشعب الأمريكي ثقافة ريادة الأعمال المتأصلة فيه واستعداده لقبول المخاطر واحتضانها، ومن ثم تسرب هذه الثقافة وهذا الفكر إلى الأجيال المتعاقبة، إضافة إلى وجود القيادة الريادية القادرة على ترسيخ القيم الريادية، وتأصيل النشاط الريادي والعمل الحر، وتبنيها التوجه الريادي في جميع ممارساتها وأنشطتها، ويعد برنامج دراسات ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي المهني من أهم مؤشرات ريادة أمريكا ببرامج تعليم ريادة الأعمال، لكونه برنامجاً متكامل الملامح، له مسمى، ومكان محدّد، ورؤية، ورسالة، وأهداف إستراتيجية، وقيم جوهرية، وهيكل تنظيمي مكتمل، وله نواتج تعلّم تتناسب وطبيعة الفئة المستهدفة، بالإضافة إلى تمتعه بخطوات تنفيذية وإجرائية تتناسب وطبيعة الدراسة بالبرنامج، فضلاً عن وضوح آليات التقويم، وبهذه العناصر تكتمل أهم ملامح برنامج دراسات لريادة الأعمال بأمريكا، ونظراً لكل المعطيات السابقة تعد أمريكا من أبرز الدول الرائدة والتي تستحق الدراسة والإفادة من خبراتها الواسعة في مجال تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية.

الفصل الرابع

وصف واقع تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية في سلطنة عمان وتحليله في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة

تمهيد

أولاً: نشأة تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان

ثانياً: مبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في سلطنة عمان

ثالثاً: أهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في سلطنة عمان

رابعاً: برامج ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في سلطنة عمان

- أهداف البرنامج
- منهاج البرنامج
- المعلّم
- المتعلّم
- البيئة التعليمية
- طرائق التدريس
- التقويم
- المخرجات

خامساً: العوامل الثقافية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في سلطنة عمان

خلاصة

تمهيد:

انطلاقاً من نجاح تجربة سلطنة عمان على المستوى العربي في دعم تعليم ريادة الأعمال يسعى هذا الفصل للأخذ بهذه التجربة للإفادة منها فيما يتناسب والأوضاع الثقافية والسياسات التربوية للجمهورية العربية السورية، وفيما يلي عرض لنشأة تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان ومبادئه وأهدافه مروراً باختيار أشهر برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وهو البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان وعرض أهداف هذا البرنامج ومناهجه والمعلم والمتعلم والبيئة التعليمية فيه، بالإضافة إلى عرض طرائق التدريس المتبعة وأساليب التقويم والمخرجات التي يخلص إليها البرنامج، وصولاً إلى الكشف عن العوامل الثقافية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في سلطنة عمان، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: نشأة تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان

كان الكثير من العمانيين يرون الوظائف الحكومية أفضل فرص العمل المتاحة، وتعود هذه النظرة إلى الميزات التي تقدمها المؤسسات الحكومية وساعات العمل القصيرة بها مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص. وقد تنبه المخططون وصانعو السياسات في سلطنة عمان إلى ذلك مبكراً حيث عدّوا هذه النظرة مثيرة للقلق في هذا البلد، وبالتالي فقد بذلت الجهود لتتغير ثقافة العمل لدى المواطنين، وتطلّب هذا التغيير الثقافي الكثير من التخطيط والموارد البشرية والمادية. فتمثلت إحدى المبادرات في تعديل اللوائح والإجراءات المنظمة للقطاع الخاص عام (1976م)، تبعها تعديلات في قانون العمل العماني عام (1981م). كما تم إيلاء التعلم مدى الحياة والتعليم النظامي اهتماماً خاصاً لتمكين القوى العاملة الحالية والمستقبلية من اكتساب المعارف اللازمة بالإضافة إلى المهارات والاتجاهات والكفايات. وتعود أهمية هذه التعديلات لدورها في تكوين مواطنين لديهم الفكر الريادي الذي يستطيعون من خلاله تبني مبادرات التوظيف الذاتي، أو الالتحاق بوظيفة (الغساني، 2010، 65).

ومع مطلع القرن الحالي حظيت الريادة وتعليم ريادة الأعمال باهتمام متزايد في سلطنة عمان، وأخذ هذا الاهتمام أنماطاً مختلفة مثل البحث العلمي، والإنفاق، وتطوير المناهج، وتدريب المعلمين، والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية (أحمد والعاني، 2020، 59). ففي مجال البحث العلمي ثمّة مشاريع عدّة تم تنفيذها أو ما زالت قيد التنفيذ، وأغلب هذه المشاريع يتم دعمها من قبل جامعة السلطان قابوس ومجلس البحث العلمي العماني، ومن أهم تلك المشاريع التي تم تنفيذها في جامعة السلطان قابوس ما هدف منها إلى دراسة السلوكيات والاتجاهات الريادية لدى طلاب الصفوف العليا في المرحلة المدرسية وكيف يدعم النظام الدراسي التعليم للريادة (وزارة التربية والتعليم، 2014).

كما تضمنت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني التي صدرت عام (2010م) أربع استراتيجيات، وجاء التعليم الثانوي في المحور الثالث من استراتيجية تنمية الموارد البشرية الذي نص على بناء نظام تعليمي في مرحلة التعليم الثانوي والتعليم المهني، يقوم على توفير التخصصات الرئيسية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وتوفير التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية في جميع المجالات الاجتماعية منها والاقتصادية (وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي، 2013). وعملت جهات مختلفة عدّة على الاهتمام بتعليم ريادة الأعمال في السلطنة، ومنها وزارة التربية والتعليم، فقد قامت بجهد كبير في مواءمة مخرجات التخصصات المختلفة لمتطلبات سوق العمل، وأخذت بالحسبان أنّ نسبة مهمة من التخصصات التي يتطلبها سوق العمل لا تتطلب في الأغلب مجالاً أكاديمياً محدداً بل يمكن أن تستوعب مجالاً واسعاً من التخصصات عندما يلازمها تدريب على رأس العمل، ومن أهم هذه الجهود هي: التنسيق والتعاون مع قطاعات العمل، إنشاء دائرة مسح الخريجين، إنشاء مركز التوجيه الوظيفي، وتدريس مقرر ريادة الأعمال (وزارة التربية والتعليم، 2014).

وبناء على ما تقدم يتضح للباحثة حداثة التوجه إلى تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان إذ ما قارناها بأمريكا، لكن على الرغم من حداثة هذا التوجه ترى الباحثة أنّ سلطنة عمان سعت من خلال إعادة هيكلة التعليم الثانوي إلى تصميم نظام تعليمي يزود سوق العمل بطلبة يمتلكون المعارف والمهارات

والصفات الضرورية، وهذا ما يتفق مع رؤية سلطنة عمان في تبني منهجية جديدة نحو التعليم الثانوي تسعى إلى تزويد المتعلم بالمهارات اللازمة للحياة والعمل.

ثانياً: مبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في سلطنة عمان

تضمنت فلسفة التعليم بالسلطنة عدداً من المبادئ تدعم تعليم ريادة الأعمال في التعليم المهني في المرحلة الثانوية، وتتمثل في:

- تزويد المتعلمين في فترة التعليم الثانوي المهني بالمعارف والمهارات والقيم المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة والتعامل مع مستجدات العصر وتحدياته.
- الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الشاملة للمجتمع العماني، وبناء القدرات الوطنية وتنميتها في مختلف المجالات، والتطبيق العملي للمعرفة النظرية.
- التركيز على التوجهات الجديدة في دعم الابتكار ومهارات ريادة الأعمال والتوظيف لدى طلبة الثانويات المهنية، ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي على الساحة الدولية.
- غرس قيم العمل والإنتاج، وتقدير العمل بأنواعه، وتنمية مهاراته الأساسية.
- السعي للمواءمة بين نواتج التعليم ومتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع واحتياجات سوق العمل، وتنمية مهارات العمل من أجل المنافسة المحلية والعالمية، وتشجيع ثقافة التمهين في الحياة المهنية للأفراد وفي سوق العمل.
- الانتماء القومي والحفاظ على هوية الأمة، ودعم خطط التنمية الوطنية، وأنّ المتعلّم محور العملية التعليمية وتنمية جدارته وإعداده للتنافسية العالمية ضرورة حتمية.
- تحقيق أثر اجتماعي إيجابي، من خلال استعمال أساليب تدريس ومناهج تتغلب على التحديات المجتمعية، وتعزز الإبداع القابل للتكيف والقادر على تخطي النطاق المحلي (مجلس التعليم بسلطنة عمان، 2017).

وعليه يتبين للباحثة أنّ الغاية المحورية لمبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في سلطنة عمان هي تحقيق مسيرة تنموية مستدامة ومتكاملة في كافة المجالات للارتقاء الدائم بجودة الحياة فيها، وتمكين الأفراد للتكيف مع مستجدات العصر وتحدياته، وجعل الطلاب أكثر اندماجاً مع المجتمع المحلي وأسواق العمل المتنوعة، وهي بذلك تكون أكثر تحديداً وتخصيصاً إذا ما قارناها بمبادئ تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية التي سبق ذكرها في الإطار المعياري للبحث الحالي، حيث تتميز مبادئ تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان باتجاهها نحو تنمية الشباب العماني وتعزيز انتمائه القومي والوطني، وقد يعود السبب في هذا التوجه من وجهة نظر الباحثة على العوامل الجغرافية والسياسية التي تحكم السلطنة، والتي جعلت منها بلداً منغلقاً على نفسه بشكلٍ ما، وهذا ما سيتم التطرّق إليه لاحقاً.

ثالثاً: أهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في سلطنة عمان

يهدف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في سلطنة عمان إلى ما يلي:

- تطوير الإبداع والابتكار وريادة الأعمال في السلطنة فضلاً عن تعزيزها لدى طلبة المرحلة الثانوية المهنية من التخصصات المختلفة، وإبراز أهمية الثقافة الداعمة لها حيث تعد هذه المقررات مقدّمة في ريادة الأعمال ومكمّلة للخطط الدراسية الأخرى.
- زيادة فهم الطلبة للمفاهيم والنظريات المتعلقة بريادة الأعمال والتي تعد مهمة لتطوير الثقافة الصحيحة نحو المبادرة التجارية، وكذلك استعراض أهم المفاهيم التجارية ذات العلاقة ببدء المشروع التجاري والتخطيط التي ستساعد الطلبة على تطبيق هذه المفاهيم.
- تعريف الطلبة بالإجراءات المتبعة في سلطنة عمان عند بدء مشروع تجاري، وكذلك معرفة أنظمة الدعم المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، ومناقشة العوامل المهمة التي تؤثر في صياغة الفكرة التجارية وإعداد دراسة الجدوى لها (وزارة التربية والتعليم، 2014).

وفي ضوء الأهداف السابقة يتجلى أمام الباحثة أنّها بمجملها تسعى لتهيئة طلبة المرحلة الثانوية في تخصص التعليم المهني بشكل مناسب لمتطلبات التعلم والتعليم المستمر، وسوق العمل واحتياجات الحياة الحديثة بشكل عام، كما لاحظت الباحثة على الأهداف السابقة أنّها تدرجت من تعليم المفاهيم النظرية الخاصة بريادة الأعمال، كجزء تمهيدي في المناهج المتبعة، ثمّ تمّ الانتقال إلى تعريف الطلبة بالبيئة الحاضنة والإجراءات الخاصة عند بدء المشروعات الجديدة في سلطنة عمان، ليتمّ بعدها تعليم الطلبة ومساعدتهم من الناحية العملية الميدانية، وذلك من خلال تدريبهم على تطبيق ما تعلموه في المراحل السابقة.

رابعاً: برامج ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في سلطنة عمان

يعدّ البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان من أشهر برامج التعليم الريادي فيها، ويتم تعليم هذا البرنامج من خلال عقد دورات تدريبية في مراكز التدريب التعليمية بالمحافظات، ويتولى مسؤوليته ديوان البلاط السلطاني، وسوف يتم تعرّف آلية تخطيط هذا البرنامج وتنفيذه وتقويمه كما جاءت في (ديوان البلاط السلطاني بسلطنة عمان، 2019)، و (وكالة الأنباء العمانية، 2020) و(وزارة الإعلام، 2020) على النحو التالي:

- **أهداف البرنامج:** تتمثّل رؤية البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في تعلّم مهارات المستقبل، وتتجلّى رسالته في تعليم الطلاب علوم البرمجيات، والروبوتات، والتفكير الحسابي، والإعلام الرقمي، والمواطنة الرقمية، ومهارات القرن الحادي والعشرين، بما يساهم في تعزيز إبداعهم وثقتهم بأنفسهم ليخوضوا غمار الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها على مستويات عالمية، كما تمّ وضع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب على النحو التالي:

  * تأهيل المشاركين وفق أخلاقيات ومهارات ومعارف الثورة الصناعية الرابعة والتقنيات المتقدمة، من خلال استثمار أدوات التعلم الإلكتروني بالإضافة إلى الأنشطة المصاحبة

من ورش عمل وسباقات تقنية وابتعاث المشاركين إلى أفضل الجامعات العالمية في مجال التكنولوجيا، وتمكينهم من الدخول لعالم ريادة الأعمال.

* تأسيس مشاريع تقنية ناشئة بهدف استقطاب استثمارات تحويل المشاريع إلى شركات تقنية ناشئة على أرض الواقع، من خلال محاكاة المشاريع التجارية وزيارة جامعات ومراكز عالمية متخصصة في ريادة الأعمال والتكنولوجيا وتوجيه دعوات للمستثمرين.
* بناء جيل من الشباب يتطلع إلى المخاطرة والشجاعة والجرأة، ويمتلك الحماس للابتكار والتحدي، ويكون قادراً على النهوض بالاقتصاد العماني.

- **منهاج البرنامج:** يتم تنفيذ منهاج البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى: يتم في هذه المرحلة تعلم أساسيات لغة بايثون (Python)؛ وهي لغة برمجة، عالية المستوى سهلة التعلم مفتوحة المصدر قابلة للتوسيع، تعتمد أسلوب البرمجة الكائنية، وتكون طريقة التعليم إلكترونية ليتعلم المشاركون في هذه المرحلة أهم لغة بل لغة المستقبل وهي لغة بايثون، وذلك عبر منصة تم تخصيصها لتزويد المتقدمين بالخبرات والمعرفة اللازمة.

المرحلة الثانية: تركز هذه المرحلة على أساسيات الحاسب الآلي ولغة البرمجة بايثون وبعض البرامج المهمة مثل برنامج الرد الآلي وتصميم برامج للملاحة بدون قائد طيار، بالإضافة إلى الكثير من ألعاب وتطبيقات البرامج الذكية، حيث تحتوي هذه المرحلة على أربع وحدات تعليمية من خلال التعلم الإلكتروني، وذلك عبر إحدى المنصات الإلكترونية التي تم إنشاؤها خصيصاً لبرنامج تنمية مهارات الشباب باللغة العربية والإنجليزية بالإضافة إلى منتدى رقمي للدعم والمشاركة.

المرحلة الثالثة: تتضمن برنامج تدريبي مكثّف مدته ستة أسابيع داخل السلطنة وخارجها للمجيدين من المرحلة الأولى والثانية بناءً على عملية تقويم تراكمية شفافة؛ حيث يركز البرنامج على تطبيقات ومعارف الثورة الصناعية الرابعة والمواطنة في ظل الاقتصاد الرقمي، ويتم تنفيذ هذا المسار بالتعاون مع جامعة نانيانغ التكنولوجية في سنغافورة (Nanyang Technological University) (NTU)

والكلية التقنية الفيدرالية بلوزان سويسرا (Ecole Polytechnique Federal de Lausanne) فضلًا عن منصة يوادايستي العالمية (UDACITY) ومؤسسات أخرى داخل السلطنة وخارجها، بحث يتمكن المشاركون بعد خوضهم تلك التجربة من تطوير مهارات التفكير التحليلي، والتعامل مع التحديات، والإبداع، ومهارات التفاوض، والمرونة الإدراكية.

- **المعلّم:** يسعى المعلم في هذا البرنامج لتحويل المدرسة إلى مجتمع مهني تعلّمي، وعليه فإنّه يقرّ بالتزامه بالاستمرار في الممارسة، وباستكشاف فن وعلم التعليم طوال فترة عمله في هذه المهنة، كما يلتزم المعلم برسالة البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب العماني ورؤيته وأهدافه، ويركز على أداء المتعلّم وإنجازه، ويسعى إلى المشاركة والعمل على شكل مجموعات أو فرق تعاونية.
- **المتعلّم:** استهدف البرنامج شباب عمان من المرحلة الثانوية في جميع مدارس عمان الحكومية والخاصة من التعليم المهني والعام، للخوض في تجربة مليئة بالفرص والتحديات لدعمهم وتزويدهم بمهارات مطلوبة في المستقبل، مثل البرمجة وتعليمهم لغة بايثون، لتساعدهم هذه المهارات على تعزيز فرصهم في المستقبل والاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة بشكل كبير.
- **البيئة التعليمية:** تتمثل البيئة التعليمية للبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان في رحلة تعليمية وتطبيقية مثرية تستمر لأكثر من عام، يتخللها مراحل من التعلم الإلكتروني، والمحاضرات المباشرة، والتدريب الشخصي، ومحاكاة المشاريع التجارية، وزيارة جامعات ومراكز عالمية متخصصة في ريادة الأعمال والتكنولوجيا، وتوجيه دعوات للمستثمرين، وصولاً إلى تأسيس مشاريع تقنية ناشئة بهدف استقطاب استثمارات تحويل المشاريع إلى شركات تقنية ناشئة على أرض الواقع.
- **طرائق التدريس:** بالإضافة إلى النظريات والكتب المدرسية يقدّم البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب فرص التعلم التجريبي مثل التدريب، أو البرامج التعاونية، أو مسابقات ريادة الأعمال. حيث تتيح هذه التجارب العملية للطلاب تطبيق معرفتهم بريادة الأعمال في سيناريوهات العالم الحقيقي،

ما يساعدهم على اكتساب مهارات عملية وبناء شبكات قيمة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك البرنامج بنشاط في النظام البيئي المحلي لريادة الأعمال، بما في ذلك الشركات الناشئة والمستثمرين وخبراء الصناعة والوكالات الحكومية. ومن خلال ربط الطلاب بهذه الموارد الخارجية، يوفّر البرنامج فرص تواصل وتعلم قيّمة، بالإضافة إلى محاضرات الضيوف وبرامج الإرشاد وفعاليات التواصل التي من شأنها أن تسد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية ومجتمع ريادة الأعمال، مما يتيح للطلاب الوصول إلى رؤى وتجارب من العالم الحقيقي.

- **التقويم:** عملاً بنظام اختيار وتقويم المشاركين الذي انتهجته البرامج الوطنية، يتم إخضاع جميع المتقدمين لمختلف مسارات البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب لعملية اختيار عادلة وشفافة تتسم بالدقة والموضوعية وفقاً لمعايير تنافسية واضحة، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في هذا المسار لترشيح مجموعة من الطلاب بناءً على معايير منصفة ومحايدة شملت الطلبة المقيدين في الصفين العاشر والحادي عشر في المدارس الحكومية والخاصة، وبنسب ممثلة من كافة محافظات السلطنة كمرحلة أولى من الاختيار. بعدها، تقوم مؤسسة عمانية مستقلة ذات خبرة في مجال تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية بتنفيذ عملية التقويم، مستعينة بمؤسسات تعليمية تطويرية تتصدر التصنيفات العالمية حيث سيخضع الطلاب المرشحون لاختبارات عدّة منها اختبارات اللغة الإنجليزية والتفكير التحليلي ومقابلة فيديو، وبناء على ذلك، يختار 150 متعلّماً للمشاركة في الدفعة الأولى من مسار الناشئة، وهو المسار الذي يختص بتدريب الشباب الذين تجاوزوا المرحلة الجامعية، ولن يتسنى للباحثة ذكر هذا المسار في دراستها هذه، نظراً لتقيد حدود البحث بالمرحلة الثانوية فقط.
- **المخرجات:** ساعد البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب بشكل حيوي وفاعل الطلاب على تعرّف الفرص المتاحة في السوق واغتنامها، وذلك من خلال تنمية عقلية التعرف على الفرص، عن طريق غرس الشعور بالفضول والإبداع والانفتاح على الأفكار الجديدة، كما عمل البرنامج على توفير

مهارات تحليل السوق، وتعزيز التواصل والتعاون مع رواد الأعمال والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الخبرة الذين يمكنهم تقديم التوجيه والدعم. بالإضافة إلى تعليم حل المشكلات والقدرة على التكيف، وتشجيع المخاطرة والمرونة، كما ساعد البرنامج الطلاب على تطبيق المعرفة العلمية التي اكتسبوها في سيناريوهات العالم الحقيقي من خلال تقديم الخبرة العملية والإرشاد، التي ساعدتهم في تطوير مهاراتهم الريادية على أرض الواقع.

وبناءً على ما تقدّم عرضه بما يخص البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب تستنتج الباحثة أنّ هذا البرنامج يسعى لتغطية المواضيع الفنية والسلوكية معاً، باستخدام أدوات التقنية الحديثة وباللغتين العربية والإنجليزية، كما أنّه من خلال تعاونه مع مؤسسات تعليمية وتطويرية تتصدر التصنيفات الدولية المتخصصة، ومؤسسات عمانية رائدة، يكون قد حقق توازن للطلاب بين التجارب الدولية والوطنية، وترى الباحثة أنّ هذا البرنامج يأتي في وقت مثالي يتناسب مع ما تشهده السلطنة من وتيرة تغيير متسارعة مدفوعةً بالثورة الصناعية الرابعة، وأنّه يوفّر تجربة معرفية ثرية تأخذ بيد منتسبيه من الشباب ليخوضوا غمار هذه الثورة الصناعية وتطبيقاتها على مستويات عالمية.

خامساً: العوامل الثقافية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان

سبق وذكرنا أنّ التعليم نظام وثيق الصلة بالمجتمع وبالبيئة التي يخدمها، وهو نظام اجتماعي مفتوح يتأثر بالعوامل أو الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية السائدة في المجتمع، وعليه تتعدد العوامل والقوى الثقافية التي تؤثّر في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في سلطنة عمان والتي يمكن إجمالها في الآتي:

- **العوامل الجغرافية:** لقد أتاح الموقع المترامي الأطراف جغرافياً لسلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وإحاطتها ببحرين هما بحر عمان وبحر الخليج العربي والصحراء من الجهة الشرقية حماية طبيعية متميزة، ناهيك عن منافذها البرية المتاحة التي تمر عبر كتل من

السلاسل الجبلية الوعرة مما زاد من مناعة الدولة وحصانتها، الأمر الذي أسهم وبدرجة كبيرة في الحفاظ على تماسك الدولة سياسياً واجتماعياً دون السماح لأي دولة باستغلال التركيبة العرقية أو الاختلافات المذهبية لإحداث أزمة في الوضع الداخلي (الوهيبي، 2012، 20_21). وتقع سلطنة عمان شمال مدار السرطان وجنوبه، فتنتمي بذلك إلى المناطق الحارة الجافة، ولها بجنوبها امتدادات تدخل في المناخ الاستوائي، ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عمان على أقدم الطرق التجارية البحرية وأهمها في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج والمحيط الهندي (وزارة الإعلام، 2012، 39). فرضت تناقضات الموقع الجغرافي حالة فريدة من التكيف لدى الإنسان العماني، فثمّة بر، وبحر، وجبال، وسهول، وواحات وصحراوات، هذه الثنائيات المتناقضة ولّدت لدى الإنسان العماني حافزاً قوياً للحركة والتفاعل وإبداع الأعمال على مدى التاريخ حتى يحافظ على وجوده وأمنه ضمن هذه الثنائيات المتناقضة، وإنّ ما يمتلكه التموضع الجغرافي من مواقع طبيعية يعطي القوة لأصحاب الريادة في الأعمال عند تخطيط أعمالهم وتنفيذها كونها توفر الأبدال لرواد الأعمال، كما أنّه يدفعهم إلى تبني توجّهات خاصة تستمد من الموقع الجغرافي كل مقوماتها (الوهيبي، 2012، 21). وعليه يتضح للباحثة أنّ الموقع الجغرافي المتميز الذي تتمتع به سلطنة عمان قد ساعد وبشكل كبير على إيجاد بيئة حاضنة لريادة الأعمال، ويعود السبب في ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى طبيعة الحيز الجغرافي العماني المنغلق إلى حدّ ما على نفسه، الأمر الذي حفّز السكان إلى توفير متطلبات الحياة في المجالات كافة، وبالتالي فتح المجال أمام رواد الأعمال لتنفيذ مشاريعهم التي قد تسهم في توفير هذه المتطلبات، الأمر الذي ينعكس على الاهتمام بتعليم ريادة الأعمال وتطوير برامجها لتتناسب مع متطلبات الحياة وحاجاتها وسوق العمل الذي يرتبط بشكل وثيق بموقع البلد الجغرافي.

- **العوامل الاقتصادية:** ضمن توجه واضح وإطار مؤسسي فاعل، يتمثل دور القيادة والإدارة الاقتصادية المستقرة في سلطنة عمان في وضع السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، والاستثمارية، والصناعية، وسياسات سوق العمل، وضمان التوافق فيما بينها بما يسهم في رسم الخطط والبرامج والمشاريع

الاقتصادية وتنفيذها بنسق واضح في سياق التوجهات الإستراتيجية (وزارة الاقتصاد، 2022، 28)، ويتجه الاقتصاد العماني إلى بناء قاعدة متينة مبنية على أساس التنويع الاقتصادي مع الاهتمام بالتنويع القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار، ويستند إلى تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. ويعتمد هذا على تطوير القدرات المحلية في مجال الابتكار والإبداع، وتشجيع الريادة، وتوفير البيئة الملائمة لذلك من تشريعات وحوافز، بما يعزز من تنافسية الاقتصاد العماني إقليمياً وعالمياً (وزارة الاقتصاد، 2022، 30). وفي سعي السلطنة لتحقيق التنمية المتوازنة يتطلب الأمر وجود سوق عمل ذي منظومة تشريعية كفؤة، يحقق مبدأ الفعالية، ويحفز استيعاب القدرات الوطنية القادمة من مخرجات النظام التعليمي داخلياً، واستقطاب الكفاءات الفنية الماهرة من الخارج، وتطوير أساليب خاصة لتحسين الإطار الإداري والمؤسسي لإدارة سوق العمل، كما تعزز تشريعات سوق العمل وسياسات العمل المرنة، دور القطاع الخاص في توفير فرص عمل للشباب العماني المؤهل، بمشاركة مؤسسات التعليم والمجتمع المدني، إضافة إلى مواكبة سوق العمل العماني في تركيبته للتطورات العالمية في مجال وظائف المستقبل، أو استيعاب أنواع جديدة من القوى العاملة القادمة إلى سوق العمل، بما يواكب التحديات المستقبلية (وزارة التربية والتعليم، 2015، 33). وبناءً على ما سبق ذكره فيما يخص العامل الاقتصادي تستنتج الباحثة أنّ اهتمام سلطنة عمان بتعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية لا يعود إلى انعكاسات الريادة الإيجابية على مؤشرات الاقتصاد في السلطنة فحسب، بل أيضاً لكونها تشكّل جزءاً هامّاً من مرحلة اقتصاد ما بعد النفط، لذا كان التوجه نحو تعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم بشكل عام والتعليم الثانوي المهني بشكل خاص يأتي متسقاً ومكمّلاً مع فترة التعافي الاقتصادي التي تشهدها السلطنة في الوقت الحالي.

- **العوامل التكنولوجية:** مع دخول حقبة تكنولوجية جديدة في تقديم الخدمات وزيادة الاعتماد على التقنيات الناشئة في الجهات الحكومية، شرعت حكومة سلطنة عُمان في رحلة التقنيات الناشئة لتوفير الخدمات الحكومية بكفاءة وفعالية أكبر وأثبتت نتائجها وأوجدت قيمة عامة أكبر وأسهمت في تعزيز حياة الأفراد وتحسينها. كما برز دور التعاون والمرونة والابتكار والمشاركة كعوامل محركة لأداء المؤسسة والجمع بينها وبين اعتماد التقنيات والخدمات الناشئة الجديدة وتكاملها. وبهذا أحدثت التقنيات الناشئة تغيير جذري في العمل وطرائق المعيشة والتواصل، كما أسهمت الثورة الصناعية الرابعة في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اتجهت سلطنة عمان نحو هذا التغيير عبر مبادرات مختلفة لاكتساب الوعي ونشره حول اتجاهات التكنولوجيا والتقنية الناشئة واعتمادها، حيث تساعد هذه التقنيات المواطنين للوصول إلى الخدمات الحكومية والمعلومات بطرائق مرنة وسهلة وأكثر إبداعاً من خلال تبني الذكاء الاصطناعي (المركز الوطني للتوجيه المهني، 2015). كما تنص الاستراتيجيات الوطنية التي تبنتها السلطنة منذ عام (2011)، من أجل تعزيز الجاهزية والاستعداد لمواكبة التطورات المتسارعة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، والتي شملت استراتيجية عُمان الرقمية والإستراتيجية الوطنية للنطاق العريض والإستراتيجية الوطنية للابتكار واستراتيجية التجارة الالكترونية، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن منظومة مبادرات وطنية أطلقتها السلطنة للتحول والجاهزية نحو المستقبل (المجلس الأعلى للتخطيط، 2019، 8). إن هذه المبادرات والاستراتيجيات الوطنية أتت بفوائد عديدة على المجتمع العماني وقطاع الأعمال الذي بات يحصل على الخدمات التي تقدمها الحكومة بكل يسر ودون عناء. ويظهر ارتباط العامل التكنولوجي في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في سلطنة عمان من خلال البرامج التعليمية الموضوعة لخدمة طلبة هذه المرحلة والتي تهدف بشكل أساسي إلى تأهيل الشباب العماني بالمهارات الجديدة التي يتطلبها التعامل مع التقنيات الجديدة الناشئة، من خلال التدريب الذي يناسب تحديات المستقبل ومتطلباته، وذلك انطلاقاً من أنّ

المهارات المطلوبة تتغير حسب التحولات الاقتصادية واحتياجات سوق العمل (وزارة الإعلام، 2020)، كما يتجلّى تأثير العامل التكنولوجي في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية من خلال سعي السلطنة إلى تزويد طلبة هذه المرحلة بعلوم البرمجيات، والروبوتات، والتفكير الحسابي، والإعلام الرقمي، والمواطنة الرقمية، ومهارات القرن الحادي والعشرين، بما يساهم في تعزيز إبداعهم وثقتهم بأنفسهم ليخوضوا غمار الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها على مستويات عالمية (ديوان البلاط السلطاني، 2019). بناءً على ما تقدم يتضح مدى تأثير العوامل التكنولوجية على تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في سلطنة عمان، وتعزو الباحثة السبب في هذا التأثير إلى سعي السلطنة لمواكبة التطورات النوعية التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ استضافت العديد من المؤتمرات والحلقات والندوات في مجال الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والمعزز، في سبيل دعم الخبرات اللازمة في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات وتوفيرها لخدمة البشرية والأجيال القادمة.

- **العوامل السياسية:** قدّمت الحكومة في السلطنة اهتماماً متزايداً ودعماً لتوفير أساليب النجاح للمبدعين، حيث كانت تُعاني السلطنة من إقبال ضعيف من قبل الشباب العماني على خوض غِمار الريادة، بسبب نقص الوعي بأهميّة المشاريع الخاصَة، لذا سعت الحكومة إلى رسم إستراتيجيات واضحة تدعم قطاع المشاريع الريادية الخاصة، وعملت على تطوير القوانين والتشريعات ومحاربة البيروقراطية المتمثّلة في المعاملات القانونيّة المرتبطة بهذه المشاريع (الغساني، 2010، 69). ومن خلال السعي إلى التخفيف من المركزية في الميادين كافة، استطاعت سلطنة عمان خلق بيئة جاذبة للكفاءات في سوق العمل، من خلال إدراج مقررات تخص تعليم ريادة الأعمال في المرحلة السابقة للتعليم الجامعي، حتى يتسنى للمتعلّم في سن مبكرة أن يخطط لعمله الخاص (مجلس التعليم بسلطنة عمان، 2018)، كما هدفت السياسات العمانية إلى تنمية الشراكة في بيئة أعمال تنافسية، وتحقيق تنمية جغرافية شاملة يترسخ فيها مبدأ الاستخدام الأمثل والمتوازن للأراضي والموارد الطبيعية،

وحماية البيئة، دعماً للأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة (وزارة الاقتصاد، 2022، 40). وعليه يتضح أنّ السياسة العمانية تؤدي دوراً مهمّاً في تعزيز ريادة الأعمال وتعليمها خاصة في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، وذلك عبر الخطط والسياسات الوطنية، سعياً منها للتغلب على المعوقات التي كانت تحول دون إقبال الشباب العماني على إنشاء مشاريعهم الريادية الخاصة.

- **العوامل الاجتماعية:** إن تماسك المجتمع العماني وقوته، وتحقيق السلم المجتمعي، يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية بالمحافظة على استدامة خدمات الرفاه الاجتماعي وجودتها، كالخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي التي توفر استدامة سبل العيش الكريم للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء. وفي سعي سلطنة عمان للوصول إلى مستويات معيشة كريمة وتحقيق الرفاه المستدام، تطلّب الأمر إيجاد البيئة المحفزة لبرامج المسؤولية الاجتماعية والمساهمات التطوعية الأهلية والأعمال الريادية، وبرامج دعم المرأة والشباب التي تهدف إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي (وزارة الاقتصاد، 2022، 26). وبنظرة منصفة لواقع السلطنة اليوم، يبدو الإنسان والمجتمع كله في تطور كبير مستمر تقود عجلته _في مختلف المجالات_ هوية عمانية راسخة، منفتحة على الهويات والثقافات الأخرى، ومستوعبةً لها على اختلاف مشاربها (وزارة التنمية الاجتماعية، 2016). كما أنّ تضافر الجهود بين الأطراف المختلفة في نشر الوعي حول دور الأفراد والمجتمع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والنهوض بها يستوجب بناء نظام تعليمي محفز، ونظام تدريب مهني، يُعنى بإكساب الأفراد مهارات ريادية عالية، تساعدهم على دخول أسواق العمل، وتمكنهم من رفع مستويات الإنتاجية وتحسين كفاءة الاقتصاد بشكل عام (المجلس الأعلى للتخطيط، 2019، 31). وبالتالي اتضح اهتمام غرس تعليم ريادة الأعمال لدى الشباب العماني والذي انعكس على شكل وضع سياسات وبرامج عديدة لتشجيع الأعمال الحرة على المستويات جميعها، وترى الباحثة أن الواقع المجتمعي الذي تشهده سلطنة عمان والذي يتميز بتحقيق العدالة المجتمعية وتوفير فرص العمل للجميع، قد ساعد وبشكل كبير على خلق بيئة حاضنة لرواد الأعمال، الأمر الذي

جعل تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وتأهيل الشباب لها أصبح ضرورة ملحة في المجتمع العماني. يتضح مما سبق أنّ هذا التوجه العماني نحو تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية قد تأثّر بعوامل جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، والتي كان لها دور كبير في دعم ثقافة الريادة وتعزيزها وتعليمها في السلطنة، حيث أثّرت هذه العوامل بمجملها على بناء نظام للتعليم الريادي، وربط النظام التعليمي بمتطلبات قطاعات العمل.

خلاصة:

مما سبق يتضح أنّ الهدف الرئيسي من تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في سلطنة عمان هو إعداد طلبة هذه المرحلة إعداداً مناسباً لمتطلبات الحياة وسوق العمل، من خلال تعلّم تدرجي يبدأ بالمفاهيم النظرية الخاصة بريادة الأعمال، ثم ينتقل إلى تعريف الطلبة بالبيئة الحاضنة والإجراءات الخاصة لبدء المشروعات الجديدة، ليصل بهم إلى مرحلة تطبيقية ميدانية تمكّنهم من توظيف خبراتهم النظرية على أرض الواقع، ويتضح ذلك في أهداف البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان وآلية تنفيذه وطرائق تقويمه ومخرجاته التي ظهرت فيما امتلكه الطلبة الخريجون من مهارات تحليل السوق وحل المشكلات والقدرة على التكيف، والإفادة من الخبرات المحلية والعالمية من خلال التعاون بين المؤسسات الوطنية والأجنبية. وعليه يكون تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في سلطنة عمان منسجماً مع ما تشهده السلطنة من وتيرة تغيير متسارعة مدفوعةً بالثورة الصناعية الرابعة، والتي كان لها دور كبير في دعم وتعزيز ثقافة الريادة وتعليمها في السلطنة.

الفصل الخامس

وصف واقع التعليم الثانوي المهني في سورية وتحليله في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة

تمهيد

أولاً: نشأة التعليم الثانوي المهني في سورية وتطوره

ثانياً: أهداف التعليم الثانوي المهني في سورية

ثالثاً: برامج التعليم الثانوي المهني في سورية

رابعاً: الجهود الحكومية لتطوير واقع التعليم الثانوي المهني في سورية

خامساً: الاتجاهات والمبادرات لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل في سورية

سادساً: العوامل الثقافية المؤثرة في التعليم الثانوي المهني في سورية

خلاصة

تمهيد:

يأتي هذا الفصل لتعرّف نشأة التعليم الثانوي المهني في سورية وتطوره، وتحديد أهدافه وبرامجه والجهود الحكومية في تطويره، ومن ثم الكشف عن أهم الاتجاهات والمبادرات لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل، ليتم التطرق بعدها إلى أبرز وأهم العوامل الثقافية المؤثرة في التعليم الثانوي المهني في سورية.

أولاً: نشأة التعليم الثانوي المهني في سورية وتطوره

ظهر التعليم الثانوي المهني في سورية بشكله الرسمي في الخمسينيات من القرن العشرين من خلال إنشاء بعض المدارس المهنية والحرفية، إلّا أنّ الدراسات والوثائق تبيّن وجود مدارس صناعية في سورية سابقة لهذه الفترة، وتعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، ففي ظل الاحتلال العثماني أُسّست أول مدرسة صناعية في دمشق عام (1878م)، كما تأسّست المدرسة الفنية للبنين عام (1900م)، وأُنشئت أوّل مدرسة صناعية في حلب عام (1921م) بثمانية تخصصات، وفي عام (1927م) أحدثت مدرسة صناعية بدمشق وكان عدد تخصصاتها ثمانية أيضاً، وبعد استقلال سورية عن الاستعمار الفرنسي أُحدثت مدرستان صناعيتان في كل من مدينتي حماه ودير الزور في عام (1947م). ليصل عدد المدارس المهنية في سورية إلى ثماني مدارس عام (1948م) تشمل المدارس الصناعية والنسوية والتجارية والزراعية، وفي عام (1952م) تقرّر نظام التعليم المهني وحدّدت غاياته بتزويد البيئات الصناعية والتجارية في البلاد بعددٍ كافٍ من مختلف المهنيين الاختصاصيين، وتكوّن التعليم الثانوي المهني من التعليم الحرفي الصناعي والتجاري ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات، وكان يتم قبول الطلاب بعد الحصول على الشهادة المتوسطة (وزارة التربية، 2004، 18_19 بتصرف).

وقد تطور التعليم الثانوي المهني في سورية في فترة التسعينيات، ففي عام (1994م) تمّ إحداث التعليم المهني ضمن مرحلة التعليم الثانوي بفروعه الثلاثة (الصناعي– النسوي– التجاري) وفق المرسوم رقم /13/ لعام 1994م. وازدادت نسبة الاستيعاب من (33.34%) عام (1989م) إلى (70%) في

العام (1996م) (وزارة التربية، 1995، 99)، وبدأت وزارة التربية في سورية منذ بداية العام الدراسي 1999/1998م باستيعاب (70%) من خريجي المرحلة الإعدادية في التعليم المهني. ونتيجة لذلك ازداد عدد الطلاب المقبولين في التعليم الثانوي المهني حيث بلغ (128462) متعلّماً في عام (2004م) في حين كان (5262) متعلّماً عام (1963م)، ولكن بعد عام (2007م)، تراجعت نسبة الطلاب المقبولين في التعليم الثانوي المهني إلى (24%) من مجموع الطلبة المقبولين في التعليم الثانوي، بالإضافة إلى ذلك ارتفعت معدلات التسرب منه حيث بلغت ما يقرب من (41.2%) من إجمالي عدد المقبولين في الصف الأول الثانوي المهني في العام الدراسي 2004/2003م (المكتب المركزي للإحصاء، 2009).

وفي العام الدراسي 2003/2002م تم دمج المرحلة الابتدائية مع المرحلة الإعدادية في مرحلة واحدة تسمى مرحلة التعليم الأساسي بموجب القانون (32) لعام (2002م) وبذلك لم يعد في سورية تعليم فني وآخر مهني بل أصبح التعليم بعد مرحلة التعليم الأساسي يتكون من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي المهني ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات (القانون رقم /32/ لعام 2002).

وبعدها بفترة قصيرة في منتصف عام (2003) تمّ تطبيق نظام التلمذة الصناعية، وذلك بالتعاون بين وزارة التربية السورية ومؤسسة التدريب الأوروبية (European Training Foundation) (ETF)، وغرفة صناعة دمشق، وقد صدرت اللائحة الداخلية لنظام التلمذة الصناعية بموجب القرار (443/2538) لعام (2003)، لكن لم يتم العمل بها إلّا بحلول عام (2014)، وكان الهدف منها تعميق ممارسة المهنة بالتعاون بين قطاع الأعمال والتربية، من خلال ربط التعليم المهني بحاجات سوق العمل (اللائحة الداخلية لنظام التلمذة الصناعية الصادرة بالقرار رقم 2538/443 عام2003). وبالرغم من هذه الجهود المبذولة من قبل الإدارات المركزية لتطوير التعليم الثانوي المهني والنهوض به، إلّا أنّ معدلات القبول في هذا النوع من التعليم شهدت انخفاضاً ملحوظاً، ففي الفترة الممتدة بين عامي (2014) و (2018) تدنّت معدلات القبول في التعليم الثانوي المهني مقارنة بمعدلات القبول في التعليم الثانوي العام حيث بلغت نسبة القبول في التعليم الثانوي المهني (14.3%) في عام (2014م) في حين كانت في التعليم الثانوي العام

(85.97%) وفي عام (2018م) كانت (14.36%) للتعليم الثانوي المهني و(85.64%) للتعليم الثانوي العام (المكتب المركزي للإحصاء، 2018). وفي العام (2021م) صدر القانون رقم /38/ لعام (2021م) الخاص بالتعليم الثانوي المهني والذي يهدف إلى تنظيم مساره وتأمين كوادر عاملة تلبي احتياجات سوق العمل من مختلف المهن ورفع مستوى خريجي التعليم الثانوي المهني من الناحية العلمية والعملية، والربط بين التعليم المهني والإنتاج من خلال تعليم المتعلّم مهنة أو حرفة وإتقانها، وإمكانية التحاق المتعلّم في التعليم العالي بعد نجاحه في التعليم الثانوي المهني (القانون رقم /38/ 2021). ونتج عن هذا القانون بعض من حالات التعاون السوري العربي من خلال توقيع اتفاقيات تبادل الخبرات والمواد التعليمية للاستفادة منها في تحسين مخرجات التعليم الثانوي المهني، وكان من أبرز اتفاقيات التعاون تلك ورشة العمل التي نظمتها وزارة التربية بالتعاون مع منظمتي المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية والأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) تحت عنوان (مستقبل محوره الإبداع) بتاريخ 28 تموز عام (2021) والتي وضعت خطة عمل مشروع تطوير التعليم والتدريب المهني والتقاني (TVET)، ومراحله وسياساته وأهدافه، واستعراض التجارب الناجحة في هذا القطاع (وزارة التربية، 2021).

ثانياً: أهداف التعليم الثانوي المهني في سورية

تهدف التربية في مرحلة التعليم الثانوي المهني إلى استكمال بناء شخصية المتعلم المتوازنة من الجوانب الوجدانية والعلمية والفكرية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية والجسدية وإعداد الأيدي المهنية الماهرة في شتى المجالات لتكون في مستوى العامل الماهر، ويتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف العامة للتعليم الثانوي المهني والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- العمل على تأهيل الطلاب وفق قدراتهم وميولهم وتبعاً لحاجات القطاعات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة في ضوء المبادئ العلمية للتوجيه المهني.
- تهيئة الطلاب للانخراط في سوق العمل، وتدريبهم على اقتصادياته بما يحقق الإنتاج بأقل كلفة ممكنة وأقصر وقت ممكن.

- إكساب الطلاب المعارف النظرية والمهارات العملية وتنمية حب العمل المنتج المتقن في نفوسهم، وتقدير الحرف والمهن في الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة.
- ربط خطط التعليم المهني والتقاني ومناهجه بخطط التنمية الاقتصادية، لمواجهة الحاجات المتجددة للاقتصاد الوطني وتلبية حاجات التنمية الاجتماعية.
- تحديد المعارف والمهارات اللازمة على نحو يتوافق مع سوق العمل.
- تحقيق التوافق والانسجام بين عمل المؤسسات التعليمية المهنية والتقانية مع السياسة العامة، وإيجاد مخرجات تعليمية قابلة للقياس والتحقق، بما ينسجم مع الأهداف المهنية.
- تدعيم التكامل بين المفاهيم النظرية والتطبيقية، وإكساب الطلاب طريقة التحليل المنطقي والتفكير العلمي والتعلم الذاتي، وذلك للاستمرار في التجديد والابتكار، ومواجهة مواقف الحياة المتجددة، ومتابعة إغناء خبراتهم باستمرار، للوصول إلى مستويات مهنية تفي بحاجات العمل في ميادين الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات (وزارة التربية، 2016، 5 – 6).

وبناءً على ما سبق يتجلّى أمام الباحثة أنّ هذه الأهداف بعيدة نوعاً ما عن أهداف التكوين المهني وريادة الأعمال، حيث تتميز هذه الأهداف بكثير من العمومية ولم تتطرق إلى تقديم مساعدة للطلاب من أجل البدء بمشروعاتهم الريادية أو الأخذ بيدهم لوضع خطط استثمارية لمشاريعهم المستقبلية، وبذلك تكون هذه الأهداف متواضعة إذ ما قورنت مع أهداف التعليم الريادي في المرحلة الثانوية الذي يسعى إلى بناء المهارات اللازمة لإدارة المشروعات الريادية وصياغة خطط الأعمال وإعدادها، وغرس ثقافة العمل الحر في نفوس الطلاب في مختلف مجالاته.

ثالثاً: برامج التعليم الثانوي المهني في سورية

يقسم التعليم الثانوي المهني في سورية إلى ثلاث فئات رئيسية وهي التعليم الصناعي والتجاري والنسوي، تحتوي برامج هذه الفئات على تخصصات متعددة، خاصة في التعليم الثانوي الصناعي الذي

توليه وزارة التربية السورية عناية خاصة، مقارنة بالتخصصات المهنية الأخرى، حيث تصل التخصصات أو المهن الصناعية إلى اثنتين وعشرين مهنة، فهذا النوع من المسارات المهنية يزود الخريج بقاعدة عريضة من المعارف العلمية، تمكنه من الانخراط في سوق العمل وتساعده على تطوير نفسه واختصاصه.

- **التعليم الثانوي الصناعي:** يحتوي التعليم الثانوي الصناعي على مجموعة من البرامج أو المهن وتقسم فيها المقررات في كل تخصص إلى مجموعتين، مجموعة العلوم المهنية التخصصية، ومجموعة التدريبات المهنية، ومن أهم هذه البرامج (صيانة الحواسيب والتجهيزات الحاسوبية، والشبكات الحاسوبية، والتقنيات الإلكترونية، وأنظمة التشغيل والبرمجة، والتقنيات الكهربائية، والتبريد والتكييف، والتدفئة والتمديدات، والآليات والمعدات الزراعية، وميكانيك وإلكترون وكهرباء المركبات، والتصنيع الميكانيكي أي التلمذة الصناعية، بالإضافة إلى نجارة الخيط العربي والموزاييك والصدف، وغيرها من البرامج التي تدرّس مهن الغزل والنسيج ونجارة الأثاث وصيانة المعدات الطبية..) (وزارة التربية، 2021، 43). ومما ينبغي الإشارة إليه أن هناك العديد من المقررات المهنية المشتركة بين جميع التخصصات الصناعية، مثل مبادئ السلامة المهنية وحماية البيئة، ونظراً للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي حدثت في القرن الحادي والعشرين، فإنّه يلاحظ التعديل الواضح في التخصصات الصناعية، فمن عشرة تخصصات في العام (1984م) (خليفة، 1984، 34)، إلى أكثر من عشرين مهنة مستحدثة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما لوحظ آنفاً.
- **التعليم الثانوي النسوي:** لا يوجد سوى برنامج أو مهنة واحدة هي مهنة خياطة الملابس، وتضم عدداً من المقررات الخاصة بهذه المهنة، منها: (حساب التكلفة والتسويق، تصنيع الملابس، والتطريز اليدوي، والتريكو اليدوي، وتصميم الأزياء) (وزارة التربية، 2021، 45).
- **التعليم الثانوي التجاري:** يحتوي التعليم الثانوي التجاري على مسار أو شعبة واحدة، يقتصر فيها الإعداد على مهنة التجارة، ويقدم فيها المقررات التالية (محاسبة الدفاتر ومسكها، محاسبة الشركات، المحاسبة الخاصة، محاسبة التكاليف، والنظام المحاسبي الموحد، والمحاسبة الضريبية، بالإضافة

إلى تعليم مبادئ في الرياضيات العامة، والرياضيات المالية والإحصاء، ومدخل إلى علم الإدارة، وإدارة الأفراد، وإدارة التسويق والمبيعات، والقانون المدني، والقانون التجاري، ومبادئ في علم الاقتصاد، وتاريخ الفكر الاقتصادي، والسكرتاريا)، ويقدم في جميع المسارات أو الشعب المهنية الثلاث، مجموعة من المقررات العامة التي تقع تحت مجموعتين؛ مواد الثقافة العامة لجميع المهن كالتربية الدينية، والتربية القومية الاشتراكية، واللغة العربية، والإنجليزية، والفرنسية ... إلخ. أما المجموعة الثانية فتتضمن مواد العلوم الأساسية لجميع المهن ويقدم فيها الرياضيات والفيزياء والكيمياء فقط (وزارة التربية، 2021، 48).

- يضاف إلى الفئات الرئيسية السابقة ما يسمى بالتعليم المزدوج: الذي تم إطلاقه بناءً على اقتراح خبراء وزارة التربية وغرفة صناعة دمشق وريفها عام (2014م)، وذلك من أجل تعميق ممارسة المهنة بالتعاون بين قطاع التربية وقطاع الأعمال، وهذا ما تعكسه فلسفة نظام التلمذة الصناعية المطبق عام (2003م) في سورية وقد تمحورت فلسفته حول ربط التعليم المهني والتقاني بحاجات سوق العمل، ومتابعة التطورات السريعة الحاصلة في تقنيات الإنتاج والخدمات، ويتم عن طريق شراكة ومسؤولية مشتركة بين قطاع التربية والتعليم وقطاع الأعمال، من خلال عملية تعليم وتدريب مزدوجة، تتم في كل من موقع التعليم (المدرسة المهنية)، وموقع العمل (المنشأة الاقتصادية)، بحيث يخرج المتعلم إلى ميدان العمل مؤهلاً التأهيل العملي المطلوب، ومزوداً بالقاعدة العلمية المناسبة بما يضمن تطابق برامج إعداد الطلبة مع متطلبات سوق العمل، وفرص التشغيل المتوفرة على أرض الواقع (اللائحة الداخلية لنظام التلمذة الصناعية الصادرة بالقرار رقم 2538/443 عام2003). وعليه تم توقيع مذكرة تفاهم، وإقرار آليات التنفيذ بين وزارة التربية ممثلة بالسيد وزير التربية وغرفة صناعة دمشق ممثلة بالسيد رئيس مجلس الإدارة وذلك بتنفيذ مشروع رائد في محافظتي دمشق وريف دمشق، ويتم التوسع به لاحقاً كلما توفرت الظروف المناسبة للتطبيق على المنشآت التعليمية والمهن الأخرى.

وللتعليم المزدوج أنواع عدّة وهي الكلاسيكي الذي يتم بالتوافق بين وزارة التربية والغرف الصناعية والتجارية، إذ تعمل وزارة التربية على تدريس مواد الثقافة العامة ومواد اختصاصية نظرية للطلاب، ويعمل القطاع الخاص على تدريب الطلاب عملياً داخل المنشأة. والنوع الثاني هو المدرسة داخل مصنع ويتم بالتعاون مع أصحاب العمل ورجال الأعمال، لإنشاء مدارس داخل المصانع، وتعليم الطلاب وتدريبهم مقابل منحهم مكافآت مادية لتحفيزهم. أمّا النوع الثالث من التعليم المزدوج هو التعليم التبادلي وذلك من خلال التشارك بين وزارة التربية وأصحاب المصانع بتدريس المتعلّم فصلاً دراسياً واحداً في المدرسة (نظري)، والفصل الآخر في الشركة (عملي)، والنوع الرابع والأخير هو المصنع داخل مدرسة ويكون عبر إقامة مشروع اقتصادي مربح ضمن المدارس المهنية، عبر السماح للشركة المختارة من قبل غرفة الصناعة أو التجارة بإقامة المنشأة الاقتصادية داخل المنشأة التعليمية (القانون رقم /38/ 2021).

وقد أشارت دراسة (سلمان، 2023) إلى أنّ هذا المشروع يسهم بقوة في تدريب الطلاب على تخصصهم وتحفيزهم مادياً، بالإضافة إلى تحسين دخل معلمي التعليم المهني بصورة منفصلة عن الموازنة العامة للدولة، لكن المشكلة في محدودية تطبيقه، وقلة التخصصات التي يضمها (تصنيع ميكانيكي، وصناعة الألبسة في دمشق وريفها وحمص وحلب وحماه، ولحام وتشكيل المعادن في طرطوس)، كما يلاحظ محدودية أعداد الطلاب في التعليم المزدوج، فبحسب إحصاءات وزارة التربية انخفض عدد طلاب التعليم المزدوج إلى (471) متعلّماً ومتعلّمةً عام (2022م) بعد أن كانوا (888) متعلّماً في عام (2020م). وقد يعود السبب في هذا الانخفاض من وجهة نظر الباحثة إلى استغلال أصحاب المصانع للطلاب ومعاملتهم كعمالة قليلة الأجر، وتشغيل بعضهم في أعمال النظافة، فضلاً عن بعض المعاملات السيئة من قبل مديري المصانع ضعفاء النفوس، كما أوضحت الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة أنّ هناك نقصاً كبيراً في المعدات اللازمة، حيث يتمّ التعامل مع بعض المنتجات بالأيدي، ونظراً لضعف عملية الرقابة على المصانع خلال فترة تدريب الطلاب،

والاقتصار في المتابعة على تسجيل الغياب والحضور، وإبلاغ المدرسة بالأسماء المتغيبة عن التدريب، ضَعُفَ دور المدرسة في عملية المتابعة والتقويم، الأمر الذي انعكس أيضاً على ضعف قدرتها على منح الدرجات الخاصة بالجانب العملي بطريقة موضوعية، لذا كان لا بدّ من عقد مؤتمر موسع يشارك فيه كل الأطراف المعنية بعملية التعليم المزدوج من مثل وزارة التربية، وقطاع الصناعات وغرف التجارة، وجمعيات المستثمرين والمقاولين، ورجال الأعمال، لتقييم تلك التجربة وتقويم مسارها، حيث أنّها من الناحية النظرية تعدّ من أفضل النماذج التعليمية لضمان خريج يُلبي فعلياً احتياجات سوق العمل، وإذا ما طُبّقت بشكل صحيح سيتم رفد السوق بعامل خبير وكفء محمي من البطالة التي تشكل هاجساً لمعظم طلبة التعليم العام، الأمر الذي قد يساعد بدرجة كبيرة على تغيير نظرة المجتمع لطلبة التعليم المهني بأنواعه المختلفة.

رابعاً: الاتجاهات والمبادرات لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل في سورية

في سبيل تنمية الموارد البشرية وتطويرها للنهوض بالعملية التنموية، سعت المؤسسات التربوية والتعليمية إلى تحقيق نوعاً من المواءمة بين مخرجات التعليم، وأهمها التعليم المهني، ومتطلبات سوق العمل، من خلال اتجاهات ومبادرات عدّة، كان أولها سياسة التكامل بين المدارس المهنية ومؤسسات التعليم المهني، حيث قامت العديد من الوزارات إلى جانب وزارة التربية، بإعداد المهنيين الصناعيين ضمن اختصاصات معينة ذات علاقة بعمل هذه الوزارات مثل وزارة الصناعة، والكهرباء، والمواصلات. ومن أجل التنسيق بين عمل الوزارات المختلفة التي تعنى بالتعليم والتدريب المهني، فقد شكلت لجنة وزارية دائمة تعمل على وضع الضوابط وتأمين متطلبات هذا التعليم، وإعداد التعليمات التي تنسق بين مختلف وزارات الدولة المعنية ووزارات أخرى تهتم بذلك (منصور، 2000، 184).

ثم جاء برنامج ميدا التابع للمفوضية الأوروبية والمعنون ب "تحديث نظام التعليم والتدريب الفني والمهني" كمبادرة رئيسة اتخذتها الجهات المعنية لتحسين جودة التعليم والتدريب المهني وملاءمتهما في

قطاع صناعة الملابس الجاهزة، وصيانة المعدات الكهربائية والميكانيكية، وقد بدأ تنفيذ البرنامج في أيلول عام (2005م) وأحد أنشطة هذا البرنامج هو تطوير ست عشرة مؤسسة مختارة من مؤسسات التعليم والتدريب المهني، أهمها المدارس المهنية، في مجال صناعة الملابس الجاهزة وصيانة المعدات الكهربائية والميكانيكية، من خلال تطوير المناهج، وتقديم التدريب العملي، وتحسين إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني وتقديم خدمات المعلومات والإرشاد (المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني، 2005، 38_39).

كما وضعت الخطة العاشرة سياسة تدريبية وطنية لتطوير المهارات تقوم على أساس جوانب الطلب الذي يمليه سوق العمل، حيث أنّ ذلك من شأنه أن يزيد معدلات التشغيل، وترتبط السياسة التدريبية بإنشاء مؤسسة وطنية للتدريب الفني والمهني، تمثل فيها القطاعات والأطراف المختلفة (العام والخاص والأهلي والنقابات)، وتقوم باقتراح السياسات ومتابعة تنفيذها، والاهتمام بتوسيع فرص العمل (الخطة الخمسية العاشرة، 2010/2006، 190). وأحد برامج الخطة العاشرة هو استحداث مجلس أعلى للتدريب، من أجل وضع سياسة وطنية متكاملة وتحقيق التنسيق بين مختلف معاهد التدريب القائمة، واستحداث الجديد منها، وربط مختلف مستويات التدريب ومواضيعه بهدف تلبية الحاجة من الموارد البشرية في شتى قطاعات الاقتصاد الوطني كما توجّه العمل على تعبئة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومساندتها مالياً وفنياً للمساهمة في عمليات التدريب (الخطة الخمسية العاشرة، 2010/2006، 195).

يضاف لما سبق تجربة نظام التلمذة الصناعية في الثانويات المهنية السورية، التي تمت بالتعاون مع المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني، والتي تعدّ من أكثر التجارب نجاحاً وإنجازية وجاذبية للمنشآت الاقتصادية السورية الخاصة في الربط المباشر بين الكفاءة الداخلية المتعلقة بجودة الإعداد الكفاءة الخارجية في استثمار الانتفاع في عملية تعليمية علمية نظرية تطبيقية مشتركة، تقوم على التعاون بين وزارة التربية التي تتولى عملية التعليم بعض المنشآت الصناعية الرائدة التي تتولي التدريب (الخطة الخمسية العاشرة، 2010/2006، 252).

ثم أخذت الحكومة على مستوى وزارة التربية والتعليم ومديرية التعليم الفني والمهني، بالتنسيق مع الشركات والجمعيات الصناعية، زمام المبادرة في تنفيذ خبرات التعليم والتعلم في مجال التعليم للريادة ضمن نظام التعليم والتدريب في سوريا، حيث تمّ تنفيذ العديد من البرامج مثل وحدات "بدء مشاريع التجارية الصغيرة"، وبرنامج "شباب 2006–2007" الذي يدعم تعزيز ثقافة ريادة الأعمال، كما قدمت حزمة منظمة العمل الدولية "اعرف عن الأعمال" ريادة الأعمال إلى الثانويات والمعاهد المهنية بهدف خلق الوعي بالمؤسسات والعمل الحر كخيار وظيفي للشباب، وتنمية اتجاهات إيجابية تجاه المشاريع والعمل الحر بين السكان (UNESCO and the StratREAL Foundation, 2010).

وضمن خطة وزارة التربية في ربط التعليم المهني والتقني بحاجات المجتمع وسوق العمل، وبغية تزويد المدارس المتضررة بالأثاث المدرسي بعد إعادة تأهيلها، نفذّت مديرية التعليم المهني والتقني خطة إنتاج المقاعد المدرسية، من خلال ورشها الموجودة في عدد من الثانويات الصناعية، التي يعمل فيها المعلمون والطلاب على حد سواء، بدءاً من بداية عام (2018م)، ووصل مجموع المقاعد المصنعة مع نهاية الخطة إلى قرابة /93200/ مقعد .كما تمّ تشكيل لجنة لإعداد دراسة آلية مناسبة لتنفيذ ورشة صيانة المركبات العائدة لمديريات التربية في كل محافظة، وفقاً لأحكام مرسوم الإنتاج رقم /39/ لعام (2001م) (وزارة التربية، 2019).

بعد ذلك تمّ إصدار القانون رقم /38/ عام (2021م) الهادف إلى تنظيم مسار التعليم المهني وتأمين كوادر عاملة تلبي احتياجات سوق العمل في القطاع العام والخاص والمشترك من مختلف المهن، إضافةً إلى التدريب في بيئة العمل الحقيقية عن طريق إحداث مراكز تدريب وورش إنتاج خاصّة بالثانوية المهنية، بغية رفع سويّة خريجي التعليم المهني من الناحية العلمية والعملية، وصولاً إلى المساهمة في دعم العملية الإنتاجية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتتولى وزارة التربية بموجب هذا القانون عملية ربط خطط التعليم المهني بخطط التنمية الاقتصادية لتلبية متطلبات الحاجات المتجددة لتنمية الاقتصاد الوطني، وتوجيه مناهج التعليم الثانوي المهني لتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تأهيل

الطلاب وفق قدراتهم وميولهم، وتبعاً لاحتياجات قطاع الأعمال، وإعداد جيل من الخريجين مزوّد بالمعارف النظرية والخبرات والمهارات المهنية العملية، كما تعمل الوزارة بموجب القانون على تعزيز التكامل بين الدراسة النظرية والدراسة العملية التطبيقية، وإكساب الطلبة مهارات التفكير العلمي والتعلّم الذاتي لتمكينهم من تنمية قدراتهم والاستمرار في التجديد والابتكار، وتهيئة طلاب التعليم المهني للاندماج في سوق العمل والإسهام فيه من خلال الفهم الصحيح لدور الفرد في المجتمع، وتعزيز مبدأ الجودة في العمل وقيم العمل الجماعي.

كما سمح هذا القانون للوزير المختص أن يتخذ الثانويات المهنية بجميع مهنها والمراكز التدريبية والورش التابعة لها كمراكز إنتاج وفق تعليمات تصدر عنه، والسماح لإداراتها بتصنيع الآلات والأدوات والمعدّات وغيرها من المنتجات الداخلة في اختصاصها وبيعها وفق أحكام القوانين النافذة دون التأثير على تنفيذ المناهج المقررة، والتعاقد عن طريق المديرية المعنية التي تتبع لها الثانوية مع قطاع الأعمال على التدريب وتصنيع المنتجات والقيام بالإصلاحات والخدمات المختلفة الداخلة في اختصاصها، بالإضافة إلى بيع منتجات التمارين التدريبية المنفذة خلال العام الدراسي بسعر يحدد حسب الأسس والقواعد الواردة في التعليمات التنفيذية (القانون رقم /38/، 2021).

وتفعيلاً لهذا القانون تمّ افتتاح معرض لصناعة الألبسة الجاهزة في ثانوية عدنان مردم بك المهنية بدمشق تحت عنوان "ياسمين الأمل"، وتضمن المعرض عدداً من ألبسة الأطفال ولباس العاملين في مديرية التعليم المهني والتقني إضافة إلى نماذج من الفساتين والألبسة النسائية والألبسة الموحدة للمدارس كما قدّم المعرض عدد من اللوحات الفنية التي تعكس مستوى التدريب القائم على ربط التمرينات العملية بسوق العمل وحاجة المجتمع (وزارة التربية، 2023).

وعليه يكون هذا القانون بمثابة قفزة نوعية في سعي الجهات الحكومية المختصة لربط التعليم الثانوي المهني بالإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة، عبر تعليم المتعلّم مهنة أو حرفة يستطيع أن يعمل بها ويتقنها ويبيع منتجاتها، حيث أصبحت المدرسة بموجب هذا القرار مخولة بالبيع وتوقيع العقود، مما يعود

بالفائدة المادية على المدرس والمتعلّم حسب الجهد المبذول، الأمر الذي قد يحسن من رغبة الطلاب بالتوجه إلى هذا النوع من التعليم ويؤمن اليد العاملة، مما ينعكس بالمجمل إيجاباً على الإنتاج في مختلف المجالات.

وتأسيساً للمضامين السابقة وبناءً عليها يتجلى أمام الباحثة أن سورية قد قطعت خطوات إيجابية في مسيرتها التربوية بما يخص التعليم الثانوي المهني وسعيها لربط مخرجاته بسوق العمل، لكن وبرغم ما سبق ذكره من اتجاهات ومبادرات تطويرية إلّا أنّ مخرجات التعليم الثانوي المهني واقعياً ليست على الصورة المرجوة، فإذا كانت أعمدة الحياة في القرن الحادي والعشرين تقوم على أربعة ركائز كما أشار إليها جاك ديلور في كتابه الصادر عن اليونسكو وعنوانه "التعلم ذلك الكنز المكنون" وهذه الركائز هي: "تعلّم لتعرف، تعلّم لتكون، تعلّم لتعمل، تعلّم لتعيش وتتعايش مع الآخرين" (كمال، 1998، 283_284). فإنّ نظام التعليم في الثانويات المهنية يتعامل أغلب الأحيان بشكل جزئي مع ركيزة واحدة وهي تعلّم لتعرف، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى التباطؤ في توظيف التقانة في أركان منظومة التعليم الثانوي المهني، وإلى القصور في إكساب الطلبة مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر والتعلم التأملي والإبداعي وغيرها من المهارات والكفايات التي تحتاجها عملية التنمية ويستلزمها العصر.

كما لاحظت الباحثة أنّ الجهود والمبادرات السابقة لم تتضمن خططاً تفصيليةً للربط بين التعليم والتدريب وفرص العمل، فضلاً عن تواضع الجهود في الدراسات المتعلقة بهيكلية الكفايات المطلوبة من مخرجات التعليم الثانوي المهني وعلاقتها بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية.

وبسبب انتشار تقنية المعلومات والابتكارات المؤسسية، إضافة إلى عولمة التجارة الدولية والتحولات في البنية المهنية ضمن قطاعات الصناعة وزيادة الاحتياجات التعليمية في الكثير من المجالات المهنية يظهر الافتقار إلى المهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد القائم على المعرفة والمعولم والموجه توجيهاً تقنياً بسبب انخفاض جودة مخرجات التعليم الثانوي المهني التي لم ترقَ حتى الآن لتناسب متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل.

خامساً: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في التعليم الثانوي المهني في سورية

يحكم التعليم الثانوي المهني في سورية جملة من القوى والعوامل الثقافية، كان لبعض هذه العوامل ثقل تأثيري أكثر من العوامل الأخرى، نتيجة الأولويات القومية التي تتبعها البلاد في مطلع القرن الحادي والعشرين، وأبرز العوامل المؤثرة في التعليم الثانوي المهني السوري، تتمثل بالتالي:

- **العوامل الجغرافية:** تقع سورية في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا؛ وتطل على البحر الأبيض المتوسط ويبلغ طول الشريط الساحلي 193 كم، أما مجموع الحدود العام يبلغ 2253كم وهو موزع بين تركيا في الشمال والعراق في الشرق والجنوب الشرقي، والأردن في الجنوب، أما من ناحية الغرب فإلى جانب البحر الأبيض المتوسط يحد سورية كل من لبنان وفلسطين؛ وتبلغ مساحتها الإجمالية (185180كم2) (هيئة الاستثمار السورية، 2019، 3). وتقسَّم سورية من الوجهة الجغرافية الطبيعية إلى أربع مناطق هي: المنطقة الساحلية المحصورة بين الجبال والبحر، والمنطقة الجبلية التي تضم الجبال والمرتفعات الممتدة من شمال البلاد إلى جنوبها موازية لشاطئ البحر الأبيض المتوسط، والمنطقة الداخلية أو منطقة السهول وتضم سهول دمشق وحمص وحماه وحلب والحسكة ودرعا وتقع شرقي منطقة الجبال، أما المنطقة الرابعة فهي منطقة البادية وتضم السهول الصحراوية الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد على الحدود الأردنية والعراقية (وزارة الإدارة المحلية والبيئة، 2006، 4). ولعل هذا التنوع الجغرافي وما يرافقه من توافر بيئات متعدّدة متلائمة لمجموعة واسعة من الأنواع النباتية والحيوانية والتنوع الجيني الكبير ضمنها، أدّى إلى مزيد من الطلب على بعض المهن التي لا يمكن التدريب عليها من خلال التعليم العام في المدارس والجامعات.

ويصنّف مناخ سورية إلى شعبتين كبيرتين هما مناخ متوسطي في المنطقة الساحلية والمناطق القريبة منها، وجاف في سائر المناطق، ويتميز المناخ المتوسطي بصيف حار وجاف وشتاء بارد وماطر مع وجود فصلين انتقاليين هما الخريف والربيع، أما المناخ الجاف فهو قليل الأمطار قارس البرودة في الشتاء، حيث تنخفض درجات الحرارة ما دون الصفر المئوي وشديد الحرارة في الصيف، أما في

المناطق الجبلية والمرتفعات تسود درجات حرارة معتدلة صيفاً بحكم الموقع المرتفع (وزارة السياحة، 2011). وتنص الاستراتيجية وخطة العمل البيئية الوطنية برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على أنّ سورية في الوقت الحالي تعاني من تدمير للمواطن الطبيعية مترافق مع النمو السكاني والأنشطة البشرية، والتنمية الحضرية والتوسع الزراعي، الذي يستنزف العديد من الموارد الأصلية والبيولوجية وتهدد بانقراضها، الأمر الذي تطلّب وضع خطط إدارية وتنفيذية تتعلق بتعزيز الوعي لدى السكان المحليين وبرامج تدريب العاملين، وإعداد الصُناع والحرفيين (United Nations Development Programme, 2019, 2)، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على طبيعة برامج التعليم الثانوي المهني المعنية بتأهيل الطلبة لممارسة مهن وحرف تتطلبها عملية التطوير. وبناء على ما سبق يتضح التنوع الجغرافي والبيئي للجمهورية العربية السورية، الذي بدوره يعكس حاجة المجتمع السوري إلى وجود تعليم ثانوي مهني فعّال قادر على تزويد البلاد بخريجين من مختلف الاختصاصات المهنية والحرفية، يمتلكون المهارات الكافية لمزاولة المهن التي تخدم هذا التنوع الجغرافي والبيئي والتضريسي.

- **العوامل الاقتصادية:** تراجع الاقتصاد السوري النامي بشكل كبير نتيجة الأزمة السورية، منكمشاً بنسبة (20%) خلال عام (2013م)، مع دمار واسع في البنية التحتية اللازمة له، وارتفعت نسبة الفقر إلى أكثر من (50%) من السكان، وبلغت نسبة البطالة (39%)، مع أعداد كبيرة من العاطلين الشباب، والخريجين الجدد، والمشتغلين بمجالات أدنى من اختصاصات دراستهم. يضاف إلى ذلك، انهيار العملة الوطنية وهي الليرة السورية، لتفقد بين عامي (2012/2013م) نحو (200%) من قيمتها، مع النتائج التضخمية وانخفاض القوة الشرائية للمواطن، ونتيجة ظروف الحرب ومن ثم انهيار الواقع الاقتصادي في البلاد، وبالتالي تراجع حجم الإنفاق الحكومي على القطاع التعليمي، حيث تراجع الإنفاق من (1.7) مليار دولار في العام (2010م) إلى (228) مليون دولار في عام (2022) (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورية، 2022)، وأصبحت معظم المدارس الثانوية

المهنية اليوم تستقبل الطلاب عاجزة عن توفير أهم مستلزمات العملية التعليمية، والاحتياجات اللوجستية، والتجهيزات العلمية والعملية والتكنولوجية، وفي ظل الانقطاع المستمر للكهرباء يصعب تشغيل كافة الورشات والآلات التي تعتمد في تشغيلها على الطاقة الكهربائية، الأمر الذي يقلل من فرصة المتعلّم في تعلّم المهنة والتمكّن منها (يونيسيف، 2022، 2). وبرغم الواقع الاقتصادي المتردي الذي تعانيه سورية منذ اندلاع الحرب وحتى الآن، إلّا أنّ هناك جهود محلية تشجع الاستثمار المحلي وتدعم المشاريع الصغيرة والريادية، حيث صدرت قرارات عدة تتعلق بشؤون تشجيع الاستثمار وتطوير الاقتصاد السوري مثل القانون رقم /10/ المعدل لعام (2000) القاضي بتشجيع الاستثمار في المشاريع الاستثمارية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة للدولة (هيئة الاستثمار السورية، 2017، قانون رقم /10/)، كما صدر القانون رقم /18/ لعام (2021م) القاضي بمنح ميزات وإعفاءات للتشجيع على الاستثمار في سورية وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات بمختلف أشكالها القانونية، وتقليل الزمن اللازم لتأسيس هذه الشركات (هيئة الاستثمار، 2021، قانون الاستثمار رقم /18/). وتأسيساً على ما سبق ترى الباحثة أنّ محدودية الإمكانات الاقتصادية السورية الناتجة عن مجموعة الأزمات الاقتصادية التي عانى ولا يزال يعاني منها المجتمع السوري، تشكّل أبرز المعوقات التي تحدّ من إمكانية تطوير التعليم الثانوي المهني على الصعيد المادي، من تجهيزات ومعدات ذات تكاليف عالية، وبالتالي صعوبة ربط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل، إلّا أنّ المحاولات الجادة لإحداث التحولات اللازمة في الاقتصاد السوري نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، من خلال البحث عن الكوادر المبدعة والنهوض بمستوى الأداء والارتقاء بنوعية مخرجات التعليم الثانوي المهني قد يكون السبيل في تشجيع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وربطها بالمجتمع وسوق العمل.

- **العوامل التكنولوجية:** استجابة للتطورات السريعة التي تحدث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما تعكسه من آثار عميقة في بنية المجتمعات وآلية عملها، اتخذت الحكومة السورية إجراءات عدّة للمساهمة في إعادة هيكلية هذا القطاع وتقنياته وسن التشريعات اللازمة لزيادة فعاليته، وكانت الخطة

الخمسية العاشرة قد جعلت من الانتقال إلى مجتمع المعرفة والمعلومات هدفاً من أهدافها الرئيسية، وقد تجلّى ذلك في أكثر من استراتيجية قطاعية وبرامج خاصة، ومن أهم هذه الاستراتيجيات نجد استراتيجية تقانات الاتصالات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وما تضمنه من برامج لإعادة هيكلة قطاع الاتصالات، وبرامج بناء قطاع تقانة المعلومات، بالإضافة إلى المبادرة الوطنية للإدارة الحكومية الإلكترونية، والمبادرة الوطنية للمناطق التقانية، وأيضاً المبادرة الوطنية لمراكز التميز الإبداعي، وبناء القدرات، والتحرك نحو مجتمع المعرفة (وزارة الاتصالات والتقانة، 2004، 7). ورغم الحصار التقني والاقتصادي الذي تعانيه سورية منذ أكثر من 12 عام إلّا أنّها لا تزال تحاول شق طريقها نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وفي محاولات جادة منها للوصول إلى هذا الهدف أقامت العاصمة السورية دمشق في عام (2021) فعاليات معرض (تكنوتكس 2021) للإلكترونيات الخدمية والترفيهية والصناعية وأنظمة الحماية وأمن المعلومات بمشاركة 30 شركة متخصصة في مجالات التكنولوجيا وحلول الطاقة البديلة والأجهزة الكهربائية والدفع الإلكتروني (صحيفة الثورة، 2019). كما استضافت جامعة دمشق عام (2024) المؤتمر الدولي للتحول الرقمي بمشاركة خبراء وشركات من بعض الدول العربية والأجنبية، بغرض دراسة الاقتصاد الرقمي وتأثيره في تعزيز النمو الاقتصادي، والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل التحول الرقمي، بالإضافة إلى دراسة دور الرقمنة كخيار استراتيجي في دعم الشمول المالي، ودور الإدارة الإلكترونية في التنمية المستدامة، فضلاً عن دراسة النمذجة والقياس في التحول الرقمي (جامعة دمشق، 2024). ولم يكن التعليم الثانوي المهني بمعزل عن هذه المحاولات التطورية على الصعيد التكنولوجي، حيث تمّ العمل على استحداث مهن وأقسام وتخصصات جديدة مثل تخصص الميكاترونيك وصيانة الأجهزة الطبية والاتصالات، كما تمّ تطوير بعض المهن والتخصصات القديمة لتواكب التطورات التكنولوجية واحتياجات سوق العمل، حيث تمّ رفد مهنة سباكة المعادن السمكية بمادة الشمع والرمل، وبات بإمكان الطلبة الإناث أيضاً أن تتخصص بهذه المهنة _بعد أن كانت محصورة بالذكور_ وذلك في صناعة

الحلي والمجوهرات التقليدية من الأسلاك النحاسية الدقيقة، وتم رفد مهنة النجارة العربية بتجهيزات متطورة ومبرمجة تحاكي التطور العالمي، ورُفدت مهنة التصنيع الميكانيكي بتجهيزات حديثة تتعلق بالخراطة والتسوية، كما تم إدخال برنامج ضبط المستودعات المؤتمت وبخبرات محلية بهدف تخفيف الأعباء الإدارية وبإشراف مهندسين مختصين (صحيفة الثورة، 2019). وبناءً على ما تقدّم يتجلّى أمام الباحثة سعي سورية لجعل التعليم الثانوي المهني مواكباً للتطورات النوعية التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى الرغم من تواضع هذه المساعي والجهود، إلّا أنّه لا يمكن التقليل من مثل هكذا مجهود في واقع الحصار التقني والاقتصادي، وارتفاع أجور المعدات وقلة توافرها، وصعوبة تأمينها أو حتى إصلاح ما يُتلف منها.

- **العوامل السياسية:** تعد سورية دولة مركزية ديمقراطية ذات سيادة تامة غير قابلة للتجزئة، كما أنّ نظام الحكم فيها نظام جمهوري (دستور الجمهورية العربية السورية المادة 1-2، 2012، 3). ونتيجة الأزمة السورية التي اندلعت عام (2011م) وأخذت بعداً عسكرياً متصاعداً خلال عام (2012م)، بدأت سياسة سورية بمرحلة من الفوضى تبعها ضرر كبير في الحياة الفكرية والثقافية والتعليمية، وذلك على اعتبار أنّ المؤسسات التعليمية بما فيها من ثانويات مهنية تشكّلت من خلال المجريات السياسية بما في ذلك الصراعات السياسية الداخلية والإقليمية، فالصراع السياسي الداخلي المتصاعد في سورية كان له تأثير هائل في قدرة مؤسسات التعليم الثانوي المهني وأدائها الوظيفي، وفي حياة الطلاب وسبل عيشهم (يونيسف، 2023، 22). فبالإضافة إلى النمو البطيء في عدد مقاعد التعليم الثانوي المهني فإن المساقات التعليمية السورية في هذا المجال لم توفّر المهارات التي يوجد عليها الطلب الأكبر في الاقتصاديات الحديثة، مثل التقانات الرقمية، والاتصالات، والأعمال، والرعاية الصحية وخدمات الدعم التعليمي (يونيسف، 2023، 84). وعليه يتبين للباحثة أنّ هناك حاجة ملحّة لإعادة بناء نظام فعّال مستقل للتعليم الثانوي المهني في سورية يمثّل جزءاً أساسياً من العملية الأوسع لإنعاش البلاد وإعادة إعمارها، وما يترتب على ذلك من معالجة القضايا التي تواجه الطلاب في هذه

المرحلة، لأنّ عدم معالجتها سيكون له تداعيات على أي محاولة للمحافظة على صمود الطلاب وأسرهم ومجتمعاتهم، وعلى المدى البعيد سيؤثر على سورية في سعيها لتحقيق الاستقرار والانتقال إلى إعادة الإعمار والتنمية طويلة الأمد. فالتعليم الثانوي المهني من وجهة نظر الباحثة يحمي الشباب والأسر والمجتمعات المحلية من تبعات الصراع السياسي والفقر، ويدعم الرفاه النفسي لطلابه ويمنحهم الكرامة والأمل بمستقبل أفضل.

- **العوامل الاجتماعية:** عانى النسيج الاجتماعي في سورية بشكل كبير منذ بدء الأزمة عام (2011م)، حيث يعيش قسم كبير من الطلبة في مجتمعات غارقة في الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وتفكك الأسر بسبب النزوح فضلاً عن تفكك المجتمعات المحلية، وعليه ازدادت بعض المشكلات الاجتماعية، مثل (الطلاق، وتعدد الزوجات، وزواج الأطفال، والعنف ضد المرأة والطفل، وازدياد عدد الأطفال الأيتام، والأطفال غير المصحوبين بأسرهم) (يونيسف، 2022، 6_8)، ومن المشكلات التي واجهت الأسرة السورية أيضاً الظروف الاقتصادية التي استهلكت جميع استراتيجيات التأقلم، واستهلكت كل المدخرات، وتسببت ببيع الأملاك؛ الأمر الذي فرض ظواهر جديدة، كانتشار عمل الأطفال، وارتفاع نسبة العزوبية عند الذكور والإناث، والتسرب المدرسي من المراحل الدراسية كافة، حيث لاقى التعليم الثانوي المهني انخفاضاً ملحوظاً بنسبة الملتحقين به، وهذا ما أظهرته إحصائيات عام (2018م) من عزوف الطلاب المتخرجين من مرحلة التعليم الأساسي عن الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني، حيث بلغت نسبة القبول في التعليم الثانوي المهني (14.3%) عام (2018م)، مقابل (85.64%) للتعليم الثانوي العام (المكتب المركزي للإحصاء في سورية، 2018)، وكان هذا العزوف لأسباب عدّة منها عدم مراعاة سياسة القبول في التعليم الثانوي المهني ميول الطلبة ورغباتهم، والنظرة الاجتماعية المتدنية للتعليم الثانوي المهني مقارنة بالنظرة المجتمعية للتعليم الثانوي العام والفصل بينهما، وضعف الارتباط بين مخرجات التعليم الثانوي المهني وسوق العمل، والجهل بأهمية التعليم المهني ومفهومه ودوره في بناء المجتمع من قبل الطلبة أنفسهم ومن قبل أفراد المجتمع، وذلك بسبب

غياب التوجيه والإرشاد المهني في المدارس المهنية، وعدم وجود ارتباط بين المناهج الدراسية في التعليم الثانوي المهني والواقع العملي للمهنة وعدم ملاءمتها لسوق العمل (مرزا، 2022، 96). وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أنّ تطوير التعليم الثانوي المهني وربطه بخطط واضحة وفعلية بسوق العمل، له دور محوري في تحقيق الرفاه الاجتماعي في سورية، وعليه ثمّة حاجة ماسة لاستثمارات هائلة لإعادة إنشاء النظام المدرسي وتحديثه في التعليم الثانوي المهني.

وتأسيساً على القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في التعليم الثانوي المهني لاحظت الباحثة أنّها تأثّرت إلى حدٍّ كبير بالنزاع الذي نشب منذ عام (2011م) والذي أسفر عنه تحوّلات جذرية في جميع نواحي المجتمع السوري، وحتى بعد أن توقف النزاع وتحقّق استقرار معتدل نسبياً، لا تزال عملية إعادة إعمار سورية تنطوي على العديد من المشاكل. وفي هذه المرحلة، يجب التغلّب على النكسات أو الانتكاسات في التنمية الاجتماعية وبلوغ أهداف التنمية في السنوات المقبلة. وهنا تظهر أهمية دعم الاستقلال الاقتصادي للأفراد، وتمكينهم من إدارة شؤونهم، وتوفير فرص العمل المناسبة لهم، لذا سيكون للتعليم الثانوي المهني النصيب الأكبر في إحداث هذا الفرق إذا ما تمّ الاستثمار فيه بشكلٍ فعّال، وسعت برامجه إلى تعزيز الفكر الريادي لدى الطلاب، ليصبحوا خريجين مسؤولين قادرين على الانخراط بسوق العمل، الأمر الذي يترجم على شكل فتح أبواب جديدة للثروة تدعم التنمية الاقتصادية للبلاد وتحسّن مستوى الدخل القومي.

خلاصة:

لاحظت الباحثة من خلال هذا الفصل أنّ سورية لديها العديد من العوامل والقوى الثقافية التي تدفعها للأخذ بتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني، طريقةً تساعدها على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فتعليم ريادة الأعمال هو طريق المستقبل للمجتمع السوري، وأي إهمال له يسبب تأخيراً في عملية إعادة الإعمار والتطوير المؤسساتي في الدولة ويؤدي حتماً إلى دمار أجيال أكثر، لذلك يُعد التحرك والعمل في هذا القطاع اليوم من المُسلّمات ويجب ألّا نناقش أن أهمية تعليم ريادة الأعمال

في التعليم الثانوي المهني تساوي أهمية التعليم العام، وجميع القطاعات الإنسانية الأخرى، بما في ذلك بناء المدارس وإعادة ترميمها وبناء قدرات الكوادر التعليمية وتفعيل التعليم التفاعلي التعويضي والتعاون بين جميع الجهات والمنظمات لضمان نجاح عمل مؤسسات التعليم الثانوي المهني.

الفصل السادس

الجانب الميداني لواقع تعليم ريادة الأعمال في سورية

تمهيد

أولاً: منهج البحث

ثانياً: المجتمع الأصلي للبحث وعينته

ثالثاً: أدوات البحث

1_ الاستبانة

2_ المقابلة

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحثة

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

سادساً: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

1_ الإجابة عن السؤال الأول

2_ الإجابة عن السؤال الثاني

3_ الإجابة عن السؤال الثالث

سابعاً: ملخص نتائج البحث بجانبه الميداني

خلاصة

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل وصف مجتمع البحث وتحديده، وكذلك وصف العينة وكيفية سحبها، وخطوات إعداد أدوات البحث، والإجراءات المتبعة للتحقق من صدق هذه الأدوات وثباتها، والصعوبات التي واجهت الباحثة في أثناء الإعداد والتطبيق الميداني، إضافة إلى القوانين الإحصائية المستخدمة للإجابة عن أسئلة البحث وفرضياته، وعرض نتائج البحث الميداني والإجابة عن أسئلة البحث وفرضياته وتفسير هذه النتائج، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: منهج البحث

يعتمد هذا البحث منهج بيريداي القائم على أربع خطوات هي الوصف، والتفسير، والمناظرة، والمقارنة (منصور وآخرون، 2017، 75_76). وسيتم ذلك من خلال الجمع المنظم للمعلومات عن تعليم ريادة الأعمال في كل من أمريكا وسلطنة عمان، وتحليلها في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة فيها، ودراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في سورية وتعرّف المعوقات التي تواجه تفعيل عملية التعليم تلك في الثانويات المهنية في مدينة دمشق، ثم مقابلة المعلومات في كل من بلدي المقارنة (أمريكا وسلطنة عمان)، يليها التحليل المقارن لأوجه التشابه والاختلاف لكلتا التجربتين بغرض الإفادة منهما في التوصل إلى نتائج عامة وترتيب الحقائق التي تساعد على بناء بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في سورية.

ثانياً: المجتمع الأصلي للبحث وعينته:

1_ المجتمع الأصلي

شمل المجتمع الأصلي لأداة البحث الاستبانة المتعلقة بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية جميع مديري هذه المرحلة بأنواعها (صناعية _ تجارية _ نسوية) والبالغ عددهم (38) مديراً ومديرةً، كما شمل المجتمع الأصلي لهذه الأداة جميع المعلمين المهنيين الأصلاء القائمين على رأس

عملهم في العام الدراسي (2023_2024) والبالغ عددهم (666) معلّماً ومعلّمةً في مدارس التعليم الثانوي المهني (مديرية التربية بدمشق، 2023).

أما المجتمع الأصلي لأداة البحث المقابلة المتعلقة بدراسة معوقات تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية فقد شمل المشرفين على عملية التعليم تلك في الثانويات المهنية أي من يقومون بعملية الإشراف على الأقسام الموجودة في المدارس وتسميتهم الوظيفية في المدرسة (رئيس قسم)، وقد بلغ عددهم (277) مشرفاً ومشرفةً، وذلك بحسب إحصائيات مديرية تربية مدينة دمشق.

ويلاحظ على البيانات السابقة نقص عدد المعلمين وارتفاع بأعداد المشرفين الأمر الذي يعود إلى أنّ تطبيق البحث وقع على المعلمين الأصلاء من مهندسين ومعلمي الحرف، دون الأخذ بالوكلاء أو العقود أو معلمي الاختصاصات العامة كالرياضيات والفيزياء واللغات وغيرها.

2_ عينة البحث:

تكونت عينة البحث لأداة الاستبانة من مديري مدارس التعليم الثانوي المهني جميعهم والبالغ عددهم (38) مديراً ومديرةً لمدارس التعليم الثانوي المهني بأنواعها الصناعية والتجارية والنسوية، حيث بلغ عدد مديري المدارس الصناعية (16) وعدد مديري المدارس التجارية (12) وعدد مديري المدارس النسوية (10). كما اشتملت العينة لأداة الاستبانة نفسها عينة من المعلمين في تلك المدارس، حيث تم سحب عينة طبقية من مدارس (الصناعية _ والتجارية _ والنسوية) وذلك وفق المعادلات الآتية:

المعادلة الخاصة بمعرفة حجم العينة المأخوذة من المعلمين في المدارس الصناعية:

$$\frac{N}{330} = \frac{100}{666}$$

حيث أنّ (666) هو العدد الكلي للمعلمين في المدارس الثانوية بكل أنواعها.

و (330) هو عدد المعلمين في المدارس الصناعية.

و (100) هو حجم العينة النهائية.

وعليه تكون N = $\frac{100\times330}{666}$ = 50 وبالتالي يكون عدد العينة من المعلمين في المدارس الصناعية (50) معلماً ومعلمةً.

وبالطريقة نفسها تم حساب عدد العينة من المعلمين في المدارس التجارية والنسوية، حيث كانت المعادلة الخاصة بمعرفة حجم العينة المأخوذة من المعلمين في المدارس التجارية:

$$\frac{N}{94} = \frac{100}{666}$$

حيث أنّ (94) هو عدد المعلمين في المدارس التجارية.

وعليه تكون N = $\frac{100\times94}{666}$ = 14 وبالتالي يكون عدد العينة من المعلمين في المدارس التجارية (14) معلماً ومعلمةً.

أما فيما يخص حجم العينة المأخوذة من المدارس النسوية فتم حسابها أيضاً كما يلي:

$$\frac{N}{242} = \frac{100}{666}$$

حيث أنّ (242) هو عدد المعلمين في المدارس النسوية.

وعليه تكون N = $\frac{100\times242}{666}$ = 36 وبالتالي يكون عدد العينة من المعلمين في المدارس النسوية (36) معلماً ومعلمةً.

وبالتالي يكون مجموع عينة البحث لأداة الاستبانة من المديرين (38) مديراً ومديرةً و(100) معلماً ومعلمةً.

أمّا فيما يخص عينة البحث من المشرفين الذين أجريت معهم مقابلة بهدف دراسة معوقات تعليم ريادة الأعمال فقد سُحبت بالطريقة الطبقية ذاتها التي سحبت فيها عينة المعلمين ليكون عدد المشرفين النهائي

(100) مشرف ومشرفة، والمعادلات التالية توضح آلية سحب عينة المشرفين في المدارس الصناعية والتجارية والنسوية:

$$\frac{N}{120} = \frac{100}{277}$$

حيث أنّ (277) هو العدد الكلي للمشرفين في المدارس الثانوية المهنية بأنواعها (صناعية وتجارية ونسوية).

و(120) هو عدد المشرفين في المدارس الصناعية.

وعليه تكون N = $\frac{100\times120}{277}$ = 43 وبالتالي يكون عدد العينة من المشرفين في المدارس الصناعية (43) مشرفاً ومشرفةً.

وحُسب عدد عينة المشرفين من المدارس التجارية كما يلي:

$$\frac{N}{83} = \frac{100}{277}$$

حيث أنّ (83) هو عدد المشرفين في المدارس التجارية.

وبالتالي N = $\frac{100\times83}{277}$ = 30 وعليه يكون عدد العينة من المشرفين في المدارس التجارية (30) مشرفاً ومشرفةً.

وتم حساب عدد المشرفين في المدارس النسوية كما يلي:

$$\frac{N}{74} = \frac{100}{277}$$

حيث أنّ (74) هو عدد المشرفين في المدارس النسوية.

وبالتالي N = $\frac{100\times74}{277}$ = 27 وعليه يكون عدد العينة من المشرفين في المدارس النسوية (27) مشرفاً ومشرفةً.

وعليه يكون مجموع عينة البحث لأداة المقابلة من المشرفين (100) مشرفاً ومشرفةً.

أمّا فيما يخص توزّع أفراد العينة من المديرين والمعلمين وفق المتغيرات التصنيفية فقد فصلّته الباحثة على النحو التالي:

الجدول (1) توزيع أفراد عينة البحث من مديرين ومعلمين وفق متغير نوع المدرسة

نوع المدرسة	العدد	النسبة المئوية
صناعية	66	%47.8
تجارية	26	%18.8
نسوية	46	%33.3
المجموع	**138**	**%100**

الجدول (2) توزيع أفراد عينة البحث من مديرين ومعلمين وفق متغير الصفة الوظيفية

الصفة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية
مدير	38	%27.5
معلم	100	%72.5
المجموع	**138**	**%100**

الجدول (3) توزيع أفراد عينة البحث من مديرين ومعلمين وفق متغير الشهادة العلمية

الشهادة العلمية	العدد	النسبة المئوية
معهد متوسط	57	%41.3
إجازة جامعية	61	%44.2
دراسات عليا	20	%14.5
المجموع	**138**	**%100**

الجدول (4) توزيع أفراد عينة البحث من مديرين ومعلمين وفق متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5	27	%19.6
من 5 إلى أقل من 10	49	%35.5
10 سنوات فأكثر	62	%44.9
المجموع	**138**	**%100**

ثالثاً: أدوات البحث:

1_ الاستبانة:

أُعدت الاستبانة بصورتها النهائية باتباع الخطوات الآتية

1_1 الهدف من الاستبانة: حُدّد الهدف من الاستبانة الخاصة بالبحث، بمعرفة واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية (صناعية _ تجارية _ نسوية) وفق محاور (مبادئ تعليم ريادة الأعمال _ وأهدافها _ ومناهجها _ ومعلمها _ ومتعلمها _ وبيئتها التعليمية _ وطرائق تدريسها _ وتقويمها _ ومخرجاتها) في ضوء خبرة أمريكا وسلطنة عمان، وإجابات عينة البحث.

1_2 صياغة بنود الاستبانة: صيغت بنود الاستبانة في ضوء

1_2_1 مراجعة الأدب النظري المتعلق بتعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية من حيث مبادئه وأهدافه والمناهج وطرائق التدريس والتقويم المتبعة ودور كل من المعلم والمتعلم فيه.

1_2_2 الرجوع إلى واقع التعليم الثانوي المهني في سورية لضمان ملاءمة البنود للواقع الراهن وإمكانية التطبيق.

1_2_3 الإفادة من مقابلة بعض الإداريين والمشرفين على التعليم الثانوي المهني لجمع المزيد من المعلومات حول واقع التعليم في الثانويات المهنية، والممارسات الريادية التي قد تتم خلال فترة الدراسة فيه.

1_2_4 الإفادة من نتائج البحث الاستطلاعية في تحديد بعض الثغرات والمعوقات التي تواجه التعليم الثانوي المهني في مدينة دمشق.

1_2_5 مراجعة ما نشرته بعض المؤسسات والمواقع الرسمية الخاصة بتعليم ريادة الأعمال في أمريكا كمكتب الابتكار وريادة الأعمال، وإدارة التنمية الاقتصادية والمجلس الاستشاري الوطني للابتكار وريادة الأعمال، ومركز التميز الريادي (Office of Innovation and Entrepreneurship Economic Development Administration & National Advisory Council on Innovation and Entrepreneurship, The Center for Entrepreneurial Excellence)، وكذلك مراجعة أهم ما نشرته مراكز ومؤسسات سلطنة عمان (كمجلس التعليم بسلطنة عمان، ووزارة التربية والتعليم، وديوان البلاط السلطاني) للاستناد إلى تجربة هذين البلدين في بناء أداة البحث.

1_3 إعداد الاستبانة بصورتها الأولية: صاغت الباحثة (62) بنداً موزعة على تسعة محاور، هي:

- المحور الأول: مبادئ تعليم ريادة الأعمال (8 بنود).
- المحور الثاني: أهداف تعليم ريادة الأعمال (7 بنود).
- المحور الثالث: مناهج تعليم ريادة الأعمال (7 بنود).
- المحور الرابع: المعلّم في تعليم ريادة الأعمال (6 بنود).
- المحور الخامس: المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال (6 بنود).
- المحور السادس: البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال (7 بنود).
- المحور السابع: طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال (6 بنود).
- المحور الثامن: التقويم في تعليم ريادة الأعمال (7 بنود).
- المحور التاسع: المخرجات من تعليم ريادة الأعمال (8 بنود).

1_4 إعداد الاستبانة في صورتها النهائية: صيغت تعليمات الاستبانة لتوضيح مفهوم تعليم ريادة الأعمال بشكل مبسط لتكوّن صورة أوضح عن موضوع البحث، ومن ثم يتمكن أفراد العينة من الإجابة بشكل أوضح على بنود الاستبانة، وتحديد المتغيرات المستقلة، كما تمت الإشارة إلى عدم وجود إجابات خاطئة، بل إنّ جميع الإجابات ممكنة طالما أنّها تعبر عن الرأي الشخصي للفرد.

أُعدّت الاستبانة بصورتها النهائية، وفق ملاحظات السادة المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بجامعة دمشق، الذين تفضلوا بتعديل بعض العبارات من الناحية اللغوية، وأفادوا بضرورة إضافة متغير نوع المدرسة (صناعية _ تجارية _ نسوية)، وبذلك تمّ الوصول للصيغة النهائية للاستبانة مع الحفاظ على عدد البنود (62) بنداً موزعة على تسعة محاور كما هو موضح في الملحق رقم (1).

1_5 صدق الاستبانة: المقصود هنا بصدق الاستبانة هو أن تكون استبانة الدراسة قادرة على إنجاز وقياس ما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها وفرضياتها (عقيل، 2010، 308)، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة بطريقتين: صدق المحكمين (صدق المحتوى)، الصدق الداخلي.

1_5_1 صدق المحكمين (صدق المحتوى): قامت الباحثة بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على عدد من المحكمين البالغ عددهم (7) من المحكمين المختصين من السادة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بجامعة دمشق /انظر الملحق رقم (5)/ بهدف التأكّد من صلاحيتها علمياً وتمثيلها للغرض الذي وضعت من أجله، والإفادة من ملاحظاتهم ومقترحاتهم، وقد أكّد المحكمون ملاءمة محاور الاستبانة وبنودها للغرض الذي تقيسه، في حين تركّزت ملاحظاتهم على إعادة صياغة بعض البنود لتصبح أكثر وضوحاً، ويبين الجدول التالي بعض البنود التي عُدلت وفق آراء السادة المحكمين:

الجدول (5) بعض التعديلات التي طرأت على بنود الاستبانة

البند قبل التعديل	البند بعد التعديل
إيجاد بيئة صفية يشارك فيها الطلاب بشكل نشط في اكتساب المعرفة وتطبيقها.	إيجاد بيئة صفية محفّزة إلى اكتساب المعرفة وتطبيقها.
تنمية الاتجاهات والقيم (كالتي تتعلق بقضايا التنمية المستدامة والتعامل مع مستجدات العصر وتحدياته) التي تمثّل صلب التعليم للريادة.	التركيز على قضايا التنمية المستدامة والتعامل مع مستجدات العصر وتحدياته.

خلق البيئة التعليمية لأسلوب عمل تجريبي حقيقي قائم على مشكلات واقعية.	اعتماد أسلوب العمل التجريبي القائم على مشكلات واقعية.
التنوّع في طرائق التدريس واستراتيجياته (بين الأساليب التقليدية والحديثة).	التنوّيع في طرائق التدريس بين الأساليب التقليدية والحديثة.

بعد ذلك طبقت الباحثة الاستبانة على عينة استطلاعية من خارج عينة البحث مكونة من (20) فرداً من المعلمين والمشرفين في مدارس التعليم الثانوي المهني، وذلك بهدف معرفة مدى ملاءمة بنود الاستبانة ووضوحها لديهم، أي للتأكد من صدق الاستبانة وثباتها، وفيما يلي توضيح لذلك:

1_5_2 الصدق الداخلي:

لإيجاد صدق الاتساق الداخلي تم إيجاد قيمة الارتباط بيرسون لدرجة المحور بالدرجة الكليّة للاستبانة التابع لها، فأظهرت النتائج وجود معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الكليّة للاستبانة والمحاور الفرعية لها، كما يبين الجدول الآتي:

الجدول (6) معاملات الارتباط بين كل مجال والدرجة الكليّة للاستبانة

محاور الاستبانة	معامل الارتباط
مبادئ تعليم ريادة الأعمال	0.75**
أهداف تعليم ريادة الأعمال	0.68**
مناهج تعليم ريادة الأعمال	0.69**
المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	0.82**
المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	0.62**
البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	0.90**
طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	0.69**
التقويم في تعليم ريادة الأعمال	0.71**
المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	0.84**

* * تشير إلى مستوى الدلالة 0.01

يتبين من الجدول السابق أن جميع قيم معامل الارتباط بيرسون بين المجالات أو بين كل مجال والاستبانة التي ينتمي إليها دالة إحصائياً عند (0.05) مما يشير إلى الصدق البنيوي بطريقة الاتساق الداخلي للاستبانة.

كما تمّ إيجاد معاملات ارتباط بين كل مفردة والدرجة الكليّة لكل مجال من مجالات الاستبانة، فأظهرت النتائج وجود معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية للمحاور جميعها، مما يدل على أنّ أبعاد الاستبانة متجانسة في قياس ما وضعت لأجله، كما يبين الجدول الآتي:

الجدول (7) معاملات الارتباط بين كل بند والمحور الذي ينتمي إليه

مبادئ تعليم ريادة الأعمال	**رقم البند**	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**
	معامل الارتباط	0.62**	0.48**	0.82**	0.77**	0.30**	0.72**	0.79**	0.81**
أهداف تعليم ريادة الأعمال	**رقم البند**	**9**	**10**	**11**	**12**	**13**	**14**	**15**	
	معامل الارتباط	0.46*	0.89**	0.51*	0.47*	0.73**	0.87**	0.48*	
مناهج تعليم ريادة الأعمال	**رقم البند**	**16**	**17**	**18**	**19**	**20**	**21**	**22**	
	معامل الارتباط	0.46*	0.63**	0.45*	0.67**	0.87**	0.81**	0.88**	
المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	**رقم البند**	**23**	**24**	**25**	**26**	**27**	**28**		
	معامل الارتباط	0.68**	0.79**	0.77**	0.61**	0.71**	0.40**		
المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	**رقم البند**	**29**	**30**	**31**	**32**	**33**	**34**		
	معامل الارتباط	0.58**	0.60**	0.62**	0.68**	0.70**	0.64**		
	رقم البند	**35**	**36**	**37**	**38**	**39**	**40**	**41**	

البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	معامل الارتباط	0.30**	0.71**	0.72**	.75**	0.75**	0.55*	0.48*	
طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	رقم البند	42	43	44	45	46	47		
	معامل الارتباط	0.68**	0.59**	0.57**	0.58**	0.52**	0.54**		
التقويم في تعليم ريادة الأعمال	رقم البند	48	49	50	51	52	53	54	
	معامل الارتباط	0.80**	0.59**	0.53*	0.63**	0.46*	0.79**	0.42*	
المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	رقم البند	55	56	57	58	59	60	61	62
	معامل الارتباط	0.68**	0.71**	0.81**	0.81**	0.71**	0.75**	0.58**	0.67**

* * تشير إلى مستوى الدلالة 0.01 * تشير إلى مستوى الدلالة 0.05

يتبين من الجدول السابق أن قيم معامل الارتباط بيرسون جميعها بين كل بند والمحور الذي ينتمي إليه دالة إحصائياً عند (0.05) مما يشير إلى الصدق البنيوي بطريقة الاتساق الداخلي للاستبانة.

1_6 ثبات الاستبانة:

ويقصد بثبات الاستبانة إلى أي درجة تعطي الاستبانة قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، ويعدّ الثبات من الصفات الأساسية التي يجب توافرها في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها، وتكمن أهمية قياس درجة ثبات الاستبانة في أهمية الحصول على نتائج صحيحة كلما تم استخدامها (عقيل، 2010، 305). وللتأكد من ثبات الاستبانة، اعتمدت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ، والتجزئة النصفية وفق ما يلي:

1_6_1 طريقة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's): من أجل التوصل إلى دلالات ثبات الاستبانة وفاعلية فقراتها، تم حساب معامل الثبات باتباع طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة " ألفا كرونباخ"،

حيث يمثّل معامل ألفا كرونباخ متوسط المعاملات الناتجة عن تجزئة المقياس أو الاستبانة بطرائق مختلفة، وبذلك فإنه يمثل معامل الارتباط بين أي جزأين من أجزاء المقياس ويحسب تباين كل بند من بنود الاختبار ثم مجموع التباينات، وكذلك تباين الدرجة الكلية للمقياس، وتستخدم هذه المعادلة في المقاييس والاختبارات متعددة الاختيارات وليست الثنائية (عمر وآخرون، 2010، 212)، وعليه بلغ معامل الثبات (0.935) وهو معامل ثبات مرتفع وملائم لأغراض الدراسة.

1_6_2 طريقة التجزئة النصفية: وفيها يتم تطبيق المقياس أو الاستبانة مرة واحدة على العينة ثم تقسم الدرجات على العبارات أو البنود إلى درجات خاصة بالأسئلة الزوجية ودرجات خاصة بالأسئلة الفردية، وتوجد العديد من الطرائق للتعرف على معامل الثبات بعد ذلك، ومن أبسطها حساب معامل الارتباط بين درجات الجزأين ثم حساب معامل الثبات من معادلة التنبؤ لسبيرمان وبراون والتي تتخذ الصورة التالية:

معامل الثبات= $\frac{2\times\text{معامل الارتباط}}{1+\text{معامل الارتباط}}$ (عمر وآخرون، 2010، 214)، وعليه بلغ معامل الثبات (0.523)، وهو معامل ثبات مرتفع وملائم لأغراض الدراسة. والجدول (8) يبين نتائج معاملات الثبات بالنسبة لكل مجال من مجالات الاستبانة:

الجدول (8) معاملا الثبات ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لمجالات الاستبانة

المجال	عدد البنود	قيمة معامل ألفا كرونباخ	قيمة معامل التنصيف
مبادئ تعليم ريادة الأعمال	8	0.799	0.740
أهداف تعليم ريادة الأعمال	7	0.605	0.324
مناهج تعليم ريادة الأعمال	7	0.706	0.634
المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	6	0.786	0.471
المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	6	0.691	0.391
البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	7	0.727	0.643
طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	6	0.842	0.877

التقويم في تعليم ريادة الأعمال	7	0.756	0.725
المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	8	0.842	0.841
الثبات الكلي للاستبانة	**62**	**0.935**	**0.523**

يبيّن الجدول (8) السابق أنّ هناك ثباتاً مرتفعاً نسبياً لبنود الاستبانة كافة، حيث بلغ الثبات الكلي (0.935) وفق معامل ألفا كرومباخ، و(0.523) وفق معامل التجزئة النصفية باستخدام معادلة "سبيرمان – براون" وهو مقبول لأغراض البحث، وبهذا أصبحت الاستبانة جاهزة للتطبيق وهي مرفقة بصورتها النهائية في الملحق رقم (3).

يتضح مما سبق أن استبانة واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في مدينة دمشق من وجهة نظر المديرين والمعلمين تتصف بدرجة جيدة من الصدق والثبات تجعلها صالحة للاستخدام كأداة للبحث الحالي.

7_1 تصحيح الاستبانة: بعد تطبيق الاستبانة على أفراد عيّنة الدراسة، تمّ جمع البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج SPSS، حيث تمّ استخدام مقياس ليكرت الخماسي في تفريغ النتائج وفق الآتي:

الجدول (9) مفتاح التصحيح لإجابات أفراد العيّنة

الاستجابة لدرجة التوافر	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
التقدير	5	4	3	2	1

وتمّ حساب طول الفئة على النحو الآتي: تقسيم المدى (أكبر قيمة – أصغر قيمة في الاستبانة) على عدد الاحتمالات. (5 –1)÷5=0.80 وهو طول الفئة، وتمّ تحديد خمس مستويات للتعامل مع متوسطات الدرجات بناءً على قاعدة التقريب الرياضي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (10) فئات قيم المتوسط الحسابي والقيم الموافقة لها

فئات قيم المتوسط الحسابي	التقدير في الأداة
من 1 إلى 1.79	ضعيفة جداً

من 1.80 إلى 2.59	ضعيفة
من 2.60 إلى 3.39	متوسطة
من 3.40 إلى 4.19	كبيرة
من 4.20 إلى 5	كبيرة جداً

1_8 إجراءات تطبيق الاستبانة: تمثّلت إجراءات التطبيق بالحصول على موافقة رئاسة جامعة دمشق وموافقة مديرية التربية في مدينة دمشق على تسهيل مهمة تطبيق أداة الدراسة في مدارس التعليم الثانوي المهني في دمشق /انظر الملحق رقم (7)/، وتمّ توزيع الاستبانة على عيّنة الدراسة المتمثلة بالمديرين وجزء من المعلمين في مدارس مرحلة التعليم الثانوي المهني (صناعية _ تجارية _ نسوية) في مدينة دمشق، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (2024/4/1) و (2024/5/10)، وبعد ذلك تمّ جمع الاستبانات، حيث استردت جميعها، وبذلك تكونت عيّنة الدراسة النهائية (138) استبانة.

2_ بطاقة المقابلة:

قامت الباحثة ببناء استمارة مقابلة نصف موجهة بصورتها الأولية لدراسة الصعوبات التي تحول دون تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في مدينة دمشق وذلك من وجهة نظر المشرفين ورؤساء الأقسام في هذه المدارس. وقد قامت الباحثة بإعداد بطاقة المقابلة وفق الخطوات الآتية:

2_1 تحديد الهدف الأساسي للمقابلة:

هدفت المقابلة إلى الكشف عن أبرز المعوقات التي تحول دون تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في مدينة دمشق وذلك على الأصعدة التالية: (الصعوبات المتعلقة بالمناهج والمعلم والمتعلم، بالإضافة إلى الكشف عن الصعوبات المرتبطة بالبيئة التعليمية الخاصة بتعليم ريادة الأعمال وطرائق التدريس والتقويم والمخرجات الناتجة من عملية التعليم تلك).

2_2 صياغة بنود المقابلة:

من أجل صياغة بنود المقابلة قامت الباحثة بالرجوع إلى دراسات سابقة جعلت من موضوع تعليم ريادة الأعمال محوراً لها، وذلك بهدف الاطلاع على الأدوات المستخدمة في هذه الدراسات بغرض الإفادة من صياغة بنود وأسئلة المقابلة. وبعدها قامت الباحثة بصياغة بنود المقابلة وفق ما جاء في الأدب النظري وفي ضوء تجارب دول المقارنة في البحث الحالي (أمريكا، وسلطنة عمان)، وما يتناسب مع طبيعة التعليم في الثانويات المهنية في مدينة دمشق بنظامها الإداري شديد المركزية.

2_3 الخصائص السيكومترية لأداة البحث المقابلة

تم التأكد من صدق بطاقة المقابلة من خلال عرضها على (7) أفراد من السادة المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة دمشق /انظر الملحق رقم (5)/ للتأكد من صلاحيتها علمياً وتمثيلها للغرض الذي وضعت لأجله، والإفادة من ملاحظاتهم وآرائهم ومقترحاتهم في تعديل عباراتها، وقد أجريت التعديلات في ضوء ملاحظاتهم التي كان من أبرزها إيضاح مفهوم تعليم ريادة الأعمال والهدف منها، وتخصيص مكان في أعلى بطاقة المقابلة لكتابة التاريخ الدقيق لإجراء هذه المقابلة.

2_4 إعداد بطاقة المقابلة في صورتها النهائية:

أعدت الباحثة بطاقة المقابلة بصورتها النهائية وفق ملاحظات السادة المحكمين، وتكونت بشكلها النهائي من سبعة محاور لكل محور عبارات مقننة تقيس معوقات تعليم ريادة الأعمال ويمكن الإجابة عليها بنعم أو لا، بالإضافة إلى إمكانية كتابة معوقات إضافية لمن يرى من أفراد العينة ضرورة لذلك.

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحثة:

واجهت الباحثة صعوبة في الحصول على الوثائق والقرارات الوزارية المتعلقة بالتعليم الثانوي المهني، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة الخاصة بتوزع المعلمين الحرفيين الأصلاء

والمشرفين في كل مدرسة، كما واجهت الباحثة صعوبة تتعلق بضعف تعاون بعض أفراد عينة البحث، من حيث رفض الإجابة عن بنود الاستبانة أو ترك بعض الأسئلة فارغة، مما دفع الباحثة لتعويض هذا النقص من خلال الاستعانة بأفراد آخرين من المدرسة نفسها. واستطاعت الباحثة التغلب على هذه الصعوبات من خلال الحصول على تسهيل مهمة من رئاسة جامعة دمشق موجهة إلى مديرية التربية في مدينة دمشق لتطبيق أداوت البحث والحصول على الإحصائيات اللازمة لإجراء البحث.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الباحثة في الدراسة السيكومترية لأداة البحث وفي تحليل نتائج أسئلة البحث وفرضياته على البرنامج الحاسوبي (spss)، حيث استخدمت الباحثة ما يأتي:

- لحساب صدق أداة البحث تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson).
- لحساب ثبات أداة البحث تم استخدام معادلة ألفا كرومباخ لحساب ثبات الاتساق الداخلي للاستبانة، ومعامل ثبات التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان – براون.
- للإجابة عن أسئلة البحث استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمتوسط الرتبي.
- للإجابة عن فرضيات البحث استخدمت الباحثة اختبار ت – ستيودنت (T – test) للعينات المستقلة، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتعرف على دلالة الفروق بين متغيرات البحث.
- اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية المتعددة.

سادساً: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

يسعى البحث الحالي بجانبه الميداني إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما واقع تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية من وجهة نظر عينة البحث من المديرين والمعلمين؟

2. ما تأثير متغيرات البحث المستقلة (نوع المدرسة، والصفة الوظيفية، والشهادة العلمية، وعدد سنوات الخبرة) في إجابات أفراد عينة البحث من المديرين والمعلمين فيما يتعلق بالاستبانة الخاصة بتعرّف واقع تعليم ريادة الأعمال؟

3. ما المعوقات التي تواجه تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية من وجهة نظر المشرفين العاملين فيها؟

1_ الإجابة عن السؤال الأول: ما واقع تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية من وجهة نظر عينة البحث من المديرين والمعلمين؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لكل محور من محاور الاستبانة وترتيبها تنازلياً وفقاً لقيم المتوسطات، كما هو موضّح في الجدول الآتي:

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

الرتبة	م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	4	المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	3.68	1.03	كبيرة
2	8	التقويم في تعليم ريادة الأعمال	3.28	0.89	متوسطة
3	5	المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	3.06	0.88	متوسطة
4	1	مبادئ تعليم ريادة الأعمال	3.01	0.89	متوسطة
5	7	طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	2.95	0.92	متوسطة
6	6	البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	2.59	0.90	ضعيفة
7	2	أهداف تعليم ريادة الأعمال	2.58	1.07	ضعيفة
8	9	المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	2.10	1.34	ضعيفة
9	3	مناهج تعليم ريادة الأعمال	1.98	1.27	ضعيفة
ـــ	**ـــ**	**واقع تعليم ريادة الأعمال**	**2.78**	**0.91**	**متوسطة**

يُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

إنّ قيمة المتوسط الحسابي للدرجة الكليّة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية من وجهة نظر المديرين والمعلمين بلغت (2.78) وبدرجة (متوسطة)، وهذا ما يشير إلى أنّ ما يتم تدريسه في الثانويات

المهنية بما يخص ريادة الأعمال يتمّ بصورة تلقائية، أي دون أن يكون هناك برنامج مخصص للتعليم الريادي يتم تدريسه في البرنامج الأسبوعي في الثانويات المهنية وفق مقررات مدروسة وممنهجة.

ووفق الترتيب التنازلي السابق لمحاور واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، يُلاحظ أنّ المحور الذي يتعلق بالمعلّم حصل على تقديرات مرتفعة (3.68)، الأمر الذي يشير إلى بنية تحتية من الطاقات البشرية المؤهّلة لتعليم ريادة الأعمال، وهذا ما رصدته الباحثة أثناء عملية التطبيق الميداني في المدارس، حيث لاحظت الرغبة الكبيرة لدى المعلمين في التوجّه نحو التعليم الريادي، تلك الرغبة التي تجلّت على شكل اجتهادات فردية من قبل المعلمين الحرفيين في تنفيذ بعض المشاريع الريادية ضمن المدارس بالاستناد إلى المعدات والورش المتواضعة ومحاولة استثمارها على الوجه الأمثل، كما يلاحظ على بيانات الجدول السابق حصول المحاور التي تتعلق بالتقويم والمتعلّم والمبادئ وطرائق التدريس على تقديرات متوسطة تراوحت بين (3.28) و(2.95)، وتشير هذه التقديرات إلى إجماع عينة البحث على درجة متوسطة لوجود مبادئ وطرائق تدريس لتعليم ريادة الأعمال، ومتعلّم لديه الاستعداد للتعلم الريادي، ويبقى هناك حاجة ملّحة للممارسات العملية الميدانية لتعليم ريادة الأعمال، والتي بدونها لا يمكن للتعليم الريادي أن يرى الضوء، والتي تتمثّل في البيئة التعليمية الراعية للريادة، والمناهج التي تشكّل صلب عملية تعليم ريادة الأعمال، والتي يصعب بدونها تحقيق أهداف تعليم ريادة الأعمال، ونظراً لحصول هذه المحاور على تقديرات منخفضة من قبل عينة البحث تراوحت بين (2.59) و(1.98)، لا يمكن أنّ يعوّل على تلك المحاولات البسيطة العفوية لبعض الأعمال الريادية التي تقوم بها بعض الثانويات المهنية في تخريج جيل مبدع يمتلك أرضية خصبة لفكرة أو مشروع ريادي، تساعده على الخوض مباشرةً في سوق العمل والانسجام معه، وتحميه من الفقر والبطالة. جاءت هذه النتيجة مختلفة مع ما أفادته دراسة (أحمد، والعاني، 2020) التي أظهرت درجة جيدة لممارسات مديري المدارس الثانوية للتعليم الريادي في سلطنة عمان.

وللكشف عن واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية من وجهة نظر المديرين والمعلمين على محاور الاستبانة جميعها، قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لكل

محور من محاور الاستبانة وتمّ ترتيبها تنازلياً وفقاً لقيم المتوسطات، كما هو موضّح في الجدول الآتي الخاص بالتعرف على إجابات عينة البحث على محور مبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في مدينة دمشق:

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور مبادئ تعليم ريادة الأعمال

الرتبة	م	العبـــــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات والقيم المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة.	3.65	0.96	كبيرة
2	4	الحفاظ على البيئة الطبيعية والطاقة المتجددة.	3.51	1.17	كبيرة
3	6	غرس قيم العمل والإنتاج في نفوس الطلبة.	3.20	0.99	متوسطة
4	2	الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الشاملة1 للمجتمع.	3.12	0.93	متوسطة
5	8	الإسهام في تحقيق أثر اجتماعي إيجابي.	3.12	0.96	متوسطة
6	7	الإسهام في دعم خطط التنمية الوطنية.	3.09	0.98	متوسطة
7	3	المواءمة بين نواتج التعليم ومتطلبات سوق العمل.	2.41	0.91	ضعيفة
8	5	الاستثمار في حلول تحقّق أرباحاً على المدى الطويل.	2.01	1.40	ضعيفة
ـــ	**ـــ**	**مبادئ تعليم ريادة الأعمال**	**3.01**	**0.89**	**متوسطة**

يُلاحظ من الجدول السابق أنّ القيمة الإجمالية للمتوسط الحسابي للدرجة الكليّة لدرجة توافر مبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بلغت (3.01)، وهي قيمة تدّل على توافر بعض مبادئ التعليم الريادي بدرجة متوسطة، حيث أفادت نتائج الجدول السابق بأنه يتمّ تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة الطبيعية بدرجة كبيرة، وذلك انطلاقاً من كون التعليم الثانوي المهني في سورية يهدف إلى ربط خططه ومناهجه بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة الحاجات المتجددة للاقتصاد الوطني، وذلك بحسب ما أفادته (وزارة التربية، 2016، 5) وتمّ ذكره في الجانب النظري للبحث الحالي، ولكن على الرغم من أنّ أحد أهم أهداف التعليم الثانوي المهني في سورية هو تهيئة الطلاب للانخراط في سوق العمل، وتدريبهم على اقتصاداته بما يحقق الإنتاج بأقل تكلفة وأقصر وقت ممكنين، إلّا أنّ نتائج الدراسة الميدانية تشير إلى ضعف توافر هذين المبدأين على أرض الواقع،

حيث حصلا على أقل التقديرات في درجات عينة البحث، ويعود السبب في ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى الفجوة الموجودة بين الواقع والمأمول، فالمواءمة بين نواتج التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل، وتحقيق أرباح على المدى الطويل، لا يتطلب فقط إيمان القائمين على التعليم الثانوي المهني برسالته وأهدافه، بل يتطلب أيضاً وجود بيئة تعليمية متكاملة حاضنة للريادة والرياديين، قادرة من خلال برامجها ومقرراتها على تخريج جيل ريادي على دراية تامة بمتطلبات سوق العمل وما يحتاجه هذا السوق من مهن ومهارات ومشاريع تحقق أرباحاً على المدى الطويل.

كما قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للمحور الخاص بتعرّف درجة توافر أهداف تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية كما هو موضح في الجدول رقم (13) الآتي:

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور أهداف تعليم ريادة الأعمال

الرتبة	م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	13	تنمية الدافع إلى العمل الحر، والأنشطة المدرّة للدخل.	3.14	1.06	متوسطة
2	14	تحفيز روح المبادرة نحو ملكية الأعمال التجارية الصغيرة المستقلة.	3.09	0.92	متوسطة
3	15	المساهمة في التغلّب على مشكلة البطالة، وإيجاد سبل عيش كريم	2.59	1.14	ضعيفة
4	10	تغيير نمط التفكير التقليدي إلى أنماط التفكير المبنية على الإبداع والابتكار.	2.58	1.06	ضعيفة
5	9	خلق جيل جديد من الرياديين والمبدعين في مجال الأعمال.	2.57	1.11	ضعيفة
6	11	تنمية قدرات الطلبة على استشراف المستجدات الاجتماعية والاقتصادية.	2.10	1.47	ضعيفة
7	12	تمكين الطلبة من تحضير خطط لاستثمار مشاريعهم المستقبلية.	1.96	1.36	ضعيفة
ـــ	**ـــ**	**أهداف تعليم ريادة الأعمال**	**2.58**	**1.07**	**متوسطة**

يتبين من الجدول (13) السابق أنّ القيمة الإجمالية للمتوسط الحسابي للدرجة الكليّة لدرجة توافر أهداف تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بلغت (2.58)، وهي قيمة (متوسطة) وفقاً للمحك المعتمد، وتعزى هذه النتيجة من وجهة نظر الباحثة إلى أنّ أهداف التعليم الثانوي المهني في سورية، لم تتطور بالسرعة والمستوى المطلوبين لتلبية حاجات سوق العمل، ومواجهة التحديات والمستجدات التي يشهدها عالم اليوم من تطور في التقنية ونظم المعلومات ونهضة في المهن والصناعات. الأمر الذي تفسره الباحثة انطلاقاً من ارتباط التعليم الثانوي المهني بجهات عدّة منها وزارات التربية والتعليم العالي والصناعة والنقل والصحة وغيرها.. مما يعرقل مهام وضع سياسات وخطط وأهداف للتعليم المهني تكون قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، وتستطيع تلبية احتياجات سوق العمل. وبالرغم من تقديرات عينة البحث المنخفضة على معظم بنود هذا المحور، إلّا أنّ الجدول السابق يشير إلى ارتفاع تقديرات العينة لتصل إلى (3.14) و(3.09) المقابلة للمستوى المتوسط على البندين الخاصين بتنمية دوافع الطلاب وروح المبادرة لديهم نحو الملكية الفكرية والعمل الحر، لتؤكّد هذه النتيجة ما سبق ذكره بأنّ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية لا يتعدى سوى بعض الجهود العفوية البسيطة والتوجهات النظرية المنطلقة من رغبة كل من المعلم والمتعلم في تحقيق التعليم الريادي، حيث يعمل المعلّم على تهيئة المتعلّم معنوياً وتحفيز الشخصية الريادية داخله، وتشجيعه على المبادرة والاستثمار في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، لكن تبقى هذه المحاولات رغم أهميتها قاصرة عن الوصول إلى مستوى تعليم ريادة الأعمال.

تتفق هذه النتيجة مع ما أفاده البحث الحالي في جانبه النظري حين أشار إلى أنّ أهداف التعليم الثانوي المهني في سورية تبقى بعيدةً نوعاً ما عن أهداف التكوين المهني وريادة الأعمال، لذا كان من الطبيعي أن تأتي نتائج الدراسة الميدانية لتشير إلى الفجوة بين أهداف التعليم الثانوي المهني في سورية وأهداف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية بشكل عام.

ولحساب إجابات عينة البحث على محور مناهج تعليم ريادة الأعمال، قامت الباحثة باستخراج قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب الخاصة بهذا المحور، كما هو موضح في الجدول رقم (14) الآتي:

جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور مناهج تعليم ريادة الأعمال

الرتبة	م	العبـــــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	20	التركيز على أساسيات الحاسب الآلي ولغة البرمجة.	2.35	0.99	ضعيفة
2	19	عرض للبيانات والإحصائيات التي تعكس متطلبات سوق العمل.	1.96	1.40	ضعيفة
3	18	تنمية مهارات وسلوكيات الريادة (كبناء الثقة بالنفس، والكفاءة الذاتية، ومهارات القيادة...).	1.96	1.38	ضعيفة
4	17	رفع الوعي حول الأعمال والمشاريع ضمن محتويات المنهاج.	1.93	1.37	ضعيفة
5	16	إعطاء نظرة عامة عن ماهية ريادة الأعمال وأهميتها.	1.90	1.36	ضعيفة
6	22	توفير جانب عملي ميداني يستند إلى معايير ريادة الأعمال.	1.90	1.31	ضعيفة
7	21	تضمين دراسات الحالة والأمثلة لنماذج من رجال الأعمال الناجحين.	1.84	1.31	ضعيفة
ـــ	**ـــ**	**مناهج تعليم ريادة الأعمال**	**1.98**	**1.27**	**ضعيفة**

يتبين من الجدول (14) السابق أنّ القيمة الإجمالية للمتوسط الحسابي للدرجة الكليّة لدرجة توافر مناهج تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بلغت (1.98)، وهي قيمة (ضعيفة) وفقاً للمحك المعتمد، وتأتي هذه النتيجة منسجمة مع عدم وجود مقررات لتعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية، سواء على الصعيد الصناعي أو التجاري أو النسوي، كما تشير هذه النتيجة إلى نقص واضح في تلبية المقررات التي تُدرّس حالياً لاحتياجات البيئة المحلية، وضعف صلتها بحاجات المتعلّم؛ مما يؤدي إلى ضعف قدرة المدارس الثانوية المهنية على تحقيق وظائفها أو الأدوار المنوطة بها على الوجه المطلوب. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّه وبرغم من محاولات التجديد والتطوير للمناهج الدراسية في بعض المراحل التعليمية،

فإن مناهج التعليم الثانوي المهني لم تحظَ بهذا القدر من الاهتمام والتطوير، مما زاد من جمود هذه المناهج وعدم ملاءمتها لسوق العمل. لذا كان من الضروري تطوير مناهج التعليم الثانوي المهني وربطها بالبيئة المحلية، مع التركيز على المهارات الأساسية ورفع الوعي حول الأعمال والمشاريع، وهذا ما أفادته دراسة (أبو سيف، 2016) من ضرورة تفعيل الموارد المتاحة في المناهج، وتضمينها لدراسات الحالة ولأمثلة من نماذج لروّاد الأعمال الناجحين.

ولتعرف إجابات العينة على محور المعلم في تعليم ريادة الأعمال قامت الباحثة بحساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب الخاصة بهذا المحور، كما هو موضح في الجدول رقم (15) الآتي:

جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور المعلّم في تعليم ريادة الأعمال

الرتبة	م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	25	التركيز على انخراط المتعلّم بشكل نشط في المحتوى الدراسي للمنهاج.	4.10	1.34	كبيرة
2	26	إيجاد بيئة صفية محفّزة على اكتساب المعرفة وتطبيقها.	4.08	1.31	كبيرة
3	27	التركيز على قضايا التنمية المستدامة والتعامل مع مستجدات العصر وتحدياته.	3.93	1.42	كبيرة
4	23	التركيز على التعلّم بدلاً من التركيز على التعليم.	3.71	1.01	كبيرة
5	24	اتباع أساليب عمل مختلفة تركّز على (الخبرة والتجربة وتحمل المخاطر وحل المشكلات بطريقة إبداعية...).	3.68	1.05	كبيرة
6	28	ربط نتائج الاختبارات بتطوير المهارات الريادية الشخصية لدى الطلبة.	2.58	1.09	ضعيفة
ـــ	**ـــ**	**المعلّم في تعليم ريادة الأعمال**	**3.68**	**1.03**	**كبيرة**

يتبين من الجدول السابق أنّ القيمة الإجمالية للمتوسط الحسابي للدرجة الكليّة لدرجة توافر البنود الخاصة بالمعلّم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بلغت (3.68)، وهي قيمة (كبيرة) وفقاً للمحك المعتمد، حيث تشير معطيات الجدول السابق إلى وجود معلّمين أكفاء يسعون إلى خلق بيئة صفيّة محفّزة،

وذلك باستخدام مزيج متنوّع من استراتيجيات التدريس الحديثة التي تهدف إلى تنمية التعلّم الفعّال، فمن خلال الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة، لاحظت الرغبة الكبيرة لدى أعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية في الثانويات المهنية في التغيير نحو التعليم الريادي، كما لاحظت أنّ المديرين قد أشادوا بمنتهى الموضوعية بطاقة الكادر التدريسي في مدارسهم، وكيف أنّهم يبذلون قصارى جهدهم ضمن الإمكانات المحدودة والورش المتواضعة في المدارس، حيث تشير التقديرات المرتفعة على معظم بنود هذا المحور، أنّ المعلمين لا يشكلون عائقاً نحو التغيير للتعليم الريادي. لكن يلاحظ من نتائج الجدول السابق حصول البند رقم (28) (ربط نتائج الاختبارات بتطوير المهارات الريادية الشخصية لدى الطلبة) على أقل متوسط بتقدير (2.58) وهي قيمة منخفضة، الأمر الذي يشير إلى صدق أفراد العينة وموضوعيتهم في الإجابة على بنود الاستبانة جميعها، حيث أشاروا إلى نقطة ضعف في عملية التقويم، ومدى انفصالها عن التخطيط، وكيف أنّ نتائج هذه العملية لا تُستثمر في تطوير المهارات الريادية الشخصية عند الطلبة، وهذه نتيجة طبيعية من وجهة نظر الباحثة، وذلك نظراً لواقع التعليم والتقويم الحالي في الثانويات المهنية، حيث تستخدم عمليات التقويم للحكم على المتعلّم ومدى جدارته في الانتقال من سنة دراسية إلى السنة التي تليها، وهذا يتمّ بعد اختبارات عملية ونظرية، لكن وعلى الرغم من تسجيل ضعف المتعلّم في إحدى المواد أو المهارات في السجلات الرسمية إلّا أنّ هذا الضعف لا يتم علاجه في المراحل الدراسية اللاحقة، بل يبقى كوثيقة رسمية في سجله الخاص، لذا كان من الضروري تقويم الطلبة وفقاً لمدخل "مسارات الكفايات العلمية" الذي يعتمد بشكل أساسي على حصول المتعلّم على دعم سريع يختلف مقداره بحسب احتياجات المتعلّم التعليمية، وأن يكون التقويم خبرة تعلّم إيجابية ذات مغزى بالنسبة للمتعلّم وهذا ما أفادته دراسة (حسب النبي، 2016).

أمّا فيما يخص معرفة درجة توفر البنود المتعلّقة بالمتعلم في تعليم ريادة الأعمال فقد استخرجت الباحثة أيضاً قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب الخاصة بهذا المحور، كما هو موضح في الجدول رقم (16) الآتي:

جدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال

الرتبة	م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	29	إتاحة الفرصة للمتعلم بممارسة التفكير العلمي والإبداعي.	3.14	0.94	متوسطة
2	31	الدافعية العالية نحو استمرارية التعلم والإنجاز.	3.10	0.97	متوسطة
3	34	تدريب المتعلم على إيجاد حلول جديدة ومتنوعة للمشكلات التي يواجهها.	3.09	0.95	متوسطة
4	33	إعمال الفكر في المواقف التعليمية، والقدرة على الوصول إلى نواتج تعلّم جديدة.	3.06	0.90	متوسطة
5	30	ممارسة التفكير النقدي وعدم التسليم بالأمور كما هي.	3.00	0.94	متوسطة
6	32	إتقان مجموعة المعارف والكفاءات (كاللغة الأجنبية والرياضيات والعلوم واستخدام تكنولوجيا الاتصالات...).	2.91	0.98	متوسطة
ـــ	**ـــ**	**المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال**	**3.06**	**0.88**	**متوسطة**

يتبين من الجدول (16) السابق أنّ القيمة الإجمالية للمتوسط الحسابي للدرجة الكليّة لدرجة توافر البنود الخاصة بالمتعلّم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بلغت (3.06)، وهي قيمة (متوسطة) وفقاً للمحك المعتمد، وعلى الرغم من هذه التقديرات المتواضعة إلى حدّ ما بما يخص محور المتعلّم، إلّا أنّ الباحثة تراها تقديرات صادقة وموضوعية، وذلك استناداً إلى أنّ التعليم الثانوي المهني لا يضم الطلبة من ذوي التحصيل العلمي المرتفع، أو الطلبة المهتمين بتحصيلهم الأكاديمي، فهذا النوع من التعليم _كما تمّت الإشارة مسبقاً_ لا يشكّل الخيار الأوّل للمتعلّم، حيث أنّ غالبية الملتحقين به اضطروا إليه لأنّهم لم يُوفّقوا في التعليم الأكاديمي، مع استثناء بعض الحالات الفردية التي ترغب بممارسة بعض المهن في الثانويات المهنية، وبالتالي يمكننا القول إنّ التعليم الثانوي المهني في سورية يتعامل مع شريحة من الطلبة متواضعة من حيث الدافعية نحو المزيد من التعلّم واستثمار أقصى طاقاتهم. وهنا يأتي دور تعليم ريادة الأعمال في تغيير نظرة الطلبة لأنفسهم، وتعزيز ثقتهم بقدراتهم وإمكاناتهم، ومساعدتهم على اكتشاف ذواتهم، واختيار ما يناسبهم في عالم المهن والأعمال.

وللكشف عن درجة توافر البنود التي تتعلق بالبيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال، حسبت الباحثة قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب الخاصة بهذا المحور، كما هو موضح في الجدول رقم (17) الآتي:

جدول (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال

الرتبة	م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	39	التركيز على الاستثمار الأمثل للموارد البشرية.	3.57	1.00	كبيرة
2	37	الإيمان بأهمية التعليم الريادي ودوره في بناء المجتمع.	3.00	0.90	متوسطة
3	38	التركيز على الإبداع الإداري والأكاديمي.	2.86	0.88	متوسطة
4	36	التعاون مع المجتمع المحلّي.	2.52	0.98	ضعيفة
5	35	انفتاح البيئة التعليمية على سوق العمل ومتطلباته.	2.49	1.03	ضعيفة
6	41	اعتماد أسلوب العمل التجريبي القائم على مشكلات واقعية.	2.04	1.41	ضعيفة
7	40	توفير المتطلبات المادية والبشرية والتقنية اللازمة للتعليم الريادي.	1.87	1.32	ضعيفة
ـــ	**ـــ**	**البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال**	**2.59**	**0.90**	**ضعيفة**

يتبين من الجدول السابق أنّ القيمة الإجمالية للمتوسط الحسابي للدرجة الكليّة لدرجة توافر البنود الخاصة بالبيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بلغت (2.59)، وهي قيمة (ضعيفة) وفقاً للمحك المعتمد، تشير هذه النتيجة إلى نوعية البيئة التعليمية الجامدة والمتلقية التي تتشكّل منها مدارس التعليم الثانوي المهني، والتي تتبنى أتباعاً ونسخاً مكررة من التعليمات المركزية، حيث تدّل التقديرات المتوسطة والمنخفضة على معظم بنود هذا المحور على افتقار البيئة التعليمية للوسائل التكنولوجية المتطورة، وبالتالي يكون من الصعب أن نتوقع من مدرسة لا تتوفر فيها المصادر التعليمية المواكبة لتطورات العصر وسوق العمل وحاجات المجتمع المحلي، أن تكون قادرة على توفير بيئة إيجابية لإثارة استعدادات الطلبة وتفعيل قدراتهم لتبلغ مستويات متميزة من الأداء. وبالعودة إلى معطيات الجدول السابق نجد أنّ البند رقم (39) (التركيز على الاستثمار الأمثل للموارد البشرية) قد حصل على تقدير مرتفع

بمتوسط (3.57) الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء ما ذُكر سابقاً أنّ الكادر الإداري والتدريسي وبرغم الإمكانيات المتواضعة في الثانويات المهنية يبذل قصارى جهده في استثمار طاقات الطلبة وتزويدهم بالمعارف والمهارات والسلوكيات المطلوبة.

وفيما يتعلق بدرجة توافر طرائق التدريس المتبعة في تعليم ريادة الأعمال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب الخاصة بهذا المحور، كما هو موضح في الجدول رقم (18) الآتي:

جدول (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال

الرتبة	م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	46	تقديم تدريب عملي داخلي في ورش عمل تحاكي المشروعات الحقيقية.	3.20	0.96	متوسطة
2	42	اعتماد طرائق التدريس التي تتمحور حول المتعلّم.	3.19	0.95	متوسطة
3	43	التنوّع في طرائق التدريس بين الأساليب التقليدية والحديثة.	3.17	0.98	متوسطة
4	45	استخدام طرائق التدريس التجريبية (كالمشاريع الشخصية ومشاريع التقنيات التعليمية...).	3.15	0.95	متوسطة
5	44	دمج أساليب التعلّم النشط والفعال (كالتعلم التعاوني وحل المشكلات والعصف الذهني..) في عملية التدريس.	2.97	0.95	متوسطة
6	47	استخدام الأنشطة غير الصفية (كالرحلات الميدانية واللقاءات مع رجال أعمال رياديين والمسح البيئي الدقيق...).	1.99	1.39	ضعيفة
ـــ	**ـــ**	**طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال**	**2.95**	**0.92**	**متوسطة**

يتبين من الجدول السابق أنّ القيمة الإجمالية للمتوسط الحسابي للدرجة الكليّة لدرجة توافر البنود الخاصة بطرائق التدريس المتبعة في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بلغت (2.95)، وهي قيمة (متوسطة) وفقاً للمحك المعتمد، مما يدل على درجة توافر متواضعة لاتباع طرائق التدريس الريادية، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء الجهود الفردية والاجتهادات الشخصية النابعة من إيمان بعض المعلمين الحرفيين

بفكرة الريادة ورغبتهم في تطبيق التعليم الريادي، لكن تواضع تقديرات العينة على هذا المحور تراه الباحثة أمراً طبيعياً في الوقت الحالي الذي يشهد عدم وجود سياسات لتحديث أنظمة التعليم والتدريب في الثانويات المهنية، والقصور في إدخال أنماط جديدة إليها تسهّل الجمع بين العمل والدراسة، وتحقيق تطوير كفاءة الأداء وتغيير العمل أو المهنة....إلخ. مع أنّ هذه الأنماط قد تم تطبيقها في أواخر السبعينيات في سورية إلّا أنّها لم تتخذ الأسلوب المنهجي في التطبيق، ولم تُعمّم بسبب عدم اعتماد سياسات للتطبيق على المستوى الوطني. وهنا يأتي دور البرامج التعاونية المشتركة أي ما يسمى بالتلمذة، فكما أفاد الجانب النظري للبحث الحالي أنّ هذه البرامج التعاونية إذا طُبقت بشكل صحيح ووفق طرائق تدريسية ريادية تعدّ من أفضل النماذج التعليمية لضمان خريج يُلبي احتياجات سوق العمل. تتفق هذه النتيجة مع ما توصّلت إليه دراسة (Corry, 2020) في أنّ هناك حاجة ملحة لتعليم ريادة الأعمال من خلال تعزيز التعاون بين عالم الأعمال والصناعة، والتدريب على الإنتاج والتسويق، وتنظيم المصانع التعليمية.

كما يُلاحظ على بيانات الجدول السابق حصول البند رقم (47) الذي ينص على (استخدام الأنشطة غير الصفية كالرحلات الميدانية واللقاءات مع رجال أعمال رياديين والمسح البيئي الدقيق...) على أقل التقديرات بمتوسط حسابي (1.99) المقابل للدرجة منخفضة، الأمر الذي يعود إلى صعوبة تطبيق الأنشطة غير الصفية وتحقيق متطلباتها، فمعظم الأنشطة غير الصفية التي تتطلب خروج الطالب والمعلم خارج سور المدرسة، تحتاج إلى موافقات تربوية متعددة، قد تستغرق أسابيع، مما يتسبب في تأخير تنفيذ هذه الأنشطة، وتفضيل الالتزام بالأنشطة الصفية بدلاً من إضاعة الوقت للحصول على مثل هذه الموافقات الروتينية.

ولمعرفة واقع التقويم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب الخاصة بهذا المحور، كما هو موضح في الجدول رقم (19) الآتي:

جدول (19) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور التقويم في تعليم ريادة الأعمال

الرتبة	م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	48	اتباع الدقة والموضوعية في وضع الاختبارات.	3.65	1.02	كبيرة
2	49	اعتماد معايير منصفة.	3.62	1.00	كبيرة
3	50	اعتماد مقاييس محايدة.	3.59	1.00	كبيرة
4	52	الشمول لإجمالي أداء الطلبة.	3.57	1.06	كبيرة
5	53	التركيز على المهارات المباشرة (كفهم واتباع التعليميات والحضور ودقة المواعيد والعلاقات الإنسانية..).	3.57	0.97	كبيرة
6	54	التركيز على المهارات الناعمة غير المباشرة (كالتعاون والثقة والتواصل الفعّال والعمل الفريقي..).	2.58	1.06	ضعيفة
7	51	إشراك المعلم للطلبة في نظام التقويم الخاص بهم.	2.41	1.08	ضعيفة
ـــ	**ـــ**	**التقويم في تعليم ريادة الأعمال**	**3.28**	**0.89**	**متوسطة**

يتبين من الجدول (19) السابق أنّ القيمة الإجمالية للمتوسط الحسابي للدرجة الكليّة لدرجة توافر البنود الخاصة بمحور التقويم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بلغت (3.28)، وهي قيمة (متوسطة) وفقاً للمحك المعتمد، وترى الباحثة أنّ هذه النتيجة انعكاس لمدى دقة الاختبارات التقويمية في الثانويات المهنية وموضوعيتها، حيث تدّل التقديرات المرتفعة للبنود التي تنص على مدى شمولية الاختبارات وإنصافها ودقتها على أنّ المقاييس المتبعة في عملية التقويم هي مقاييس موضوعية ومنصفة وشاملة، لكنها مع الأسف لا تهتم بالمهارات الناعمة التي يجب أن يتحلى بها المتعلّم المهني، كمهارات التواصل الفعال والعمل الفريقي، كما أنّها لا تشرك المتعلّم في عملية التقويم، وهذا ما أشارت إليه التقديرات المنخفضة على البندين رقم (54) و(51) وهما (التركيز على المهارات الناعمة غير المباشرة (كالتعاون والثقة والتواصل الفعّال والعمل الفريقي..) و(إشراك المعلم للطلبة في نظام التقويم الخاص بهم) على التوالي، ويعود السبب في ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى الافتقار لوجود منهجية واضحة ومنظور متكامل في تقويم العمل المهني، فضلاً عن العوز في أساليب وأدوات التقويم، وانفصال التقويم عن عملية التخطيط

وتطوير الأداء، وتعود بنا هذه النتيجة لترتبط بالتقديرات المنخفضة التي أفادتها عينة الدراسة على محور المعلّم حين أشاروا إلى ضعف ربط نتائج الاختبارات بتطوير المهارات الريادية الشخصية لدى الطلبة.

وأخيراً للكشف عن واقع المخرجات الناتجة من تعليم ريادة الأعمال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب الخاصة بهذا المحور، كما هو موضح في الجدول رقم (20) الآتي:

جدول (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات عينة البحث على محور المخرجات من تعليم ريادة الأعمال

الرتبة	م	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	56	تنمية الجوانب الشخصية المعرفية الملائمة لريادة الأعمال.	2.59	1.14	ضعيفة
2	55	رفع مستوى الوعي بأهمية ريادة الأعمال.	2.17	1.48	ضعيفة
3	58	تطوير الجوانب السلوكية الريادية (كالثقة بالنفس وتقبّل المخاطرة والشغف والإبداع..).	2.05	1.41	ضعيفة
4	57	تطوير الجوانب المهارية (كالتخطيط والتسويق واستثمار الفرص وكتابة خطة العمل التجاري..)	2.03	1.39	ضعيفة
5	59	تعديل أنماط السلوك التقليدية بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع.	2.02	1.38	ضعيفة
6	61	تزويد الخريجين بالمهارات اللازمة لإنشاء المشاريع الاجتماعية.	2.00	1.40	ضعيفة
7	60	إعداد الموارد البشرية المدرّبة اللّازمة للنهوض بالمشاريع الاقتصادية وتأهيلها.	1.99	1.39	ضعيفة
8	62	زيادة استعداد الطلبة لبدء مشاريع استثمارية خاصة بهم.	1.98	1.37	ضعيفة
ـــ	**ـــ**	**المخرجات من تعليم ريادة الأعمال**	**2.10**	**1.34**	**ضعيفة**

يتبين من الجدول (20) السابق أنّ القيمة الإجمالية للمتوسط الحسابي للدرجة الكليّة لدرجة توافر البنود الخاصة بمحور المخرجات من تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية بلغت (2.10)، وهي قيمة (ضعيفة) وفقاً للمحك المعتمد، الأمر الذي يشير إلى وجود خلل بين مخرجات عملية التعليم المهني واحتياجات سوق العمل، وتدهور مستوى كفاءة الخريجين وعدم قدرتهم على تنفيذ الأعمال في المؤسسات

بالجودة المطلوبة، وضعف التلاؤم مع تبدل المتطلبات نتيجة للتغيير الحاصل في بنية الوظائف والأعمال ومواصفاتها وتصنيفها، بسبب التطور المتسارع في التكنولوجيا والنمو الهائل في كم المعلومات العلمية وتنوعها. ويعود السبب في هذا الانفصال بين عالم العمل وعالم التعليم من وجهة نظر الباحثة إلى القصور في التجهيزات والأدوات والخامات ومعدات الورش اللازمة للدراسة المهنية، وتواضع الجودة النوعية للتعليم الثانوي المهني؛ مما أدى إلى تدني مستوى التعليم به، وضعف الكفايات المكتسبة لدى طلبته كمّاً وكيفاً، ووجود ازدواج بين ما هو نظري وما هو عملي؛ الأمر الذي أدى إلى وجود انفصال وفجوة بين متطلبات سوق العمل ومستوى المخرجات التعليمي.

2_ الإجابة عن السؤال الثاني: ما تأثير متغيرات البحث المستقلة (نوع المدرسة، والصفة الوظيفية، والشهادة العلمية، وعدد سنوات الخبرة) في إجابات أفراد عينة البحث من المديرين والمعلمين فيما يتعلق بالاستبانة الخاصة بتعرّف واقع تعليم ريادة الأعمال؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم صياغة أربع فرضيات، تختص كل واحدة منها بقياس تأثير متغير مستقل واحد، وفق ما يلي:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني تبعاً لمتغير نوع المدرسة (صناعية _ تجارية _ نسوية).

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة إجابات أفراد عيّنة الدراسة على الدرجة الكليّة والمجالات الفرعية فيما يتعلّق بواقع تعليم ريادة لأعمال في التعليم الثانوي المهني، وتمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي الجانب (أنوفا) Anova للمقارنات المتعددة وفق متغير نوع المدرسة. والجدولان الآتيان يوضحان نتائج ذلك:

الجدول (21) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير نوع المدرسة

المحور	نوع المدرسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مبادئ تعليم ريادة الأعمال	صناعية	66	2.79	0.66
	تجارية	26	3.19	0.95
	نسوية	46	3.23	1.07
	الكلي	138	3.01	0.89
أهداف تعليم ريادة الأعمال	صناعية	66	2.21	0.70
	تجارية	26	2.97	1.19
	نسوية	46	2.88	1.28
	الكلي	138	2.58	1.07
مناهج تعليم ريادة الأعمال	صناعية	66	1.55	0.89
	تجارية	26	2.64	1.38
	نسوية	46	2.21	1.48
	الكلي	138	1.98	1.27
المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	صناعية	66	3.63	0.99
	تجارية	26	3.71	1.08
	نسوية	46	3.75	1.08
	الكلي	138	3.68	1.03
المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	صناعية	66	2.84	0.65
	تجارية	26	3.32	1.03
	نسوية	46	3.22	1.01
	الكلي	138	3.06	0.88
البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	صناعية	66	2.36	0.63
	تجارية	26	2.69	0.77
	نسوية	46	2.96	1.15
	الكلي	138	2.59	0.90
طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	صناعية	66	2.72	0.66
	تجارية	26	3.19	1.05
	نسوية	46	3.13	1.09
	الكلي	138	2.95	0.92
التقويم في تعليم ريادة الأعمال	صناعية	66	3.17	0.75
	تجارية	26	3.28	0.91
	نسوية	46	3.45	1.02

المحور	نوع المدرسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الكلي	138	3.28	0.89
المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	صناعية	66	1.60	0.89
	تجارية	26	2.63	1.39
	نسوية	46	2.53	1.59
	الكلي	138	2.10	1.34
الدرجة الكلية	**صناعية**	**66**	**2.50**	**0.63**
	تجارية	**26**	**3.05**	**0.99**
	نسوية	**46**	**3.02**	**1.10**
	الكلي	**138**	**2.78**	**0.91**

يتبيّن من الجدول السابق أن هناك فروقاً طفيفة بين متوسطات درجات إجابات أفراد العيّنة بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية تبعاً لمتغير نوع المدرسة، وللتأكد من دلالة هذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي للمقارنات المتعددة والجدول الآتي يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج.

الجدول (22) تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) Anova لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير نوع المدرسة

ANOVA

المحور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمF	الدلالة الإحصائية	القرار
مبادئ تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	6.31	2	3.16	4.15	0.02	دال
	داخل المجموعات	102.70	135	0.76			
	المجموع	109.01	137				
أهداف تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	17.07	2	8.53	8.19	0.00	دال
	داخل المجموعات	140.73	135	1.04			
	المجموع	157.79	137				
مناهج تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	26.22	2	13.11	9.01	0.00	دال
	داخل المجموعات	196.47	135	1.46			
	المجموع	222.69	137				
المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	0.41	2	0.21	0.19	0.82	غير دال
	داخل المجموعات	144.71	135	1.07			

	المجموع	145.13	137				
المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	6.25	2	3.13	4.24	0.02	دال
	داخل المجموعات	99.51	135	0.74			
	المجموع	105.76	137				
البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	9.74	2	4.87	6.56	0.00	دال
	داخل المجموعات	100.21	135	0.74			
	المجموع	109.94	137				
طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	6.45	2	3.22	4.00	0.02	دال
	داخل المجموعات	108.72	135	0.81			
	المجموع	115.17	137				
التقويم في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	2.23	2	1.11	1.43	0.24	غير دال
	داخل المجموعات	105.16	135	0.78			
	المجموع	107.39	137				
المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	32.66	2	16.33	10.31	0.00	دال
	داخل المجموعات	213.90	135	1.58			
	المجموع	246.56	137				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	9.55	2	4.77	6.16	0.00	دال
	داخل المجموعات	104.59	135	0.77			
	المجموع	114.14	137				

يتبين من الجدول السابق أن قيم الدلالة الإحصائية لاختبار (F) بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية عند الدرجة الكليّة وجميع محاور الاستبانة (باستثناء المحور الخاص بالمعلّم والمحور الخاص بالتقويم) جاءت أصغر من (0.05) مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عيّنة الدراسة بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية تبعا لمتغير نوع المدرسة. أي أن الفرضية غير محققة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل بالفرضية البديلة.

وتعزو الباحثة عدم وجود فروق في إجابات عينة الدراسة من المديرين والمعلمين في المدارس الثانوية الصناعية والتجارية والنسوية على محوري المعلم والتقويم إلى إجماعهم على وجود معلّم كفء يرغب في التغيير نحو التعليم الريادي، ويطبق بعض الممارسات الريادية ضمن الإمكانات المتواضعة المتاحة له في

المدارس، فضلاً عن إجماعهم على دقة الاختبارات التقويمية، وموضوعيتها، وإنصافها، وهذا ما أكدته نتائج الجدولين (15) و(19) الخاصين بتعرّف واقع المعلّم والتقويم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية. ولتعرّف مصدر هذه الفروق تم استخدام اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية المتعددة على محاور الاستبانة باستثناء محوري المعلّم والتقويم، والجدول رقم (23) الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (23) اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية المتعددة لتقديرات عينة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال تبعاً لمتغير نوع المدرسة

المقارنات المتعددة					
شيفيه					
المتغيرات			اختلاف المتوسط (I-J)	الخطأ المعياري	قيمة الدلالة
مبادئ تعليم ريادة الأعمال	صناعية	تجارية	-.403	.202	.141
		نسوية	-.44121-*	.168	.034
	تجارية	صناعية	.403	.202	.141
		نسوية	-.039	.214	.984
	نسوية	صناعية	.44121*	.168	.034
		تجارية	.039	.214	.984
أهداف تعليم ريادة الأعمال	صناعية	تجارية	-.76257-*	.236	.007
		نسوية	-.66582-*	.196	.004
	تجارية	صناعية	.76257*	.236	.007
		نسوية	.097	.251	.928
	نسوية	صناعية	.66582*	.196	.004
		تجارية	-.097	.251	.928
مناهج تعليم ريادة الأعمال	صناعية	تجارية	-1.09524-*	.279	.001
		نسوية	-.66356-*	.232	.019
	تجارية	صناعية	1.09524*	.279	.001
		نسوية	.432	.296	.348
	نسوية	صناعية	.66356*	.232	.019
		تجارية	-.432	.296	.348
المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	صناعية	تجارية	-.482	.199	.056
		نسوية	-.386	.165	.068
	تجارية	صناعية	.482	.199	.056
		نسوية	.096	.211	.902

	نسوية	صناعية	.386	.165	.068
		تجارية	-.096	.211	.902
البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	صناعية	تجارية	-.325	.199	.268
		نسوية	-.59505-*	.165	.002
	تجارية	صناعية	.325	.199	.268
		نسوية	-.270	.211	.445
	نسوية	صناعية	.59505*	.165	.002
		تجارية	.270	.211	.445
طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	صناعية	تجارية	-.470	.208	.081
		نسوية	-.408	.172	.064
	تجارية	صناعية	.470	.208	.081
		نسوية	.062	.220	.961
	نسوية	صناعية	.408	.172	.064
		تجارية	-.062	.220	.961
المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	صناعية	تجارية	-1.03802-*	.291	.002
		نسوية	-.93330-*	.242	.001
	تجارية	صناعية	1.03802*	.291	.002
		نسوية	.105	.309	.944
	نسوية	صناعية	.93330*	.242	.001
		تجارية	-.105	.309	.944
الدرجة الكلية	**صناعية**	**تجارية**	**-.54472-***	**.204**	**.031**
		نسوية	**-.51562-***	**.169**	**.011**
	تجارية	**صناعية**	**.54472***	**.204**	**.031**
		نسوية	**.029**	**.216**	**.991**
	نسوية	**صناعية**	**.51562***	**.169**	**.011**
		تجارية	**-.029**	**.216**	**.991**

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (23) السابق يتضح أنّ الفروق بين متوسطات درجات عينة البحث بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية جاءت على الشكل التالي:

بالنسبة للمحاور جميعها وجدت فروق بين فئتي (نسوية، صناعية) لصالح الثانويات النسوية، الأمر الذي تفسّره الباحثة انطلاقاً من الزيارات الميدانية التي جمعتها مع مديرات ومشرفات التعليم الثانوي النسوي، حيث أفدن بأنّ التعليم النسوي يستطيع تخريج عاملات ماهرات لديهن القدرة على مزاولة المهن النسوية

في السوق، سواء عن طريق العمل مع مستثمرين أم العمل بشكل متفرّد، لكن ضعف الممارسات الريادية في الجانب التعليمي في المدرسة يرجع إلى محدودية الطلب الذي قد يأتي إلى المدرسة من قبل بعض الشركات أو المستثمرين.

وبالنسبة لـ (الدرجة الكلية، ومحور أهداف تعليم ريادة الأعمال، ومناهج تعليم ريادة الأعمال، والمتعلم في تعليم ريادة الأعمال، وطرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال، والمخرجات من تعليم ريادة الأعمال) وجدت فروق بين فئتي (تجارية، صناعية) لصالح الثانويات التجارية، ويعود السبب في هذه النتيجة من وجهة نظر الباحثة إلى طبيعة مهنة التجارة، وارتباطها الوثيق مع المهن الأخرى، من حيث آلية العرض والطلب، مما جعل من هذه المهنة بيئة حاضنة للمستثمرين والمبدعين، وأعطى التعليم المهني التجاري المرونة الكافية ليكون قريباً من التعليم الريادي، فعلى الرغم من اقتصار برامج التعليم التجاري على أسس المحاسبة والرياضيات المالية والإحصاء، إلّا أنّ تدريس هذه المواد بشكل ريادي، قد يؤدي إلى تخريج طلبة على دراية وافية بمتطلبات سوق العمل، وآليات الترويج للبضائع وطرحها في السوق بأسلوب مبتكر يلبي حاجات المستهلك، وهذا ما يشكل صلب عملية التجارة وجوهرها في الوقت الحالي.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني تبعاً لمتغير الصفة الوظيفية (مدير _ معلم).

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة إجابات أفراد عيّنة الدراسة على الدرجة الكليّة والمجالات الفرعية، وتمّ استخدام الاختبار الإحصائي (ت ستيودنت) وفق متغير الصفة الوظيفية، والجدول الآتي يوضح نتائج ذلك.

الجدول (24) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج الاختبار (ت ستيودنت) لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير الصفة الوظيفية

المحور	الصفة الوظيفية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	T	Sig	القرار
مبادئ تعليم ريادة الأعمال	مدير	38	3.18	1.02	56.86	0.22	غير دال
	معلّم	100	2.95	0.84			
أهداف تعليم ريادة الأعمال	مدير	38	2.82	1.26	54.93	0.14	غير دال
	معلّم	100	2.48	0.98			
مناهج تعليم ريادة الأعمال	مدير	38	2.03	1.34	63.24	0.76	غير دال
	معلّم	100	1.95	1.26			
المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	مدير	38	3.64	1.13	59.74	0.80	غير دال
	معلّم	100	3.70	0.99			
المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	مدير	38	3.16	0.97	59.74	0.44	غير دال
	معلّم	100	3.02	0.84			
البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	مدير	38	2.82	1.02	56.85	0.15	غير دال
	معلّم	100	2.55	0.84			
طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	مدير	38	3.12	1.06	56.20	0.22	غير دال
	معلّم	100	2.88	0.85			
التقويم في تعليم ريادة الأعمال	مدير	38	3.39	1.00	57.84	0.41	غير دال
	معلّم	100	3.24	0.84			
المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	مدير	38	2.48	1.53	56.36	0.07	غير دال
	معلّم	100	1.96	1.24			
الدرجة الكلية	مدير	38	2.94	1.04	56.95	0.25	غير دال
	معلّم	100	2.72	0.86			

يتبين من خلال الجدول (24) أن قيم الدلالة الإحصائية لاختبار (ت ستيودنت) سواء بالنسبة للدرجة الكليّة أم لكل محور من محاور تعليم ريادة الأعمال كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05) أي أنه لا توجد دلالة إحصائية للفروق بين متوسطات درجات إجابات عيّنة الدراسة بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال سواء عند الدرجة الكليّة أم عند المحاور المرتبطة بها، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بجميع محاور الاستبانة، وتعزو الباحثة هذا التقارب في تقديرات المديرين والمعلمين في إجاباتهم لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية كون أنّ كل من المدير والمعلّم يتمكّن من رصد الواقع وتقدير أوجه القصور فيه بصورة متشابهة، نتيجة طبيعة عمله التي تفرض عليه احتكاكاً مباشراً مع كل من المتعلّم والزملاء سواء في الصفوف أو الورش، ويضاف إلى ما سبق أنّ طبيعة العمليات الإدارية والتعليمية في المدارس الثانوية المهنية موحّدة وتتم ضمن تعليمات واحدة تحددها وزارة التربية ويتقيد بها كل من المدير والمعلّم، إضافة إلى أنّ جميع المديرين والمعلمين يخضعون لنفس القرارات التعليمية الواردة من قبل الإدارات العليا، وتزود مدارسهم بطريقة عادلة بالموارد المادية والخدمات التعليمية، وهذا ما أكده إجماع عينة البحث من المديرين والمعلمين على تقديرات متشابهة تراوحت بين الدرجات المتوسطة والمنخفضة عند إجابتهم على محاور واقع تعليم ريادة الأعمال جميعها.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني تبعاً لمتغير الشهادة العلمية (معهد متوسط _ إجازة جامعية _ دراسات عليا).

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة إجابات أفراد عيّنة الدراسة على الدرجة الكليّة والمجالات الفرعية فيما يتعلّق بواقع تعليم ريادة لأعمال في التعليم الثانوي المهني، وتمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي الجانب (أنوفا) Anova للمقارنات المتعددة وفق متغير الشهادة العلمية. والجدولان الآتيان يوضحان نتائج ذلك:

الجدول (25) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير الشهادة العلمية

المحور	الشهادة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مبادئ تعليم ريادة الأعمال	معهد متوسط	57	3.10	0.90
	إجازة جامعية	61	2.84	0.90
	دراسات عليا	20	3.28	0.77
	الكلي	138	3.01	0.89
أهداف تعليم ريادة الأعمال	معهد متوسط	57	2.59	1.11
	إجازة جامعية	61	2.44	1.03
	دراسات عليا	20	2.94	1.06
	الكلي	138	2.58	1.07
مناهج تعليم ريادة الأعمال	معهد متوسط	57	2.07	1.44
	إجازة جامعية	61	1.86	1.14
	دراسات عليا	20	2.06	1.21
	الكلي	138	1.98	1.27
المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	معهد متوسط	57	3.89	0.94
	إجازة جامعية	61	3.47	1.15
	دراسات عليا	20	3.77	0.74
	الكلي	138	3.68	1.03
المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	معهد متوسط	57	3.18	0.91
	إجازة جامعية	61	2.89	0.91
	دراسات عليا	20	3.23	0.61
	الكلي	138	3.06	0.88
البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	معهد متوسط	57	2.65	0.94
	إجازة جامعية	61	2.47	0.84
	دراسات عليا	20	2.99	0.86
	الكلي	138	2.59	0.90
طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	معهد متوسط	57	2.99	0.95
	إجازة جامعية	61	2.83	0.92
	دراسات عليا	20	3.17	0.78
	الكلي	138	2.95	0.92
التقويم في تعليم ريادة الأعمال	معهد متوسط	57	3.39	0.85
	إجازة جامعية	61	3.12	0.95
	دراسات عليا	20	3.49	0.68

	الكلي	138	3.28	0.89
المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	معهد متوسط	57	2.05	1.39
	إجازة جامعية	61	1.99	1.24
	دراسات عليا	20	2.61	1.46
	الكلي	138	2.10	1.34
الدرجة الكلية	معهد متوسط	57	2.85	0.96
	إجازة جامعية	61	2.63	0.90
	دراسات عليا	20	3.04	0.77
	الكلي	138	2.78	0.91

يتبين من الجدول (25) السابق أن الفروق طفيفة بين متوسطات درجات إجابات أفراد العيّنة بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية تبعاً لمتغير الشهادة العلمية، وللتأكد من دلالة هذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي للمقارنات المتعددة والجدول الآتي يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج.

الجدول (26) تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) Anova لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير الشهادة العلمية

ANOVA

المحور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمF	الدلالة الإحصائية	القرار
مبادئ تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	3.61	2	1.81	2.31	0.10	غير دال
	داخل المجموعات	105.39	135	0.78			
	المجموع	109.01	137				
أهداف تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	3.73	2	1.86	1.63	0.20	غير دال
	داخل المجموعات	154.06	135	1.14			
	المجموع	157.79	137				
مناهج تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	1.35	2	0.67	0.41	0.66	غير دال
	داخل المجموعات	221.34	135	1.64			
	المجموع	222.69	137				
المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	5.33	2	2.66	2.57	0.08	غير دال
	داخل المجموعات	139.80	135	1.04			
	المجموع	145.13	137				
	بين المجموعات	3.09	2	1.55	2.03	0.14	غير دال

المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	داخل المجموعات	102.67	135	0.76			
	المجموع	105.76	137				
البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	4.05	2	2.02	2.58	0.08	غير دال
	داخل المجموعات	105.90	135	0.78			
	المجموع	109.94	137				
طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	1.92	2	0.96	1.14	0.32	غير دال
	داخل المجموعات	113.25	135	0.84			
	المجموع	115.17	137				
التقويم في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	3.09	2	1.54	2.00	0.14	غير دال
	داخل المجموعات	104.30	135	0.77			
	المجموع	107.39	137				
المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	6.19	2	3.09	1.74	0.18	غير دال
	داخل المجموعات	240.37	135	1.78			
	المجموع	246.56	137				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.95	2	1.48	1.79	0.17	غير دال
	داخل المجموعات	111.19	135	0.82			
	المجموع	114.14	137				

يتبين من الجدول السابق أن قيم الدلالة الإحصائية لاختبار (F) بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية سواء عند الدرجة الكليّة أم المجالات جميعها جاءت أكبر من (0.05) مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عيّنة الدراسة بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية سواء عند الدرجة الكليّة أم عند المحاور المرتبطة بها تبعا لمتغير الشهادة العلمية. أي إنّ الفرضية محققة، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية. ويعود السبب في هذه النتيجة من وجهة نظر الباحثة إلى أنّ رصد الواقع وتقدير متطلبات تطويره ومعوقات هذا التطوير لا يتم من خلال الدراسة الجامعية بكتبها ومراجعها، وعلى الرغم من أنّ بيانات الجدولين السابقين تشير إلى أنّ عينة البحث من حملة الشهادات العليا والبالغ عددهم (20) فرداً كانوا أكثر تقديراً _بدرجات بسيطة_ لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، إلّا أنّ السبب في ذلك يعود إلى قدرتهم المرتفعة على فهم الواقع نظراً

لامتلاكهم قدراً أكبر من الثقافة والاطلاع على المستجدات التعليمية والإدارية التربوية، إلّا أنّ هذه الفروق البسيطة لم تؤثّر إحصائياً على نتيجة هذه الفرضية، مما يشير إلى أنّ إدراك حجم النقص في قدرة الثانويات المهنية في تعليم ريادة الأعمال، وتحسس الواقع الإداري والتعليمي وظروف العمل لا يتوقف عند مرتبة علمية دون غيرها، وهذا يؤكّد أنّ الرغبة في التطوير والحاجة إليه موجودة عند المديرين والمعلمين جميعهم بِغضّ النظر عن مؤهلاتهم العلمية، تتفق هذه النتيجة مع ما توصّلت إليه دراسة (إبراهيم والمقبالي، 2020) التي أفادت بعدم وجود فروق في تقديرات العينة حول واقع تعليم ريادة الأعمال ومتطلباته تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات _ من 5 إلى 10 سنوات _ أكثر من 10 سنوات).

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة إجابات أفراد عيّنة الدراسة على الدرجة الكليّة والمجالات الفرعية فيما يتعلّق بواقع تعليم ريادة لأعمال في التعليم الثانوي المهني، وتمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي الجانب (أنوفا) Anova للمقارنات المتعددة وفق متغير عدد سنوات الخبرة. والجدولان الآتيان يوضحان نتائج ذلك:

الجدول (27) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير عدد سنوات الخبرة

المحور	عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مبادئ تعليم ريادة الأعمال	أقل من 5	27	2.93	0.53
	من 5 إلى أقل من 10	49	3.06	1.01
	10 سنوات فأكثر	62	3.01	0.93
	الكلي	138	3.01	0.89
أهداف تعليم ريادة الأعمال	أقل من 5	27	2.38	0.72
	من 5 إلى أقل من 10	49	2.62	1.19
	10 سنوات فأكثر	62	2.63	1.11

	الكلي	138	2.58	1.07
مناهج تعليم ريادة الأعمال	أقل من 5	27	1.71	1.03
	من 5 إلى أقل من 10	49	1.89	1.31
	10 سنوات فأكثر	62	2.16	1.34
	الكلي	138	1.98	1.27
المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	أقل من 5	27	3.92	0.54
	من 5 إلى أقل من 10	49	3.70	1.09
	10 سنوات فأكثر	62	3.56	1.13
	الكلي	138	3.68	1.03
المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	أقل من 5	27	3.02	0.51
	من 5 إلى أقل من 10	49	3.07	0.94
	10 سنوات فأكثر	62	3.06	0.96
	الكلي	138	3.06	0.88
البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	أقل من 5	27	2.50	0.65
	من 5 إلى أقل من 10	49	2.73	1.06
	10 سنوات فأكثر	62	2.59	0.85
	الكلي	138	2.59	0.90
طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	أقل من 5	27	2.91	0.48
	من 5 إلى أقل من 10	49	2.94	1.02
	10 سنوات فأكثر	62	2.97	0.99
	الكلي	138	2.95	0.92
التقويم في تعليم ريادة الأعمال	أقل من 5	27	3.34	0.49
	من 5 إلى أقل من 10	49	3.34	0.99
	10 سنوات فأكثر	62	3.22	0.93
	الكلي	138	3.28	0.89
المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	أقل من 5	27	1.70	1.04
	من 5 إلى أقل من 10	49	2.19	1.50
	10 سنوات فأكثر	62	2.21	1.31
	الكلي	138	2.10	1.34
الدرجة الكلية	أقل من 5	27	2.67	0.57
	من 5 إلى أقل من 10	49	2.81	1.01
	10 سنوات فأكثر	62	2.80	0.96
	الكلي	138	2.78	0.91

نلاحظ من الجدول السابق أن الفروق طفيفة بين متوسطات درجات إجابات أفراد العيّنة بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، وللتأكد من دلالة هذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي للمقارنات المتعددة والجدول الآتي يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج.

الجدول (28) تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) Anova لدرجات إجابات عيّنة الدراسة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وفق متغير عدد سنوات الخبرة

ANOVA

المحور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمF	الدلالة الإحصائية	القرار
مبادئ تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	0.29	2	0.14	0.18	0.84	غير دال
	داخل المجموعات	108.72	135	0.81			
	المجموع	109.01	137				
أهداف تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	1.27	2	0.64	0.55	0.58	غير دال
	داخل المجموعات	156.52	135	1.16			
	المجموع	157.79	137				
مناهج تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	4.24	2	2.12	1.31	0.27	غير دال
	داخل المجموعات	218.45	135	1.62			
	المجموع	222.69	137				
المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	2.41	2	1.20	1.14	0.32	غير دال
	داخل المجموعات	142.72	135	1.06			
	المجموع	145.13	137				
المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	0.04	2	0.02	0.02	0.98	غير دال
	داخل المجموعات	105.72	135	0.78			
	المجموع	105.76	137				
البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	1.04	2	0.52	0.65	0.53	غير دال
	داخل المجموعات	108.90	135	0.81			
	المجموع	109.94	137				
طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	0.06	2	0.03	0.04	0.97	غير دال
	داخل المجموعات	115.11	135	0.85			
	المجموع	115.17	137				

التقويم في تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	0.51	2	0.25	0.32	0.73	غير دال
	داخل المجموعات	106.88	135	0.79			
	المجموع	107.39	137				
المخرجات من تعليم ريادة الأعمال	بين المجموعات	5.50	2	2.75	1.54	0.22	غير دال
	داخل المجموعات	241.06	135	1.79			
	المجموع	246.56	137				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.37	2	0.19	0.22	0.80	غير دال
	داخل المجموعات	113.77	135	0.84			
	المجموع	114.14	137				

يتبين من الجدول السابق أن قيم الدلالة الإحصائية لاختبار (F) بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية سواء عند الدرجة الكليّة أم المجالات جميعها جاءت أكبر من (0.05) مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عيّنة الدراسة بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية سواء عند الدرجة الكليّة أم عند المحاور المرتبطة بها تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة. أي أن الفرضية محققة، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أنّ دراسة الواقع الإداري والتعليمي في مدارس التعليم الثانوي المهني هي عملية وصف لحيثيات العمل المختلفة، التي لا يتطلب إدراكها والقدرة على وصفها سنوات خبرة طويلة، لذا فالقليل من سنوات العمل ضمن النظام المركزي كفيلة بأن تبصر المديرين والمعلمين بنقاط الضعف والقصور فيه، وما يعوزه من متطلبات وما يتوفر به من مقومات، ومن جانب آخر قد يعود السبب في هذه النتيجة إلى تشابه أوضاع مدارس التعليم الثانوي المهني وتكافؤ إمكاناتها ومواردها التي تُوزّع بعدالة من قبل الإدارة المركزية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عدم اختلاف آراء المديرين والمعلمين من أفراد عيّنة البحث حول واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية على الرغم من اختلاف صفتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية أو سنوات خبرتهم وتقديراتهم التي تراوحت بين الدرجات المتوسطة والمنخفضة على محاور الاستبانة تشير إلى إجماعهم على قصور تلبية الواقع الحالي للمتطلبات اللازمة لتعليم ريادة الأعمال، ورغبتهم الملحة في تأمين هذه المتطلبات لتحسين جودة مخرجات التعليم الثانوي المهني وربطها باحتياجات سوق العمل

والمجتمع المحلي. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (إبراهيم والمقبالي، 2020) التي أفادت بعدم وجود فروق في تقديرات العينة حول واقع تعليم ريادة الأعمال ومتطلباته تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

3_ الإجابة عن السؤال الثالث: ما المعوقات التي تواجه تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية من وجهة نظر المشرفين العاملين فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة البحث من المشرفين على بنود المقابلة نصف الموجهة والسؤال المفتوح لكل محور من محاور المقابلة، وجاءت النتائج على الشكل الآتي:

3_1 المعوقات المتعلقة بمناهج تعليم ريادة الأعمال من وجهة نظر المشرفين في مدارس التعليم الثانوي المهني:

لتحديد المعوقات المتعلقة بمناهج تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، حُسبت التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة البحث من المشرفين على بنود محور المناهج والسؤال المفتوح المتعلق به، وجاءت الإجابات على الشكل الآتي:

الجدول (29) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بمناهج تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

المعوقات المتعلقة بمناهج تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
قصور في تبنّي المناهج التعليمية للممارسات الريادية.	100	%100
عدم تضمين الكتب المدرسية لنصوص الملكية الفكرية وحقوق احتفاظ الأفراد بمشروعاتهم.	100	%100
غياب البيانات والإحصائيات الدقيقة عن متطلبات سوق العمل في المنهاج المدرسي.	100	%100
تواضع الجهود القائمة على تطوير مناهج الثانويات المهنية.	92	%92
جمود مناهج التعليم الثانوي المهني.	90	%90

أما نتائج إجابات المشرفين عن السؤال المفتوح المتعلق بمعوقات أخرى ترتبط بمحور مناهج تعليم ريادة الأعمال فهي موضحة في الجدول رقم (30) الآتي

الجدول (30) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور مناهج تعليم ريادة الأعمال

المعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور مناهج تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
كثافة المنهاج المهني مع ضيق الوقت المخصص له.	95	%95
القائمون على وضع المناهج بعيدون عن العمل الميداني في الورش والأقسام العلمية.	80	%80
قصور تضمين مخططات ضمن المناهج تساعد المتعلّم على بناء خطة عمل خاصة به.	54	%54

من خلال قراءة الجدول (29) يتبين أنّ قيمة التكرارات والنسب المئوية تشير إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه تعليم ريادة الأعمال على محور المناهج، حيث أشارت النتائج أنّ هناك إجماعاً كبيراً من قبل المشرفين عينة البحث على ما يخص القصور في تبنّي المناهج التعليمية للممارسات الريادية، أو احتواء هذه المناهج على نصوص الملكية الفكرية وحقوق احتفاظ الأفراد بمشروعاتهم، فضلاً عن غياب البيانات والإحصائيات الدقيقة لمتطلبات سوق العمل في المنهاج المدرسي، كما أفادت النتائج بوجود جمود واضح في مناهج التعليم الثانوي المهني فضلاً عن تواضع الجهود التطويرية لهذا المنهاج، فعلى الرغم من أنّه يتم تطوير المناهج بشكل دوري كل خمس سنوات، إلّا أنّ هذا التطوير _كما يُطلق عليه_ لا يرقى بشكل فعلي ليُسمى تطوير، إنّما هو مجرّد تغيير في الشكل الخارجي للكتب، لا يتعدى إلى محتوياتها إلّا بشكل بسيط ومتواضع، لتبقى المناهج في الثانويات المهنية فعلياً كما هي عليه، بعيدةً عن الاتجاهات الريادية واحتياجات سوق العمل.

وبالنظر إلى نتائج السؤال المفتوح ضمن الجدول رقم (30) نجد أنّ إجابات أفراد عينة البحث تشير إلى كثافة المناهج مقارنةً بضيق الوقت المخصص لها، فبالرجوع إلى ما جاء في الأدب النظري للبحث الحالي نجد أنّ مناهج التعليم الثانوي المهني في سورية تضم العلوم العامة التي يتم تدريسها في الثانويات العامة كالرياضيات واللغات والديانة بالإضافة إلى المناهج المتخصصة في التعليم المهني على اختلاف أنواعه، وبالتالي يكون هناك غزارة في كم المقررات مقابل ضيق في الوقت المخصص ضمن البرنامج الأسبوعي،

كما أشارت نتائج السؤال المفتوح إلى نقطة جوهرية ومهمة في موضوع تطوير المناهج التعليمية، ألا وهي أنّ القائمين على عملية تطوير المناهج نجدهم في أغلب الأحيان بعيدين عن العملية التعليمية على أرض الواقع، أي أنّهم لا يمارسون التعليم في الصفوف أو الورش، وبالتالي مهما كانوا على درجة كبيرة من الوعي والاهتمام بمسار العملية التعليمية، لا يمكنهم أن يصلوا لمستوى المعلم القائم على رأس عمله وعلى احتكاك مباشر بكل من المنهاج والمتعلّم. كما أشارت عينة البحث فيما يخص هذا السؤال أنّ المناهج لا تضمن مخططات تساعد المتعلّم على بناء خطة عمل خاصة به، لتتفق هذه النتيجة مع تقديرات عينة البحث من المديرين والمعلمين المنخفضة على بنود محور مناهج تعليم ريادة الأعمال جميعها /انظر الجدول رقم (14)/. الأمر الذي يُظهر حاجة ملّحة لتطوير مناهج التعليم الثانوي المهني لتصبح أكثر عملية وميدانية وربطها بمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع المحلي، وذلك بالاستعانة بكل من المعلم القائم على رأس عمله، وأرباب المهن والصناعات الذين يعدّون أكثر درايةً وتقديراً للمتطلبات المهارية التي تحتاجها مهنهم.

3_2 المعوقات المتعلقة بالمعلّم في تعليم ريادة الأعمال من وجهة نظر المشرفين في مدارس التعليم الثانوي المهني:

لتحديد المعوقات المتعلقة بالمعلّم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، حُسبت التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة البحث من المشرفين على بنود محور المعلّم والسؤال المفتوح المتعلق به، وجاءت الإجابات على الشكل الآتي:

الجدول (31) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بالمعلّم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

المعوقات المتعلقة بالمعلّم في تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
نقص التدريب المناسب لمعلمي المرحلة الثانوية المهنية فيما يخص تعليم ريادة الأعمال.	74	%74

قصور امتلاك المعلم للمهارات الحياتية المرتبطة بالبيئة الطبيعية وسوق العمل واللازمة لنجاح تعليم ريادة الأعمال.	32	%32
قلّة وعي المعلمين بأهمية ريادة الأعمال وأساليب تدريسها.	19	%19
ضعف كفاءة المعلمين في المرحلة الثانوية المهنية.	15	%15

أما نتائج إجابات المشرفين عن السؤال المفتوح المتعلق بمعوقات أخرى ترتبط بمحور المعلّم في تعليم ريادة الأعمال فكانت كالآتي:

الجدول (32) يبين التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور المعلّم في تعليم ريادة الأعمال

المعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور المعلّم في تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
نقص حاد في عدد معلمي الحرف مقارنة بأعداد الطلاب.	91	%91
غياب التحفيز الدائم الذي يدفع المعلم إلى تطوير أدائه.	53	%53
عدم وجود دليل معلّم يساعد كل من المعلم والمشرف على تعليم ريادة الأعمال.	31	%31

وفقاً لبيانات الجدول (31) يتضح قلّة في إشارة عينة البحث من المشرفين حول المعوقات الخاصة بالمعلّم، الأمر الذي يُشير إلى وجود كادر تدريسي يتمتع بروح من المسؤولية العالية، قادر على معرفة الواقع، وبيئة العمل بدقة وواقعية، يواظب على عمله ويلتزم به رغم حدّة الضغوط التي يتعرض لها المعلّم أو أي شخص يعمل لدى القطاع العام، وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (15) نجد أنّ التقديرات المرتفعة على معظم بنود المحور الخاص بالمعلّم تشير إلى أنّ المعلمين لا يشكلون عائقاً نحو التغيير للتعليم الريادي، بل يمتلكون الدافعية الكافية نحو التغيير والتعليم الرياديين، حيث أشارت عينة البحث من المشرفين إلى أنّ رغبة المعلمين في الانتقال نحو تعليم ريادة الأعمال ظهرت منذ عام (2005م) حين أعدّت منظمة العمل الدولية برنامج KAB (Know About Business) (تعرّف إلى عالم الأعمال) وهو برنامجاً لتعليم ريادة الأعمال تمّ تنفيذه بالشراكة مع وزارات التربية والتعليم والعمل وغيرها من المؤسسات التعليمة ذات الصلة في أكثر من 50 بلداً ومن ضمنها سورية، وتمثّل الهدف من البرنامج في المساهمة في خلق ثقافة

المشروع من خلال تقوية قدرات الحكومات على تقديم تعليم ريادة الأعمال إلى الشباب، وزيادة الوعي بالفرص والتحديات وتعزيز التوظيف الذاتي (يونيسف، 2017، 5)، لكن هذا البرنامج لم يتمكن من تحقيق أهدافه في سورية، حيث تمّ تدريب المعلمين الحرفيين والمشرفين والمديرين على تعليم ريادة الأعمال، وتوعيتهم بأهميتها، وبسبب عدم توافر مناهج لتعليم ريادة الأعمال، بقيت جهود المعلمين في تعليمها ذاتية مقيّدة بإمكانات المدرسة وبنيتها التحتية، ومع اندلاع الحرب في سورية وتأثيراتها العميقة جداً في النظام التعليمي، قلّت جهود المعلمين في تطبيق ما تعلموه من برنامج (KAB)، وقلّ معها عدد المعلمين الحرفيين حيث أشارت نتائج الجدول رقم (32) إلى إجماع كبير من أفراد العينة أنّ هناك نقص كبير في أعداد المعلمين الحرفيين مقارنةً بأعداد الطلبة، ويعود السبب في هذه النتيجة من وجهة نظر الباحثة إلى المردود المادي المتدني الذي دفع الكثير من المعلمين إلى تقديم طلبات تقاعد مبكّر، واللجوء إلى السفر أو العمل في مهنتهم في ورشات ومعامل تابعة للقطاع الخاص، وقد أثّر الأمر نفسه على ما بقي على رأس عمله من معلمين، وأضعف دافعيتهم نحو مزيد من العمل والإنتاج. كما أشارت نتائج الجدول إلى أنّ عدم وجود دليل لتعليم ريادة الأعمال يشكل عائق دون تدريسها في الثانويات المهنية، وهذا الأمر مرتبط بما ذكرته الباحثة للتو، وهو أن الدورات التدريبية للمعلمين وفق برنامج (KAB) لم يقترن بمناهج أو أدلّة لتعليم ريادة الأعمال، مما أبقى خبرات المعلمين نظرية وعرقل استثمارها عملياً وميدانياً.

3_3 المعوقات المتعلقة بالمتعلّم في تعليم ريادة الأعمال من وجهة نظر المشرفين في مدارس التعليم الثانوي المهني:

لتحديد المعوقات المتعلقة بالمتعلّم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، حُسبت التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة البحث من المشرفين على بنود محور المتعلّم والسؤال المفتوح المتعلق به، وجاءت الإجابات على الشكل الآتي:

الجدول (33) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بالمتعلّم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

المعوقات المتعلقة بالمتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
محدودية مشاركة الطلبة في مشروعات ريادية.	89	%89
تأثّر الطلبة بالنظرة المجتمعية الدونية للتعلّم المهني.	86	%86
الخوف من العمل الحر.	64	%74
ضعف روح المنافسة لدى الطلبة نحو ريادة الأعمال.	53	%53

أما نتائج إجابات المشرفين عن السؤال المفتوح المتعلق بمعوقات أخرى ترتبط بمحور المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال فتمثّلت بما يلي:

الجدول (34) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال

المعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
عدم توافر فرص عمل مناسبة للطلاب.	61	%61
قصور دعم المواهب واستكشاف الرواد واحتضانهم.	55	%55
غياب المحفزات لدى المتعلم لتنمية الرغبة والشغف لتعلّم ريادة الأعمال.	49	%49

وبناءً على معطيات الجدول (33) يظهر إجماع من أغلب أفراد العينة على وجود معوقات تتعلّق بمحدودية مشاركة الطلبة بمشروعات ريادية، الأمر الذي يشكل نتيجة طبيعية لعدم وجود مقررات لتعليم ريادة الأعمال، وأنّ ما يُمارس من أعمال ريادية في الثانويات المهنية، يبقى مجرّد عمل نابع من جهود فردية لكل من المعلّم والمتعلّم، كما أفادت نتائج الجدول السابق بإجماع (86%) من المشرفين عينة البحث حول النظرة الدونية التي لا تزال مرافقة للتعليم الثانوي المهني، حيث أشار بعض المشرفين إلى أنّ الحَكم في التحاق الطلاب بالثانويات المهنية يكون بالدرجة الأولى لنتائج التحصيل الدراسي في مرحلة التعليم الأساسي المتمثّلة في الصف التاسع، باستثناء بعض الحالات الفردية التي ترغب بالعمل المهني، ولا

ترغب بمتابعة التعليم العام، لأنه لا يتوافق مع طموحاتها المهنية. وعليه ترى الباحثة أنّه من الضروري إنشاء نظام للإرشاد والتوجيه المهني للطلاب في مرحلة التعليم الأساسي من أجل تقديم الاستشارات والتوجيهات الدراسية والمهنية في مراحل مبكرة من حياة المتعلّم العلمية، الأمر الذي يساعد المتعلّم على تكوين تصوّرات أكثر وضوحاً عن مستقبله الدراسي والمهني، كما يوضح له الخيارات المتاحة أمامه ومزايا وعيوب كل خيار.

كما أشارت نتائج الجدول (33) أيضاً أنّ نسبة (64%) من المشرفين تشير إلى أنّ هناك خوفاً من قبل الطلاب تجاه مزاولة العمل الحر، حيث تتقاطع هذه النتيجة لتنسجم مع ما أوضحته نتائج الجدول (34) التي أفادت إلى أنّ نسبة (61%) من العينة أشاروا إلى أنّ فرص العمل المتاحة أمام الطلاب ليست بالمستوى المطلوب، وبالتالي يكون خوف الطلاب من مزاولة بعض هذه المهن مبرر. كما أشارت نتائج هذا الجدول أيضاً أنّ قصور دعم المواهب واستكشاف الرواد واحتضانهم يعدّ من أبرز العقبات التي تحول دون تفعيل التعليم الريادي في الثانويات المهنية، وهذا ما يمكن تفسيره انطلاقاً من غياب القيادة الريادية التي تهتم بتوفير البنية التحتية والدعم والتمويل المساندين لاحتضان الطلبة الموهوبين، فضلاً عن قصور في السياسات والإجراءات التنظيمية والفلسفية المتبعة في التعليم الثانوي المهني للطلبة الموهوبين.

3_4 المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال من وجهة نظر المشرفين في مدارس التعليم الثانوي المهني:

لتحديد المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، حُسبت التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة البحث من المشرفين على بنود محور البيئة التعليمية والسؤال المفتوح المتعلق به، وجاءت الإجابات على الشكل الآتي:

الجدول (35) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بالبيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
قلّة المرافق الكافية في المدرسة لتعليم ريادة الأعمال.	91	%91
غياب الاستثمار الأمثل لمرافق المدرسة (كالورش والملاعب والقاعات والمختبرات..) لدعم تعليم ريادة الأعمال.	89	%89
قصور التوعية بثقافة ريادة الأعمال داخل البيئات التعليمية.	87	%87
افتقار البيئة التعليمية للمرونة الكافية لتعليم ريادة الأعمال.	79	%79

أما نتائج إجابات المشرفين عن السؤال المفتوح المتعلق بمعوقات أخرى ترتبط بمحور البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال فجاءت كما يلي:

الجدول (36) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال

المعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
نقص كبير في المواد الأولية.	95	%95
قدم تجهيز الأبنية وقصور ملاءمتها للمعايير التي تتطلبها التخصصات الحالية.	84	%84
ضعف مراعاة التجهيزات والآلات لمتطلبات الأمن والسلامة.	61	%61

من خلال قراءات الجدولين (35) (36) يتضح ارتفاع تقديرات المشرفين على المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية في ريادة الأعمال، سواء أكان على البنود التي وضعتها الباحثة أو السؤال المفتوح، وتفسّر الباحثة هذه النتيجة المبينة لعوز شديد لبيئة تعليمية ريادية انطلاقاً من تواضع التمويل المتاح لتطوير مدارس التعليم الثانوي المهني، وانكماش الميزانية المخصصة لمواد التدريب المستهلكة في هذه المدارس، فضلاً عن القصور في التجهيزات والأدوات والخامات ومعدات الورش اللازمة للدراسة المهنية، حيث بات التعليم الثانوي المهني في الوقت الحالي مشابهاً إلى حدٍّ ما لبقية أشكال التعليم ولم يعد تطبيقياً كما يجب، الأمر

الذي أدى إلى تراجع إنتاج المتعلّم بسبب كثرة التعطل في الأدوات وعدم جاهزية بعضها الآخر. وخلاصة القول إنّ أبرز ما تعاني منه البيئة التعليمة في المدارس الثانوية المهنية هو الخلل في التنسيق بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الاستخدام وعدم توفر البنى التحتية والبرامج التدريبية الملائمة لمتطلبات سوق العمل. من هنا تظهر الحاجة لجعل عملية التعليم المهني مسؤولية جماعية تشترك فيها الحكومة ومؤسساتها والقطاع الخاص، من خلال زيادة دعم مخصصات التمويل الحكومي لهذا القطاع، وتعميق الوظيفة الإنتاجية للمؤسسات التعليمية المهنية، ومساهمة القطاع الخاص في تنفيذ برامج التعليم والتدريب التي تتبناها الثانويات المهنية، وتحمّل جزء من نفقات العملية التعليمية الإنتاجية التي ترفد هذا القطاع بما يحتاجه من بعض السلع والمنتجات.

3_5 المعوقات المتعلقة بطرائق تدريس ريادة الأعمال من وجهة نظر المشرفين في مدارس التعليم الثانوي المهني:

لتحديد المعوقات المتعلقة بطرائق تدريس ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، حُسبت التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة البحث من المشرفين على بنود محور طرائق التدريس والسؤال المفتوح المتعلق به، وجاءت الإجابات على الشكل الآتي:

الجدول (37) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بطرائق تدريس ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

المعوقات المتعلقة بطرائق تدريس ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
غياب العنصر العملي التطبيقي لريادة الأعمال.	100	%100
قلّة توظيف التقنيات الحديثة لخدمة عملية تعليم ريادة الأعمال.	91	%91
ضعف فعاليّة طرائق التدريس المستخدمة.	35	%35
نمطية طرائق التدريس.	29	%29

أما نتائج إجابات المشرفين عن السؤال المفتوح المتعلق بمعوقات أخرى ترتبط بمحور طرائق تدريس ريادة الأعمال فهي موضحة في الجدول رقم (38) الآتي:

الجدول (38) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور طرائق تدريس ريادة الأعمال

المعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور طرائق تدريس ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
قلّة في استخدام الأنشطة غير الصفية.	92	%92
إهمال الأنشطة التي تظهر المواهب الفردية الخلّاقة.	37	%37
التركيز على أسلوب التلقين أكثر من باقي الأساليب.	33	%33

من خلال قراءة الجدول (37) يتبين اتفاق المشرفين بنسبة (100%) على غياب العنصر العملي التطبيقي لريادة الأعمال، ويعود السبب في هذا الاتفاق من وجهة نظر الباحثة إلى غياب مناهج نظرية أو عملية لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، وبالتالي لا تندرج بعض الأنشطة الريادية والمشروعات الإنتاجية التي تقوم بها بعض المدارس تحت مسمى ريادة الأعمال، حيث أشار الجانب النظري للبحث الحالي إلى وجود جهود حكومية تهدف إلى ربط التعليم الثانوي المهني بالإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة، وعلى رأس هذه الجهود يكون القانون رقم /38/ الصادر عام (2021م)، لكن مع غياب لبرامج تعليمية ومقررات دراسية تخص ريادة الأعمال، تبقى هذه الجهود والمبادرات من معارض ومنتوجات مهنية مجرّد محاولات بسيطة عفوية ناجمة عن رغبة كل من المعلم والمتعلّم في الإنتاج، لكنها لا تستند أكاديمياً إلى تعليم ريادة الأعمال، كما أشارت النتائج أيضاً إلى إجماع كبير من قبل المشرفين وبنسبة (91%) على قلة توظيف التقنيات الحديثة في تعليم ريادة الأعمال، الأمر الذي يتفق مع ما أشارت له العينة آنفاً فيما يتعلق بقصور التجهيزات والأدوات والخامات ومعدات الورش وقِدم بعضها وتلف بعضها الآخر، لتصبح غير كافية للتعليم المهني وبالتالي فهي أيضاً غير كافية لتعليم ريادة الأعمال. وعلى النقيض نجد أنّ النتائج أفادت بقلّة وجود معوقات تتعلق بفعالية طرائق التدريس ونمطيتها، وهي نتيجة إيجابية يمكن تفسيرها بقوّة الكادر

التدريسي مهنياً، ورغبته في تجديد أساليبه التدريسية وتطويرها، وهذه النتيجة تنسجم بشكل كبير مع ما أفادته نتائج كل من الجدولين (15) و(31) بأنّ المعلمين لا يشكلون عائقاً في تعليم ريادة الأعمال. وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (38) السابق نجد أنّ نسبة (92%) من المشرفين أشاروا إلى قلّة في استخدام الأنشطة غير الصفيّة، لتتفق توجهاتهم مع توجهات المديرين والمعلمين الذين أشاروا أيضاً بتقديراتهم المنخفضة على البند الخاص باستخدام الأنشطة غير الصفية (كالرحلات الميدانية واللقاءات مع رجال أعمال رياديين والمسح البيئي الدقيق...) /انظر الجدول رقم (18)/ ويعود السبب في هذه النتيجة من وجهة نظر الباحثة إلى ضيق الوقت المخصص ضمن البرنامج الأسبوعي مقابل ضخامة في كم المعلومات التي يجب تقديمها، والتي تُلزِم المعلّم وتمنعه في كثير من الأحيان من ممارسة الأنشطة غير الصفية نظراً لكونها تتطلب الكثير من الوقت في التحضير والتنفيذ. كما يظهر من بيانات الجدول السابق تقارب تقديرات العينة في إشارتهم إلى إهمال الأنشطة التي تظهر المواهب الفردية الخلّاقة، والتركيز على أسلوب التلقين أكثر من باقي الأساليب بنسب (37%) و(33%) على التوالي، لتتفق مع النسب المنخفضة التي أشارت إلى ضعف فعالية طرائق التدريس ونمطيتها، وهذه نتيجة منطقية من وجهة نظر الباحثة تعكس التنوع الحقيقي الموجود في الثانويات المهنية، من معلمين يواكبون كل ما هو جديد في طرائق التدريس ويمتلكون ثقة عالية بالنفس تدفعهم نحو المبادرة والتطوير، وهم النسبة الأكبر، مقارنةً بالمعلمين الذين ما زالوا متمسكين في طرائق التدريس التقليدية التي تعتمد على أسلوب التلقين الذي يضعف معه مراعاة الفروق الفردية والذكاءات المتعددة بين الطلبة.

3_6 المعوقات المتعلقة بتقويم تعليم ريادة الأعمال من وجهة نظر المشرفين في مدارس التعليم الثانوي المهني:

لتحديد المعوقات المتعلقة بتقويم تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، حُسبت التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة البحث من المشرفين على بنود محور التقويم والسؤال المفتوح المتعلق به، وجاءت الإجابات على الشكل الآتي:

الجدول (39) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين للمعوقات المرتبطة بتقويم تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

المعوقات المتعلقة بتقويم تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
الاقتصار في تقويم الطلبة على أساليب التقويم التقليدية.	100	%100
غياب أداوت التقويم المناسبة لقياس فعالية مبادرات الطلبة الريادية.	100	%100
تركيز عملية التقويم على ما يمتلكه الطلبة من معارف ومعلومات نظرية أكثر مما يمتلكونه من مهارات ميدانية تطبيقية.	50	%50
ضعف الدقة أثناء التقويم المعملي.	22	%22
محدودية اتباع عنصر الموضوعية في عملية التقويم المعملي.	16	%16

أما نتائج إجابات المشرفين عن السؤال المفتوح المتعلق بمعوقات أخرى ترتبط بمحور تقويم تعليم ريادة الأعمال فتم ذكرها في الجدول (40) الآتي:

الجدول (40) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور تقويم تعليم ريادة الأعمال

المعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور تقويم تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
محدودية إشراك المتعلّم في عملية التقويم.	56	%56
عدم استخدام نتائج التقويم في التطوير.	52	%52
التركيز على المهارات الدنيا.	41	%41

وبالنظر إلى بيانات الجدول (39) نجد إجماعاً بنسبة (100%) من المشرفين في إشارتهم إلى المعوقات المرتبطة بالاقتصار في تقويم الطلبة على أساليب التقويم التقليدية، وغياب أداوت التقويم المناسبة لقياس فعالية مبادرات الطلبة الريادية. تعكس هذه النتيجة درجة الشفافية الكبيرة التي أجاب بها المشرفون على بطاقة المقابلة، حيث أشاروا بمنتهى الموضوعية إلى الافتقار إلى تطبيق طرائق تقويم متطورة تقيس مهارات الطلبة المباشرة وغير المباشرة، لكنهم أشاروا بالوقت نفسه إلى ناحية إيجابية تتمتع بها عملية التقويم ألا وهي مراعاتها لعنصري الدقة والموضوعية، وهي من أهم صفات عملية التقويم، لتكون هذه

التقديرات المنخفضة انعكاساً للتقديرات المرتفعة التي أبداها المديرون والمعلمون في نتائج الجدول رقم (19) لمدى دقة الاختبارات التقويمية في الثانويات المهنية وموضوعيتها، ومن قراءة الجدول رقم (40) السابق يتضح أنّ أبرز المعوقات الإضافية التي أفاد بها المشرفون على محور التقويم في بطاقة المقابلة تعكس التقديرات المنخفضة لكل من المديرين والمعلمين على محور التقويم في الاستبانة، لتسلط هذه النتيجة الضوء على ضعف واضح في استخدام أساليب وأدوات حديثة في التقويم، وانفصال نتائج التقويم عن عملية التخطيط وتطوير الأداء.

3_7 المعوقات المتعلقة بمخرجات تعليم ريادة الأعمال من وجهة نظر المشرفين في مدارس التعليم الثانوي المهني:

لتحديد المعوقات المتعلقة بمخرجات تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، حُسبت التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة البحث من المشرفين على بنود محور المخرجات والسؤال المفتوح المتعلق به، وجاءت الإجابات على الشكل الآتي:

الجدول (41) التكرارات والنسب المئوية لتقديرات المشرفين لمخرجات تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

المعوقات المتعلقة بمخرجات تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
محدودية المعارف المرتبطة بالريادة لدى الخريجين.	100	%100
ضعف ملاءمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل.	88	%88
امتلاك الخريجين لمعلومات نظرية مقابل افتقارهم للخبرات والمهارات الميدانية.	69	%69
تمكّن الخريجين من مزاولة مهن لم تعد مطلوبة في الوقت الحالي.	57	%57

أما نتائج إجابات المشرفين عن السؤال المفتوح المتعلق بمعوقات أخرى ترتبط بمحور مخرجات تعليم ريادة الأعمال فتمثّلت بما يلي:

الجدول (42) التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور مخرجات تعليم ريادة الأعمال

المعوقات التي أضافها المشرفون إلى محور مخرجات تعليم ريادة الأعمال	التكرارات	النسبة المئوية
ضعف استعداد الخريجين للاستثمار في مشاريع خاصة.	77	%77
ضعف الربط بين مستويات مخرجات التعليم المهني والمعايير القومية للتعليم.	63	%63
قصور التحديد الجيد للمخرجات المطلوبة في التعليم المهني.	60	%60

إنّ التقديرات المرتفعة على المعوقات المتعلقة بمخرجات تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية والتي تظهر في نتائج الجدولين (41) و(42) تعكس ضعف تلاؤم المخرجات مع تبدل متطلبات سوق العمل، نتيجة للتغيير الحاصل في بنية الوظائف والأعمال ومواصفاتها وتصنيفها، وبسبب التطور المتسارع في التكنولوجيا والنمو الهائل في كم المعلومات العلمية وتنوعها. فالمخرجات السنوية للتعليم الثانوي المهني تزيد كمياً في العديد من التخصصات عن حاجة قطاع العمل، وتقل في تخصصات أخرى عن الحاجة إليها، مما يمثّل بالضرورة أحد عوامل بطالة خريجي هذه المدارس، وذلك بسبب أنّ التخصصات في الثانويات الصناعية والتجارية والنسوية طُرحت لتلبية متطلبات سوق العمل السورية لحظة إنشاء تلك المدارس، لكن سوق العمل اليوم مختلف، فقد اكتفى من بعض التخصصات وهو اليوم يتطلع إلى تخصصات جديدة، وبالتالي صار لزاماً على وزارة التربية إعادة النظر بمخرجات التعليم الثانوي المهني والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لفهم احتياجات سوق العمل من الكوادر المدربة والمؤهلة للعمل المهني، ومشاركة أرباب العمل ورجالات الصناعة في تحديد طبيعة مخرجات التعليم الثانوي المهني بحيث تكون مخرجات التعليم الثانوي المهني هي مدخلات لقطاع العمل والصناعة.

سابعاً: ملخص نتائج البحث بجانبه الميداني:

أولاً: فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

- إنّ قيمة المتوسطات الحسابية لدرجات عينة البحث من المديرين والمدرسين تشير إلى ضعف واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية.

- كذلك تشير النتائج إلى توافر بعض الممارسات العفوية لتعليم ريادة الأعمال، بالرغم من قصور وجود برامج ومقررات تعليمية خاصة بتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية.
- هناك إجماع من عينة البحث على وجود بنية تحتية من الطاقات البشرية المؤهّلة لتعليم ريادة الأعمال، أي وجود معلّمين أكفاء يسعون إلى التغيير للتعليم الريادي.
- وأفادت عينة البحث أيضاً بأنّ وجود مبادئ لتعليم ريادة الأعمال واتباع طرائق تدريس وتقويم ووجود متعلم لديه الاستعداد للتعلّم الريادي كان بدرجة متوسطة.
- كما أظهرت النتائج بوجود قصور واضح في الممارسات العملية الميدانية لتعليم ريادة الأعمال، والتي تتمثّل في البيئة التعليمية الراعية للريادة، والمناهج التي تشكّل صلب عملية تعليم ريادة الأعمال، بالإضافة إلى ضعف المخرجات الناتجة عن عملية التعليم تلك.

ثانياً: فيما يتعلق بنتائج اختبار صحة الفرضيات

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عيّنة البحث من المديرين والمعلمين بالنسبة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية تبعاً لمتغير نوع المدرسة بين فئتي (نسوية، صناعية) لصالح الثانويات النسوية، وبين فئتي (تجارية، صناعية) لصالح الثانويات التجارية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني تبعاً لمتغير الصفة الوظيفية (مدير _ معلم).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني تبعاً لمتغير الشهادة العلمية (معهد متوسط _ إجازة جامعية _ دراسات عليا).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدراسة واقع تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات _ من 5 إلى 10 سنوات _ أكثر من 10 سنوات).

ثالثاً: فيما يتعلّق بمعوقات تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

- تتحدد أبرز المعوقات المرتبطة بمحور المناهج بقصور في تبنّي المناهج التعليمية للممارسات الريادية، وعدم تضمين الكتب المدرسية لنصوص الملكية الفكرية وحقوق احتفاظ الأفراد بمشروعاتهم، وغياب البيانات والإحصائيات الدقيقة عن متطلبات سوق العمل في المنهاج المدرسي.
- وتجلّت أبرز المعوقات المرتبطة بمحور المعلّم بالنقص الحاد في عدد معلمي الحرف مقارنة بأعداد الطلاب، ونقص التدريب المناسب لمعلمي المرحلة الثانوية المهنية فيما يخص تعليم ريادة الأعمال.
- كما بينت النتائج أنّه من أبرز المعوقات المرتبطة بمحور المتعلّم هي محدودية مشاركة الطلبة في مشروعات ريادّية، وتأثّر الطلبة بالنظرة المجتمعية الدونية للتعلّم المهني، وخوفهم من العمل الحر.
- وتحددت أبرز المعوقات المرتبطة بمحور البيئة التعليمية بالنقص الكبير في المواد الأولية، وقلّة المرافق الكافية في المدرسة لتعليم ريادة الأعمال، وغياب استثمار الورش والمختبرات في دعم تعليم ريادة الأعمال، بالإضافة إلى قدم تجهيز الأبنية وضعف ملاءمته للمعايير التي تتطلبها التخصصات الحالية.
- ومن أبرز المعوقات المرتبطة بمحور طرائق التدريس كانت غياب العنصر العملي التطبيقي لريادة الأعمال، وقلّة في استخدام الأنشطة غير الصفية، وقصور توظيف التقنيات الحديثة لخدمة عملية تعليم ريادة الأعمال.

- كما تبيّن أنّ أبرز المعوقات المرتبطة بمحور التقويم هي الاقتصار في تقويم الطلبة على أساليب التقويم التقليدية، وغياب أداوت التقويم المناسبة لقياس فعالية مبادرات الطلبة الريادية، فضلاً عن محدودية إشراك الطلبة في عملية التقويم وعدم استخدام نتائج هذه العملية في تطوير الأداء.
- أما المعوقات المرتبطة بمحور المخرجات فتجلّت بمحدودية المعارف المرتبطة بالريادة لدى الخريجين، وضعف ملاءمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى ضعف استعداد الخريجين للاستثمار في مشاريع خاصة.

خلاصة:

بناءً على نتائج إجراءات التحليل الإحصائي اتضح أنّ مدارس التعليم الثانوي المهني في دمشق، تطبق بعض الممارسات العفوية في تعليم ريادة الأعمال، والتي تفتقر كثيراً إلى معايير الجودة والكفاءة، ومن ثمّ فإنها بحاجة إلى الارتكاز على بعض الخطط والرؤى المنهجية الاستشرافية التي تستهدف الفكر الريادي، حتى يتمّ إدراكها واعتمادها بشكل مؤسسي، لرفع مستوى أدائها، وتحسين كفاءتها في استثمار الموارد البشرية المتنوعة ضمنها، ومن خلال نتائج البحث الميداني من دراسة واقع ومعوقات تعليم ريادة الأعمال، ستحاول الباحثة في البحث الحالي وضع بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، مستفيدةً بالدرجة الأولى من نتائج التحليل المقارن لتعليم ريادة الأعمال في أمريكا وسلطنة عمان، ثم من النتائج الميدانية للبحث الحالي بالدرجة الثانية.

الفصل السابع

تحليل مقارن لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في كل من أمريكا وسلطنة عمان

تمهيد

المحور الأول: المقابلة المبدئية للجوانب المختارة لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في بلدي المقارنة

المحور الثاني: المقارنة التحليلية لأوجه التشابه والاختلاف بين الجوانب المختارة لتعليم ريادة الأعمال في بلدي المقارنة

خلاصة

تمهيد:

يتناول الفصل الحالي تحليلاً مقارناً لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في كل من أمريكا وسلطنة عمان، من خلال الاعتماد على محورين رئيسيين، يتضمن المحور الأول المقابلة المبدئية للجوانب المختارة لتعليم ريادة الأعمال في بلدي المقارنة، وتحويل الفرض المبدئي إلى حقيقي، ليتم في المحور الثاني مقارنة تحليلية لأوجه الشبه والاختلاف بين هذه الجوانب واستنتاج الفرض الحقيقي للبحث، وإثبات صحة هذا الفرض من خلال معرفة أوجه الإفادة من تعليم ريادة الأعمال في دولتي المقارنة وإعداد أبدال مقترحة لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في سورية.

المحور الأول: المقابلة المبدئية للجوانب المختارة لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في بلدي المقارنة

سيتم مقابلة كل جانب من جوانب تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في أمريكا وسلطنة عمان بدءاً من المبادئ والأهداف وانتهاءً بمقابلة برامج تعليم ريادة الأعمال في بلدي المقارنة

1_ مبادئ تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

يقوم تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في أمريكا وسلطنة عمان على مبادئ رئيسية عدّة تساعده على تحقيق أهدافه وهي:

الجدول (43) مقابلة مبادئ تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان

أمريكا	سلطنة عمان
1. تمكين الأفراد والمجتمعات: وذلك من خلال التركيز على بناء الشركات الناشئة التي توفر الفرص للطلاب للنمو والتعلم، وتقديم برامج تدريبية وفرص إرشادية لمساعدة الطلاب على تطوير مهارات جديدة وبدء أعمالهم التجارية الخاصة. 2. استعادة البيئة وتجديدها: عن طريق تدريب الطلاب على تطوير أعمال تركز على الزراعة المستدامة أو الطاقة المتجددة أو إعادة التدوير.	1. تزويد المتعلمين بالمعارف والمهارات والقيم المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة والتعامل مع مستجدات العصر وتحدياته. 2. الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الشاملة للمجتمع العماني. 3. التأكيد على التوجهات الجديدة في دعم الابتكار ومهارات ريادة الأعمال والتوظيف لدى طلبة الثانويات المهنية.

3. التعاون وتبادل المعرفة: من خلال تصميم شبكة يتشارك فيها الطلاب مع رواد الأعمال في أفضل الممارسات والموارد والخبرات. 4. تبني منظور طويل المدى: بدلاً من التركيز فقط على الأرباح قصيرة الأجل، يؤخذ في الحسبان الآثار الأوسع نطاقاً، ويتمّ ذلك من خلال التدريب على البحث والتطوير لإنشاء تقنيات مبتكرة لها تأثير إيجابي في البيئة.	4. غرس قيم العمل والإنتاج، وتقدير العمل بأنواعه، وتنمية مهاراته الأساسية. 5. السعي للمواءمة بين نواتج التعليم ومتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع واحتياجات سوق العمل. 6. الانتماء القومي والحفاظ على هوية الأمة، ودعم خطط التنمية الوطنية. 7. تحقيق أثر اجتماعي إيجابي، من خلال استعمال أساليب تدريس ومناهج تتغلب على التحديات المجتمعية.

يتبين من الجدول السابق أنّ مبادئ تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في بلدي المقارنة تتمحور حول نقطة أساسية مشتركة وهي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما يندرج تحت هذا البند من تمكين الأفراد للتكيف مع مستجدات العصر وتحدياته، وضمان مسيرة تنموية شاملة ومتكاملة في المجالات كافة للارتقاء بجودة الحياة في البلد.

2_ أهداف تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

يهدف تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا وسلطنة عمان إلى ما يلي:

الجدول (44) مقابلة أهداف تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان

أمريكا	سلطنة عمان
1. المساهمة في بناء مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي. 2. بناء ثقافة ريادة الأعمال وترسيخها، وتنمية الدافع إلى العمل الحر بالتعاون مع الجهات المختصة وذات العلاقة في المجتمع. 3. المساهمة في تفعيل دور المنشآت الصغيرة لإيجاد وظائف وفرص عمل. 4. توفير بيئة إيجابية لاحتضان الأفكار الإبداعية والأعمال الرائدة للطلاب والخريجين. 5. تحفيز النمو الصناعي والاقتصادي ورعاية العقلية الريادية والمهارات والسلوك الريادي.	1. تطوير الإبداع والابتكار وريادة الأعمال في السلطنة فضلاً عن تعزيزها لدى طلبة المرحلة الثانوية المهنية من التخصصات المختلفة. 2. زيادة فهم الطلبة للمفاهيم والنظريات المتعلقة بريادة الأعمال، وكذلك استعراض أهم المفاهيم التجارية ذات العلاقة ببدء المشروع التجاري والتخطيط التي ستساعد الطلبة على تطبيق هذه المفاهيم. 3. تعريف الطلبة بالإجراءات المتبعة في سلطنة عمان عند بدء مشروع تجاري، وكذلك معرفة أنظمة الدعم المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

6. توفير الفرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوظيف الخريجين، وتكوين جيل من الرياديين قادراً على إيجاد فرص عمل استثمارية له ولغيره. 7. تقديم نماذج أولية شبه صناعية تساعد على الانتقال من البحوث الأساسية إلى تطوير المنتجات ودخولها الأسواق.	السلطنة، ومناقشة العوامل المهمة التي تؤثر في صياغة الفكرة التجارية وإعداد دراسة الجدوى لها.

من خلال قراءة الجدول السابق يظهر أنّ الهدف المشترك من تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في بلدي المقارنة هو تحسين الحالة الاقتصادية للبلاد من خلال استثمار الموارد البشرية استثماراً يعود بأرباح علمية واجتماعية وثقافية من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق التنمية المستدامة. وانطلاقاً من أنّ برنامج "دراسات ريادة الأعمال" في أمريكا و"البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان" هما الأشهر في مجال تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية من التخصصات المهنية، في بلدي المقارنة، سيتم مقابلة أهداف هذين البرنامجين ومناهجهما والمعلم والمتعلم والبيئة التعليمية فيهما، بالإضافة إلى عرض طرائق التدريس المتبعة وأساليب التقويم والمخرجات التي يخلصان إليها.

3_ أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

تمّ وضع الأهداف الإستراتيجية لبرنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان على النحو التالي:

الجدول (45) مقابلة أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان

برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا	البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان
1. تدريب المتعلمين في المرحلة الثانوية المهنية على مهارات ريادة الأعمال، من خلال تعليمهم الخطوات الأساسية لبناء شركتهم الخاصة، ومشاركتهم في تصميم وتنظيم مشاريع حقيقية في مجالات مختلفة. 2. تمكين المتعلمين من دراسة آليات الابتكار والقدرة على تحليل البيانات، واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والشواهد في ظل العمل بروح الفريق والتعاون وتبادل المعرفة وإنتاجها.	1. تأهيل المشاركين على أخلاقيات ومهارات ومعارف الثورة الصناعية الرابعة والتقنيات المتقدمة. 2. تأسيس مشاريع تقنية ناشئة بهدف استقطاب استثمارات تحويل المشاريع إلى شركات تقنية ناشئة على أرض الواقع. 3. بناء جيل من الشباب يتطلع نحو المخاطرة والشجاعة والجرأة، ويمتلك الحماس للابتكار والتحدي.

3. إكساب المتعلمين مهارات الملاحظة، وإجراء المقابلات والتنبؤ بالمشكلات.	

من خلال قراءة الجدول السابق يظهر أنّ الهدف المشترك من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان هو تنمية قدرات الطلبة على استشراف المستجدات على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لها، وتطوير قدراتهم على المبادرة وتحمّل المسؤولية والمخاطرة وتشجيعهم على تطوير الذات باستمرار.

4_ منهاج برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

يتم تنفيذ منهاج برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان على ثلاث مراحل متتالية وهي:

الجدول (46) مقابلة منهاج برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان

برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا	البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان
1. المرحلة الأولى (التمهيدية): يتم من خلالها توزيع المهام والأدوار لكل مشروع، وتحديد الشركات التي ستشارك في احتضان المشروع، وتقديم الدعم للمتعلمين، واحتضان أفكارهم وحلولهم الإبداعية، وتمكينهم من عرض تلك الحلول على المديرين التنفيذين بالشركات الحاضنة. 2. المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة عرض المشاريع أمام المستثمرين، ورجال الأعمال، من أجل قياس مدى قوة المنتج، وإجراء تعديلات لتحسين نقاط الضعف في ضوء التغذية الراجعة التي حصلوا عليها أثناء عرض المشروع. 3. المرحلة الثالثة: يضع المتعلّم في هذه المرحلة تصوراً للشكل النهائي للمنتج الذي تم تصميمه، بعد الإجراءات التي تم اقتراحها من قبل فريق العمل، ورجال الأعمال، والمستثمرين.	1. المرحلة الأولى: يتم في هذه المرحلة تعلم أساسيات لغة بايثون (Python)، وتكون طريقة التعليم بشكل إلكتروني، وذلك عبر منصة تم تخصيصها لتزويد المتقدمين بالخبرات والمعرفة اللازمة. 2. المرحلة الثانية: تركز هذه المرحلة على أساسيات الحاسب الآلي ولغة البرمجة بايثون وبعض البرامج المهمة مثل برنامج الرد الآلي وتصميم برامج للملاحة بدون قائد طيار، بالإضافة إلى الكثير من ألعاب وتطبيقات البرامج الذكية. 3. المرحلة الثالثة: تتضمن برنامجاً تدريبياً مكثّفاً مدته ستة أسابيع داخل السلطنة وخارجها للمجيدين من المرحلة الأولى والثانية، بناءً على عملية تقويم تراكمية شفافة؛ حيث يركز البرنامج على تطبيقات ومعارف الثورة الصناعية الرابعة والمواطنة في ظل الاقتصاد الرقمي، ويتم تنفيذ هذا المسار بالتعاون

	مع جامعات ومؤسسات أخرى داخل السلطنة وخارجها.

يظهر من الجدول السابق أنّ منهاج برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان يتضمن ثلاث مراحل تبدأ بمرحلة تمهيدية تتضمن تعلّم الأساسيات، وتنتهي بمرحلة تطبيقية، أو شبه تطبيقية، تسمح للطلاب بإنتاج تصوّر نهائي للمنتج أو التطبيق الذي عملوا عليه خلال فترة التعلّم.

5_ المعلّم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

يحرص المعلّم في برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان على ما يلي:

الجدول (47) مقابلة المعلّم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان

برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا	البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان
1. يركز معلمو البرنامج والمشرفون عليه على التعلم بدلاً من تركيزهم على التعليم. 2. يهتم المعلمون بانخراط المتعلّم بشكل نشط في المحتوى الدراسي للمنهاج أو المشروع الذي يتم تصميمه. 3. يتجنب المعلمون المحتوى غير المهم ويركزون على المحتوي الأساسي والأهم. 4. يخلق المعلمون بيئة صفية يشارك فيها الطلاب بشكل نشط في اكتساب المعرفة وتطبيقها في مواقف ذات معنى.	1. يسعى المعلم في هذا البرنامج لتحويل المدرسة إلى مجتمع مهني تعلّمي. 2. يقرّ المعلّم بالتزامه بالاستمرار في الممارسة، وباستكشاف فن وعلم التعليم طوال فترة عمله في هذه المهنة. 3. يلتزم المعلم برسالة ورؤية وأهداف البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب العماني. 4. يركز على أداء المتعلّم وإنجازه. 5. يسعى إلى المشاركة والعمل على شكل مجموعات أو فرق تعاونية.

يتبين من الجدول السابق أنّ المعلّمين في برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان يركزون بشكل أساسي على أداء المتعلّم، ويشجعونه على ممارسة الريادة بشكل نشط من خلال الفعل والخبرة والتجريب.

6_ المتعلّم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

استهدف برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان المتعلمين وفق ما يلي:

الجدول (48) مقابلة المتعلّم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان

برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا	البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان
1. استهدف البرنامج الطلاب المهنيين في المرحلة الثانوية. 2. يعمل البرنامج على تعليم الطلاب أساليب الابتكار والمنهج التحليلي في إجراء الأبحاث وآلية اتخاذ قرارات مدعّمة بالأدلة. 3. يستند الطلاب إلى النماذج الأولية السريعة من أجل حل المشكلات والوصول إلى حلول. 4. يدمج الطلاب المسؤولية الاجتماعية والمعرفة العامة بأمور العالم الخارجي والتفكير التصميمي. 5. يؤدي الطلاب معظم عملهم بشكل جماعي. 6. يسعى الطلاب إلى تقدير نقاط القوة في شخصيتهم وفي شخصية الآخرين.	1. استهدف البرنامج شباب عمان من المرحلة الثانوية في جميع مدارس عمان الحكومية والخاصة. 2. يخوض الطلاب في هذا البرنامج تجربة مليئة بالفرص والتحديات لدعمهم وتزويدهم بمهارات مطلوبة في المستقبل. 3. يسعى الطلاب إلى استخدام مهارات التفكير العليا وتطبيق المنهج العلمي. 4. يركز الطلاب على تعلم البرمجة ولغة بايثون، لتساعدهم هذه المهارات في تعزيز فرصهم في المستقبل والاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة بشكل كبير.

وفي ضوء معطيات الجدول السابق يتبين حرص كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان على أن ينمي في طلابه القدرة على ممارسة التفكير العلمي وأسلوب حل المشكلات في مجال تخصصه المهني وحياته المجتمعية.

7_ البيئة التعليمية في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

تظهر سمات البيئة التعليمية في كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان بالآتي:

الجدول (49) مقابلة البيئة التعليمية في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان

برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا	البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان
1. يوفر برنامج دراسات ريادة الأعمال بيئة عمل تجريبية حقيقية قائمة على مشكلات واقعية. 2. بيئة داعمة علمياً من خلال الهيكل التنظيمي المتمثل في المدير التنفيذي ونائب المدير وأعضاء هيئة التدريس. 3. بيئة داعمة تطبيقياً من قبل الشركات الحاضنة للمشاريع التي تم تصميمها. 4. بيئة قائمة على التعليم بالممارسة، والتركيز على الحلول الإبداعية المدعومة بالأدلة والشواهد، والتدريب الدائم على مهارات العرض والتقديم.	1. تتمثل البيئة التعليمية للبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان في رحلة تعليمية وتطبيقية مثرية. 2. بيئة متنوعة يتخللها مراحل من التعلم الإلكتروني، والمحاضرات المباشرة، والتدريب الشخصي، ومحاكاة المشاريع التجارية، وزيارة جامعات ومراكز عالمية متخصصة في ريادة الأعمال والتكنولوجيا، وتوجيه دعوات للمستثمرين. 3. بيئة تطبيقية تتضمن تأسيس مشاريع تقنية ناشئة بهدف استقطاب استثمارات تحويل المشاريع إلى شركات تقنية ناشئة على أرض الواقع.

يتبين من الجدول السابق أن البيئة التعليمية في كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان هي بيئة متنوعة وداعمة، حيث أنّها تلبي احتياجات التعلّم العلمي والتطبيقي.

8_ طرائق التدريس المتبعة في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

يعتمد تعليم ريادة الأعمال في كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان على الطرائق التدريسية الآتية:

الجدول (50) مقابلة طرائق التدريس في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان

برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا	البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان
1. التعلم التجريبي، الذي يهتم بالمشاركة من خلال تفاعل الطلاب في أنشطة الابتكار وريادة الأعمال. 2. ورش العمل. 3. المؤتمرات.	1. التعلم التجريبي القائم على التدريب وتطبيق معرفة الطلاب بريادة الأعمال في سيناريوهات العالم الحقيقي. 2. البرامج التعاونية.

4. التدريب الداخلي. 5. التدريب العملي على الخبرة، والمشروعات الحقيقية، بحيث يتمكن الطلاب من تطبيق معارفهم في بيئات العالم الحقيقي. 6. حلقات النقاش وجلسات التواصل، حيث يمكن للطلاب التواصل مع محترفي الصناعة ورجال الأعمال الناجحين وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية. 7. تقديم التوجيه والدعم القيمين للطلاب من قبل الخريجين الذين استطاعوا المشاركة بنشاط في النظام البيئي لريادة الأعمال.	3. مسابقات ريادة الأعمال. 4. المشاركة في النظام البيئي المحلي لريادة الأعمال، بما في ذلك الشركات الناشئة والمستثمرين وخبراء الصناعة والوكالات الحكومية. 5. محاضرات الضيوف وبرامج الإرشاد وفعاليات التواصل التي من شأنها أن تسد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية ومجتمع ريادة الأعمال.

في ضوء معطيات الجدول السابق يُلاحظ تنوّع طرائق التدريس المستخدمة في كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان، حيث أنّها اشتملت على بعض الأساليب التقليدية القائمة على جلسات النقاش والتواصل وإلقاء المحاضرات، مع التركيز أكثر على الطرائق الحديثة القائمة على التعلم النشط والتعاوني.

9_ التقويم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

تقوم عملية التقويم في كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان على ما يلي:

الجدول (51) مقابلة التقويم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان

برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا	البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان
1. يعتمد برنامج دراسات ريادة الأعمال على التقويم الشامل لإجمالي أداء المتعلمين. 2. يركز التقويم على مدى اكتساب الطلبة للمهارات والمعارف المطلوبة، والتي أهمها حل المشكلات، والقدرة على التواصل، والتعاون، فضلاً عن دراسة طبيعة سوق العمل، ومتطلباته.	1. يتم إخضاع جميع المتقدمين لمختلف مسارات البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب لعملية اختيار عادلة وشفافة تتسم بالدقة والموضوعية وفقاً لمعايير تنافسية واضحة.

3. يتم تسجيل مستوى المتعلمين أولاً بأول في الملف المخصص بكل متعلم، وذلك بمعدل ثلاث مرات أسبوعياً، ويشتمل هذا الملف على الأداءات المقترنة بالأدلة والشواهد عن أداء المتعلم، ويتضمن الملف (السيرة الذاتية للمتعلم، ورؤية المعلم عن آليات تطوير الأداءات المستقبلية وتقاريره عن أهم وآخر الكتب التي قام بقراءتها أو تأليفها، وأشرطة الفيديو والعروض التقديمية الخاصة بكل متعلم). 4. ثم يتم تقويم المتعلمين تقويماً شاملاً، قائماً على الأدلة والشواهد، وتحديد نقاط القوة، ومواطن الضعف لكل متعلم.	2. تستعين عملية التقويم بوزارة التربية والتعليم في هذا المسار لترشيح مجموعة من الطلاب بناءً على معايير منصفة ومحايدة. 3. ثم تقوم مؤسسة عمانية مستقلة ذات خبرة في مجال تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية بتنفيذ عملية التقييم، بالاستعانة مع مؤسسات تعليمية تطويرية تتصدر التصنيفات العالمية. 4. ثم يخضع الطلاب المرشحون لعدة اختبارات شاملة منها اختبارات اللغة الإنجليزية والتفكير التحليلي ومقابلة فيديو.

يظهر من الجدول السابق أن عملية التقويم في كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان تتسم بالشمولية والإجمال لأداءات المتعلّم ومهاراته كافة.

10_ المخرجات من برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

استطاع كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان من تحقيق ما يلي:

الجدول (52) مقابلة المخرجات من برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان

برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا	البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان
1. الإسهام بشكل كبير في تعليم ريادة الأعمال، من خلال مناهجه الشاملة، وفرص التعلم التجريبي، وبرامج التواصل والإرشاد، وموارد التمويل، ودعم الحضانة والتسريع، والمبادرات البحثية، وجهود المشاركة المجتمعية. 2. استطاع البرنامج تخريج أفراد يمتلكون ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.	1. تخريج أفراد على دراية تامة بالفرص المتاحة في السوق وآلية اغتنامها. 2. أفراد يمتلكون مهارات تحليل السوق، وتعزيز التواصل والتعاون مع رواد الأعمال والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الخبرة. 3. أفراد يتمتعون بالمرونة وقادرين على حل المشكلات والتكيف، والمخاطرة. 4. أفراد قادرون على تطبيق المعرفة العلمية التي اكتسبوها في سيناريوهات العالم الحقيقي.

3. بالإضافة إلى خريجين يمتلكون المهارات المعرفية والعقلية اللازمة لتحديد الفرص واغتنامها، والتفكير خارج الصندوق، وتطوير حلول رائدة.	

من خلال قراءة الجدول السابق يتضح الاتفاق الكبير في مخرجات كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان وذلك بالمهارات العلمية والمعرفية والعملية التي يمتلكها الخريجين من هذين البرنامجين.

في ضوء المقابلة المبدئية لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في كل من أمريكا وسلطنة عمان، يتبين وجود نقاط تشابه بين تجربة كلا البلدين في محاور البحث (المبادئ والأهداف والمناهج والمعلّم والمتعلّم والبيئة التعليمية وطرائق التدريس والتقويم والمخرجات)، كذلك تظهر نقاط تمايز بين التجربتين في المحاور ذاتها، وعليه يمكن تحويل الفرض المبدئي إلى فرض حقيقي والذي يتمثّل بأنه: "يؤدي الأخذ بخبرة كل من أمريكا وسلطنة عمان في مجال تعليم ريادة الأعمال إلى التوصل لبديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية".

المحور الثاني: المقارنة التحليلية لأوجه التشابه والاختلاف بين الجوانب المختارة لتعليم ريادة الأعمال في بلدي المقارنة

تقوم الباحثة فيما يلي بإجراء مقارنة تحليلية لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في كل من أمريكا وسلطنة عمان بشكل عام، وفي برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان على وجه الخصوص:

1_ مبادئ تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

1_1 أوجه التشابه في مبادئ تعليم ريادة الأعمال وتفسيرها:

تتشابه مبادئ تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في كل من أمريكا وسلطنة عمان، بجوانب عدّة يمكن إجمالها بالآتي:

- يلاحظ على مبادئ تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في كل من أمريكا وسلطنة عمان أنّها تركّز في جوهرها على تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة، ورسم مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، والتصدي للتحديات العالمية التي تواجهها الدول المتطورة والنامية على حدّ سواء.
- تقديم برامج تدريبية وإرشادية لمساعدة الطلاب، وتوفير فرص النمو والتعلّم والابتكار أمامهم، وتنمية مهارات جديدة مرتبطة بتأسيس الأعمال التجارية الخاصة وإدارتها.
- تعزيز النسيج المجتمعي، وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات المعقدة، وتحقيق أثر اجتماعي إيجابي.

وتفسّر الباحثة أوجه التشابه السابقة انطلاقاً من سعي دولتي المقارنة إلى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، باعتبارها قضية تنموية وبيئية، فضلاً عن كونها قضية أخلاقية وإنسانية مصيرية ترتبط بالحاضر والمستقبل، كما أنّ تعليم ريادة الأعمال يعدّ شرارة لتحقيق الرخاء الاقتصادي، ومفتاح النظريات الحديثة للتنمية وتحقيق القدرة التنافسية، وهذا ما يفسّر السرعة التطويرية في مجال تطبيق التعليم الريادي منذ نشأته في كلا البلدين.

2_1 أوجه الاختلاف في مبادئ تعليم ريادة الأعمال وتفسيرها:

تتجلى أوجه الاختلاف في المبادئ التي يقوم عليها تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في دولتي المقارنة بما يلي:

- تتميز مبادئ تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا بتركيزها على استعادة البيئة وتجديدها، وتبنّي منظور طويل الأمد، حيث يركز هذا النوع من التعليم على تنمية المهارات الحياتية ذات العلاقة والارتباط بالبيئة الطبيعية والاستثمار طويل الأمد في سوق العمل، وتوسيع آفاق المتعلم ومدركاته نحو بيئته المحيطة والموارد الطبيعية المتوفّرة، وهذا ينسجم مع غايات الإدارة اللامركزية في التعليم الأمريكي، ويظهر في استجابة مؤسسات التعليم الثانوي المهني للتنوّع الجغرافي والمناخي والبيئي في البلاد (Amoros & Bosma, 2014, 25).

- في حين تتميز مبادئ تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان باتجاهها نحو تنمية الشباب العماني وتعزيز انتمائه القومي والوطني، والحفاظ على هوية الأمة، وقد يعود السبب في هذا التوجه من وجهة نظر الباحثة إلى العوامل الجغرافية والسياسية والاجتماعية التي تحكم السلطنة، والتي جعلت منها بلداً منغلقاً إلى حدّ ما على نفسه، يرسخ جهوده لتحقيق التنمية والحفاظ على انتماء المتعلّم وهويته الوطنية في ظل هذا السعي إلى تحقيق الإبداع القابل للتكيف والقادر على تخطي النطاق المحلي (مجلس التعليم بسلطنة عمان، 2017).

2_ أهداف تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

2_1 أوجه التشابه في أهداف تعليم ريادة الأعمال وتفسيرها:

تتشابه الأهداف العامة لتعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان في نقاط عدة وهي:

- تهيئة الطلبة المهنيين في المرحلة الثانوية لمتطلبات سوق العمل واحتياجات الحياة الحديثة، وتطوير قدرات ريادة الأعمال لدى الطلبة والعقول المنتجة.
- بناء ثقافة ريادة الأعمال والابتكار وتعزيزها بين فئات المجتمع.
- تنمية قدرات الطلاب وتمكينهم من إنشاء وإدارة المنشآت الصغيرة بنجاح.

ويمكن تفسير هذا التشابه في ظل سعي كل من دولتي المقارنة لخلق جيل جديد من الرياديين والمبدعين في مجال الأعمال وغيره من المجالات الأخرى في المجتمع، وهذا هو الهدف الأسمى لتعليم ريادة الأعمال في دول العالم جميعها (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، 2012، 11)، وينطوي تحت هذا الهدف العام المشترك أهداف فرعية تتقاطع في تعزيز الثقافة الريادية ونشرها في المجتمعات وتهيئة الطلبة وتمكينهم علمياً من إنشاء مشاريع اقتصادية واجتماعية ريادية وإدارتها، ويعود السبب في هذا الاتفاق من وجهة نظر الباحثة، إلى أنّه من أجل الوصول إلى جيل ريادي مبتكر وقادر على حل المشكلات، كان

لابدّ من بناء عقلية تتبنى الريادة في هذا الجيل، عن طريق أساس ثقافي ريادي متين يشجع المبادرة والابتكار.

2_2 أوجه الاختلاف في أهداف تعليم ريادة الأعمال وتفسيرها:

تتجلى أوجه الاختلاف في أهداف تعليم ريادة الأعمال في بلدي المقارنة فيما يلي:

- ركّزت أهداف تعليم ريادة الأعمال في أمريكا على التغيير السريع والمنافسة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل التكنولوجية والاقتصادية التي تؤثر في التعليم الريادي في البلاد، والتي تعدّ أنّ أساس البنيان الاقتصادي هو زيادة الإنتاجية من الاختراعات والابتكارات التكنولوجية، والبحث المستمر عن طرائق جديدة لأداء العمل بمجهود وتكلفة قليلين، الأمر الذي أثّر بدوره أيضاً في طبيعة المجتمع الأمريكي وجعل منه كياناً عضوياً ديناميكياً يسعى إلى المنافسة وتحقيق الريادة (Cabaleiro & Vera, 2020, 157).

- بينما تتسم أهداف تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان بمزيد من الإجرائية والقابلية للتطبيق، حيث يلاحظ التدرج في صياغة وزارة التربية والتعليم العمانية لأهداف تعليم ريادة الأعمال، فقد ابتدأت بتثقيف الطلبة بمفاهيم نظرية عن الريادة والأعمال التجارية كحجر أساس للتعليم الريادي، ثم انتقلت إلى تزويدهم بالمعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة لبدء مشروع في السلطنة، حيث تميزت أهداف تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان بأنها تضمنت تعليم الطلبة صياغة الفكرة التجارية وإعداد دراسة الجدوى لها بالاستناد إلى معرفتهم المسبقة بأنظمة الدعم والإجراءات المتبعة عند بدء مشروع جديد (وزارة التربية والتعليم، 2014)، لتكون بذلك سلسلة أهداف متدرجة بشكل هرمي يسعى كل منها إلى تطبيق ما تمّ تعلّمه في المرحلة السابقة، ويمكن تفسير اتجاه السلطنة لجعل أهدافها أكثر إجرائية انطلاقاً من طبيعة الحيز الجغرافي العماني المنغلق إلى حدّ ما على

نفسه، والذي دفع الحكومة والشعب إلى توفير متطلبات الحياة في المجالات كافة، وفتح المجال لتنفيذ التعليم الريادي وتطبيقه على أرض الواقع من أجل توفير هذه المتطلبات.

3_ أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

3_1 أوجه التشابه في أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال وتفسيرها:

يتجلى وجه الشبه بين أهداف برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان في سعيهما إلى إعداد أفراد رياديين يتمتعون بعقلية ريادية ابتكارية تتميز بالقدرة على حل المشكلات، وتنمية قدراتهم على ابتكار وإنتاج مشروعات إبداعية يشاركون بها في سوق العمل لتلبية الاحتياجات المجتمعية. ويعود السبب في هذا التشابه إلى سعي الحكومة في دولتي المقارنة إلى توفير سبل الاستثمار المحلي في صورة تطوير المنتجات والصناعات المحلية، وتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة، حيث قدّمت الحكومة في سلطنة عمان اهتماماً متزايداً ودعماً لتوفير أساليب النجاح للمبدعين، من خلال رسم إستراتيجيات واضحة تدعم تعليم ريادة الأعمال في المرحلة السابقة للتعليم الجامعي (الغساني، 2010، 69)، وبدورها سعت الحكومة الأمريكية إلى دعم المبادرات الخاصة ببرامج المشاريع الحرة، وتعليم العلوم والتكنولوجيا، وافتتاح دورات لتعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم المختلفة (Chatterji et al, 2013, 19).

3_2 أوجه الاختلاف في أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال وتفسيرها:

يظهر الاختلاف في أهداف برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان على النحو الآتي:

- يتميز برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا بهدف خاص يسعى من خلاله إلى تعليم الطلبة الخطوات الأساسية لبناء شركتهم الخاصة، وآليات بناء مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي، من خلال التركيز على مهارات التعاون والتواصل، ويمكن تفسير هذا التوجه انطلاقاً من ثقافة التعاون

والتجديد التي يتميز بها المجتمع الأمريكي بمؤسساته وشركاته التي تسعى بشكل دائم إلى تبادل المعرفة وتقديم المساعدة للطلبة من أجل البدء بأعمالهم الخاصة، كما ويتضح الأمر في الشبكات التشاركية التي يتم تصميمها بهدف إفادة الطلاب من أفضل الممارسات والموارد والخبرات التي يقدمها رواد الأعمال، مما يتيح لهم تجميع معارفهم ومواردهم لخلق مستقبل أكثر استدامة (Office of Innovation and Entrepreneurship Economic Development Administration & National Advisory Council on Innovation and Entrepreneurship, 2013).

- بينما يهدف البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان إلى تعليم الطلاب مهارات المستقبل، وعلوم البرمجيات، والروبوتات، والتفكير الحسابي، والإعلام الرقمي، والمواطنة الرقمية، ومهارات ومعارف الثورة الصناعية الرابعة والتقنيات المتقدمة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء الاستراتيجيات الوطنية التي تبنتها السلطنة منذ عام (2011)، بهدف تعزيز الجاهزية والاستعداد لمواكبة التطورات المتسارعة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، والوصول إلى الخدمات الحكومية والمعلومات بطرائق مرنة وسهلة وأكثر إبداعاً من خلال تبني الذكاء الاصطناعي، وذلك ضمن منظومة مبادرات وطنية أطلقتها السلطنة لاكتساب الوعي ونشره حول اتجاهات التكنولوجيا والتقنية الناشئة واعتمادها (المجلس الأعلى للتخطيط، 2019، 8).

4_ منهاج برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

4_1 أوجه التشابه في منهاج برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

يتشابه منهاج برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان بالبناء الهيكلي حيث يتم تنفيذهما على ثلاث مراحل متتالية، يقوم المتعلّم من خلالها بتتبع التقدم باستخدام أدوات صممت كجزء من نظام إدارة التعلم، لتكون مرحلة وضع التصور والإنشاء آخر مراحل البرنامج، ويمكن تفسير هذا التشابه انطلاقاً من مراعاة بلدي المقارنة لتأثير المتغيرات الاجتماعية على

المنظومة التعليمية، ففي ضوء ما ورد سابقاً من عوامل ثقافية واجتماعية تؤثّر على تعليم ريادة الأعمال في بلدي المقارنة، وجدت الباحثة اشتراك كل من أمريكا وسلطنة عمان في حرصهما على تقديم برامج تعليمية ريادية تلبي حاجات المجتمع المحلّي على اختلاف فئاته ومتطلباته، لذا سعت كلتا الدولتين إلى تقديم مناهج ريادية تمكّن الطلبة من وضع نموذج للعمل ودراسة السوق وتقسيماته وحاجات المجتمع المتغيرة عن طريق تحديد الفئات المستهدفة وتقديم منتجات مطلوبة.

4_2 أوجه الاختلاف في منهاج برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

- يختلف منهاج برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا عن نظيره في سلطنة عمان بأنّه يتضمن في المرحلة الثانية من تنفيذه عملية عرض للمشاريع الطلابية أمام المستثمرين، ورجال الأعمال، من أجل قياس مدى قوة المشروع، ويمكن تفسير ذلك في ضوء فلسفة تعليم ريادة الأعمال وثقافته في أمريكا والتي تستند إلى تعاون رواد الأعمال مع الطلاب، ومشاركتهم بأفضل الممارسات والموارد والخبرات وذلك بتقديم برامج تدريبية وفرص إرشادية لمساعدة الطلاب على تطوير مهارات جديدة وبدء أعمالهم التجارية الخاصة، وهذا لا يخلق فرصاً اقتصادية فحسب، بل يعزز أيضاً النسيج الاجتماعي للمجتمعات (Saint Louis University, 2015).

- في حين يتميز منهاج البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان في "مرحلة التعليم الإلكتروني" التي تمحورت حول تعليم الناشئة أساسيات البرمجة بلغة (بايثون) المستخدمة حالياً في تطوير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة ومهاراتها، بالإضافة إلى بعض البرامج المهمة مثل برنامج الرد الآلي وتصميم برامج للملاحة بدون قائد طيار. الأمر الذي يمكن تفسيره انطلاقاً من دخول السلطنة بحقبة تكنولوجية جديدة في تقديم الخدمات وزيادة الاعتماد على التقنيات الناشئة في الجهات الحكومية، حيث بدأت سلطنة عمان بتبني فكرة تطبيق التقنيات الناشئة من خلال مبادرات مختلفة لنشر الوعي حول توجهات هذه التقنيات والعمل على تبنيها للإفادة منها في

تسهيل حياة الأفراد وتبسيط الخدمات والإجراءات الحكومية بحيث تكون أكثر سرعة وفعالية (المركز الوطني للتوجيه المهني، 2015).

5_ المعلّم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

5_1 أوجه التشابه في معلّم برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

تتجلى أوجه التشابه في طبيعة عمل المعلم في كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان بالنقاط التالية:

- التركيز على أداء المتعلّم وإنجازه وجعله محوراً لعملية التعلم الريادي.
- اتباع أساليب التعلم التعاوني النشط، والعمل الفريقي.
- خلق بيئة صفية تناسب التعلّم الريادي.

ويمكن تفسير أوجه التشابه السابقة انطلاقاً من ثقافة التعلم الريادي السائدة في بلدي المقارنة والتي تتقاطع في تقديم بعض المؤسسات الوطنية مجموعة من البرامج لتدريب الطلبة على مشاريع البحوث الأساسية وتطوير حلول فعّالة للمشاكل المجتمعية، وتقديم خدمات المشورة والإرشاد والتسويق، الأمر الذي يتطلب وجود كادر تدريسي فعّال قادر على الخروج من بوتقة التعليم التقليدي، والسماح للطلبة بأن يمارسوا ويشعروا بمفهوم ريادة الأعمال، وذلك من خلال الفعل، والخبرة، والتجربة عن طريق تحمل المخاطر، وحل المشكلات بطريقة إبداعية، والتغذية الراجعة التي تتم بالتفاعل الاجتماعي والتعاون ضمن البيئة الصفية.

5_2 أوجه الاختلاف في معلّم برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

برغم التشابه في دور المعلم في كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان إلّا أنّ هناك اختلافاً بسيطاً يتجلى بـ:

- تجنّب المعلّم في برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا للمحتوى غير المهم، مع تركيزه على المحتوى الأساسي والأهم، ويمكن تفسير ذلك انطلاقاً من المتغيرات التكنولوجية السريعة المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية في أمريكا، والتي أصبح التعليم الريادي بموجبها مطالباً برعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ (Hanımoğlu, 2018, 97)، الأمر الذي يتطلب من المعلّم في برامج تعليم ريادة الأعمال التركيز على إيجاد مواقف تعليمية مهمة، تعمل على تطبيق المعرفة في مواقف حقيقية ذات معنى (جرين، 2014، 75).
- بينما يختلف البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان عن سابقه في أمريكا بأنّ المعلّم فيه يسعى إلى تحويل المدرسة إلى مجتمع مهني تعلّمي، وهو بذلك مطالب باستكشاف فن وعلم التعليم طوال فترة عمله في هذه المهنة. ويُفسّر ذلك في ضوء العوامل التكنولوجية المؤثرة في التعليم الريادي في السلطنة والتي دفعتها إلى السعي لخدمة طلبة المرحلة الثانوية المهنية وتزويدهم بالمهارات الجديدة التي يتطلبها التعامل مع التقنيات الجديدة الناشئة، وتدريبهم بما يناسب تحديات ومتطلبات المستقبل (وزارة الإعلام، 2020)، الأمر الذي انعكس على سعي برامج تعليم ريادة الأعمال في السلطنة إلى تعليم مهارات المستقبل، وما يترتب على ذلك من ضرورة وجود معلّم يحرص على استمرارية التعلّم والعمل، والتطوير المهني للكادر التدريسي والإشرافي القائم على هذا البرنامج (ديوان البلاط السلطاني بسلطنة عمان، 2019).

6_ المتعلّم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

6_1 أوجه التشابه في متعلّم برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

يسعى كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان إلى جعل طلابهم يتقنون مجموعة من المعارف والكفاءات الأكاديمية الأساسية، بالإضافة إلى

مهارات التفكير العليا المختلفة، وتنمية الدافعية العالية نحو التعلّم المستمر والإنجاز، ويمكن تفسير ذلك انطلاقاً من اعتماد دولتي المقارنة المرونة والابتكار والمشاركة عوامل محركة لأداء المؤسسات، وتسريع التقدم نحو تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، الأمر الذي يتطلب تأهيل المتعلمين بالمعارف والكفاءات الريادية، مما دفع برامج التعليم الريادي لكلا البلدين للسعي إلى بناء عقلية ريادية لدى الطلبة تكون قادرة على حل المشكلات وإنتاج مشروعات إبداعية يشارك بها الطلاب في سوق العمل لتلبية متطلبات التنمية المستدامة.

6_2 أوجه الاختلاف في متعلّم برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

- إنّ ما يميز المتعلّم في برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا هو أنّه من أجل أن يصل لحلول للمشكلات والتحديات التي يطرحها البرنامج، فإنّه يستند إلى النماذج الأولية السريعة، ويستعين بها، فضلاً عن إمكانية دمجه للمسؤولية الاجتماعية والمعرفة العامة بأمور العالم الخارجي والتفكير التصميمي القائم على مهارات الملاحظة وإجراء المقابلات وغيرها من المهارات التي يمكن توظيفها من أجل اجتياز التحديات الموضوعة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء الفلسفة الاجتماعية لتعليم ريادة الأعمال في أمريكا القائمة على المسؤولية الاجتماعية، والتي تتمثّل في النماذج المساعدة التي تقدمها الشركات المجتمعية كشركات تنظيم المشاريع والتي من شأنها أن تساعد طلبة المرحلة الثانوية المهنية لبدء أعمالهم الخاصة، وعدّها جزءاً لا يتجزأ من عملية التجديد التي تنتشر في المجتمع الأمريكي، وما تقوم به من دورٍ حاسمٍ في الابتكارات التي تؤدي إلى التغير التكنولوجي ونمو الإنتاجية وتطور المجتمع (أرناؤوط، 2017، 235).
- وفيما يخص أوجه اختلاف المتعلم في البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان نجدها تتجلى في تركيز الطلاب على تعلم مهارات البرمجة ولغة بايثون ومعارف الثورة الصناعية الرابعة والتقنيات المتقدمة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل الاقتصادية والتكنولوجية التي

تؤثر على تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان، والتي تجلّت في اتجاه الاقتصاد العماني إلى بناء قاعدة متينة مبنية على أساس التنوّع الاقتصادي القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار التكنولوجي، وما يتطلبه ذلك من تطوير قدرات الطلبة في مجال الابتكار والإبداع، وتشجيع الريادة، وتوفير البيئة الملائمة لذلك من تشريعات وحوافز (وزارة الاقتصاد، 2022، 30).

7_ البيئة التعليمية في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

7_1 أوجه التشابه في البيئة التعليمية في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

تتشابه البيئة التعليمية في كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان فيما يلي:

- بيئة متنوعة ومنفتحة ولديها اتصال قوي مع سوق العمل.
- بيئة متعاونة مع المجتمع المحلي والمنظمات المحلية ومتعهدي المشروعات.
- بيئة تهتم وتدعم الجانبين العلمي والتطبيقي، أي التعلّم النظري والتعلّم بالممارسة.

ويمكن تفسير هذا التشابه انطلاقاً من بيئة العمل في دولتي المقارنة والتي تشترك في كونها تعتبر بيئة سليمة مهيأة للابتكار التقني السريع، تتبنى استراتيجيات وطنية مواكبة للتطورات النوعية التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلمات والاتصالات، الأمر الذي دفع السياسات التعليمية في كلا البلدين إلى تقديم برامج تعليمية ريادية في ظل بيئة تعليمية داعمة لتلك الاستراتيجيات الوطنية، لتكون محفّزة للإبداع والتشارك، ممتلكة لأهداف واضحة ومحددة تتطلع لجعل الريادة أسلوب حياة من خلال التعليم النظري، والممارسة التطبيقية.

7_2 أوجه الاختلاف في البيئة التعليمية في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

- تتميز البيئة التعليمية في برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا بأنها بيئة داعمة ميدانياً، حيث يحصل الطلبة على الدعم التطبيقي من قبل الشركات الحاضنة للمشاريع التي يتم تصميمها. ويمكن تفسير ذلك في ضوء طبيعة فلسفة التعليم التي يتبناها المجتمع الأمريكي، والتي تجعل من ريادة الأعمال أسلوب حياة وجزءاً أصيلاً من ثقافة المجتمع، الأمر الذي دفع الشركات المجتمعية الأمريكية إلى تقديم خدمات الدعم والمشاركة والإرشاد والتوجيه لطلبة التعليم الريادي من خلال تزويدهم بما يحتاجونه من معلومات ميدانية تخدم مشاريعهم، وذلك انطلاقاً من عملية التجديد التي يؤمن بها المجتمع الأمريكي والتي تجعل من مشاريع الطلاب الريادية جزءاً لا يتجزأ منها (أرناؤوط، 2017، 235).

- بينما تركز البيئة التعليمية في البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان على التقنية بشكل أساسي، فهي تتميز بأنها بيئة تطبيقية تتضمن تأسيس مشاريع تقنية ناشئة بهدف استقطاب استثمارات تحويل المشاريع إلى شركات تقنية ناشئة على أرض الواقع. وهذا ما يتقاطع مع ما تم ذكره سابقاً من العوامل التكنولوجية التي أثرت في تعليم ريادة الأعمال في سلطنة عمان، ويمكن تفسير ذلك انطلاقاً من رحلة التقنيات الناشئة التي شرعت بها السلطنة بهدف توفير الخدمات الحكومية بكفاءة وفعالية أكبر، وتحقيق تغيير جذري في العمل وطرائق المعيشة والتواصل (المركز الوطني للتوجيه المهني، 2015)، الأمر الذي أثّر على البرامج التعليمية الموضوعة لخدمة طلبة ريادة الأعمال والهادفة إلى تأهيل الشباب العماني بالمهارات الجديدة التي يتطلبها التعامل مع التقنيات الجديدة الناشئة (وزارة الإعلام، 2020).

8_ طرائق التدريس في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

8_1 أوجه التشابه في طرائق التدريس في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

تتشابه طرائق التدريس المتبعة في كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان فيما يلي:

- التنوّع بين الأساليب التقليدية والحديثة.
- التركيز بشكل أساسي على التعليم التجريبي القائم على التدريب والتطبيق العملي.
- الاعتماد بشكل كبير على طرائق التعلم النشط، القائم على المشاركة والتعاون.

ويمكن تفسير أوجه التشابه السابقة انطلاقاً من ثقافة التعلم الريادي في أمريكا وسلطنة عمان والتي تتشابه فيما تقدمه المؤسسات الوطنية في كلا البلدين من برامج تدريبية تسعى لتعليم الطلبة وتأهيلهم لإدارة المشاريع وتطويرها وتقديم حلول مبتكرة، الأمر الذي يتطلب وجود كادر تدريسي فعّال يتنوّع بأساليبه، ويركّز على التعليم النشط والفعّال، ويجعل مختلف هذه الأساليب تتمركز حول المتعلّم وتجعله محوراً لعملية التعليم، حتى ما هو تقليدي منها ويعتمد على المحاضرات والندوات، ويضاف إلى ما سبق ما أثبتته الدراسات من فعالية الأنشطة غير الصفية كالورش والزيارات الميدانية في إتقان مهارات ريادة الأعمال لدى طلبة التعليم المهني (Bacanak, 2013, 624).

8_2 أوجه الاختلاف في طرائق التدريس في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

- تختلف طرائق التدريس المتبعة في برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا بأنّها تلجأ للخريجين السابقين من البرنامج، وتحتفظ بشبكة واسعة منهم ممن استطاعوا المشاركة بفعالية ونشاط في النظام البيئي لريادة الأعمال بهدف استخدامهم كوسيلة لتقديم التوجيه والدعم القيمين للطلاب،

ويمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل الثقافية والاجتماعية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في أمريكا القائمة على مبدأ التعاون وتبادل المعرفة، حيث ينص هذا المبدأ على تصميم شبكة يتشارك فيها الطلاب مع رواد الأعمال والخريجين الرياديين في أفضل الممارسات والموارد والخبرات، وبالأخص فيما يتعلق بإقامة مشاريع تعاونية، واستثمار الفرص في البيئات الديناميكية (Office of Innovation and Entrepreneurship Economic Development Administration & National Advisory Council on Innovation and Entrepreneurship, 2013).

- في حين تختلف طرائق التدريس المتبعة في البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان فيما تجريه من مشاركات فعلية في النظام البيئي المحلي لريادة الأعمال، بما في ذلك الشركات الخاصة والحكومية، بهدف ربط الطلبة بالموارد الخارجية، وتوفير فرص تواصل وتعلّم قيمة، والتي من شأنها أن تسد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية ومجتمع ريادة الأعمال، ويمكن تفسير هذا الجانب من الاختلاف في ضوء سعي الحكومة في سلطنة عمان إلى تحقيق التنمية المتوازنة، وما يترتب على ذلك من وجود سوق عمل ذي منظومة تشريعية كفؤة _يحقق مبدأ الفعالية ويحفز استيعاب القدرات الوطنية القادمة من مخرجات النظام التعليمي_ وتفعيل دور القطاع الخاص في توفير فرص عمل للشباب العماني المؤهل، بمشاركة مؤسسات التعليم والمجتمع المدني (وزارة التربية والتعليم، 2015، 33).

9_ التقويم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

9_1 أوجه التشابه في التقويم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

تتجلى أوجه التشابه في عملية التقويم في كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان فيما يلي:

- عملية تطويرية شاملة لإجمالي أداء المتعلّم.
- اتباع الدقة والموضوعية في وضع الاختبارات.
- اعتماد عملية التقويم على معايير منصفة ومحايدة.

ويمكن تفسير هذا التشابه انطلاقاً من ثقافة التحسين والتطوير السائدة في كلا البلدين، حيث تسعى كل من أمريكا وسلطنة عمان إلى تطوير عمل مؤسساتها الخدمية والإنتاجية وتجويدها، بما في ذلك المؤسسات التعليمية، فثقافة التنمية والتطوير التي يتبناها المجتمع في بلدي المقارنة قد انعكست بصورة أو بأخرى على عمل التعليم بشكل عام وتعليم ريادة الأعمال على وجه الخصوص، وهذا ما جعل عملية التقويم في برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان تسعى لأن تكون عملية تطويرية، الهدف منها تحقيق الفائدة وتجويد أداء المتعلّم من خلال تثبيت نقاط القوة، وتحديد نقاط الضعف والعمل على معالجتها، وذلك وفق قاعدة أساسها الشمول والدقة والإنصاف.

9_2 أوجه الاختلاف في التقويم في برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

- تتميز عملية التقويم في برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا بأنها تركز على المهارات المباشرة كفهم التعليمات واتباعها، والمهارات الناعمة غير المباشرة كالتواصل الفعّال والعمل الفريقي، بالإضافة إلى أنّ عملية التقويم في هذا البرنامج تعتمد بشكل أساسي على ملف الإنجاز

الخاص بكل متعلّم، ويمكن تفسير ذلك في ضوء الفلسفة الرأسمالية التي يتبناها الاقتصاد الأمريكي والتي ترى أنّ المبادرة والنشاط الفردي وما يمتلكه الإنسان من مهارات مباشرة وغير مباشرة هي السبيل لتحقيق الازدهار الاقتصادي للفرد داخل الدولة (National Institute of Statistical Sciences, 2017, 6)، الأمر الذي انعكس على فلسفة التعليم ورؤية برامجه ورسالتها، حيث أفادت رسالة برنامج دراسات ريادة الأعمال بضرورة اكتساب الطلاب لمهارات التفكير وفهم الذات والتعاون والتواصل، (Singer et al, 2015, 19) لذا كان لا بدّ من أن تنسجم مكونات البرنامج من مدخلات وعمليات ومخرجات مع هذه الرسالة، بما فيها من عمليات التقويم، التي صُممت لتكون شاملة لقياس المهارات المطلوب تنميتها وفق رسالة البرنامج وأهدافه.

- في حين كانت الاستعانة بمؤسسات تعليمية وتطويرية تتصدر التصنيفات الدولية المتخصصة، ومؤسسات عمانية رائدة، أهم ما يميز عملية التقويم في البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان، ويمكن تفسير ذلك في ضوء سعي البرنامج لتحقيق التوزان وإفادة طلابه من التجارب العالمية والدولية والوطنية، الأمر الذي يتناسب مع الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني، والتي تضمنت توفير التخصصات الرئيسية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، والإفادة من الخبرات المحلية والعالمية من خلال التعاون بين المؤسسات الوطنية والأجنبية (وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي، 2013).

10_ المخرجات من برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني

10_1 أوجه التشابه في مخرجات برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

تتعدد أوجه التشابه في مخرجات كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان وتتجلى في تطويرهما للجوانب المهارية والسلوكية الريادية عند الخريجين والتي يمكن الإشارة إليها بالنقاط التالية:

- يتمتع الخريجون بعقلية ريادية ابتكارية، تتميز بالقدرة على حل المشكلات.
- يمتلك الخريجون مهارة تحليل السوق، وتحديد الفرص واغتنامها.
- يمتلك الخريجون المهارات العلمية والعملية والمعرفية للبدء بالمشروعات الريادية.

ويمكن تفسير هذا التشابه انطلاقاً من العوامل الثقافية المؤثرة في تعليم ريادة الأعمال في كلا البلدين ومن ضمنها العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والتي على الرغم من اختلافها في بلدي المقارنة إلّا أنّها تشترك في سعيها لتعزيز فرص التنمية البشرية والاقتصادية والصناعية في البلاد، عن طريق تقديم برامج تعليمية قادرة على تخريج أفراد رياديين يتمتعون بعقلية ريادية قادرة على الابتكار والمبادرة وحل المشكلات، أفراداً قادرين على تحديد الفرص الاستثمارية واغتنامها باستخدام مهاراتهم العلمية والعملية.

10_2 أوجه الاختلاف في مخرجات برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني وتفسيرها:

- على الرغم من التشابه الكبير في مستوى خريجي كل من برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا والبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان إلّا أنّ ما يميز برنامج دراسات ريادة الأعمال في أمريكا هو إسهامه في تحقيق التعليم الريادي عن طريق دعم الحضانة والتسريع وجهود المشاركة المجتمعية، ويمكن تفسير ذلك انطلاقاً من كون المجتمع الأمريكي كياناً عضوياً ديناميكياً تتفاعل مكوناته وتترابط من أجل تحقيق الأهداف، الأمر الذي يظهر فيما تقدمه الشركات المجتمعية كشركات تنظيم المشاريع من مساعدة لطلبة المرحلة الثانوية المهنية لبدء أعمالهم الخاصة، وعدّها جزءاً لا يتجزأ من عملية التجديد والتسريع التي تنتشر في المجتمع الأمريكي (Colby & Ortman, 2015).
- بينما استطاع البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان من تخريج أفراد قادرين على تطبيق المعرفة العلمية التي اكتسبوها في سيناريوهات العالم الحقيقي، ويمكن تفسير ذلك

في ضوء فلسفة التعليم الريادي في سلطنة عمان والتي تضمنت مبدأ التطبيق العملي للمعرفة النظرية، وتوفير التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية في جميع المجالات الاجتماعية منها والاقتصادية (مجلس التعليم بسلطنة عمان، 2017).

خلاصة:

بعد إجراء التحليل المقارن لتجربة الدولتين، تبيّن إمكانية الإفادة من خبرة أمريكا وسلطنة عمان فيما يتعلق بتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في التوصل إلى بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم الثانوي المهني في سورية، وبالتالي فقد تحقق الفرض الحقيقي وهو "ستفيد الدراسة التحليلية المقارنة لتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني في أمريكا وسلطنة عمان، في التوصل لبديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية".

الفصل الثامن

البديل المقترح لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية

تمهيد

أولاً: البديلان المبدئيّان لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

1_ البديل الأول

2_ البديل الثاني

ثانياً الموازنة بين الأبدال

ثالثاً: البديل المقترح لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية

خلاصة

تمهيد:

في ضوء ما تم التوصل إليه في المحاور النظرية والميدانية السابقة، وما تضمنته من وصف وتحليل خبرات دولتي المقارنة في تعليم ريادة الأعمال، ووصف واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في سورية وتحليله، يتم في هذا الفصل تحديد واستعراض بديلين مبدئيين لتعليم ريادة الأعمال في مرحلة التعليم الثانوي المهني في سورية بالإفادة من خبرة كل من أمريكا وسلطنة عمان في هذا المجال، ومن ثمّ الموازنة بين هذين البديلين بهدف التوصل إلى البديل المقترح لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية على نحو يتلاءم مع طبيعة المجتمع السوري وبيئته الثقافية، وذلك وفقاً لثلاث خطوات رئيسية يتم في الخطوة الأولى تصميم بديلين مبدئيين لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، ثم الموازنة بين البديلين في الخطوة الثانية، ليتم التوصّل إلى بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية في الخطوة الثالثة والأخيرة.

أولاً: البديلان المبدئيّان لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية

في ضوء الدراسة النظرية والمقارنة تم التوصل إلى مجموعة من الأسس التي يستند إليها تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية وهي:

1. وجود مجموعة من الدواعي يرتبط تعليم ريادة الأعمال بها، مثل الاهتمام الدولي في تفعيل التعليم الريادي في المرحلة الثانوية وخاصةً في الاختصاصات المهنية، وذلك من خلال المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي خصصت برامج ومبادرات، لتعزيز التعليم من أجل الابتكار وريادة الأعمال، فضلاً عن التوجه الدولي لإيجاد جيل جديد من الرياديين، والمبدعين في مجال الأعمال؛ ليقوموا بالبدء في إنشاء مشروعهم الريادي معتمدين على أنفسهم في ذلك، مبادرين ومستقلين بأنفسهم، وبمواردهم المعرفية، وغير المعرفية، ويطمحون إلى تحقيق الأهداف الخاصة بهم وبمستقبلهم.
2. يتمثّل تعليم ريادة الأعمال في تفاعل ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثّل في الأفراد، والبيئة، والمنظمات.

3. يتمثّل دور تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في تحقيق التنمية؛ من خلال تكوين مواطن صالح يتمتع بقدرات إبداعية خلاقة، تسهم في إيجاد الحلول غير التقليدية للمشكلات كافة التي تقف عقبة في وجه التنمية الشاملة المستديمة.
4. وجود مجموعة من العوامل يرتبط بها نجاح تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، مثل العوامل الجغرافية التي تحكم طبيعة البلد ومناخه وتضاريسه، والعوامل الاقتصادية والتكنولوجية وما تتضمنه من إمكانية دعم التعليم الريادي وتمويله، والتبادل التقني، وفتح الأسواق المحلية أمام الخريجين الجدد، والعوامل السياسية والتشريعية والثقافية الداعمة للريادة والمخاطرة والعمل الحر.
5. وجود مجموعة من الخصائص يتميز بها تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، مثل:

- تغيير نمط التفكير التقليدي لدى الطلبة ليكون أكثر انفتاحاً؛ من خلال استخدام استراتيجيات تعليمية قائمة على حل المشكلات، والعصف الذهني، والتفكير الناقد، والتفكير الإبداعي.
- بناء اتجاهات إيجابية لدى الطلبة نحو ريادة الأعمال والعمل الحر.
- إثارة الدافعية نحو الإنجاز لدى الطلبة، وتحمل المخاطر، وتنمية مهارات التواصل والاتصال.
- تطوير السمات الشخصية لدى الطلبة وتعديلها، وزيادة وعيهم بقدراتهم الذاتية، وتمكينهم من توظيفها بشكل ريادي.
- إكساب الطلبة مهارات القيادة القائمة على سلوك المبادأة، والمخاطرة، وروح العمل الفريقي، والاستقلالية.
- الإسهام وبشكل فاعل في تعزيز التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، في المجتمع كونه يوجه الأفراد نحو التجديد في المجالات جميعها التي سيعملون بها في المستقبل.

6. وجود مبادئ عدّة ينطلق منها تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية مثل تقويم المعرفة والإستراتيجيات الريادية، وبنائها من أجل المغامرة الريادية المحسوبة، وإشراك العديد من أصحاب

المصلحة ومختلف الجهات الفاعلة والمؤسسات في تسهيل تصميم التعليم الريادي وتنفيذه وتقييمه وتحسينه.

7. وجود أهداف يسعى تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية إلى تحقيقها، مثل:

- بناء ثقافة ريادة الأعمال وتنمية قدرات العناصر الريادية لتمكينهم من إنشاء وإدارة المنشآت الصغيرة بنجاح.
- ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال لتنمية الدافع إلى العمل الحر بالتعاون مع الجهات المختصة وذات العلاقة في المجتمع.
- تعزيز القدرات الريادية لدى طلاب المرحلة الثانوية المهنية لإيجاد أفكار ريادية لمشاريع مستقبلية.
- تكوين جيل من الرياديين قادراً على إيجاد فرص عمل استثمارية له ولغيره.
- تقديم نماذج أولية شبه صناعية تساعد على الانتقال السلس للأفكار من البحوث الأساسية إلى تطوير المنتجات ودخولها الأسواق.
- تأدية المعلمين والموجهين ونماذج القدوة دوراً حاسماً في تعزيز السمات الريادية عند الطلاب.
- اعتبار التدريب والتعليم الريادي نقطة محورية في اهتمام المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم، ونتيجة لذلك يهتم العديد من معلمي ريادة الأعمال بتطوير البرامج والمقررات وطرائق التدريس ذات الصلة بريادة الأعمال، بهدف إعداد الطلبة للتوظيف الذاتي أو العمل الفريقي.

8. يركّز محتوى ومضمون المنهاج والمقررات الريادية على التدريب العملي، والتفكير الناقد، والاعتماد على الخبرة.

9. يجب أن تتوافق مضامين المنهاج الريادي مع احتياجات طلبة الثانويات المهنية ومهاراتهم.

10. تعدّ المحاضرات ودراسات الحالة، وزيارات الموقع، والأوراق البحثية، وورش العمل، وأشرطة الفيديو، والتطبيق العملي، وكتابة خطط العمل، من أشهر أساليب وطرائق التدريس الريادية.

11. يؤثّر المناخ التعليمي والبيئة التعليمية في الثانويات المهنية في مدى تحقيق أهداف تعليم ريادة الأعمال بشكل كبير.
12. يركز التقويم في تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية على المهارات المباشرة لدى الطلبة مثل: فهم التعليمات واتباعها، والحضور ودقة المواعيد والكفاءة، والمسؤولية وفق شروط العمل الآمنة، والعلاقات الإنسانية، كما يركز التقويم أيضاً على المهارات الناعمة غير المباشرة مثل التعاون، والثقة، والجودة، والعمل الفريقي، والتواصل الفعّال.
13. يؤدي تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي المهني إلى تشكيل ثلاثة محاور رئيسية من القدرات الريادية لدى الطلبة الخريجين تتجلى في تطوير المعرفة المتعلقة بالجوانب الشخصية الملائمة لريادة الأعمال، بالإضافة إلى مهارات اقتناص الفرص والتسويق وتخطيط الموارد والقيادة ووضع الاستراتيجيات وكتابة خطة العمل التجاري، فضلاً عن تنمية السلوكيات الريادية كالثقة بالنفس وتقبل المخاطرة والشغف والمبادرة والإبداع.

كما تم التوصل في ضوء الدراسة الميدانية لواقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في سورية إلى ما يلي:

1. على الرغم من ضعف واقع تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في سورية، إلّا أن الدراسة الميدانية كشفت عن وجود بعض الإيجابيات التي يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:
   - وجود كادر إداري وإشرافي وتدريسي يتمتع بروح من المسؤولية العالية، قادر على معرفة الواقع، وبيئة العمل بدقة وواقعية.
   - وجود معلّمين حرفيين أكفاء يسعون إلى خلق بيئة صفيّة محفّزة، ولديهم رغبة كبيرة في التغيير نحو التعليم الريادي، ويظهر ذلك من خلال الاجتهادات الفردية في تنفيذ بعض المشاريع الريادية ضمن المدارس بالاستناد إلى المعدات والورش المتواضعة ومحاولة استثمارها على الوجه الأمثل.

- تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة بدرجة كبيرة، والحفاظ على البيئة الطبيعية.
- دقة الاختبارات التقويمية في الثانويات المهنية وموضوعيتها، وشموليتها، وإنصافها.

2. وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تفعيل عملية التعليم الريادي في الثانويات المهنية مثل:

- القصور في تبنّي المناهج التعليمية للممارسات الريادية، وضعف احتوائها على نصوص الملكية الفكرية وحقوق احتفاظ الأفراد بمشروعاتهم، فضلاً عن غياب البيانات والإحصائيات الدقيقة لمتطلبات سوق العمل في المنهاج المدرسي.
- نقص كبير في أعداد المعلمين الحرفيين مقارنةً بأعداد الطلبة.
- محدودية مشاركة الطلبة بمشروعات ريادية، وخوفهم من مزاولة العمل الحر.
- تواضع التمويل المتاح لتطوير مدارس التعليم الثانوي المهني، وانكماش الميزانية المخصصة لمواد التدريب المستهلكة في المدارس، فضلاً عن القصور في التجهيزات والأدوات والخامات ومعدات الورش اللازمة للدراسة المهنية.
- غياب العنصر العملي التطبيقي لريادة الأعمال.
- القصور في اهتمام عملية التقويم بالمهارات الناعمة التي يجب أن يتحلى بها المتعلّم المهني، كمهارات التواصل الفعال والعمل الفريقي، كما أنّ المتعلّم لا يشارك في تقويم نفسه أو زملائه.
- وجود خلل بين مخرجات عملية التعليم المهني واحتياجات سوق العمل، وتدهور مستوى كفاءة الخريجين وعدم قدرتهم على تنفيذ الأعمال في المؤسسات بالجودة المطلوبة.

في ضوء ما سبق يمكن اقتراح البديلين المبدئيين التاليين:

البديل الأول:

يتضمن هذا البديل إدخال تعليم ريادة الأعمال كجزء تطبيقي ريادي للمواد المهنية في التعليم الثانوي المهني، من خلال تزويد كل مادة من المواد المهنية بملحق يوضح الآليات التي يمكن للمتعلّم أن يحقق بها الريادة في هذه المهنة، ويعتمد هذا البديل على منطلقات أساسية عدة تتحدد فيما يلي:

- تنوّع اختصاصات التعليم الثانوي المهني ومواده وتعددها، وحاجة المتعلّم لإلهامه ببعض الأفكار الريادية الخاصة بكل مادة.
- الاتجاهات التربوية الحديثة التي تنادي بمراعاة الفروق الفردية والذكاءات المتعددة، ورغبات الطلبة وميولهم تجاه بعض المواد، مقارنةً بالمواد الأخرى.
- استثمار هذا التنوّع في تعليم ريادة الأعمال في تطوير سياسات وبرامج فعالة تدعم الطلاب من خلفيات متنوعة.
- مسايرة الاتجاهات التربوية نحو توفير فرص تعليمية أفضل لجميع الطلبة، وخلق بيئة تعليمية أكثر شمولاً.

وتتحدد الملامح الأساسية لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في ضوء هذا البديل بالتالي:

1. **على مستوى المبادئ:** تتحدد أبرز المبادئ التي يقوم عليها تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في ضوء هذا البديل بالآتي:

- اعتماد نهج تجريبي يركز على المتعلم، أي أن يكون الملحق الخاص بتعليم ريادة الأعمال بكل مادة قائماً على بيئة عمل تجريبية ريادية، يطبق فيها الطلبة ما تعلموه بشكل إبداعي وغير مسبوق.
- دمج تعليم ريادة الأعمال عبر المناهج الدراسية وخارجها، وذلك من خلال تضمينها في مختلف التخصصات والمجالات الدراسية، بالإضافة إلى الأنشطة اللامنهجية والنوادي والمسابقات والفعاليات والشبكات.

- إشراك العديد من أصحاب المصلحة والمستثمرين والعملاء، ودعم مشاركة مختلف الجهات الفاعلة والمؤسسات في تعليم ريادة الأعمال وتقديم الإرشاد والتوجيه والتغذية الراجعة والموارد للمتعلمين.
- التعاون والتنسيق بين المعلمين والإداريين وصانعي السياسات والباحثين، الذين يمكنهم تسهيل تصميم التعليم الريادي وتنفيذه وتقويمه.

2. **على مستوى الأهداف:** تتحدد أبرز أهداف تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في ضوء هذا البديل بالآتي:

- بناء ثقافة ريادة الأعمال وترسيخها، وتنمية الدافع نحو العمل الحر، بالتعاون مع رواد الأعمال والمستثمرين وأصحاب المنشآت الصناعية والتجارية.
- مساعدة الطلاب ليصبحوا مبتكرين ومشاركين في سوق العمل.
- تحفيز النمو الاقتصادي والصناعي في مجالات عدّة، وتوفير الفرص للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوظيف الخريجين الذين تلقوا التدريب ولديهم المهارات والمعرفة اللازمة للمشروعات الريادية.
- إلهام الطلبة بآليات ريادية من خلال تقديم نماذج أولية تساعد على الانتقال السلس للأفكار من البحوث الأساسية إلى تطوير المنتجات ودخولها الأسواق.

3. **على مستوى المنهاج:** يتم إدراج منهاج تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في ضوء هذا البديل من خلال تصميم ملحق لكل مادة من المواد المهنية والحرفية في الثانويات المهنية وبالاختصاصات كافة، بحيث يتضمن هذا الملحق آليات ريادية تخص المادة أو الحرفة التابع لها، مع تقديم نماذج أولية صناعية أو تجارية تلهم الطلبة وتساعدهم على تطبيق ما تعلموه ضمن ورشات عمل حقيقية.

4. **على مستوى المعلّم:** يترتب على المعلّم وفق هذا البديل ما يلي:

- تنظيم الطلبة في مجموعات أو ورشات عمل، تختص كل مجموعة بإتمام مشروع ريادي منتج، تابع للمهنة التي يقوم المعلّم بإعطائها في الملحق الريادي.

- ربط المنهاج الموجود في الملحق الريادي بالبيئة المحلية، من خلال تفعيل الموارد المتاحة واستثمارها في تنفيذ المشروعات أو الورشات التي تمّ تنظيم الطلبة لإتمامها.
- إلهام الطلبة وتحفيزهم لتحقيق تطلعاتهم الريادية والتغلب على التحديات والإخفاقات.
- تنمية ثقافة ريادة الأعمال الإيجابية والداعمة وتعزيز البيئة المشجعة للإبداع والابتكار والمخاطرة والتعاون.

5. **على مستوى المتعلّم:** يكون المتعلّم في هذا البديل قادراً على:

- الالتحاق بزملائه والتعاون معهم في إتمام المشروع أو ورشة العمل التي تم توجيههم وتنظيمهم لإنجازها.
- خوض الطلبة تجربة مليئة بالفرص والتحديات تدعمهم وتزودهم بالمهارات الحرفية والمهنية المطلوبة في المستقبل.
- العمل بشكل جماعي، والاستناد إلى النماذج الأولية السريعة الموجودة في الملحق الريادي من أجل حل المشكلات والوصول إلى حلول.
- دمج المسؤولية الاجتماعية والمعرفة العامة بأمور العالم الخارجي والتفكير التصميمي.

6. **على مستوى البيئة التعليمية:** تتحدد ملامح البيئة التعليمية في ضوء هذا البديل بالآتي:

- بيئة عمل تجريبية حقيقية قائمة على مشاريع وورشات عمل واقعية ومنتجة.
- بيئة قائمة على التعليم بالممارسة والتدريب الدائم على المهارات العملية الميدانية.
- بيئة داعمة علمياً من قبل المدرسين والمشرفين والقائمين على تعليم الطلبة في المدارس الثانوية المهنية.
- بيئة داعمة تطبيقياً من قبل المؤسسات الحاضنة للمشاريع والورش التي يتم العمل عليها.

7. **على مستوى طرائق التدريس:** تتنوع طرائق تدريس هذا البديل وتشتمل على:

- طرائق تجريبية، قائمة على التعلّم من خلال الممارسة والتطبيق في مشروعات حقيقية منتجة.

- طرائق تعاونية، ينتظم فيها الطلبة في مجموعات، تؤدي كل مجموعة مهمة معينة من أجل إنهاء المشروع بأسرع وقت ممكن.
- ورشات عمل هادفة ومنظمة، تسعى إلى إنجاز مهمّة معيّنة في وقتٍ محدد.
- التدريب العملي على المشروعات الحقيقية، بحيث يتمكن الطلبة من تطبيق معارفهم في بيئات العالم الحقيقي.

8. **على مستوى التقويم:** يتم تقويم التعليم في ضوء هذا البديل تقويماً شاملاً وفق الآتي:

- تقويم لإجمالي أداء المجموعة، والذي يركز على مهارات التعاون والتواصل والعمل الفريقي ضمن المجموعة، وسرعة إنجاز العمل المطلوب ودقته، ومدى رضا العميل أو المستثمر عن جودة العمل.
- تقويم أداء كل متعلّم على حدة، من خلال ملف إنجاز يتضمن (السيرة الذاتية للمتعلّم، وآلية تطبيقه واستثماره للنماذج الريادية الموجودة في الملحق، ومدى التطوّر الحاصل في أداءاته من بداية المشروع إلى نهايته).

9. **على مستوى المخرجات:** يستطيع هذا البديل إذا طُبّق على الوجه المطلوب أن يصل إلى المخرجات التالية:

- أفراد يمتلكون المهارات المعرفية والعقلية والعملية اللازمة لإتمام المشروع الريادي، وتحقيق الإنتاج والمنفعة.
- أفراد قادرين على تطبيق المعرفة العلمية التي اكتسبوها في مشروعات حقيقية.
- أفراد يمتلكون مهارات التواصل والتعاون مع رواد الأعمال والمستثمرين وأصحاب المصالح، من أجل التنسيق وبدء الأعمال والمشاريع التجارية والصناعية الخاصة بهم.

10.**متطلبات تنفيذ البديل المبدئي الأول:** يعتمد تنفيذ هذا البديل على مجموعة من المتطلبات الأساسية، تتحدد بالآتي:

- صياغة أهداف واضحة متعلقة بريادة الأعمال ضمن أهداف التعليم الثانوي المهني بتخصصاته المختلفة، مع التركيز على الكفايات العملية المرتبطة بها، وكيفية تنميتها بشكل مستمر من خلال المناهج والمقررات الدراسية، والملاحق الريادية التابعة لها.
- عمل دليل مهني لمؤسسات التعليم الصناعي والتجاري والنسوي لتوضيح المسارات المهنية للمتعلّم بشكل إلزامي، على أن يتضمن هذا الدليل ريادة الأعمال وآليات تعليمها ودعمها بهذه المدارس.
- التعاون والتنسيق بين المدارس الثانوية المهنية والجهات المركزية التابعة لها (وزارة التربية) وبين المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة من أجل تقديم وتبادل المنفعة بين المؤسسات التعليمية والإنتاجية.
- توفير الآليات والإجراءات التنظيمية الداعمة لمشاركة الطلبة في الأنشطة والمشروعات العلمية والعملية، من خلال إصدار التشريعات التي تسمح للمتعلّم بالعمل بشكل مؤقت (التكليف) في المصانع والشركات والاستثمارات في إطار مشروعات صغيرة؛ حيث يتم تعيين المتعلّم في مشروع صغير، مع تقديم وسائل الدعم كافة التي تضمن استمرار هذه المشروعات.
- وجود قيادة إدارية فعّالة لمشروعات ريادة الأعمال وبرامجها وأنشطتها.
- دعم ثقافة ريادة الأعمال ونشرها في جميع الأوساط التعليمية والمجتمع المدرسي فكراً وتطبيقاً لتشمل مجالات الدراسة كافة في المدارس المهنية، وربط التدريب العملي في مجالات محددة للدراسة بأهداف ريادة الأعمال، وكذلك توفير الدعم المناسب للطلبة المهتمين ببدء العمل.
- توّفر عناصر بشرية تتمتع بمهارات ريادية وقيادية واتصالية، تكون قادرة على تقديم الدعم والاستشارات للطلبة، ويكون ذلك من خلال تدريب المعلمين على كيفية البدء بمشروع ريادي والتخطيط له، واتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات، ومن ثم استخدامها داخل الحجرات الدراسية.

- تضمين ريادة الأعمال ببرامج إعداد وتدريب المعلمين في المدارس المهنية.

البديل الثاني:

يتضمن هذا البديل تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية مقررً مستقلاً ومدرجاً في الاختصاصات المهنية كافة، يتم تدريسه بطرائق نظرية وتطبيقية شاملة، من الصف العاشر الثانوي المهني ولغاية الصف الثالث الثانوي المهني، ويعتمد هذا البديل على منطلقات أساسية عدة تتحدد فيما يلي:

- العمق الذي ينطوي تحته مفهوم تعليم ريادة الأعمال وشموليته، وتعدد الرؤى والتوجهات والسياقات التي يندرج تحتها هذا المفهوم، الأمر الذي يصعب حصره بجزء من مادة دراسية أو مجموعة مواد.
- التغيير السريع الدائم في سوق العمل، ومتطلباته من مهن وحرف.
- مساعي المدرسة الثانوية المهنية إلى تخريج المتعلّم الريادي، الذي لديه القدرة على تمييز الفرص الريادية واستثمارها وتحمّل المخاطرة المرتبطة بها بشكل محسوب.
- سعي وزارة التربية في سورية من إكساب الطلاب طريقة التحليل المنطقي والتفكير العلمي والتعلّم الذاتي، وتحمّل المسؤولية، وتنمية حب العمل المنتج والمتقن في نفوسهم.

وتتحدد الملامح الأساسية لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في ضوء هذا البديل بالتالي:

1. **على مستوى المبادئ:** تتحدد أبرز المبادئ التي يقوم عليها تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في ضوء هذا البديل بالآتي:

- اعتماد التعلّم التفاعلي، واستخدام الأساليب التعاونية والتشاركية التي تشرك المتعلمين في مهام وتحديات حقيقية وذات مغزى، مثل التفكير ، والنماذج الأولية، والترويج، والتغذية الراجعة، والتكرار.
- تأكيد التوجهات الجديدة في دعم الابتكار وريادة الأعمال والتوظيف الذاتي لدى طلبة الثانويات المهنية.

- تبني منظور طويل المدى، وتوسيع آفاق المتعلم ومدركاته نحو بيئته المحيطة والموارد الطبيعية المتوفّرة التي يتطلب استثمارها تفكيراً طويل المدى يحقق أرباحاً مستدامة، بدلاً من تحقيق الأرباح قصيرة المدى.
- مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي على الساحة الدولية.
- المواءمة بين نواتج التعليم الثانوي المهني ومتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع.

2. **على مستوى الأهداف:** تتحدد أبرز أهداف تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في ضوء هذا البديل بالآتي:

- تعميق مفهوم ريادة الأعمال نظرياً وعملياً عند طلبة الثانويات المهنية.
- تعليم الطلبة العملية الريادية والخطوات الصحيحة لتأسيس الشركات، بدءاً من توليد الأفكار وتقويمها، وإجراء الدراسات والاختبارات اللازمة، وكيفية تحديد العملاء وطريقة الوصول إليهم، ومصادر الحصول على التمويل، وأنواع الشركات وطريقة تأسيسها.
- تمكين الطلبة من تحضير خطط لاستثمار مشاريعهم المستقبلية، وإكسابهم القدرة على إجراء البحوث، والدراسات عن جدوى السوق، وتحليل المنافسين، وأساليب تمويل المشروعات، والتعامل مع القضايا، واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.
- تعريف الطلبة بالإجراءات المتبعة في سورية للبدء بمشروع ريادي، وما يلزمهم من متطلبات، وما يحول دون ذلك من معوقات.
- تشجيع المتعلمين على تولي ملكية عملية التعلم الخاصة بهم، والتعاون مع أقرانهم والمشرفين، والتعلم من الفشل والنجاح.

3. **على مستوى المنهاج:** يتدرج المنهاج وفق هذا البديل من تعليم الأسس النظرية لريادة الأعمال، ليخلص إلى تطبيق ما تمّ تعلمه في ضوء إعداد خطّة ودراسة جدوى لمشروع ريادي خاص بكل متعلّم، وعليه يمكن تقسيم هذا المنهاج إلى ثلاثة أقسام:

- يستعرض القسم الأول من المنهاج المفاهيم النظرية لريادة الأعمال، وكيفية تطوير الثقافة الصحيحة نحو المبادرة والابتكار والريادة، وتدعيم ذلك ببعض الأمثلة الحية والشواهد لرواد أعمال أثبتوا جدارتهم وحققوا تأثيراً إيجابياً في المجتمع.
- ليتم في القسم الثاني استعراض للمفاهيم التجارية والاقتصادية والصناعية وآلية التخطيط لها، ودراسة الجدوى للمشروع، مع عرض إحصائي دقيق لما يتطلبه سوق العمل السوري من مهن ومشاريع، وما تحتاجه هذه المشاريع لترى الضوء في السوق، وما يمكن أن تواجهه من مشاكل وصعوبات، والغاية من ذلك تبصير الطلبة بحقيقة الوضع في السوق، وتأهيلهم بطريقة موضوعية لخوض تجربتهم الخاصة.
- بينما يخصص القسم الثالث والأخير لتطبيق ما تمّ تعلّمه في القسمين السابقين، حيث يترك لكل متعلّم حرية اختيار مشروعه الخاص، ويطلب منه تحديد هوية هذا المشروع، ورؤيته ورسالته وأهدافه، وتوجيهه من أجل إجراء البحوث، والدراسات عن جدوى المشروع في السوق، وتحليل المنافسين، وطرائق التمويل، والفوائد الربحية المتوقعة من المشروع، ومتطلبات تطبيقه، مع وضع المتعلّم تصوّراً للعقبات التي ستواجهه عند البدء في التطبيق، كما يتم الاستعانة في هذه المرحلة بالمستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب المصالح.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا المنهاج سيتم البدء به من الصف العاشر بأقسامه الثلاثة، بينما يمتد القسم الثالث والأخير إلى الصف الثالث الثانوي المهني.

4. **على مستوى المعلّم:** يتغير دور المعلّم وفق هذا البديل مع تغيّر المرحلة التي يتم فيها إعطاء المنهاج:

- ففي مرحلة الإعداد النظري للمتعلّم، يقتصر دور المعلّم على الدور التقليدي، وهو تزويد الطلبة بالمعارف والمفاهيم، والأمثلة الريادية، ويترك للمعلم حرّية اتباع أسلوب التدريس من محاضرات أو ندوات أو تعلم تعاوني وغيرها من الأساليب.

- لينتقل المعلّم في المرحلة الثانية إلى دور أكثر حيوية وديناميكية، فينخرط مع الطلاب في أساليب عمل تشاركية، تبحث في إعداد المشاريع الريادية، والتخطيط لها، مع تزويدهم بالبيانات الإحصائية عن متطلبات سوق العمل من المهن والمشاريع.
- ليصبح المعلّم بمثابة القائد لعملية التعلّم الريادي في المرحلة الثالثة والأخيرة، حيث ينصح ويوجه ويشرف على الطلبة، ويقدم المساعدة والدعم لهم، فيكون جزء من مشروع كل متعلّم، ينتمي إليه ويسعى إلى إخراجه بأحسن صورة.

5. **على مستوى المتعلّم:** يسعى المتعلّم في ضوء هذا البديل إلى استخدام مهارات التفكير العليا وتطبيق المنهج العلمي في البحث عن المشاريع والتخطيط، وإعداد دراسات الجدوى لها، وبذلك ينمي المهارات الحياتية المرتبطة بالبيئة الطبيعية وسوق العمل اللازمة لنجاح تعليم ريادة الأعمال، ويعمل الطلاب وفق هذا البديل بشكل جماعي عند دراسة متطلبات السوق وإحصائياته بشكل عام، ثمّ ينتقلون إلى العمل الفردي من خلال الإعداد والتخطيط لمشاريعهم الريادية الخاصة.
6. **على مستوى البيئة التعليمية:** تتنوع البيئة التعليمة في ضوء هذا البديل، وتتشكل من خلال مجموعة المتغيرات البشرية والمادية والعلمية التي تحكم عملية التعليم الريادي وفق هذا البديل، وتتسم هذه البيئة بإيمانها بالريادة وأهميتها في الارتقاء بالمجتمع، وامتلاكها أهدافاً واضحة ومحددة قابلة للتنفيذ والتطبيق، وهي بيئة داعمة علمياً وتطبيقياً، تركّز على الاستثمار الأمثل للموارد البشرية وتعدّها رأس المال الذي يتمحور حوله التعليم الريادي.
7. **على مستوى طرائق التدريس:** تتنوع طرائق تدريس هذا البديل وتشتمل على:

- طرائق تدريس تقليدية كالمحاضرات والندوات والمؤتمرات، حيث قد يلجأ المعلم لاستخدام هذه الطرائق في المرحلة الأولى من إعطاء المنهاج، الخاصة بتزويد الطلبة بالمفاهيم النظرية عن ريادة الأعمال.
- طرائق تدريس تفاعلية تشاركية، تعتمد المشاركة في النظام البيئي المحلي لريادة الأعمال.

- طرائق تدريس تجريبية، تعتمد التدريب الداخلي لإعداد المشروع الريادي والتخطيط له، ودراسة الجدوى منه.

8. **على مستوى التقويم:** يتم إخضاع الطلبة في مختلف مسارات منهاج هذا البديل لاختبارات عادلة وشفافة تتسم بالدقة والموضوعية، ويركز التقويم على مدى اكتساب الطلبة للمهارات والمعارف المطلوبة، والتي أهمها مهارات التفكير والبحث العلمي، والتعاون والتواصل فضلاً عن دراسة طبيعة السوق ومتطلباته، وتكون عملية التقويم شاملة قائمة على الأدلة والشواهد، تنتهي بالاستعانة بمؤسسات إنتاجية تعمل على تقويم كل مشروع، وتحدد نقاط القوة ومواطن الضعف فيه، وتقديم النصح والتوجيه للطلاب من أجل إنتاج مشاريع قابلة للتطبيق بصورتها النهائية.

9. **على مستوى المخرجات:** يستطيع هذا البديل إذا طُبق على النهج المرسوم له من تحقيق الآتي:

- تخريج أفراد مزودين بمرجعية وافية عن ريادة الأعمال وأهميتها ومبادئها.
- تخريج أفراد على دراية تامة بالفرص المتاحة بالسوق ومتطلباتها وآلية استثمارها، والعقبات التي تواجهها.
- كما يستطيع هذا البديل من خلال منهاجه وفرصة التعلم التجريبي، وجهود المشاركة المجتمعية التي يوفرها للطلاب، أن يخرّج أفراداً قادرين على تطبيق المعرفة العلمية في سيناريوهات العالم الحقيقي.

10. **متطلبات تنفيذ البديل المبدئي الثاني:** يعتمد تنفيذ هذا البديل على مجموعة من المتطلبات الأساسية، تتحدد بالآتي:

- السعي لإيجاد نظام للابتكار الوطني وتحديد الاحتياجات والمتطلبات المجتمعية وفق احتياجات سوق العمل، وذلك للوفاء بهذه المتطلبات.
- وضع آلية لتنمية الشراكة بين مؤسسات الإنتاج والخدمات لتدريب الطلاب في المشروعات الإنتاجية والخدمية، وذلك من خلال توفير فرص لدخول الخبراء من رجال الأعمال في توفير

التدريب والدعم المستمرين للمتعلّم، بالإضافة إلى السماح له بالمشاركة في الأنشطة والمشروعات العملية التي يتبناها بعض المستثمرين.

- توفير البنية التحتية الأساسية (كالورش، والأدوات، والمخابر، والمواد الخام) اللازمة لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية، وتخصيص أماكن مستقلة في المدارس مجهزة بكافة المعدات والآليات تساعد الطلبة على تنفيذ أفكارهم الخاصة بمشروعاتهم الريادية.
- ضرورة قيام المدرسة بالتعاون مع الوزارة بتهيئة المناخ الريادي الذي يدعم الابتكار والإبداع والاستقلالية الفكرية والرغبة في العمل الحر.
- نشر الوعي بين الأسر والمجتمع المحلي بأهمية العمل الحر وتبني الفكر الريادي وغرسه في نفوس الأبناء، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وذلك من خلال عقد المؤتمرات، والندوات وورش العمل وحلقات النقاش وإعداد التقارير عن ريادة الأعمال وتعليمها في التعليم الثانوي المهني، ونشر الخبرات الناجحة وأفضل النماذج المرتبطة بتعليم ريادة الأعمال.
- ضرورة الاستعانة بالمتخصصين في المشروعات الريادية واستقطابهم لتحفيز الطلاب على العمل الريادي.
- تضمين ريادة الأعمال في برامج إعداد وتدريب المعلمين وتدريبهم في المدارس المهنية.

ثانياً: الموازنة بين البديلين:

تهدف الموازنة بين البديلين السابقين إلى التوصل إلى البديل الذي يتميز بقابلية للتطبيق في البيئة السورية، وباستيعابه للتطورات والتغييرات المستمرة والسريعة في سوق العمل، وتوافقه مع إمكانية المجتمع السوري المادية والبشرية، وعليه تمّ إخضاع البديلين المبدئيين السابقين لعدد من المعايير تتحدد بالآتي:

1. الكلفة:

وتتضمن الكلفة المادية التي يتطلبها تطبيق أيّ من البديلين المبدئيين السابقين، وبالرجوع إلى النتائج التي أظهرتها الدراسة النظرية والميدانية لواقع تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية، يتبين القصور في الموارد المادية المتاحة على مستوى تواضع التمويل المتاح لتطوير مدارس التعليم الثانوي المهني، وانكماش الميزانية المخصصة لمواد التدريب المستهلكة في هذه المدارس، فضلاً عن القصور في التجهيزات والأدوات والخامات ومعدات الورش اللازمة للدراسة المهنية. أما أوجه القصور على مستوى الموارد البشرية فتمثّلت في النقص الحاد في عدد معلمي الحرف مقارنة بأعداد الطلبة، ونقص التدريب المناسب لمعلمي المرحلة الثانوية المهنية فيما يخص تعليم ريادة الأعمال.

وما يعنيه ذلك كله من الحاجة إلى الموارد المادية والبشرية على حدّ سواء من أجل إدخال التعليم الريادي في الثانويات المهنية وتفعيله في ضوء البديلين المقترحين، إلّا أنّ التكلفة قد تكون أقل في البديل الثاني، وذلك بسبب حصر التعليم الريادي في مقرر واحد ضمن المنهاج، بدلاً من أن يكون ملحقاً في كتب عدّة، ويتم تكليف أحد المعلمين الحرفيين من الذين خضعوا مسبقاً للتدريب وفق برنامج KAB (Know About Business) (تعرّف إلى عالم الأعمال) بتدريس المقرر وتطبيقه عملياً بالاستعانة مع بعض المؤسسات المنتجة كما تمت الإشارة مسبقاً، بينما قد يعدّ تعدد الكتب والملاحق التي يتطلبها البديل الأول أكثر كلفةً، لكنه في حال التطبيق الفعلي لهذا البديل فإنّه سيعود بأرباح مادية على كل الأطراف المعنية من مدارس وطلبة ومستثمرين ومعلمين.

2. الكفاءة:

يشير هذا المعيار إلى اعتماد تعليم ريادة الأعمال على أدوات وأساليب أفضل قادرة على الإنتاج بعوائد أكبر، وبالرجوع إلى البديلين المبدئيين يلاحظ أن البديل الأول يعمل على تحقيق هذا المعيار من خلال اعتماده على ورش عمل تقوم بتطبيق الحرفة أو المهنة بشكل فعلي ومنتج، يعود بالأرباح على الأطراف جميعها، لكنها في الوقت نفسه تعدّ أرباحاً قصيرة المدى، تنتهي بمجرد انتهاء الورشة

أو العمل المطلوب، في حين يعمل البديل الثاني على تحقيق هذا المعيار من خلال تبنيه منظوراً طويل المدى، بدلاً من التركيز على فقط على الأرباح قصيرة الأجل، وذلك من خلال تدريبهم على البحث والتطوير لإنشاء مشاريع مبتكرة، لها تأثير إيجابي في الفرد والمجتمع.

3. الوقت:

بالموازنة بين البديلين المبدئيين السابقين بالنسبة لمعيار الوقت يلاحظ أن البديل الثاني يتطلب وقتاً أكبر في تعليم ريادة الأعمال، حيث يستغرق تطبيق منهاجه ثلاثة أعوام، أي طوال مدّة الدراسة بالمرحلة الثانوية المهنية، وذلك انطلاقاً من أنّ التغيير المطلوب إحداثه إثر هذا البديل يستغرق وقتاً طويلاً، أي هو بمثابة استثمار طويل المدى، أما بالنسبة لتعليم ريادة الأعمال في البديل الأول فيلاحظ أنّه يتطلب وقتاً يتناسب مع أهدافه ومبادئه، حيث يشكل تعليم ريادة الأعمال جزءاً من كل مادة، وكل مشروع، أي أنّ التعليم الريادي التطبيقي الموجود في الملحق وفق المعيار الأول ينتهي مع انتهاء الوقت المخصص للمادة التابع لها.

4. المواءمة مع البيئة السورية:

يؤمن المجتمع السوري بحرية الفرد وحقه بالتعلم والتنمية من خلال مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجميع، كما يسعى هذا المجتمع إلى التقدم ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي تجسد في أهداف التعليم الثانوي المهني التي تسعى وزارة التربية إلى تحقيقها بموجب القانون رقم /38/ عام (2021)، على مستوى المساهمة في دعم العملية الإنتاجية، وتحقيق التنمية المستدامة، وربط خطط التعليم المهني بالخطط التنموية الاقتصادية من أجل تلبية متطلبات الحاجات المتجددة لتنمية الاقتصاد الوطني، لكن تحقيق ذلك على أرض الواقع ووفق المستوى المطلوب يحتاج إلى التخفيف من حدّة المركزية الشديدة التي تحكم عمليات التدريب والتعليم المهني، والتي تعيق تفعيل التعليم الريادي وتطبيقه على المستوى المطلوب.

وبناء عليه، فإن البديلين المبدئيين السابقين تم اقتراحهما بما يتناسب مع البيئة السورية، فهما يقومان على إيجاد توازن بين المركزية من جانب، وحرية المدارس من جانب آخر، وتتجلى أوجه المركزية في عمليات الإشراف والتوجيه والمناهج الموحدة، التي تتم في المدارس الثانوية المهنية كافة، أمّا أوجه الحرية فتتجلّى في البديل الأول في السماح للمدارس بالتنسيق مع أصحاب المؤسسات الإنتاجية والمستثمرين من خلال تقديم ورشات لإتمام بعض الأعمال أو القيام بالإصلاح والترميم، وذلك بحسب المادة المهنية التي تُدرس والملحق الريادي التابع لها. أمّا حرية المدارس في البديل الثاني فتظهر من خلال السماح للمدارس بالتعاون مع بعض المؤسسات الإنتاجية للإشراف على المشروع الريادي للمتعلّم وتقديم النصح والمشورة، وتبني ما يرونه مناسب منها.

وبذلك يكون البديلان السابقان قد حدّا من المركزية، وسمحا للمدرسة المهنية بالتعاون مع الأطراف المتعددة ذات المصلحة بالتعليم الريادي، لكنهما في الوقت نفسه، عملا على تفادي أوجه القصور المترتبة على منح المدارس السلطات الكاملة فيما يتعلق بعمليات تعليم ريادة الأعمال من خلال عمليات الدعم والإشراف والتوجيه التي تبقى الوزارة المركزية المسؤولة المباشرة عنها.

ثالثاً: البديل المقترح لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية:

في ضوء الموازنة السابقة بين البديلين المبدئيين والمواءمة بينهما تمّ التوصل إلى بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في سورية، وينص هذا البديل على تطوير المناهج الدراسية وتكاملها لدمج تعليم ريادة الأعمال بشكل فردي وبشكل تكاملي مدمج مع المواد الدراسية الأخرى، وذلك من خلال تصميم ملحق ريادي تطبيقي لكل مادة من المواد المهنية، قائم على ورشات عمل تحقق أرباح قصيرة المدى، مع ترك الحرية للمتعلّم في اختيار مشروعه الخاص، للاستثمار طويل المدى. ليجمع هذا البديل بين إيجابيات البديلين السابقين من الناحية الربحية.

وبعد الانتهاء من إعداد البديل المقترح بصورته الأولية تم عرضه على مجموعة من السادة المحكمين من قسم التربية المقارنة في كلية التربية بجامعة دمشق /انظر الملحق رقم (6)/ فبرزت أهم ملاحظات السادة

المحكمين في ضم بعض البنود تحت بند واحد، وتعديل صياغة بعض العبارات، وتعميق صياغة متطلبات تطبيق البديل لتصبح أكثر إجرائية.

وفي ضوء ملاحظات المحكمين يعتمد البديل المقترح على منطلقات أساسية عدة تتحدد بالآتي:

- زيادة عدد السكان مقابل نقص في فرص العمل التي يوفرها القطاع العام والخاص على حد سواء، لذا تعدّ ريادة الأعمال واحدة من السبل التي تدعم وجود أبدال أمام المؤسسات والشباب.
- ربط التعليم المهني والتقني بسوق العمل ومشاركة مرافق المجتمع والمؤسسات المستفيدة من التعليم المهني في أنشطة وبرامج مؤسسات التعليم المهني والتقني، وتحويل المدارس المهنية إلى مراكز إنتاج.
- تبني منظور استثماري طويل المدى، من خلال تدريب الطلبة على بناء مشروعهم الريادي الخاص بهم وتصميمه، مع تحقيق أهداف ربحية سريعة على المدى القريب، تمكّن المتعلّم من المهنة، وتزيد من رغبته في الدراسة المهنية.
- مسايرة الاتجاهات التربوية والمجتمعية في توفير فرص تعليمية أفضل لجميع الطلبة، ومراعاة الفروق الفردية والذكاءات المتعددة، وخلق بيئة تعليمية أكثر شمولاً.
- التعاون وتبادل المعرفة، بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية، من خلال تصميم شبكة تتشارك فيها هذه المؤسسات في أفضل الممارسات والموارد والخبرات.
- مساعي المدرسة الثانوية المهنية إلى تخريج المتعلّم الريادي، الذي يستخدم مهارات التفكير العليا، والتحليل المنطقي لسوق العمل ومتطلباته، ولديه القدرة على تمييز الفرص الريادية واستثمارها.
- التغير السريع في سوق العمل ومتطلبات مهن المستقبل واعتماد هذه المهن على مهارات جديدة، من الصعب تدريسها وفق المناهج التقليدية.

وتتحدد الملامح الأساسية لتعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في ضوء هذا البديل بالتالي:

1. **على مستوى المبادئ:** تتحدد أبرز المبادئ التي يقوم عليها تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في ضوء هذا البديل بالآتي:

- التكامل مع الخطة التنموية للجمهورية العربية السورية، واستراتيجية وزارة التربية والتعليم بما يخص التعليم الثانوي المهني.
- مشاركة الأطراف المعنية في إعداد تعليم ريادة الأعمال وتنفيذه ومتابعته في الثانويات المهنية.
- المرونة في تنفيذ هذا البديل المقترح من خلال الخطط البديلة وقياس الأداء المستمر والدوري.
- الشمولية في تطبيق البديل بحيث يتضمن تغطية كل مراحل ومستويات التعليم الثانوي المهني في سورية.
- مواءمة تعليم ريادة الأعمال وفق هذا البديل مع احتياجات الطلبة المستهدفين واهتماماتهم ودوافعهم، فقد يكون لدى مجموعات مختلفة من المتعلمين دوافع وتوقعات وأهداف مختلفة للانخراط في تعليم ريادة الأعمال. على سبيل المثال، قد يرغب البعض في تعلّم كيفية بدء مشروع تجاري، بينما قد يرغب آخرون في تعزيز قابليتهم للتوظيف أو تأثيرهم الاجتماعي.
- يمثّل المتعلّم محوراً للتعليم الريادي وفق هذا البديل، لذلك يسعى البديل المقترح إلى التعامل مع أقرب الطرائق للوصول إلى المتعلّم.

2. **على مستوى الأهداف:** تتحدد أبرز أهداف تعليم ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في ضوء هذا البديل بالآتي:

- تفعيل وإبراز دور المدرسة الثانوية المهنية في خدمة المجتمع السوري والسوق المحلي، وإمداده بخريجين متقنين لاختصاصاتهم المهنية بشكل عملي.
- المساهمة في تفعيل دور المنشآت والشركات المنتجة في تبني خطط المشاريع الريادية التي أفاد بها المتميزون من الطلبة.

- تسويق الابتكارات والأفكار البحثية المتميزة، وتوفير بيئة إيجابية لاحتضان الأفكار الإبداعية والأعمال الرائدة للطلاب والخريجين.
- تثقيف الطلبة في الثانويات المهنية بريادة الأعمال كونها أحد الخيارات المستقبلية لهم.
- مساعدة المتعلّم على اكتشاف ذاته ليتعرف على مدى استعداده ليكون رائد أعمال أم لا، فإذا اكتشف المتعلّم أنّه يمتلك خاصيات رائد الأعمال، ستساعده المدرسة على تصميم وإنتاج مشروعه الريادي للشركات المنتجة الراعية، وإذا لم تساعده قدراته ليكون رائداً، ستعمل المدرسة على تمكينه من مهنته في ورشات عمل ميدانية تنجز أعمالاً يحتاج السوق إليها، الأمر الذي سيساعده على المشاركة المستقبلية في الأنشطة المدرة للدخل وإيجاد سبل عيش كريم.
- غرس روح المبادرة واكتساب مهارات عامة نافعة، مثل العمل الجماعي، وبناء العلاقات المهنية، وتنظيم الوقت، وإدارة المشاريع.
- تكوين جيل من الرياديين والمبدعين في مجال الأعمال، من أجل خلق فرص عمل استثمارية تؤمّن فرص التوظيف الذاتي لأنفسهم وللآخرين.

3. **على مستوى المنهاج:** يتم تقديم مناهج ريادة الأعمال في الثانويات المهنية في ضوء هذا البديل بطرائق مختلفة تراعي توجهات الطلبة كافة:

- حيث يتم إدراج تعليم ريادة الأعمال في ملحق عملي تطبيقي لكل مادة من المواد المهنية، بشرط أن تكون هذه المهنة لا تزال مطلوبة في سوق العمل، ولها مكانها في الساحة المحلية للعمال، فمن خلال هذا التقديم لريادة الأعمال، يكون قد توافق وانسجم مع الطلبة الذين التحقوا بالتعليم الثانوي المهني من أجل تعلّم أساسيات مهنة معيّنة ومزاولتها في المستقبل، لتكون مصدراً لرزقهم، وسبيلاً لتحقيق عيشهم الكريم، حيث يضمن التعليم المهني بشكل عام تعلّم أساسيات المهن، بينما يؤمّن الملحق إتقان هذه المهن من خلال ممارستها في ورشات عمل حقيقية منتجة.

- وبالإضافة إلى الملاحق التطبيقية، يتم إدراج التعليم الريادي مشروعاً مستقلاً، يُعدّ بمثابة مشروع التخرّج، يبدأ العمل به من الصف الحادي عشر ويمتد إلى الصف الثالث الثانوي، ويتعلّم المتعلّم من خلاله كيفية إجراء البحث العلمي الخاص بالسوق ومتطلباته، وعمل دراسات جدوى خاصة بمشروعه، والفوائد الربحية المتوقع تحقيقها على المدى البعيد، والعقبات التي قد تواجهه خلال تطبيق المشروع، بالإضافة إلى رسم خطة للتمويل، وذلك بالاستعانة ببعض الشركات والمؤسسات المنتجة الحكومية منها والخاصة في تقديم الدعم والمشورة للطلبة.

4. **على مستوى المعلّم:** تتنوّع أدوار المعلمين وتتعدد في ضوء هذا البديل، كما يلي:

- على مستوى الملاحق الريادية، يتطلب الأمر من المعلم تنظيم طلبته وفق ورشات عمل، تتجه نحو الشركات أو المؤسسات المنتجة، حسب الطلب والاتفاق، ومساعدة هؤلاء الطلبة على تطبيق ما تعلموه في المدرسة على صعيد هذه المهنة، على سبيل المثال: في مهنة النجارة؛ يقوم المعلم في المدرسة الثانوية المهنية في تعليم أساسيات النجارة ضمن الورشات المتواضعة داخل المدرسة، وبعدها في مرحلة التطبيق الريادي حسب الملحق الموجود، يقوم المعلّم بتنظيم طلبته وفق ورشات عمل، تتوجه أولاً إلى مدرسة معينة لإصلاح المقاعد والأبواب، بعدها تنتقل إلى مؤسسة أخرى لتصنيع أكواخ خشبية سياحية، وهكذا..، ويتم ذلك بعد التنسيق بين هذه المؤسسات والمدرسة الثانوية المهنية.

- أما على مستوى المشروع الريادي الفردي، فيترتب على المعلّم توفير المعرفة والمهارات العملية ذات الصلة، والتي يمكن أن تعزز قدرات الطلبة وكفاءاتهم في مجال تنظيم المشاريع. على سبيل المثال، يمكن للمعلمين تعليم الطلبة كيفية تحديد احتياجات السوق والتحقق من صحتها، وآلية تصميم نماذج الأعمال واختبارها، وكيفية إدارة الشؤون المالية والعمليات، وطرائق التواصل وعرض الأفكار، والتعامل مع القضايا القانونية والأخلاقية، كما ويجب على المعلّم في ضوء هذا البديل إلهام الطلبة وتحفيزهم لتحقيق تطلعاتهم الريادية والتغلب على التحديات والإخفاقات، على سبيل

المثال، يستعين المعلّم ببعض نماذج القدوة فيشارك قصصهم وتجاربهم، ويقدّم التعليقات والتوجيه المتعلّق بمشروعات الطلبة.

- كما يعمل المعلّم على تنمية ثقافة ريادة الأعمال الإيجابية والداعمة ويطوّر بيئة عمل تدعم الابتكار والمخاطرة والتعاون، على سبيل المثال، يمكن للمعلمين والمشرفين إنشاء وتسهيل فرص التعلم والمساحات التي تسمح للطلبة بالتجربة والتعلم والنمو، مثل ورش العمل والحاضنات والمسرعات والمسابقات.

ومن خلال القيام بذلك كله، يمكن للمعلمين مساعدة الطلبة ليس فقط على تطوير المهارات التقنية والوظيفية، ولكن أيضاً المهارات المعرفية والسلوكية، مثل التعرف على الفرص، وحل المشكلات، والتفكير النقدي، والكفاءة الذاتية، والمرونة، والقدرة على التكيف، والمثابرة، التي تعدّ ضرورية لنجاح ريادة الأعمال.

5. **على مستوى المتعلّم:** يكون المتعلّم في هذا البديل قادراً على:

- الالتحاق بزملائه والتعاون معهم في إنجاز ما يطلب إليهم في ورشات العمل التي ينفذونها في المؤسسات المتفق معها، وذلك من خلال التطبيق العملي الميداني للأساسيات المهنية التي تعلموها في المدارس، وبذلك فهم لا يتعلمون كيفية إنجاز العمل المطلوب فحسب، بل يكونوا قد تعلّموا أيضاً كيفية تنظيم المشاريع والاتفاق مع أصحاب المصالح والمستثمرين، ويستطيعون أن يضعوا تصورات وتقديرات لتكلفة العمل، والوقت الذي يحتاجونه لإتمامه، أي يتمكّن المتعلّم في ضوء هذا البديل من مزاولة المهنة التي يطبقها بسلاسة وإتقان وحرفية عالية.
- أمّا فيما يتعلّق بالمشروع الفردي الريادي، فينمي المتعلّم من خلاله المهارات الحياتية المرتبطة بالبيئة المحيطة وسوق العمل، فيتعلّم آليات تحليل السوق والمنافسين، وتحديد متطلبات هذا المشروع مادياً وبشرياً وزمنياً، وتوقع الأرباح والصعوبات، والتعاون مع المستمرين والتنسيق معهم في استثمار هذا المشروع في المستقبل.

6. **على مستوى البيئة التعليمية:** إنّ تحقيق أهداف هذا البديل المقترح يحتاج إلى بيئة تعليمية تؤمن بالريادة وتدعمها علمياً وعملياً، وتتصف بأنّها:

- بيئة تراعي الفروق الفردية بين الطلبة، وتقدّم الدعم والمساعدة لكل متعلّم حسب ما يحتاجه مستوى تطوره وتقدمه.
- بيئة حاضنة للموهوبين وداعمة لهم، تساعدهم على رسم مشاريعهم، وتؤمّن لهم تواصل وتنسيق مع مؤسسات استثمارية، تدعم مشاريعهم وتقدم لهم النصح والتوجيه.
- بيئة تساير التطورات الحاصلة في سوق العمل، وتواكبها، وتحرص على ربط التعليم المهني بما يحتاجه السوق الحالي والمستقبلي.
- بيئة تعاونية قائمة على التشارك وتبادل المنفعة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية الأخرى، من أجل تبادل المصالح وتحقيق الربحية للأطراف جميعها.
- بيئة عمل تجريبية حقيقية، تدعم التعلم عن طريق الممارسة والتدريب، من خلال ورشات العمل الواقعية المنتجة.

7. **على مستوى طرائق التدريس:** نظراً لتعدّد أهداف هذا البديل المقترح وتنوعها، فهو يحتاج إلى اتباع طرائق تدريسية تختلف باختلاف الهدف المراد تحقيقه، وذلك على النحو التالي:

- في سبيل تحقيق الأهداف المتعلقة بالملاحق الريادية، الأمر يحتاج إلى اتباع طرائق تدريسية قائمة على التجريب والتعلم من خلال الممارسة والتطبيق الميداني للأساسيات التي تم تعلّمها في المدارس، وذلك باستخدام ورشات عمل حقيقية منتجة، ومن الضروري هنا التركيز على التعاون والعمل ضمن فريق له مهمة وهدف واضحين، الأمر الذي يتطلب اتباع أساليب تعليمية تناسب العمل الجماعي، كأسلوب المشاريع والورشات والزيارات الميدانية، وغيرها من الأساليب التي يحق للمعلم اتباع ما يراه مناسباً منها.

- بينما يتطلب المشروع الريادي من المعلّم أن يكون قائداً وناصحاً وموجهاً لعمل المتعلّم، وما يترتب على ذلك من اتباع أساليب تفاعلية تشاركية، تعتمد المشاركة في النظام البيئي المحلي لريادة الأعمال، وهي أساليب تقوم على المتعلّم وتتمحور حوله، وتدفعه للتعلّم عن طريق العمل، وتشجعه على التعلم مدى الحياة.
- وهنا لا بدّ من توفير دليل معلّم ليس ليقيد المعلّم بطريقة تدريسية دون غيرها، بل هو دليل بمثابة مرجع لطرائق التدريس التي يستطيع المعلّم الإفادة منها، واختيار ما يراه مناسباً للهدف المراد تحقيقه ولمستوى الطلبة الذين يتعامل معهم.

8. **على مستوى التقويم:** هناك طرائق وأدوات مختلفة متاحة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بنتائج وآثار تعليم ريادة الأعمال وتحليلها وفق هذا البديل، مثل الدراسات الاستقصائية والمقابلات ودراسات الحالة والتجارب والمحاكاة والاختبارات وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن كل طريقة وأداة لها نقاط القوة والضعف الخاصة بها، وقد لا تكون مناسبة أو مجدية لكل سياق وغرض. على سبيل المثال، قد توفر الدراسات الاستقصائية بيانات كمية عن عينة كبيرة من الطلبة، ولكنها قد لا تلتقط عمق تجاربهم وتصوراتهم وثراءها، وقد توفر المقابلات بيانات نوعية عن عينة صغيرة من الطلبة، ولكنها قد تتأثر بتحيز القائم بإجراء المقابلة، لذا كان من المجدي بمكان أن تكون عملية التقويم شاملة يقوم بها أطراف عدّة لها علاقة بالمشروع أو العمل المنتج، ومثال ذلك في الآتي:

- يتم تقويم عمل الطلاب وإنجازاتهم في مستوى الملحق الريادي من خلال المعلّم والمشرف الذي يعمل على تقويم عمل المجموعة بشكل عام، وتقديم النصح والتوجيه لهم أثناء العمل ضمن الورشات في المؤسسات المنتجة، كما يتم تقويم عمل كل متعلّم على حدة من خلال ملف إنجاز خاص به، ويحتوي هذا الملف على معلومات المتعلّم الشخصية وخلفيته الثقافية والاجتماعية، ودرجة سرعته وتلبيته للمطلوب منه، ومدى تعاونه وتشاركه مع زملائه، ومدى الدقة والإتقان والحرص التي يعمل وفقها في إنجاز العمل، فضلاً عن درجة تقيده بقواعد النظافة والالتزام بالوقت، واحترام الآخرين.

فتضاف هذه الدرجات إلى التقويمات التي يحصل عليها الطلبة من قبل العميل أو المستثمر الذي يعملون في مؤسسته، حيث يكون له الحق في إعطاء تقويم خاص بالمشروع وبعمل المجموعة بشكل عام، ومدى رِضاه عن عملهم من حيث الكفاءة والفعالية، فتُنظم هذه الدرجات في سجلات الطلبة الخاصة بهم في المدرسة، ويتم الأخذ بها بشكل جدي لمتابعة تعلّم المتعلّم وتقويم مساره في المراحل اللاحقة، وبذلك تكون درجات المتعلّم لا تمثّل مدى تقدّم مستواه فحسب، بل تساعد القائمين بعملية التعليم على تعزيز نقاط قوته ومعالجة ما تبيّن ضعفه فيها.

- أمّا فيما يتعلق بالمشروع الريادي، فلا يقتصر تعليم ريادة الأعمال على تعليم الطلبة كيفية بدء مشروع ريادي وإدارته فحسب، بل يتعلق أيضاً بتطوير عقليتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم في مجال ريادة الأعمال. لذا، فإنّ قياس وتقويم هذا النوع من المشاريع ليس مهمة بسيطة، حيث أن هناك العديد من التحديات والاختلافات التي ينطوي عليها الأمر، ففي الحين الذي يتمّ التركيز فيه على عدد ونوعية المشاريع الجديدة التي أنشأها الخريجون، قد يركز آخرون على تطوير المواقف والسلوكيات والمهارات الريادية بين الطلاب. لذا كان من المفيد هنا الاستعانة بالشركات والمؤسسات الراعية والمسؤولة وذات الصلة بالمشاريع التي تشرف عليها، فتعطي هذه المؤسسات التقييمات الواقعية عن عمل المتعلّم ومدى فائدة مشروعه على الصعيد المادي والمجتمعي، ومثال ذلك، عندما يتم التنسيق بين المدرسة الثانوية المهنية ومؤسسة إنتاجية، فيتمّ إبلاغ المدرسة بأنّ هذه المؤسسة بحاجة فرضاً إلى تصميم لباس موحّد لعمال الفندق الذي يحمل شعار "يداً بيد"، فيقوم أحد الطلبة بتبني هذا المشروع فيصمم اللباس، بدءاً من الرسم على الورق، ولغاية الوصول إلى الشكل النهائي للمنتج، فهنا تقوم المؤسسة الراعية بتقييم هذا العمل، والحكم على جودته وكفاءته، وإعطاء المتعلّم التقديرات العلمية والمادية التي تراها مناسبة للعمل.

9. **على مستوى المخرجات:** تتميز المخرجات التعليمية الناتجة عن هذا البديل بالآتي:

- الوعي بأهمية ريادة الأعمال، وتقدير العمل وحبّه، واحترام الآخرين، والتواصل، والتقيد بالمواعيد، والعمل ضمن فريق.
- اتقان المهارات المعرفية والعلمية والعملية اللازمة لإتمام المشروع الريادي، وتحقيق الإنتاج والمنفعة.
- القدرة على تطبيق المعرفة العلمية التي اكتسبوها في مشروعات حقيقية.
- امتلاك شخصية قوية لها هدف تسعى لتحقيقه، قادرة على التواصل والتنسيق مع المستثمرين وأصحاب المشاريع من أجل تسويق منتجاتهم، أو تأمين فرص عمل جديدة.
- القدرة على استخدام مهارات التفكير العليا، والنقد والتخطيط والتسويق واستثمار الفرص وكتابة خطة العمل التجاري.
- الإلمام التام بالفرص المتاحة بالسوق ومتطلباتها وآلية استثمارها، والعقبات التي تواجهها.

10. **متطلبات تنفيذ البديل المقترح:** يعتمد تنفيذ هذا البديل المقترح على مجموعة من المتطلبات الأساسية، تتحدد بالآتي:

- الاتجاه للجمع بين المركزية واللامركزية: مما يجعل من وضع الأطر العامة للخطط والقرارات الأساسية والإشراف والتوجيه من مهام الإدارة المركزية، ويترك للجهات اللامركزية حرية التصرف وتهيئة المناخ التنظيمي الذي يسمح بإطلاق الأعمال الريادية.
- تشكيل لجنة تعاونية لتعليم ريادة الأعمال، ممثلة من وزارة التربية، ووزارة الصناعة وغيرها، مع مشاركة فعالة من منظمات الأعمال والأقسام ذات العلاقة، وتكون مسؤولة عن التنسيق بين قطاع التعليم الثانوي المهني والمنظمات المجتمعية من ناحية، ومنظمات الأعمال من ناحية أخرى، وتوجيه ودعم تعليم ريادة الأعمال وضمان تضمينه في الثانويات المهنية على الوجه المطلوب، فضلاً عن دورها في توفير الدعم المالي لتطوير طرائق التدريس والمواد المستخدمة في المقررات والأنشطة الريادية.

- إنشاء وحدة لريادة الأعمال كجزء من الهيكل التنظيمي الرسمي للتعليم المهني في سورية، بداية من المستوى القومي ممثلاً في الوزارة، وصولاً إلى المستوى الإجرائي الممثل في المدرسة، تهدف هذه الوحدة إلى دعم وتطوير التوجه الريادي بكل مستوى تنظيمي في إطار علاقته بباقي المستويات وتسهم في نشر وتدعيم ثقافة الريادة فيه. مع ضرورة إحداث التكامل والتنسيق التام بين عمل هذه الوحدة ووحدة التوظيف على المستويات كافة.
- اتخاذ القرار من قبل وزارة التربية بالتعاون مع الوزارات الأخرى كوزارة الصناعة والشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد وغيرها من الوزارات المعنية بريادة الأعمال للبدء بتطبيق التعليم الريادي.
- المتابعة المستمرة لتقارير منظمة العمل الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة اليونسكو للإفادة منها في الاتجاهات الحديثة في تعليم ريادة الأعمال وتقييمها للوضع الراهن للتعليم الثانوي المهني في سورية.
- التمهيد الثقافي لريادة الأعمال في المجتمع المدرسي المهني، وتشجيع الثقافة الريادية القائمة على المخاطرة والاستقلالية والترويج لها، وذلك من خلال زيادة الوعي لدى أعضاء المجتمع المدرسي عن أهمية ريادة الأعمال وتعليمها من خلال عقد المؤتمرات، والندوات وورش العمل وحلقات النقاش وإعداد التقارير حول ريادة الأعمال وتعليمها في التعليم الثانوي المهني، بالإضافة إلى نشر أفضل النماذج والممارسات المتعلقة بها في المدارس الأخرى.
- استقطاب العنصر البشري القادر على إيجاد بيئة ريادية خلّاقة، والذي يمتلك مهارات ريادية قيادية واتصالية عالية، تمكّن من دعم الفكر الريادي ونشره في المدرسة. ويكون ذلك من خلال الاستعانة بخبراء متميزين في مجال تصميم المناهج وتحديد الأنشطة المتعلقة بريادة الأعمال وتنفيذها في هذه المدارس، والسماح للمعلمين والطلبة تنفيذ الأنشطة الجديدة داخل المدرسة أو خارجها (في إطار الشركات والمؤسسات والمعامل).

- توفير الموارد البشرية من المتخصصين في التخطيط الاستراتيجي، والتعليم، والاقتصاد، والأطراف المعنية، لتطبيق البديل المقترح.
- تمكين المعلمين وإعطاؤهم فرصة المشاركة في صنع القرارات، وتضمين ريادة الأعمال ببرامج إعداد وتدريب المعلمين الحرفيين.
- إجراء مراجعات وتعديلات بشكل مستمر للتعليم الثانوي المهني، ليواكب باستمرار ما يحدث من تطور لا سيما فيما يتعلق بمتطلبات سوق العمل.
- توسيع نطاق التعاون والتشارك مع المؤسسات الإنتاجية المحلية الرائدة، ومراكز البحوث وحاضنات الابتكار المتميزة في المجالات العلمية والتكنولوجية المتقدمة، وتعميق التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي لدعم المشروعات الإنتاجية للمدارس المهنية، والمساعدة في تسويق البحوث المعرفية ونتاجات الطلبة المعملية.
- تطوير بيئات التعلم في الثانويات المهنية من حيث الأهداف والمحتوى التعليمي للمقررات، وتتضمن: النوادي المدرسية، وزيارات لأماكن العمل والمحاكاة، بالإضافة إلى التعاون المثمر بين المدرسة والمنزل، والأنشطة التنظيمية التي تسهم في توفير بيئات لتعلم ريادة الأعمال.
- إحداث تكامل بين المهارات الريادية للطلاب وما يتم التدريب عليه في ورش العمل في كيفية إيجاد أفكار العمل داخل المقرر المدرسي لتشجيع الطلاب على بدء العمل الخاص بهم؛ وذلك من خلال ربط التدريب على ريادة الأعمال بمراكز التوظيف لضمان اتصال المهارات الريادية بشكل مستمر بمتطلبات سوق العمل المتغيرة.
- توفير البنية التحتية المادية الداعمة لتعليم ريادة الأعمال وثقافتها، وتأمين التجهيزات والمعدات والمستلزمات الضرورية لعمل الورش في المدارس المهنية.
- توفير التمويل اللازم لتطبيق البديل المقترح فيما يخص عمليات التدريب والتعليم بالإضافة إلى ما تطلبه عمليات التحليل والمراقبة والتقويم.

- ربط مشروع التخرج لطلبة المدارس الصناعية بفكرة كاملة لمشروع يمكن تنفيذه بعد التخرج؛ على نحو يدعم المهارات المرتبطة بفكرة التوظيف الذاتي.
- منح المدارس الثانوية المهنية ملكية فكرية واضحة تشجع المبادرات الريادية، وتحمي مشاريع الطلبة من الاستغلال أو السرقة.

الخلاصة:

استناداً إلى ما سبق يمكن القول إنّ هناك حاجة إلى تضمين تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية، لما لها من أهمية قصوى في تزويد معلميها وطلبتها بالمهارات الريادية والقيادية والاتصالية والشخصية اللازمة لمواكبة التغيرات المتلاحقة واحتياجات سوق العمل المتغيرة في القرن الحادي والعشرين، وهذا لن يتحقق إلّا من خلال تبني ريادة الأعمال فكراً بحيث تصبح ضمن ثقافة هذه المدارس وقيمها ورؤيتها وأهدافها، وممارستها من خلال برامجها وأنشطتها وعملياتها. وبناءً على ذلك حاول البديل المقترح السابق دمج تعليم ريادة الأعمال فكراً وتطبيقاً في الثانويات المهنية، ليكوّن صورة إجرائية مقترحة قد يتم الإفادة منها عند تطبيق تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية، بالنظر في خبرات دول المقارنة ونتائج البحث الميداني.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم، حسام، المقبالي، خالد. (2020). متطلبات تعليم ريادة الأعمال لطلبة مدارس التعليم ما بعد الأساسي في محافظة شمال الباطنة بسلطنة عمان من وجهة نظر المعلمين، *بحوث عربية في مجالات التربية النوعية*، (20)، 179_209
2. أبو سيف، محمود. (2016). استراتيجية مقترحة للتربية لريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي المصري في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، *مجلة كلية التربية*، 2 (176)، 13_78
3. أبو قرن، سعيد. (2015). واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
4. أحمد، عزام، العاني، وجيهة. (2020). ممارسة مديري المدارس في تطبيق التعليم الريادي كمدخل للتحول نحو مجتمع المعرفة دراسة تطبيقية على التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان، *مجلة الإدارة التربوية*، (25)، 13_103
5. إدريس، عبد الجليل. (2015). ريادة الأعمال وأثرها في معالجة البطالة في المملكة العربية السعودية، *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي*، 19 (55)، 663_703
6. أرناؤوط، أحمد. (2017). دراسة مقارنة لبرامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات في أمريكا وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، *مجلة التربية المقارنة الدولية*، (7)، 189_303
7. امجدل، أحمد. (2017). مدى مساهمة مهارات التسويق الابتكاري في تعزيز ريادة منظمات الأعمال الجزائرية دراسة ميدانية بشركة codor بالجزائر، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، 10 (1)، 730_764
8. الباجوري، خالد. (2017). *ريادة الأعمال في مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي*، اتحاد الغرف العربية، دائرة البحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان.

9. بشاي، وفاء. (2017). دراسة مقارنة لمجتمعات التعلم المهنية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإمكانية الاستفادة منها في مصر، *دراسات تربوية اجتماعية*، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، كلية التربية، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.

10. ثابت، طارق. (2016). العوامل المؤثرة في نجاح اختيار المشاريع الريادية ضمن برنامج مبادرون، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

11. جامعة دمشق. (2024). *المؤتمر الدولي للتحول الرقمي وانعكاساته على التنمية المستدامة يبدأ أعماله على مدرج جامعة دمشق*، https://www.damascusuniversity.edu.sy/index.php?lang=1&set=4&type=1&id=7804 تاريخ الاسترجاع 2024/6/20

12. جرين، باتريشيا. (2014). *تعليم ريادة الأعمال نظرة عالمية من الممارسة إلى السياسة حول العالم*، مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم، قطر.

13. جواد، شوقي ناجي، المدان، سامي، موسى، صباح. (2010). *أثر بيئة تفعيل المعرفة في المنظمات الريادية: أنموذج مقترح للمنظمات الأردنية*، المؤتمر الدولي السنوي العاشر: الريادة في مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.

14. جوهر، دعاء. (2017). المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في جمهورية مصر العربية، *مجلة الإدارة التربوية*، (25)، 559_653

15. حسب النبي، أحمد. (2016). التعليم الثانوي الصناعي وقطاع الصناعة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وإمكانية الإفادة منهم في مصر دراسة مقارنة، *مجلّة دراسات في التعليم الجامعي*، (33)، 61_210

16. حسن، نهى. (2020). دور حاضنات الأعمال الجامعية في تفعيل ريادية الأعمال في الخبرة الدولية مع التركيز على الحاضنات في الجامعات المصرية، *أطروحة دكتوراه*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

17. الحمالي، راشد، العربي، هشام. (2016). واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية، *دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)*، (76)، 387_442

18. خالدي، رشيدة. (2013). دور الجامعة في بناء ثقافة ريادة الأعمال، *مجلة الاقتصاد والتنمية*، 1 (1)، 64_79

19. الخطة الخمسية العاشرة (2006_2010). هيئة تخطيط الدولة، الجمهورية العربية السورية.

20. خليفة، هالة. (1984). *التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية العربية السورية*، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

21. دستور الجمهورية العربية السورية. (2012). *الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية*، المادة 1و2، الجمهورية العربية السورية.

22. ديوان البلاط السلطاني بسلطنة عمان. (2019). *البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب*، مسقط، سلطنة عمان https://www.sqclibs.gov.om/ تاريخ الاسترجاع 2023/11/12

23. زرقان، ليلى. (2013). اقتراح بناء برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة بالتعليم العالمي بجامعة سطيف 1_2 نموذجاً، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، جامعة سطيف، الجزائر.

24. زيدان، أسماء. (2018). تصور مقترح لتنمية مهارات ريادة الأعمال والتوظيف لدى طلاب جامعة القاهرة في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة، *مجلة العلوم التربوية*، 2 (4)، 146_268

25. زيدان، شيرين. (2018). *بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية*، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، الدمام، المملكة العربية السعودية.

26. السكارنة، بلال. (2008). *الريادة وإدارة منظمات الأعمال*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

27. سلمان، راميا. (2023). تصور مقترح لتفعيل الطلب الاجتماعي على التعليم المهني في سورية، *أطروحة دكتوراه*، كلية التربية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

28. الشرمان، آيات زكي. (2019). مدى تطبيق ريادة الأعمال لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية ودور القادة التربويين في تنميتها، *مجلّة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية*، 10(28)، 59_71

29. الشميمري، أحمد، المبيريك، وفاء. (2011). *ريادة الأعمال أساسيات ريادة الأعمال*، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

30. صحيفة الثورة. (2019). *تعاون بين وزارتي التربية والنفط في مهنة اللحام وتشكيل المعادن*، تاريخ النشر 2019/12/2، مؤسسة الوحدة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

31. الصيرفي، محمد، عبد الفتاح، عصام، علام، رحاب. (2020). ريادة الأعمال المفهوم والنشأة والأهمية دراسة تحليلية، *مجلة كلية التربية*، السنة الثامنة، (22)، 124_170

32. عبد العظيم، حنان. (2016). تصور مقترح لتفعيل التعليم لريادة الأعمال بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية والعربية، *مجلة كلية التربية*، جامعة أسيوط، 32 (2)، الجزء الثاني، 532_702.

33. عبيد، شاهر. (2016). *الإبداع والريادة في المؤسسة الصناعية*، المؤتمر العلمي الدولي حول الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، المملكة الأردنية الهاشمية.

34. العشيري، مشيرة. (2019). مشروعات ريادة الأعمال القائمة على اقتصاد المعرفة دراسة ميدانية على بعض حاضنات الأعمال التكنولوجية داخل المجتمع المصري، *المجلة العلمية لكلية الآداب*، جامعة دمياط.

35. العطوي، مهند. (2012). أثر المرونة الإستراتيجية في ريادة منظمات الأعمال دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري الشركات الصغيرة العاملة في قطاع صناعة المواد الإنشائية في محافظة النجف، *رسالة ماجستير في إدارة الاعمال*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

36. عقيل حسين. (2010). *خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)*، دار ابن كثير، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

37. علاش، أحمد. (2016). *أثر الإبداع والابتكار على الريادة في المؤسسات الصغيرة*. أبحاث الندوة العلمية الثالثة: الإبداع الإداري في العالم العربي، الأردن، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.

38. علام، رحاب. (2019). متطلبات تعليم ريادة الأعمال بالمجتمع الجامعي دراسة تحليلية، *مجلة كلية التربية*، 2 (20)، 113_ 151

39. عمر، محمود، فخرو، حصة، السبيعي، تركي، تركي، آمنة. (2010). *القياس النفسي والتربوي*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية.

40. الغساني، أحمد. (2010). *التعليم للريادة في الدول العربية، مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة StratREAL البريطانية*، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

41. الغضبان، جرجس. (2019). *التعليم والتدريب المهني*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، https://secoss.org تاريخ الاسترجاع 2022/6/2

42. القانون رقم /32/. (2002). الجمهورية العربية السورية.

43. القانون رقم /38/. (2021). الجمهورية العربية السورية.

44. كلية الدراسات التجارية. (2016). دراسة حول نظام تعليم ريادة الأعمال في الصين في الجامعات المحلية من منظور التعاون بين الجامعات والمؤسسات في الصين، المملكة العربية السعودية.

45. كمال، عبد العزيز. (1998). عرض ومراجعة لكتاب التعليم ذلك الكنز المكنون، *مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر*، السنة السابعة، (3)، 280_290

46. اللائحة الداخلية لنظام التلمذة الصناعية الصادرة بالقرار رقم 2538/443. (2003). الجمهورية العربية السورية.

47. مبارك، مجدي. (2014). التربية الريادية والتعليم الريادي، *مجلة رسالة المعلم*، 51 (2)، 33_30

48. المبيريك، وفاء، الجاسر، نوره. (2014). *النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية*، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

49. المجلس الأعلى للتخطيط. (2019). *وثيقة رؤية عمان 2040*، مسقط، سلطنة عمان.

50. المجلس الأعلى للتخطيط. (2019). *الاستعراض الوطني الطوعي الأول لسلطنة عمان 2019*، المنتدى السياسي رفيع المستوى، سلطنة عمان.

51. مجلس التعليم بسلطنة عمان. (2018). *التقرير السنوي للتعليم في سلطنة عمان 2018*، مسقط، سلطنة عمان.

52. محمود، عماد. (2017). التربية الريادية ومتطلباتها في التعليم الجامعي، *مجلة دراسات التعليم الجامعي*، (37) مكرر، 183_324

53. مديرية التربية بدمشق. (2023). *توزّع الكادر الإداري والتدريسي والإشرافي في الثانويات المهنية في مدينة دمشق*، مديرية التربية في مدينة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

54. مرزا، محمد. (2022). تطوير التعليم الثانوي المهني في سورية في ضوء خبرة كل من الصين وألمانيا، *مجلة جامعة حماة*، 5 (8)، 88_ 110

55. المركز الوطني للتوجيه المهني. (2015). *انطلاقة التأسيس لريادة الأعمال*. https://omanportal.gov.om/ تاريخ الاسترجاع 2023/2/28

56. مسيل، محمود، همام، إيمان. (2018). آليات دعم ريادة الأعمال في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر، *مجلة كلية التربية ببنها*، 7 (116)، 411_ 476

57. المطيري، صفاء. (2019). التعليم الريادي، *سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية*، العدد المائة والتاسع والأربعون، المعهد العربي للتخطيط.

58. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورية. (2022). *لمحة عن الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

59. المكتب المركزي للإحصاء. (2009). *المجموعة الإحصائية لعام 2009*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

60. المكتب المركزي للإحصاء. (2018). *المجموعة الإحصائية من عام 2014_2018*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

61. منصور، سمية. (2000). دراسة مقارنة لاتجاهات إعادة هيكلية التعليم الثانوي في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية والإفادة منها في الجمهورية العربية السورية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة عين شمس، كلية التربية، جمهورية مصر العربية.

62. منصور، سمية، الجندي، نزيه، علي، عيسى. (2017). *التربية المقارنة*، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

63. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. (2012). *مشروع التعليم للريادة في الدول العربية*، المكون الثاني، تقرير توليفي.

64. منظمة العمل الدولية. (2008). *التقرير الخامس مهارات لتحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97، البند الخامس من جدول الأعمال، جنيف.

65. موسى، منى. (2013). أثر الخصائص الريادية في تبني التوجيهات الإستراتيجية للمديرين في المدارس الخاصة في عمان، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية.

66. المؤتمر الأول لدعم ريادة الأعمال للشباب. (2019) www.gata.ahram.org.eg تاريخ الاسترجاع 2022/6/2

67. مؤتمر التطوير التربوي السوري. (2019). *خطوة لرسم مستقبل سورية*، http://moed.gov.sy تاريخ الاسترجاع 2022/6/2

68. المؤتمر العالمي لريادة الأعمال. (2019). *مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات* www.cbb.gov.bh تاريخ الاسترجاع 2022/6/2

69. المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني. (2005). *الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية*، المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة السورية.

70. نصر، محمد، العمري، غسان. (2011). قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في غدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية (دراسة مقارنة)، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 27 (4)، 139_ 168

71. نوفل، صبري. (2015). ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة الطريق إلى التنمية المستدامة، *مجلة المال والتجارة*، (556)، 7_13

72. هيئة الاستثمار السورية. (2017). *القانون رقم /10/ لتشجيع الاستثمار، المعدل وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام 2000*، الجمهورية العربية السورية.

73. هيئة الاستثمار السورية. (2019). *عن سورية الموقع الجغرافي الموقع والمساحة والتقسيم الإداري*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

74. هيئة الاستثمار السورية. (2021). *قانون الاستثمار الجديد في سورية*، (قانون الاستثمار رقم /18/، الجمهورية العربية السورية.

75. وزارة الاتصالات والتقانة. (2004). *إستراتيجية تقانات الاتصالات والمعلومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية*، المنطلقات والسياسات العامة، دمشق، الجمهورية العربية السورية

76. وزارة الإدارة المحلية. (2006). *الوضع البيئي في سورية*، دمشق الجمهورية العربية السورية.

77. وزارة الاقتصاد. (2022). *رؤية عمان 2040*، منشورات وزارة الاقتصاد، مسقط، سلطنة عمان.

78. وزارة الإعلام. (2012). *الكتاب السنوي*، منشورات وزارة الإعلام، مسقط، سلطنة عمان.

79. وزارة الإعلام. (2020). *البرنامج الوطني لتنمية للشباب يؤهل 1000 مشارك بمهارات وقيم الثورة الصناعية*، https://omanportal.gov.om تاريخ الاسترجاع 2024/3/1

80. وزارة التربية. (1995). *التربية في الجمهورية العربية السورية في ظل الحركة التصحيحية 1970_1995*، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

81. وزارة التربية. (2004). *وثائق وزارة التربية*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

82. وزارة التربية. (2015). *التربية في الجمهورية العربية السورية (الواقع والتحديات والأولويات)*، دراسة مقدّمة إلى مؤتمر الدول العربية حول التربية ما بعد 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.

83. وزارة التربية. (2016). *النظام الداخلي الموحد لمدارس مرحلة التعليم الثانوي المهني المعدل بالقرار رقم /10/ 443 (7/4) تاريخ 2016/9/22*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

84. وزارة التربية. (2016). *توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التربية وغرفة صناعة دمشق وريفها* ، دمشق، الجمهورية العربية السورية، تم الاسترداد بتاريخ 2024/2/19 https://moed.gov.sy/site تاريخ الاسترجاع 2024/4/9

85. وزارة التربية. (2018). *خطة التدريب للعام الدراسي (2018/2017)*، دائرة الإعداد والتدريب، وزارة التربية، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

86. وزارة التربية. (2019). *ربط التعليم المهني والتقني بحاجات المجتمع وسوق العمل*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

87. وزارة التربية. (2021). *الخطة الدرسية للعام الدراسي 2021_2022*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

88. وزارة التربية. (2021). *ورشة عمل تحت عنوان مستقبل محوره الإبداع*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

89. وزارة التربية. (2023). *ياسمين الأمل معرض لصناعة الألبسة الجاهزة في ثانوية عدنان مردم المهنية بدمشق*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

90. وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي. (2013). *التعليم في سلطنة عمان المضي قدماً في تحقيق الجودة*، دراسة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي، وزارة التربية والتعليم، مسقط، سلطنة عمان.

91. وزارة التربية والتعليم. (2014). *التعليم الريادي انطلاقة عصرية لتحقيق جودة التعليم وبناء اقتصاد حيوي*، الندوة الوطنية، التعليم لريادة الأعمال والابتكار، مسقط، سلطنة عمان.

92. وزارة التربية والتعليم. (2015). *دليل مهام الوظائف المدرسية والأنصبة المعتمدة لها*، مسقط، سلطة عمان.

93. وزارة التربية والتعليم. (2017). *التقرير السنوي للمركز الوطني للتوجيه المهني*، سلطنة عمان.

94. وزارة التنمية الاجتماعية. (2016). *الخطة التنفيذية لاستراتيجية العمل الاجتماعي*، مسقط، سلطنة عمان.

95. وزارة السياحة. (2011). *اكتشف سورية*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

96. وكالة الأنباء العمانية. (2020). *البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب*. https://omannews.gov.om تاريخ الاسترجاع 2023/2/2

97. الوهيبي، حمود. (2012). أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان 1970_2011، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية.

98. يونسيف. (2017). *الدراسة التحليلية لتعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية.

99. يونيسف. (2022). *كل يوم مهم، التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وما ينتج عنها من مخاطر عدم الاستثمار في النظام التعليمي في سورية*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

100. يونيسف. (2023). *حالة الاستثمار في التعليم والتنمية في سورية: التكاليف والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناجمة عن عدم الاستثمار في الأنظمة التعليمية في سورية*، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Aljohani, M. (2015). Innovation and Entrepreneurship Integration in Education. Ohaio state model, *International Journal of Teaching and Education*, 3(3), 1-20
2. Alvaro, Cuervo, Domingo, Ribeito. (2019). *Entrepreneurship concepts; theory and perspective*, springer, Verlag Berlin Heidelberg.
3. Alvedalen, J., Boschma, R. (2017). A Critical Review of Entrepreneurial Ecosystems Research: Towards a Future Research Agenda", *European Planning Studies*, 25 (6), 887-903
4. Amoros, J.E., Bosma, N. (2014). *Global Entrepreneurship Monitor: 2013 Global Report Wellesley*, Babson College, USA.
5. Bacigalupo, M., Kampylis, P., Punie, Y., Van den Brande, G. (2016). *EntreComp: The Entrepreneurship Competence Framework. Luxembourg: Publication Office of the European Union*; EUR 27939 EN; doi:10.2791/593884
6. Bacanak, A. (2013). Teacher's Views about Science and Technology Lesson Effects on the Department of Students, Entrepreneurship Skills. *Educational Science Theory and Practice*, 13 (1), 622-629
7. Baker, R. Islam, A. & Lee, J. (2015). Entrepreneurship Education Experiences in Selected Countries, International Education Studies, *Published by Canadian Center of Science and Education*, 8 (1), 88-99
8. Boltan, B. and Thompson, J. (2004). *Entrepreneurs Talent*, Temperament, Technique. 2nd edition. Elsevier Worth-Heinemann.
9. Cabaleiro-Cerviño, G., & Vera, C. (2020). The Impact of Educational Technologies in Higher Education. *GIST – Education and Learning Research*, Journal, (20), 155-169 .
10. Center for Entrepreneurial Leadership on Entrepreneurship Education. (2011). https://techtowndetroit.org The retrieval was on 12/5/2022
11. Chatterji, Aaron, Glaeser, Edward, Kerr, William. (2013). *Clusters of Entrepreneurship and Innovation*, paper has been prepared for the

Innovation Policy and the Economy Forum, Harvard University and NBER, USA.

12. Clark, K. A. Rusher, D. E. Voggt, A.P. Test; D. W. (2018). *Developing a School-Based Enterprise Toolkit*, North Carolina, National Technical Assistance Center on Transition.
13. Corry, Yohana. (2020). Factors Influencing the Development of Entrepreneurship Competency in Vocational High School Students: A Case Study, *International Journal of Education and Practice*, 8 (4), 804-819
14. Colby, S. & Ortman, J. (2015). *Projection of the size and composition of the U.s. population:2014-2016*, population Estimates and projection, Issued March 2015, the unitied states census bureau, Accessed May12nd 2016, from: http://www.census.gov/populations/publications./ The retrieval was on 22/4/2022
15. Derek W. (2018). The Constitutional Compromise to Guarantee Education, *Stanford Law Review*, 70 (1), 735- 837
16. Domilescu, Gabriela. (2019). Entrepreneurship education in Romania. Realities and perspectives in secondary and high school, *Journal of Educational Sciences*, XX, 39 (1). 81-89
17. Education Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA). (2014). *Entrepreneurship Education at School in Europe National Strategies*, Curricula and Learning Outcomes. Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA), Brussels.
18. European Commission. (2004). *Helping to create an entrepreneurial culture A guide on good practices in promoting entrepreneurial attitudes and skills through education*, Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.
19. European Commission. (2016). *Entrepreneurship Education in Europe: fostering Entrepreneurial Mindsets through education and learning*. Final proceeding of a conference: Oslo. Available at: http: //www.

gvpartners. com/web/pdf/Workshop_3_Higher_Education_Summary_FINAL.pdf

20. Fernandez, g, Castillejo, S . A. Bernaldo, M.O and Manzanero , A,M (2014). Education for of Sustainable State of the Art Barriers and Challenges, *Higher Learning Research Communities*, 4 (3), 3-11
21. Gamede, Bongani Thulani; Uleanya,Chinaza. (2017). The Role of Entrepreneurship Education in Secondary Schools at Further Education and Training Phase, *Academy of Entrepreneurship Journal*, 23 (2), 1-12
22. Hadley, G. R. L. (2017). Why Entrepreneurship Education is a Good Fit for Rural Nova Scotia Schools, *Antistatic*, 8 (1), 21-30
23. Hanımoğlu, Egemen. (2018). The Impact Technology Has Had on High School Education over the Years, *World Journal of Education*, 8 (6), 96-106
24. Ismaila, Mustapha, Zekeri, Abu, Mattaga, Damisa. (2022). Impact of Information and Communication Technology on the Management of Entrepreneurship Education in Kogi State, *Gusau Journal of Business Administration (GUJOBA)*, 1 (2), 1-10
25. Karali, S. (2013). *The impact of entrepreneurship education programs on entrepreneurial intentions: An application of the theory of planned behavior*, Unpublished doctoral Dissertation, Erasmus School of Economic, Erasmus University of Rotterdam.
26. Katz. J. (2013). The chronology and intellectual trajectory of American entrepreneurship education: 1876–1999, *Journal of Business Venturing*,18 (2), 283-300
27. Kuratko, Donald. (2003). *Entrepreneurship education, Emerging Trends and Challenges for The 21St Century*, Coleman Foundation White Paper Series for the U.S. Association of Small Business & Entrepreneurship.
28. Lopez, Agueda Gil, Zozimo, Ricardo, Roman, Elena San, Sara L. (2016). JackAt The crossroads management and business history in entrepreneurship research, *journal of evolutionary studies in business*, vol 2

29. Mansheng, Zhou, Haixia, Xu. (2012). A Review of Entrepreneurship Education for College Students in China, *administrative sciences*, 2 (37), 82-98
30. Manafe, M. W. N., Ohara, M. R., Gadzali, S. S., Harahap, M. A. K., & Ausat, A. M. A. (2023). Exploring the Relationship Between Entrepreneurial Mindsets and Business Success: Implications for Entrepreneurship Education. *Journal on Education*, 5(4), 12540–12547
31. Mccallum, Elin. (2019). *Entrepreneurial Learning in TVET*. Discussion Paper, UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training, Germany.
32. McFarland, J, Hussar, B., de Brey, C., Snyder, T., Wang, X., Wilkinson-Flicker, S., Gebrekristos, S., Zhang, J., Rathbun, A., Barmer, A., Bullock Mann, F., and Hinz, S. (2017). *The Condition of Education 2017*, U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, USA.
33. Mokaya, s. (2012). The concept of entrepreneurship, in pursuit of a universally Acceptable Definition, *International journal of Arts and commerce*,1 (6), 128-135
34. National Centre for Entrepreneurship in Education. (2013). *The Entrepreneurship University: From Concept to Action*, *Editors: Paul Coyl*, *Allan Gibb*, Gay Haskins, UK.
35. National Institute of Statistical Sciences. (2017). *capturing the condition and the impacts of technology on us k-12 education*, Institute of Education Sciences National Center for Education Statistics
36. Office of Innovation and Entrepreneurship Economic Development Administration & National Advisory Council on Innovation and Entrepreneurship (2013). *The innovation and entrepreneurship university*, *Higher education, innovation & Entrepreneurship in Focus*, United States of America: Department of Commerce. https://www.eda.gov/strategic-initiatives/national-advisory-council-on-innovation-and-entrepreneurship The retrieval was on 18/12/2023

37. Ofoha, Dorothy. (2011). Assessment of The Implementation of The Secondary School Skill-Based Curriculum to Youth Empowerment in Nigeria, *Edo Journal of Counselling*, 4 (1-2), 75-91
38. United Nations Development Programme. (2019). *Supporting Syrians and the region*, results and programme update, New York, USA.
39. Prutt, M. & Sesen, H. (2018). Faculity-student Perception About Entrepreneurship in Six Countries, *Education & Training*, 59 (1), 105-120
40. Raharjo, I. B., Ausat, A. M. A., Risdwiyanto, A., Gadzali, S. S., & Azzaakiyyah, H. K. (2023). Analysing the Relationship between Entrepreneurship Education, Self-Efficacy, and Entrepreneurial Performance. *Journal on Education*, 5(4), 11566–11574.
41. Robert, D. & Lukea, A. (2011). *University Research Funding: The United States is Behind and Falling*, The Information Technology & Innovation Foundation (ITIF), Washington, USA.
42. Saint Louis University Center for Entrepreneurship. (2015). *Bachelor of science in business administration - Entrepreneurship concentration*. https://www.hillel.org./ The retrieval was on 18/12/2023
43. Secundo, G. Rippa, P. and Meoli, M. (2020). Digital transformation in entrepreneurship education centers: preliminary evidence from the Italian Contamination Labs network, *International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research*, 26 (7), 1355-2554
44. Singer, S. Amoros, J. & Moska, D. (2015). *Global Entrepreneurship Monitor*, 2014 Global Report, Wellesley, MA, Babson College, USA.
45. Stam, E. (2015). Entrepreneurial Ecosystems and Regional Policy: A Sympathetic Critique, *European Planning Studies*, 32 (9), 1759-1769
46. Stanford Graduate School of Business. (2015). *Stanford Entrepreneurship Management Courses*. https://emeritus.org/universities/stanford-graduate-school-of-business./ The retrieval was on 18/12/2023

47. The Center for Entrepreneurial Excellence. (2014). *The National Survey of Entrepreneurship Education*, An Overview of 2012- 2014, George Washington University, USA.
48. The Quality Assurance Agency for Higher Education (QQA). (2012). *Enterprise and Entrepreneurship Education*, Guidance for UK Higher Education Provider.
49. Trade and Development Board Investment. (2011). *Enterprise and Development Commission, Entrepreneurship education, innovation and capacity-building in developing countries*, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.
50. UNESCO and the StratREAL Foundation. (2010). *Entrepreneurship Education in the Arab States : Case Studies on the Arab States and Regional Synthesis Report*, United Kingdom.
51. UNESCO. (2012). *The start of education for leadership in Arab countries: the second component (2010-2012)*, Synthesis report.
52. Wan, Ibrahim, Bakar, Abrahim, Asimiran, Soaiba. (2015). Impact of Entrepreneurship Education on the Entrepreneurial Intentions of Students in Technical and Vocational Education and Training Institutions (TVET) In Malaysia, Published by Canadian Center of Science and Education, *International Education Studies* 8 (12), 141- 156
53. Zhang, Zhenfei. (2021). The Impact of Digital Technologies on Entrepreneurship Education: A Literature Review for Progress and Prospects, International Conference on Social Sciences and Economic Development (ICSSED 2021), Advances in Social Science, *Education and Humanities Research*, 543, 448-452

الملاحق

الملحق رقم (1)

الاستبانة قبل التحكيم

جامعة دمشق

كلية التربية

قسم التربية المقارنة

السيد المدير / المعلم المحترم .....

تحية طيبة وبعد .....

تأتي هذه الاستبانة ضمن إجراءات بحث للحصول على درجة الدكتوراه في التربية المقارنة والإدارة التربوية، بعنوان:

بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال بالتعليم المهني في سورية وفق خبرات عالمية

حالة دراسية: مدارس التعليم الثانوي المهني في دمشق

بإشراف الأستاذة الدكتورة سمية منصور

تهدف هذه الاستبانة إلى الكشف عن واقع تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في مدينة دمشق، ويعرّف تعليم ريادة الأعمال بأنّه عملية إعداد الطلاب ومساعدتهم في تكوين الاتجاهات الإيجابية، وتطوير الابتكارات ومهارات الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على الحكومة للتوظيف، حيث يشتمل هذا التعليم على مختلف الأنشطة التي تسعى لتنمية العمليات والمهارات الريادية، ويغطي مجموعة واسعة من جوانب السلوك بهدف توليد الأفكار، وتنمية الابتكار، واكتساب المعرفة والمهارات الاستثمارية (National Centre for Entrepreneurship in Education, 2013, 1).

يرجى التفضل من سيادتكم بالمساهمة في إغناء هذه الدراسة وتخصيص بعضاً من وقتكم للإجابة عن عبارات الاستبانة وذلك بوضع إشارة (√) في المربع مقابل كل فقرة حسب ما ترونه مناسباً.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير

الباحثة شروق إبراهيم

المتغيرات التصنيفية

- الصفة الوظيفية: O مدير O معلّم
- الشهادة العلمية: O معهد متوسط O إجازة جامعية O دراسات عليا
- عدد سنوات الخبرة: O أقل من 5 سنوات

O من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات

O 10 سنوات فأكثر

	الفقـــرات	درجة التوفّر				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
المحور الأول: مبادئ تعليم ريادة الأعمال **يقوم التعليم الثانوي المهني على المبادئ التالية:**						
1	تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والقيم المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة.					
2	المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة للمجتمع.					
3	المواءمة بين نواتج التعليم ومتطلبات سوق العمل.					
4	الحفاظ على البيئة الطبيعة والطاقة المتجددة.					
5	الاستثمار في حلول تحقّق أرباحاً على المدى الطويل.					

6	غرس قيم العمل والإنتاج في نفوس الطلبة.					
7	دعم خطط التنمية الوطنية.					
8	تحقيق أثر اجتماعي إيجابي.					
المحور الثاني: أهداف تعليم ريادة الأعمال **تغطي أهداف التعليم الثانوي المهني الجوانب التالية:**						
9	خلق جيل جديد من الرياديين والمبدعين في مجال الأعمال.					
10	تغيير نمط التفكير التقليدي إلى أنماط التفكير المبنية على الإبداع والابتكار.					
11	تنمية قدرات الطلبة على استشراف المستجدات الاجتماعية والاقتصادية.					
12	تمكين الطلبة من تحضير خطط لاستثمار مشاريعهم المستقبلية.					
13	تنمية الدافع إلى العمل الحر، والأنشطة المدرّة للدخل.					
14	تحفيز روح المبادرة نحو ملكية الأعمال التجارية الصغيرة المستقلة.					
15	المساهمة في التغلّب على مشكلات الفقر، وإيجاد سبل عيش كريم.					
المحور الثالث: مناهج تعليم ريادة الأعمال **تراعي مناهج التعليم الثانوي المهني الجوانب التالية:**						
16	إعطاء نظرة عامة عن ماهية ريادة الأعمال وأهميتها.					
17	رفع الوعي حول الأعمال والمشاريع ضمن محتويات المنهاج.					
18	تضمين المنهاج لمهارات وسلوكيات الريادة (كبناء الثقة بالنفس، والكفاءة الذاتية، ومهارات القيادة...).					
19	تضمين الكتب المدرسية للبيانات والإحصائيات التي تعكس متطلبات سوق العمل.					

20	تركيز المنهاج على أساسيات الحاسب الآلي ولغة البرمجة.					
21	تفعيل دراسات الحالة والأمثلة لنماذج من رجال الأعمال الناجحين.					
22	تضمين المنهاج لجانب عملي ميداني يستند إلى معايير ريادة الأعمال.					
المحور الرابع: المعلّم في تعليم ريادة الأعمال **يراعي المعلم في التعليم الثانوي المهني الجوانب التالية:**						
23	التركيز على التعلّم بدلاً من التركيز على التعليم.					
24	اتباع المعلمين لأساليب عمل مختلفة كالتركيز على (الخبرة والتجربة وتحمل المخاطر وحل المشكلات بطريقة إبداعية...).					
25	التركيز على انخراط المتعلّم بشكل نشط في المحتوي الدراسي للمنهاج.					
26	إيجاد بيئة صفية يشارك فيها الطلاب بشكل نشط في اكتساب المعرفة وتطبيقها.					
27	تنمية الاتجاهات والقيم (كالتي تتعلق بقضايا التنمية المستدامة والتعامل مع مستجدات العصر وتحدياته) التي تمثّل صلب التعليم للريادة.					
28	ربط نتائج الاختبارات بتطوير المهارات الريادية الشخصية لدى الطلاب.					
المحور الخامس: المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال **يتميز المتعلّم في التعليم الثانوي المهني بالجوانب التالية:**						
29	ممارسة التفكير العلمي والإبداعي.					
30	ممارسة التفكير النقدي وعدم التسليم بالأمور كما هي.					

31	الدافعية العالية نحو التعلم المستمر والإنجاز.					
32	إتقان مجموعة المعارف والكفاءات (كاللغة الأجنبية والرياضيات والعلوم واستخدام تكنولوجيا الاتصالات...).					
33	إعمال الفكر في المواقف التعليمية والقدرة على الوصول إلى نواتج تعلّم جديدة.					
34	تقديم حلول جديدة ومتنوعة للمشكلات التي يواجهها.					
المحور السادس: البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال **تتميز البيئة التعليمية في التعليم الثانوي المهنية بالجوانب التالية:**						
35	انفتاح البيئة التعليمية على سوق العمل ومتطلباته.					
36	تعاون البيئة التعليمية مع المجتمع المحلّي.					
37	إيمان البيئة التعليمية بأهمية التعليم الريادي ودوره في بناء المجتمع.					
38	تركيز البيئة التعليمية على الإبداع الإداري والأكاديمي.					
39	تركيز البيئة التعليمية على الاستثمار الأمثل للموارد البشرية.					
40	توافر المتطلبات المادية والبشرية والتقنية لتحقيق التعلم الريادي.					
41	خلق البيئة التعليمية لأسلوب عمل تجريبي حقيقي قائم على مشكلات واقعية.					
المحور السابع: طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال **تراعي طرائق التدريس في التعليم الثانوي المهني ما يلي:**						
42	اعتماد طرائق التدريس التي تتمحور حول المتعلّم.					
43	التنوّع في طرائق التدريس واستراتيجياته (بين الأساليب التقليدية والحديثة).					

44	دمج أساليب التعلّم النشط والفعال (كالتعلم التعاوني وحل المشكلات والعصف الذهني..) في عملية التدريس.					
45	استخدام طرائق التدريس التجريبية (كالمشاريع الشخصية ومشاريع التقنيات التعليمية...).					
46	تقديم تدريب عملي داخلي في ورش عمل تحاكي المشروعات الحقيقية.					
47	استخدام الأنشطة غير الصفية (كالرحلات الميدانية واللقاءات مع رجال أعمال رياديين والمسح البيئي الدقيق...).					
المحور الثامن: التقويم في تعليم ريادة الأعمال **يراعي التقويم في التعليم الثانوي المهني الآتي:**						
48	اتباع الدقة والموضوعية في عملية التقويم.					
49	بناء نظام تقويم وفق معايير منصفة.					
50	اعتماد نظام تقويمي ذو مقاييس محايدة.					
51	إشراك المعلم للطلاب في نظام التقويم الخاص بهم.					
52	تطبيق تقويم شامل لإجمالي أداء الطلاب.					
53	تركيز التقويم على المهارات المباشرة (كفهم واتباع التعليميات والحضور ودقة المواعيد والعلاقات الإنسانية..).					
54	تركيز التقويم على المهارات الناعمة غير المباشرة (كالتعاون والثقة والتواصل الفعّال والعمل الفريقي..).					
المحور التاسع: المخرجات من تعليم ريادة الأعمال **تشتمل مخرجات التعليم الثانوي المهني على الآتي:**						
55	رفع مستوى الوعي بأهمية ريادة الأعمال.					

56	تنمية الجوانب الشخصية المعرفية الملائمة لريادة الأعمال.					
57	تطوير الجوانب المهارية (كالتخطيط والتسويق واستثمار الفرص وكتابة خطة العمل التجاري..)					
58	تطوير الجوانب السلوكية الريادية (كالثقة بالنفس وتقبّل المخاطرة والشغف والإبداع..).					
59	تعديل أنماط السلوك التقليدية بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع.					
60	إعداد وتأهيل الموارد البشرية المدرّبة اللّازمة للنهوض بالمشاريع الاقتصادية.					
61	تزويد الخريجين بالمهارات اللازمة لإنشاء المشاريع الاجتماعية.					
62	زيادة استعداد الطلاب لبدء مشاريع استثمارية خاصة بهم.					

الملحق رقم (2)

الاستبانة بعد التحكيم



جامعة دمشق

كلية التربية

قسم التربية المقارنة

السيد المدير / المعلم المحترم .....

تحية طيبة وبعد .....

تأتي هذه الاستبانة ضمن إجراءات بحث للحصول على درجة الدكتوراه في التربية المقارنة والإدارة التربوية، بعنوان:

بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال بالتعليم المهني في سورية وفق خبرات عالمية

حالة دراسية: مدارس التعليم الثانوي المهني في دمشق

بإشراف الأستاذة الدكتورة سمية منصور

تهدف هذه الاستبانة إلى الكشف عن واقع تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في مدينة دمشق، وذلك بالإفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية دولةً أجنبيةً في تدريس ريادة الأعمال ضمن برنامج (دراسات ريادة الأعمال) يخضع له طلبة الثانويات المهنية وفق نظام لامركزي، وخبرة سلطنة عمان دولةً عربية مع الأخذ ببرنامج (البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب في سلطنة عمان) لتعليم ريادة الأعمال في المرحلة الثانوية المهنية وفق نظام مركزي. ويعرّف تعليم ريادة الأعمال بأنّه عملية إعداد الطلبة ومساعدتهم على تكوين الاتجاهات الإيجابية، وتطوير الابتكارات ومهارات الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على الحكومة للتوظيف، إذ يشتمل هذا التعليم على مختلف الأنشطة التي تسعى لتنمية العمليات والمهارات الريادية، ويغطي مجموعة واسعة من جوانب السلوك بهدف توليد الأفكار، وتنمية

الابتكار، واكتساب المعرفة والمهارات الاستثمارية (National Centre for Entrepreneurship in Education, 2013, 1).

يرجى التفضل من سيادتكم بالمساهمة في إغناء هذه الدراسة وتخصيص بعضاً من وقتكم للإجابة عن عبارات الاستبانة وذلك بوضع إشارة (√) في المربع مقابل كل فقرة حسب ما ترونه مناسباً.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير

الباحثة شروق إبراهيم

أولاً: البيانات الأولية

- نوع المدرسة الثانوية: O تجارية O صناعية O نسوية
- الصفة الوظيفية: O مدير O معلّم
- الشهادة العلمية: O معهد متوسط O إجازة جامعية O دراسات عليا
- عدد سنوات الخبرة: O أقل من 5 سنوات

O من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات

O 10 سنوات فأكثر

ثانياً: بنود الاستبانة

	الفقـــــرات	درجة التوفّر				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
المحور الأول: مبادئ تعليم ريادة الأعمال **يقوم التعليم الثانوي المهني على المبادئ التالية:**						
1	تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات والقيم المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة.					

2	الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الشاملة للمجتمع.					
3	المواءمة بين نواتج التعليم ومتطلبات سوق العمل.					
4	الحفاظ على البيئة الطبيعية والطاقة المتجددة.					
5	الاستثمار في حلول تحقّق أرباحاً على المدى الطويل.					
6	غرس قيم العمل والإنتاج في نفوس الطلبة.					
7	الإسهام في دعم خطط التنمية الوطنية.					
8	الإسهام في تحقيق أثر اجتماعي إيجابي.					
المحور الثاني: أهداف تعليم ريادة الأعمال **تسعى أهداف التعليم الثانوي المهني إلى:**						
9	خلق جيل جديد من الرياديين والمبدعين في مجال الأعمال.					
10	تغيير نمط التفكير التقليدي إلى أنماط التفكير المبنية على الإبداع والابتكار.					
11	تنمية قدرات الطلبة على استشراف المستجدات الاجتماعية والاقتصادية.					
12	تمكين الطلبة من تحضير خطط لاستثمار مشاريعهم المستقبلية.					
13	تنمية الدافع إلى العمل الحر، والأنشطة المدرّة للدخل.					
14	تحفيز روح المبادرة نحو ملكية الأعمال التجارية الصغيرة المستقلة.					
15	المساهمة في التغلّب على مشكلة البطالة، وإيجاد سبل عيش كريم.					
المحور الثالث: مناهج تعليم ريادة الأعمال **تراعي مناهج التعليم الثانوي المهني الجوانب التالية:**						
16	إعطاء نظرة عامة عن ماهية ريادة الأعمال وأهميتها.					
17	رفع الوعي بالأعمال والمشاريع ضمن محتويات المنهاج.					

18	تنمية مهارات الريادة وسلوكاتها (كبناء الثقة بالنفس، والكفاءة الذاتية، ومهارات القيادة...).					
19	عرض للبيانات والإحصائيات التي تعكس متطلبات سوق العمل.					
20	التركيز على أساسيات الحاسب الآلي ولغة البرمجة.					
21	تضمين دراسات الحالة والأمثلة لنماذج من رجال الأعمال الناجحين.					
22	توفير جانب عملي ميداني يستند إلى معايير ريادة الأعمال.					
المحور الرابع: المعلّم في تعليم ريادة الأعمال **يراعي المعلم في التعليم الثانوي المهني الجوانب التالية:**						
23	التركيز على التعلّم بدلاً من التركيز على التعليم.					
24	اتباع أساليب عمل مختلفة تركّز على (الخبرة والتجربة وتحمل المخاطر وحل المشكلات بطريقة إبداعية...).					
25	التركيز على انخراط المتعلّم النشط في المحتوى الدراسي للمنهاج.					
26	إيجاد بيئة صفية محفّزة على اكتساب المعرفة وتطبيقها.					
27	التركيز على قضايا التنمية المستدامة والتعامل مع مستجدات العصر وتحدياته.					
28	ربط نتائج الاختبارات بتطوير المهارات الريادية الشخصية لدى الطلبة.					
المحور الخامس: المتعلّم في تعليم ريادة الأعمال **يتميز المتعلّم في التعليم الثانوي المهني بالجوانب التالية:**						
29	إتاحة الفرصة للمتعلم بممارسة التفكير العلمي والإبداعي.					
30	ممارسة التفكير النقدي وعدم التسليم بالأمور كما هي.					

31	الدافعية العالية نحو استمرارية التعلم والإنجاز.					
32	إتقان مجموعة المعارف والكفاءات (كاللغة الأجنبية والرياضيات والعلوم واستخدام تكنولوجيا الاتصالات...).					
33	إعمال الفكر في المواقف التعليمية، والقدرة على الوصول إلى نواتج تعلّم جديدة.					
34	تدريب المتعلم على إيجاد حلول جديدة ومتنوعة للمشكلات التي يواجهها.					
المحور السادس: البيئة التعليمية في تعليم ريادة الأعمال **تتميز البيئة التعليمية في التعليم الثانوي المهنية بالجوانب التالية:**						
35	انفتاح البيئة التعليمية على سوق العمل ومتطلباته.					
36	التعاون مع المجتمع المحلّي.					
37	الإيمان بأهمية التعليم الريادي ودوره في بناء المجتمع.					
38	التركيز على الإبداع الإداري والأكاديمي.					
39	التركيز على الاستثمار الأمثل للموارد البشرية.					
40	توفير المتطلبات المادية والبشرية والتقنية اللازمة للتعليم الريادي.					
41	اعتماد أسلوب العمل التجريبي القائم على مشكلات واقعية.					
المحور السابع: طرائق التدريس في تعليم ريادة الأعمال **تراعي طرائق التدريس في التعليم الثانوي المهني ما يلي:**						
42	اعتماد طرائق التدريس التي تتمحور حول المتعلّم.					
43	التنوّع في طرائق التدريس بين الأساليب التقليدية والحديثة.					
44	دمج أساليب التعلّم النشط والفعال (كالتعلم التعاوني وحل المشكلات والعصف الذهني..) في عملية التدريس.					

45	استخدام طرائق التدريس التجريبية (كالمشاريع الشخصية ومشاريع التقنيات التعليمية...).					
46	تقديم تدريب عملي داخلي في ورش عمل تحاكي المشروعات الحقيقية.					
47	استخدام الأنشطة غير الصفية (كالرحلات الميدانية واللقاءات مع رجال أعمال رياديين والمسح البيئي الدقيق...).					
المحور الثامن: التقويم في تعليم ريادة الأعمال **يراعي التقويم في التعليم الثانوي المهني الآتي:**						
48	اتباع الدقة والموضوعية في وضع الاختبارات.					
49	اعتماد معايير منصفة.					
50	اعتماد مقاييس محايدة.					
51	إشراك المعلم الطلبة في نظام التقويم الخاص بهم.					
52	الشمول لإجمالي أداء الطلبة.					
53	التركيز على المهارات المباشرة (كفهم التعليميات واتباعها والحضور ودقة المواعيد والعلاقات الإنسانية..).					
54	التركيز على المهارات الناعمة غير المباشرة (كالتعاون والثقة والتواصل الفعّال والعمل الفريقي..).					
المحور التاسع: المخرجات من تعليم ريادة الأعمال **تشتمل مخرجات التعليم الثانوي المهني على الآتي:**						
55	رفع مستوى الوعي بأهمية ريادة الأعمال.					
56	تنمية الجوانب الشخصية المعرفية الملائمة لريادة الأعمال.					

57	تطوير الجوانب المهارية (كالتخطيط والتسويق واستثمار الفرص وكتابة خطة العمل التجاري..)					
58	تطوير الجوانب السلوكية الريادية (كالثقة بالنفس وتقبّل المخاطرة والشغف والإبداع..).					
59	تعديل أنماط السلوك التقليدية لتناسب الطموحات التنموية في المجتمع.					
60	إعداد الموارد البشرية المدرّبة اللّازمة للنهوض بالمشاريع الاقتصادية وتأهيلها.					
61	تزويد الخريجين بالمهارات اللازمة لإنشاء المشاريع الاجتماعية.					
62	زيادة استعداد الطلبة لبدء مشاريع استثمارية خاصة بهم.					

الملحق رقم (3)

المقابلة قبل التحكيم

جامعة دمشق

كلية التربية

قسم التربية المقارنة

مقابلة موجهة إلى المشرفين المختصين عن التعليم الثانوي المهني في مدينة دمشق:

تقوم الباحثة بإعداد رسالة دكتوراه بعنوان:

بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال بالتعليم المهني في سورية وفق خبرات عالمية

حالة دراسية: مدارس التعليم الثانوي المهني في دمشق

بإشراف الأستاذة الدكتورة سمية منصور

تهدف المقابلة الحالية إلى الكشف عن المعوقات التي تحول دون تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في مدينة دمشق، إذ أنّ المقصود بتعليم ريادة الأعمال الآتي: عملية إعداد الطلاب ومساعدتهم على تكوين الاتجاهات الإيجابية، وتطوير الابتكارات ومهارات الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على الحكومة للتوظيف، حيث يشتمل هذا التعليم على مختلف الأنشطة التي تسعى لتنمية العمليات والمهارات الريادية، ويغطي مجموعة واسعة من جوانب السلوك بهدف توليد الأفكار، وتنمية الابتكار، واكتساب المعرفة والمهارات التجارية.

يرجى التفضل من سيادتكم بالمساهمة في إغناء هذه الدراسة وتخصيص بعضاً من وقتكم للإجابة عن عبارات المقابلة التي بين أيديكم بنعم أو لا، ثمّ الإجابة عن أسئلة المقابلة المفتوحة من وجهة نظركم:

وتفضلوا بقبول وافر التقدير

الباحثة شروق إبراهيم

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بمناهج تعليم ريادة الأعمال			
1	جمود مناهج التعليم الثانوي المهني.		
2	تواضع الجهود القائمة على تطوير مناهج الثانويات المهنية.		
3	قصور في تبنّي المناهج التعليمية الممارسات الريادية.		
4	عدم تضمين الكتب المدرسية نصوص الملكية الفكرية وحقوق احتفاظ الأفراد بمشروعاتهم.		
5	غياب البيانات والإحصائيات الدقيقة عن متطلبات سوق العمل في المنهاج المدرسي.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها على محور مناهج تعليم ريادة الأعمال

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بالمعلّم في تعليم ريادة الأعمال			
1	ضعف كفاءة المعلمين في المرحلة الثانوية المهنية.		
2	قلّة وعي المعلمين بأهمية ريادة الأعمال وأساليب تدريسها.		
3	قصور امتلاك المعلم المهارات الحياتية المرتبطة بالبيئة الطبيعية وسوق العمل واللازمة لنجاح تعليم ريادة الأعمال.		
4	نقص التدريب المناسب لمعلمي المرحلة الثانوية المهنية على تعليم ريادة الأعمال.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها على محور المعلّم

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بالمتعلّم في تعليم ريادة الأعمال			
1	تأثّر الطلاب بالنظرة المجتمعية الدونية للتعلّم المهني.		
2	محدودية مشاركة الطلاب في مشروعات رياديّة.		
3	الخوف من العمل الحر.		
4	ضعف روح المنافسة لدى الطلاب في ريادة الأعمال.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها على محور المتعلّم

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية			
1	قصور التوعية بثقافة ريادة الأعمال داخل البيئات التعليمية.		
2	قلّة المرافق الكافية في المدرسة لتعليم ريادة الأعمال.		
3	غياب الاستثمار الأمثل لمرافق المدرسة (كالورش والملاعب والقاعات والمختبرات..) لدعم تعليم ريادة الأعمال.		
4	افتقار البيئة التعليمية للمرونة الكافية لتعليم ريادة الأعمال.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها على محور البيئة التعليمية

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بطرائق تدريس ريادة الأعمال			
1	قلّة توظيف التقنيات الحديثة لخدمة عملية تعليم ريادة الأعمال.		
2	ضعف فعاليّة طرائق التدريس المستخدمة.		
3	نمطية طرائق التدريس.		
4	غياب العنصر العملي التطبيقي لريادة الأعمال.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها على محور طرائق تدريس ريادة الأعمال

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بتقويم تعليم ريادة الأعمال			
1	الاقتصار في تقويم الطلاب على أساليب التقويم التقليدية.		
2	غياب أداوت التقويم المناسبة لقياس فعالية مبادرات الطلاب الريادية.		
3	ضعف الدقة في التقويم المعملي.		
4	محدودية اتباع عنصر الموضوعية في عملية التقويم المعملي.		
5	تركيز عملية التقويم على ما يمتلكه الطلاب من معارف ومعلومات نظرية أكثر مما يمتلكونه من مهارات ميدانية تطبيقية.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها على محور التقويم

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بمخرجات تعليم ريادة الأعمال			
1	ضعف ملاءمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل.		
2	محدودية المعارف المرتبطة بالريادة لدى الخريجين.		
3	امتلاك الخريجين لمعلومات نظرية مقابل افتقارهم للخبرات والمهارات الميدانية.		
4	تمكّن الخريجين من مزاولة مهن لم تعد مطلوبة في الوقت الحالي.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها على محور المخرجات

الملحق رقم (4)

المقابلة بعد التحكيم

جامعة دمشق

كلية التربية

قسم التربية المقارنة

مقابلة موجهة إلى المشرفين المختصين عن التعليم الثانوي المهني في مدينة دمشق:

تقوم الباحثة بإعداد رسالة دكتوراه بعنوان:

بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال بالتعليم المهني في سورية وفق خبرات عالمية

حالة دراسية: مدارس التعليم الثانوي المهني في دمشق

بإشراف الأستاذة الدكتورة سمية منصور

تهدف هذه المقابلة الكشف عن المعوقات التي تحول دون تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية المهنية في مدينة دمشق، إذ أنّ المقصود بتعليم ريادة الأعمال الآتي: عملية إعداد الطلبة ومساعدتهم على تكوين الاتجاهات الإيجابية، وتطوير الابتكارات ومهارات الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على الحكومة للتوظيف، حيث يشتمل هذا التعليم على مختلف الأنشطة التي تسعى لتنمية العمليات والمهارات الريادية، ويغطي مجموعة واسعة من جوانب السلوك بهدف توليد الأفكار، وتنمية الابتكار، واكتساب المعرفة والمهارات التجارية.

يرجى التفضل من سيادتكم بالإسهام في إغناء هذه الدراسة وتخصيص بعضاً من وقتكم للإجابة عن عبارات المقابلة التي بين أيديكم بنعم أو لا، ثمّ الإجابة عن أسئلة المقابلة المفتوحة من وجهة نظركم:

وتفضلوا بقبول وافر التقدير

الباحثة شروق إبراهيم

اليوم: ..... الموافق لـ..... الساعة ..... مدة المقابلة .....

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بمناهج تعليم ريادة الأعمال			
1	جمود مناهج التعليم الثانوي المهني.		
2	تواضع الجهود القائمة على تطوير مناهج الثانويات المهنية.		
3	قصور في تبنّي المناهج التعليمية الممارسات الريادية.		
4	عدم تضمين الكتب المدرسية نصوص الملكية الفكرية وحقوق احتفاظ الأفراد بمشروعاتهم.		
5	غياب البيانات والإحصائيات الدقيقة عن متطلبات سوق العمل في المنهاج المدرسي.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها إلى محور مناهج تعليم ريادة الأعمال

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بالمعلّم في تعليم ريادة الأعمال			
1	ضعف كفاءة المعلمين في المرحلة الثانوية المهنية.		
2	قلّة وعي المعلمين بأهمية ريادة الأعمال وأساليب تدريسها.		
3	قصور امتلاك المعلم المهارات الحياتية المرتبطة بالبيئة الطبيعية وسوق العمل واللازمة لنجاح تعليم ريادة الأعمال.		
4	نقص التدريب المناسب لمعلمي المرحلة الثانوية المهنية على تعليم ريادة الأعمال.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها إلى محور المعلّم

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بالمتعلّم في تعليم ريادة الأعمال			
1	تأثّر الطلبة بالنظرة المجتمعية الدونية للتعلّم المهني.		
2	محدودية مشاركة الطلبة في مشروعات رياديّة.		
3	الخوف من العمل الحر.		
4	ضعف روح المنافسة لدى الطلبة نحو ريادة الأعمال.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها إلى محور المتعلّم

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية			
1	قصور التوعية بثقافة ريادة الأعمال داخل البيئات التعليمية.		
2	قلّة المرافق الكافية في المدرسة لتعليم ريادة الأعمال.		
3	غياب الاستثمار الأمثل لمرافق المدرسة (كالورش والملاعب والقاعات والمختبرات..) لدعم تعليم ريادة الأعمال.		
4	افتقار البيئة التعليمية للمرونة الكافية لتعليم ريادة الأعمال.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها إلى محور البيئة التعليمية

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بطرائق تدريس ريادة الأعمال			
1	قلّة توظيف التقنيات الحديثة لخدمة عملية تعليم ريادة الأعمال.		
2	ضعف فعاليّة طرائق التدريس المستخدمة.		
3	نمطية طرائق التدريس.		
4	غياب العنصر العملي التطبيقي لريادة الأعمال.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها إلى محور طرائق تدريس ريادة الأعمال

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بتقويم تعليم ريادة الأعمال			
1	الاقتصار في تقويم الطلبة على أساليب التقويم التقليدية.		
2	غياب أداوت التقويم المناسبة لقياس فعالية مبادرات الطلبة الريادية.		
3	ضعف الدقة في التقويم المعملي.		
4	محدودية اتباع عنصر الموضوعية في عملية التقويم المعملي.		
5	تركيز عملية التقويم على ما يمتلكه الطلبة من معارف ومعلومات نظرية أكثر مما يمتلكونه من مهارات ميدانية تطبيقية.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها إلى محور التقويم

	المعوقات	نعم	لا
المعوقات المتعلقة بمخرجات تعليم ريادة الأعمال			
1	ضعف ملاءمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل.		
2	محدودية المعارف المرتبطة بالريادة لدى الخريجين.		
3	امتلاك الخريجين معلومات نظرية مقابل افتقارهم للخبرات والمهارات الميدانية.		
4	تمكّن الخريجين من مزاولة مهن لم تعد مطلوبة في الوقت الحالي.		

معوقات أخرى ترغب في إضافتها إلى محور المخرجات

الملحق رقم (5)

قائمة بأسماء السادة المحكمين لأدوات البحث

	السادة المحكمين	الصفة العلمية	الجامعة	القسم
1	د. باسمة حلاوة	أستاذ	جامعة دمشق	التربية المقارنة
2	د. محمد حلاق	أستاذ	جامعة دمشق	التربية المقارنة
3	د. سميّة منصور	أستاذ	جامعة دمشق	التربية المقارنة
4	د. ابتسام نصيف	أستاذ	جامعة دمشق	التربية المقارنة
5	د. لينا شالاتي	أستاذ مساعد	جامعة دمشق	التربية المقارنة
6	د. رنا الزبن	أستاذ مساعد	جامعة دمشق	التربية المقارنة
7	د. خديجة غرير	مدرّس	جامعة دمشق	التربية المقارنة

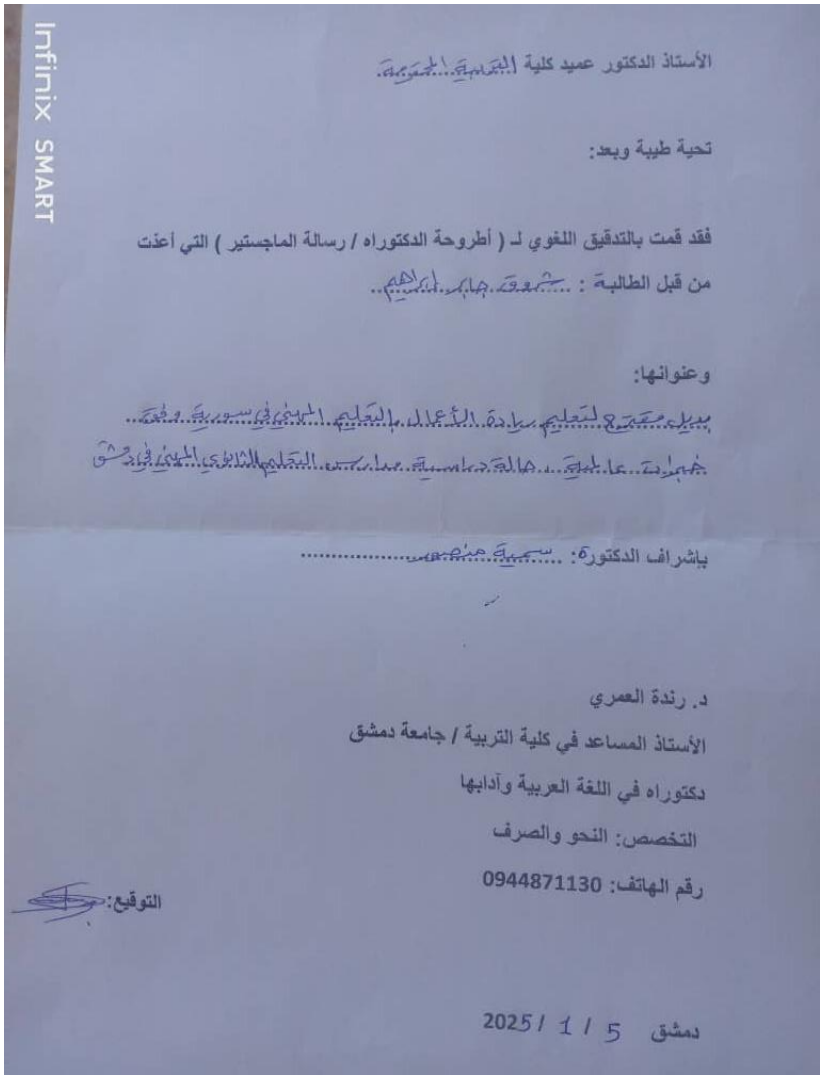
الملحق رقم (6)

قائمة بأسماء السادة المحكمين للبديل المقترح

	السادة المحكمين	الصفة العلمية	الجامعة	القسم
1	د. عيسى علي	أستاذ	جامعة دمشق	التربية المقارنة
2	د. محمد حلاق	أستاذ	جامعة دمشق	التربية المقارنة
3	د. سميّة منصور	أستاذ	جامعة دمشق	التربية المقارنة
4	د. لينا شالاتي	أستاذ مساعد	جامعة دمشق	التربية المقارنة
5	د. رنا الزبن	أستاذ مساعد	جامعة دمشق	التربية المقارنة
6	د. خديجة غرير	مدرّس	جامعة دمشق	التربية المقارنة
7	د. وسيم القصير	مدرّس	جامعة دمشق	التربية المقارنة

الملحق رقم (7)

تقرير التدقيق اللغوي



الأستاذ الدكتور عميد كلية التربية المحترم.

تحية طيبة وبعد:

فقد قمت بالتدقيق اللغوي لـ (أطروحة الدكتوراه / رسالة الماجستير) التي أعدت

من قبل الطالبة : سعدى جابر ابراهيم

وعنوانها:

بديل مقترح لتعليم مادة الأعمال التعليم المهني في سورية وفق

جودة عالية دراسة ماجستير التعليم الثانوي المهني في دمشق

بإشراف الدكتورة: سمية منصور

د. رندة العمري

الأستاذ المساعد في كلية التربية / جامعة دمشق

دكتوراه في اللغة العربية وآدابها

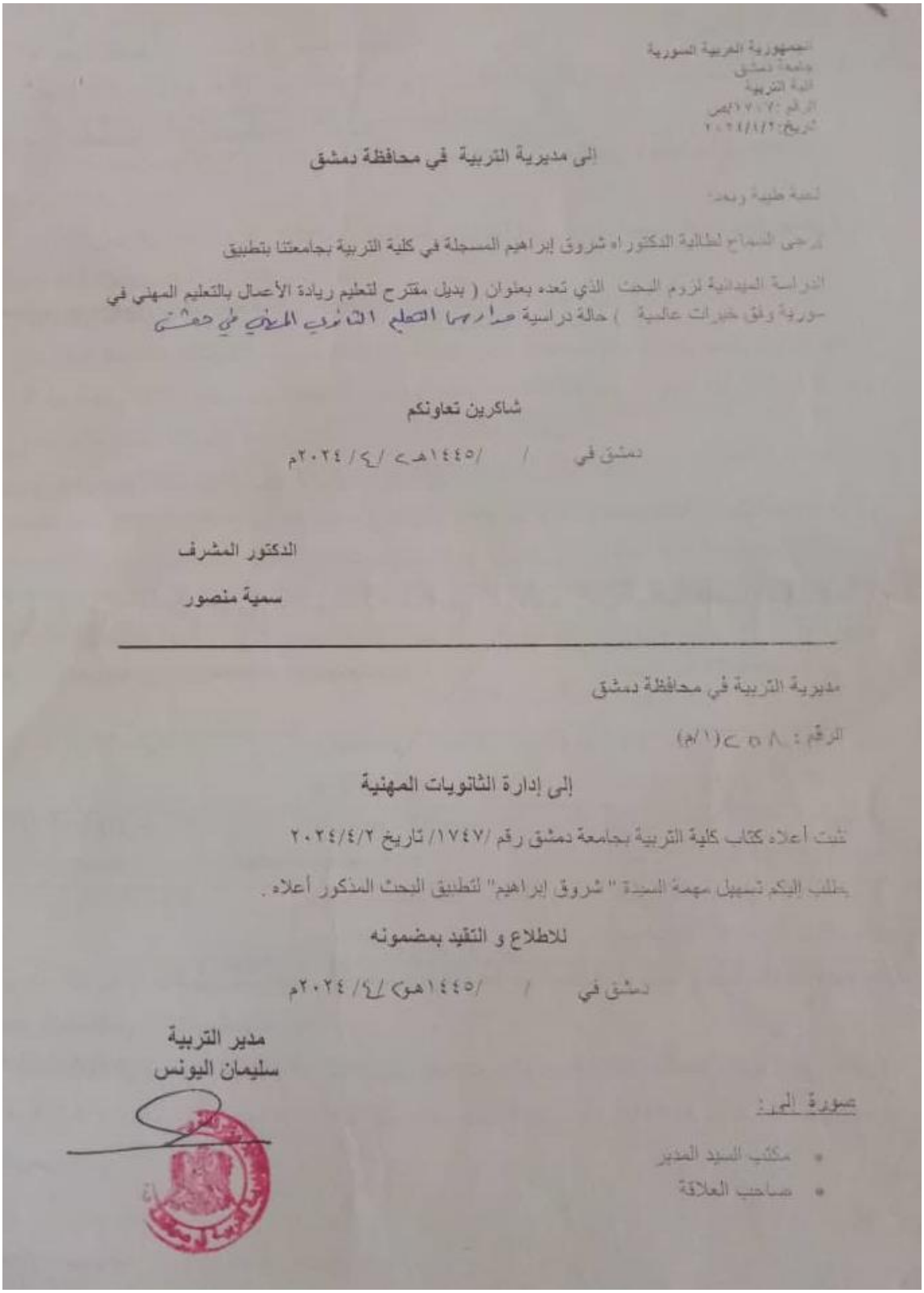
التخصص: النحو والصرف

رقم الهاتف: 0944871130

التوقيع:

دمشق 5 / 1 / 2025

الملحق رقم (8)
تسهيل مهمة الطالبة



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية التربية
الرقم: ٧٠٧/ب
تاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢

إلى مديرية التربية في محافظة دمشق

تحية طيبة وبعد:

يرجى السماح لطالبة الدكتوراه شروق إبراهيم المسجلة في كلية التربية بجامعتنا بتطبيق

الدراسة الميدانية لزوم البحث الذي تعده بعنوان (بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال بالتعليم المهني في سورية وفق خبرات عالمية) حالة دراسية مدارس التعليم الثانوي المهني في دمشق

شاكرين تعاونكم

دمشق في / /١٤٤٥هـ / ٤ / ٢٠٢٤م

الدكتور المشرف

سمية منصور

مديرية التربية في محافظة دمشق

الرقم: ٨٥٨/(١/م)

إلى إدارة الثانويات المهنية

تثبت أعلاه كتاب كلية التربية بجامعة دمشق رقم /١٧٤٧/ تاريخ ٢٠٢٤/٤/٢

يطلب إليكم تسهيل مهمة السيدة " شروق إبراهيم" لتطبيق البحث المذكور أعلاه.

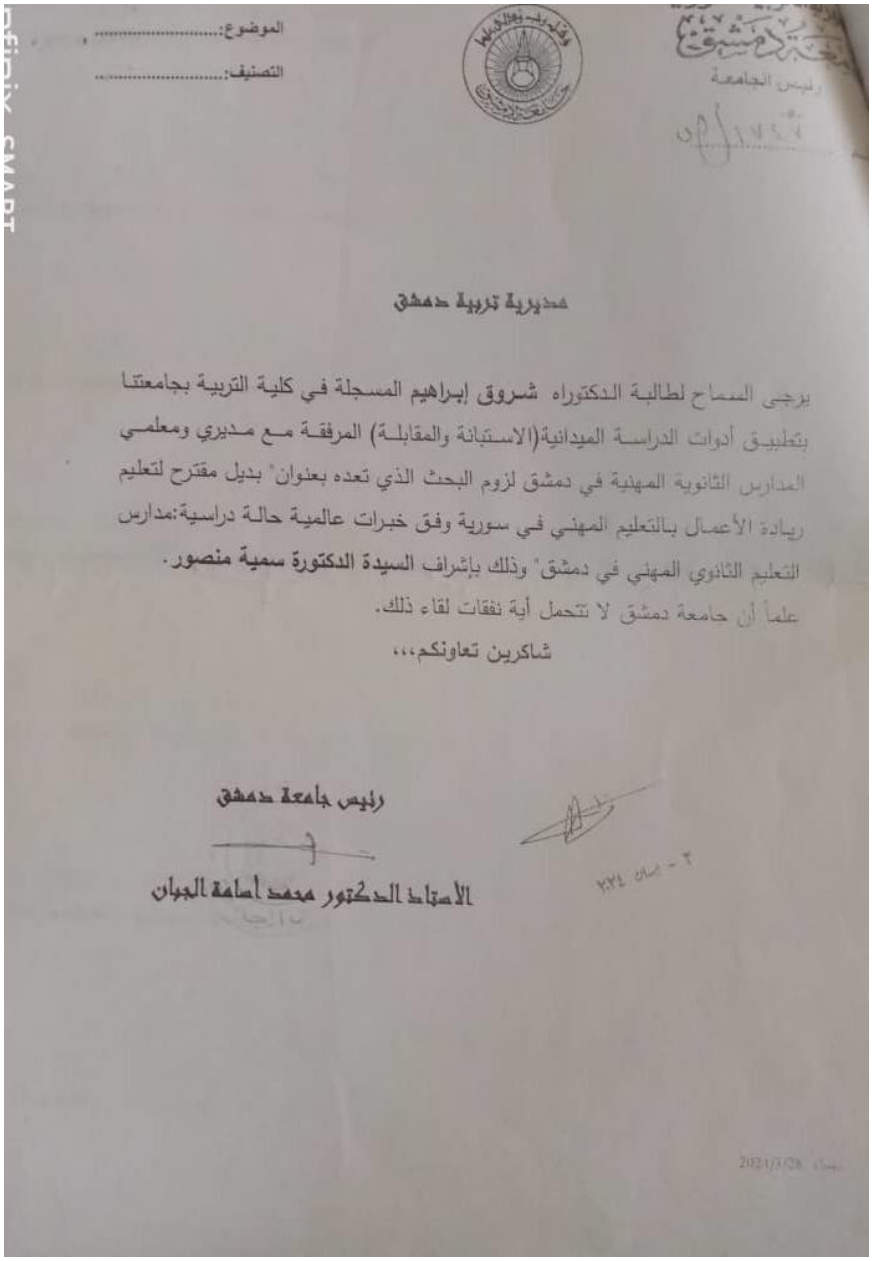
للاطلاع و التنفيذ بمضمونه

دمشق في / /١٤٤٥هـ / ٤ / ٢٠٢٤م

مدير التربية
سليمان اليونس

صورة إلى:

- مكتب السيد المدير
- صاحب العلاقة



الموضوع:.....

التصنيف:.....

رئيس الجامعة

مديرية تربية دمشق

يرجى السماح لطالبة الدكتوراه **شروق إبراهيم** المسجلة في كلية التربية بجامعتنا بتطبيق أدوات الدراسة الميدانية(الاستبانة والمقابلة) المرفقة مع مديري ومعلمي المدارس الثانوية المهنية في دمشق لزوم البحث الذي تعده بعنوان" بديل مقترح لتعليم ريادة الأعمال بالتعليم المهني في سورية وفق خبرات عالمية حالة دراسية:مدارس التعليم الثانوي المهني في دمشق" وذلك بإشراف **السيدة الدكتورة سمية منصور**.

علماً أن جامعة دمشق لا تتحمل أية نفقات لقاء ذلك.

شاكرين تعاونكم،،،

رئيس جامعة دمشق

الأستاذ الدكتور محمد أسامة الجبان

Abstract:

The aim of this research is to develop a proposed alternative for teaching entrepreneurship in vocational high schools in Damascus, drawing on the experiences of both the United States and the Sultanate of Oman. To achieve this goal, the researcher adopted a comparative methodology based on description, interpretation, debate, and comparison. This was done by presenting key theoretical perspectives on the concept of entrepreneurship and its education as formulated in contemporary management thought, structured around seven main pillars: (principles, objectives, curricula, learning environment, teaching methods, assessment, and outcomes), along with an analysis of the cultural factors influencing them. The study also examined the reality of entrepreneurship education in vocational schools in the United States and Oman by analyzing two of the most renowned entrepreneurship education programs in these countries and detailing the seven agreed-upon pillars while identifying the cultural factors affecting them.

On the local level, the study theoretically described and analyzed the current state of vocational secondary education in Syria in light of its influencing factors. Empirically, the researcher distributed a questionnaire to a sample of vocational high school principals and teachers to explore the state of entrepreneurship education in vocational high schools. Additionally, interviews were conducted with several vocational education supervisors to investigate the main obstacles hindering the activation of entrepreneurship education in these schools. The findings of the field study indicated a clear weakness in entrepreneurship education in vocational high schools, despite some spontaneous practices by certain teachers.

The primary obstacles identified include the lack of integration of entrepreneurial practices into the curriculum, a severe shortage of vocational instructors compared to the number of students, limited student participation in entrepreneurial projects, the societal perception that undervalues vocational

education, a significant shortage of raw materials, the absence of practical applications of entrepreneurship, weak alignment of educational outcomes with labor market needs, and the inadequate preparedness of graduates to invest in their own projects.

Given the weak state of entrepreneurship education in vocational high schools in Damascus, the study focused on drawing comparisons between the experiences of the United States and Oman. The comparative analysis revealed that these experiences could be utilized to construct a proposed alternative for entrepreneurship education in vocational high schools in Syria. The study's hypothesis was confirmed: "A comparative analytical study of entrepreneurship education in vocational secondary education in the United States and Oman will lead to the development of a proposed alternative for entrepreneurship education in vocational high schools in Syria."

Based on the research findings, the researcher developed two initial alternatives for entrepreneurship education in Syria's vocational high schools. After evaluating both alternatives in terms of cost, efficiency, time, and suitability for the Syrian context, a proposed alternative was formulated that integrates entrepreneurship education both theoretically and practically into vocational high schools. This alternative presents a procedural model that could be utilized for implementing entrepreneurship education in Syrian vocational schools, taking into account the experiences of the comparison countries and the results of the field research.

Keywords: **Proposed Alternative - Entrepreneurship Education - Vocational Education.**

Damascus university

Faculty of Education

Department of Comparative Education

A Proposed Alternative to Entrepreneurship Education in Vocational Education in Syria According to International Experiences Case Study: Vocational Secondary Education Schools in Damascus

PhD thesis in comparative education and educational administration

Prepared by:
Shorouq Jaber Ibraheem

Supervised by:
Dr. Somaia Mansour
Professor at Department of Comparative Education

Damascus: 2023/2024